الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية (27)

مدخل إلى

تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي

دراسة في مؤسسات المدينة التجارية

1711 - 1835

انعام محمد سالم شرف الدين



1998ف

الطبعة الأولى

1428 ميلادية 1998 افرنجي

رقم الايداع/ 98/3552

بدار الكتب الوطنية / بنغازي

منشورات

مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية

طرابلس/الجماهيرية العظمى.

منشورات
مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية
سلسلة الدراسات التاريخية رقم (27)

مدخل إلى تاريخ طرابلس الإجتماعي والإقتصادي:

دراسة في مؤسسات المدينة التجارية

(1711 - 1835)

إنعام محمد شرف الدين

طرابلس ـ الجماهيرية العظمى

1998 ف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

[الإسراء: الآية: 24]

إهـــــداء

إلى والديّ:

إلى أمي، التي رعتني دائمًا ولا تزال، فكانت نعم الأم الرؤوم والتي أدين لتضحياتها وحبها وتشجيعها بالكثير.

إلى ذكرى والدي، الذي كان خير الأب، والذي كان أول من زرع فيّ حبّ طلب العلم.

مقدمة

ما فتئت الدعوة لإعادة كتابة تاريخ المنطقة العربية بمنظور جديد، تجدّد في السنوات الأخيرة. إن هذه الدعوة، تسعى إلى تجاوز مواضيع التاريخ السياسي الذي اقتصر اهتمامه على الحكام والأمراء ودورهم في مسيرة الأحداث، والعمل على إبراز الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أيضًا، وفق وجهة نظر تبرز الدور الفاعل للأهالي.

إن هذه الدعوة لقيت في حقيقة الأمر صدى واسعًا لدى عدد من الباحثين الذين اهتموا برصد هذه الجوانب في أعمالهم، بعد أن غلب على الدراسات والأبحاث التاريخية، ولفترة طويلة من الزمن، السرد التقليدي للتاريخ السياسي. ولكن المتصفّح لتلك الأعمال، يلاحظ أن جلها اقتصر على دراسة مناطق بعينها، في حين أن بعض البلدان العربية، وخاصة تلك التي لم تخضع للاستعمار الفرنسي والبريطاني، رائدي الاستشراق، لا تزال تعاني نقصًا في الدراسات التي تتناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية من تاريخها.

فتاريخ ليبيا الاجتماعي والاقتصادي الحديث على سبيل المثال، كان ولا يزال بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة. فأغلب الأعمال التي ظهرت حول التاريخ الليبي اكتفت بدراسة الجوانب السياسية، الأمر الذي كان يعني تأريخًا للنفوذ الأجنبي، وليس دراسة تاريخ الأهالي والمؤسسات المحلية. وبالرغم من ظهور بعض الأعمال التي استأثرت المواضيع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية باهتمامات أصحابها، فإنّ هذه الأعمال عالجت بصفة خاصة فترات متأخرة من تاريخ المنطقة الحديث، مثل مرحلة الحكم العثماني المباشر الثاني للبلاد (1835 ـ 1911)، ومرحلة الجهاد الليبي (1911 ـ 1932)، في حين بقيت الفترات السابقة تعاني من نفس الإشكالية.

فالفترة القرمانلية التي أدرس من خلالها إحدى مراحل التاريخ الليبي الحديث، حظيت باهتمام كثير من الباحثين والدراسين سواء منهم العرب أو المستشرقين. وظهرت تبعًا لذلك العديد من الأعمال حول هذا الموضوع غير أن أغلبها اقتصر على دراسة بعض مواضيع التاريخ السياسي.

إن إشكالية ارتباط هذه الدراسات بالبحث، غالبًا، في الجوانب السياسية دون غيرها له علاقة وطيدة في اعتقادي بالوسائل المستخدمة في كتابة تاريخ ليبيا الحديث، وأعني بذلك المصادر. فبحث مواضيع تتعلق بالمجتمع والاقتصاد يشكل مطلبًا صعبًا بالنسبة للمهتمين بتاريخ ليبيا الحديث بصورة عامة وما يرتبط منه بالثلاثة قرون الأولى، السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، على وجه الخصوص. فالمصادر تمثل إشكالاً كبيرًا بالنسبة لطرق مثل هذه المواضيع في هذه الفترات. وإشكالية المصادر هذه تظهر بوضوح في عجز التقليدية منها وحدها عن تلبية رغبة الباحثين في هذا المجال. فالمصادر المحلية المعروفة لدينا على سبيل المثال، كتبها مؤرخون بدوا مشدودين إلى السلطة، لذلك اتجهت عنايتهم إلى تدوين ما له صلة بها مع إغفال غيره. كما أنهم لم يولوا، عن وعي تارة ودون وعي أخرى، أية عناية بالحياة اليومية للمجتمع والمؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة بتاريخ الأهالي، إلا إذا استثنينا بعض الإشارات الواردة عرضًا.

أما ما كتب بأقلام المستشرقين الأوائل، فإنه لم يشذ إلا من حيث المظهر عن الكتابة التقليدية ففي حين اهتمت هذه الأخيرة بقضايا النخبة الحاكمة، فإن أعمال المستشرقين الأوائل وقع اهتمامها على علاقة حكام المنطقة بالدول الغربية. وعلى الرغم مما تضمنته المصادر الأوروبية من معلومات هامة تتعلق بالجوانب الاجتماعية/الاقتصادية، فإن الطرح الذي تبنّته هذه الأعمال لم يكن بأي حال من الأحوال في خدمة تاريخ الأهالي والمؤسسات المحلية.

وإذا تجاوزنا هذا النوع من المصادر إلى كتب الرحلات ورسائل الأجانب، فإننا نجد أنه برغم أهمية ما تحتويه من معلومات عن كثير من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية فإنها تظل غير كافية، باعتبار أنها لا ترصد إلا ما يلاحظ من الخارج.

لهذا السبب بدت هذه المصادر قاصرة عن تحقيق رغبة الباحثين في كتابة التاريخ الليبي الحديث وفق التوجه الجديد الذي يولي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الاهتمام الأكبر. تبعًا لذلك وجدت نفسي، وبحكم رغبتي في دراسة هذه الجوانب من تاريخ المنطقة في الفترة القرمانلية، أتجه إلى الاعتماد على وثائق محلية تمثل سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس أهمها على الإطلاق.

إن هذه النوعية من الوثائق بما تتضمنه من «معلومات»، بدأت تحتل مكانة مهمة في مصادر التاريخ العربي بصورة عامة. ومن هنا نجدها تسهم في ظهور العديد من الدراسات التي تناولت مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي. ولكن بالرغم مما تبدو عليه هذه المصادر الأصلية من أهمية، فإنه لم يجرِ، حسب علمي، استغلالها حتى الآن في دراسة تاريخ ليبيا الاجتماعي والاقتصادي الحديث. إن هذا لا يعني بأي حال أن هذه المصادر مجهولة لدى الباحثين. فقد أشار إليها واستخدمها من قبل كل من المؤرخ اسماعيل كمالي في عمله المعنون «وثائق عن نهاية العهد القرمانلي»، والباحث الإيطالي رودلف ميكاكي في دراسته عن «طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي»، وأيضًا الباحث عمر بن إسماعيل في عمله المتعلق بـ «إنهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا». غير أن ذلك بالإضافة إلى أنه تم على نطاق ضيق، فإنه استغل في خدمة مواضيع التاريخ السياسي. من ناحية أخرى، نجد الباحث عمّار جحيدر يهتم بالكشف عن بعض المواضيع التي احتوتها تلك السجلات، موجهًا الأنظار إليها للاستفادة منها في طرق العديد من الجوانب التي لا تزال مجهولة في تاريخ ليبيا الحديث.

ولكن، ولئن كانت سجلات المحكمة الشرعية تشكل أهميّة خاصة في مصادر تاريخ ليبيا الاجتماعي والاقتصادي الحديث، فإنَّ هذه الأهمية لا تحجب الصعوبات التي تعترض الباحث في عملية استغلالها. إن هذه الصعوبات لها في حقيقة الأمر وجهان الأول فني إن صحّ التعبير. فسجلات المحكمة الشرعية تحتوي على عدد كبير من المواضيع التي تتشعب وتتنوع بحسب طبيعة القضايا والدعاوى المرفوعة أمام القضاء. وفي إطار غياب منهجية واضحة في تسجيل هذه الدعاوى والقضايا، ونتيجة غياب الفهارس المدققة لها، فإن الدارس لهذه

السجلات يستنفذ الكثير من الجهد والوقت في سبيل التوصل إلى المعلومة المطلوبة.

من ناحية أخرى، إنَّ هذه السجلات رغم أهميتها، يبدو أنها لم تسلم كما هو الشأن بالنسبة للوثائق الموجودة بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس على اختلافها، من مظاهر التلف والإهمال. إنَّ هذا الأمر يظهر جليًا في عجزي عن العثور على بعض السجلات التي أشار إلى وجودها بعض الباحثين. ولعل ما يؤكد التلف الذي تعرضت له هذه الأخيرة، أنه بالرغم من الدلائل المنطقية التي تفيد باسترسالها وتواصلها تاريخيًا، فإن ما يوجد منها في دار المحفوظات التاريخية لا يعكس ذلك. فالسجلات الخاصة بالفترة القرمانلية، على سبيل المثال، لم تتجاوز الأربع سجلات. بل إنها بالإضافة إلى ذلك كانت متقطعة في تواريخها إذ يرجع أولها إلى عشرينات القرن الثامن عشر، والثاني إلى السنوات الأولى من العقد السادس من نفس القرن، في حين يرتبط السجلان الباقيان بسنوات متفرقة من العقود الأربعة الأولى من القرن التاسع عشر. علاوة على ذلك، فإن هذه السجلات المذكورة، وغيرها من الوثائق الموجودة الآن بدار المحفوظات التاريخية تبدو معرضة بدورها إلى التلف لأسباب تتعلق بسوء حفظها، الأمر الذي أدَّى إلى تآكل العديد من صفحات السجلات، فتعذر بالتالي قراءتها. وهذا الأمر يهدد بفقدان عدد آخر من الصفحات نتيجة سوء تجليدها الذي يعرّض أوراقها إلى التساقط والتناثر.

أما الوجه الآخر للصعوبات التي تعترض الدارس لسجلات المحكمة الشرعية، فله صلة بالسجلات ذاتها كمصدر من مصادر التاريخ الاجتماعي والاقتصادي. فالسجلات رغم أهمية المعلومات التي تتضمنها في هذا النطاق، فإنها تظهر قاصرة عن توضيح الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية المتشابكة، والتي لم تصل إلى قضاة المحكمة الشرعية. كما أن المعلومات التي وردت في هذه السجلات اتسمت بصورة عامة بالاقتضاب، وشابها في بعض الأحيان الإلتباس والغموض. فهي، وحيث وردت في إطار دعاوى، كانت تتوقف على مدى ما يدلي به هذا الطرف أو ذاك من أطراف الدعوى.

إن هذه النوعية من المشاكل من شأنها أن تؤثر بشكل بارز في تعتيم الصورة لدى الباحث في بعض الأحيان، وفي غياب الجزئيات عنه في أحيان

أخرى. ولئن كنت لست هنا في مجال يسمح لي بنقد السجلات وتقييمها بتوسّع، فإنه لم يفتني أن أقف على بعض مشاكلها، وأن أشير إلى بعض الصعوبات التي اعترضتني في أخذي عنها في مواضع متعدّدة من هذه الدّراسة كلما بدا ذلك ضروريًا.

إن وعيي بأهمية سجلات المحكمة الشرعية كمصدر من مصادر تاريخ ليبيا الاجتماعي والاقتصادي الحديث، جعلني، وبالرغم مما تتضمنه من مشاكل متعددة، أعتمد عليها بشكل كبير في هذه الدّراسة. غير أن نواقص السجلات ومشاكلها، دفعاني في ذات الوقت إلى الاستعانة بمذكرات حسن الفقيه حسن، المعروفة «باليوميات الليبية»، والمعاصرة للمرحلة قيد الدرس. إن هذه المذكرات لا تقل أهمية عن السجلات، خاصة أن المواضيع التي تضمنتها لها صلة مباشرة بالحياة اليومية في مدينة طرابلس بصفة خاصة والايالة بشكل عام. والمتصفح لهذه الرسالة سوف يلاحظ بوضوح المكانة التي احتلتها «اليوميات الليبية» بين جملة المصادر المعتمد عليها.



إن أهمية المعلومات الواردة في سجلات المحكمة الشرعية وكتاب اليوميات الليبية، والاعتماد على هذين المصدرين كمصدرين أساسيين لهذه الدّراسة، لا يعني بكل تأكيد الاستهانة بالمصادر الأخرى المعروفة، سواء ما كتب بأقلام المؤرخين المحليين مثل مؤلفي ابن غلبون وأحمد النائب الأنصاري وغيرهما، أو بأقلام المستشرقين كمؤلف شارل فيرو، فضلاً عن كتب الرحالات العربية والاجنبية. فهذه المصادر، رغم قصورها فيما يتعلق بالمواضيع الاجتماعية والاقتصادية، فإنه لا يمكن لأي باحث في تاريخ ليبيا الحديث تجاهلها أو الاستغناء عنها. إلى جانب ذلك فإنني أجد من الضروري الإشارة أيضًا إلى دور بعض الوثائق الأخرى في إضاءة جوانب مختلفة من تاريخ ليبيا الحديث وإكمال النقائص التي تلوح في المصادر المتنوعة المشار إليها.

إن هذه المصادر على اختلاف أنواعها كانت، بالإضافة إلى بعض الدراسات العربية والأجنبية الزاد الذي عوّلت عليه في إبراز جوانب من تاريخ ليبيا الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث وتسليط الضوء عليه.

وحيث إنّ دراسة تاريخ ليبيا الحديث وفق هذه الرؤية المقترحة تتطلب

أعمالاً كثيرة ومتعدّدة، إذ أن فترة تاريخ المنطقة الحديث تتطلب تغطية مرحلة تتجاوز الأربعة قرون، فإني رأيت أن يقتصر موضوع دراستي على جزئية (مدينة طرابلس) تتعلق بتاريخ ليبيا الاجتماعي والاقتصادي. إن هذه الجزئية/المدخل تتعلق بخلفية تكوين "الطبقة التجارية" الطرابلسية في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. إن هذا الموضوع لا يُعدّ في حقيقة الأمر اكتشافًا جديدًا، فظاهرة دراسة الطبقة التجارية لم تقتصر على البلاد الليبية، وإنما شملت العديد من المناطق العربية والإسلامية بصورة عامة. لذلك مثلت هذه الظاهرة محور اهتمام عديد من الباحثين والدارسين لتاريخ هذه المناطق. ولكن بالرغم من ذلك، فإنه اعتقادًا مني أن لكل منطقة خصوصيتها من جهة، وبالنظر لعدم توفر دراسة دقيقة ومتخصصة - فيما أعلم - عن تكوين «الطبقة» التجارية في طرابلس من جهة ثانية، فإنني لم أجد حرجًا في تناول هذا الموضوع، على أن الأهم من ذلك هو اعتقادي الخاص، بأن مثل هذا الموضوع هو الأنسب ليكون المدخل الذي يتمّ من خلاله التعرف على كثير من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. فالنشاط التجاري وبحكم أهميته بالنسبة لاقتصاديات المنطقة بصورة عامة، وارتباطه بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، يمكن أن يسهم البحث فيه في الكشف عن الكثير مما يتعلق بتلك الأنشطة. كما أن النظر في فئة التجار من شأنه أن يساعد، وبحكم علاقتهم واتصالهم بالفئات الاجتماعية المختلفة، على إلقاء المزيد من الضوء على المجتمع الطرابلسي.

أما فيما يتعلق بالفترة التي تتناولها هذه الدراسة، فهي تمتد من قيام الأسرة القرمانلية (1711)، وحتى سقوطها (1835). واختيار هذه المرحلة بالذات لمعالجتها في هذا العمل يعود إلى ما تمَّ اقتراحه آنفًا، حيث إنَّ الدراسات المتعلقة بتاريخ ليبيا الحديث ركزت في تناولها لهذه الفترة على بحث الجوانب السياسية أكثر من غيرها. كما أن افتقار مكتباتنا في المقابل للدراسات التي تهتم بهذه المرحلة من منظور إجتماعي - إقتصادي، كان بمثابة الحافز للقيام بهذا العمل. بالإضافة إلى ذلك، إن هذه الفترة تمثل في رأيي مرحلة مهمة ومميزة من مراحل تاريخ ليبيا الحديث. فهذه المرحلة شهدت في بدايتها قيام حكم «محلي» استطاع أن يحظى بكثير من مظاهر «السيادة» و«الإستقلال»، مما كان له أثره في إحداث بعض التغيّرات الهامة على مستويات عدة داخل الايالة. غير أنَّ

هذه الفترة في نفس الوقت، شهدت في نهاياتها تراجعًا سياسيًا كان له بدوره أثره البالغ في صياغة تاريخ المنطقة في الفترات اللاحقة.

إن دراسة خلفية تكوين «الطبقة التجارية الطرابلسيّة في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، تمّ التعامل معها من خلال جملة من المواضيع رأيت أنها تكون مجتمعة وجهة النظر المقترحة. والتعامل مع هذا الموضوع الشائك تطلب تقسيم الدراسة مبدئيًا إلى جزئين أساسيّين، يهتم الجزء الأول المكوّن من بابين بطرح وعرض أهمّ مكوّنات المنطقة الاقتصادية والبشرية، حيث يتم من خلال ذلك التطرق إلى نشاط التجّار ومؤسساتهم وتكوينهم الاجتماعي وعلاقاتهم الاجتماعية. في حين يهتم الجزء الثاني بالبحث في خلفية تكوين «الطبقة» التجارية. وفقًا لذلك عملت على تقسيم هذه الدراسة إلى أبواب ثلاثة تضم مجموعة من الفصول، يخدم البابان الأولان منها الجزء الأول من الفرضية في حين يشكل الباب الثالث والأخير الجزء الثاني منها.

فالباب الأول «نشاط مدينة طرابلس التجاري الداخلي والخارجي»، الذي سخّرته لإبراز أهميّة النشاط التجاري للمدينة، عملت على تقسيمه إلى فصلين، تناولت في الفصل الأول المؤسسات التجارية القائمة. فتعرضت فيه إلى المراكز التجارية من أسواق وفنادق وأهمية دورهما بالنسبة للحياة التجارية في المدينة، ثم تطرقت إلى الموازين والمكاييل التي تعد عنصرًا مهمًا بالنسبة لعمليات التبادل، فتعرضت إلى تجزءاتها واستعمالاتها وما يرتبط بهما من دلالات. وأخيرًا توقفت عند مؤسسة النقل بشقيها البري والبحري مبرزة أهميتها لتجارة المدينة وتجارها. أما الفصل الثاني فقد خصصته للبحث في آلية الحركة التجارية داخل المدينة وخارجها. فتعرّضت أولاً إلى حركة المدينة التجارية في الداخل، وما اعتمدت عليه من آليات وتقنيات، وما قامت عليه من معاملات متنوعة. ثم تناولت الحركة التجارية وآليتها مع خارج المدينة سواء مع باقي مناطق الايالة الأخرى، أو مع بلاد العالم الإسلامي وبلاد السودان، أو مع بلدان شمال البحر المتوسط. فتطرقت في إطار ذلك إلى نوعية السلع المتبادلة والمعاملات القائمة، وعملت على إبراز دور الشركة والوكالة في هذه الحركة التجارية.

أما الباب الثاني «المجتمع التجاري في مدينة طرابلس»، فقد تضمّن بدوره فصلين اهتم الفصل الأول بالتجار العاملين بالمدينة، فتوقفت فيه عند مختلف

الجاليات التجارية الأوروبية واليهودية والعربية، بالإضافة إلى التجار المحليين، وحددت في إطار ذلك مكانة كل جالية في تجارة المدينة، ونوعيّة النشاط الذي تقوم به، كما عملت من خلال ذلك على إبراز أهمية العنصر المحلي وأهمية الدور الذي كان يقوم به من خلال إضطلاعه بالجزء الأكبر من حركة المدينة التجارية. وفي الفصل الثاني الذي خصّصته للتجار الطرابلسيين، تعرّضت إلى الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء التجار، وتأثيرها على نشاطهم، ثم دورها في تحديد علاقاتهم الاجتماعية والعمليّة، وأخيرًا أثرها في إظهار التفاوت فيما بينهم، والذي أبرز إمكانية الحديث عن ثلاث فئات تجارية، صغرى ومتوسطة وكبيرة، وهي الفئات التي وقع تحديدها أيضًا من خلال نوعيّة النشاط الذي كانت تقوم به كل فئة ثم نوعيّة الآليات التي تستخدمها.

إنَّ البابين الأول والثاني من هذه الدراسة كانا ضروريين بما احتوياه من مواضيع للتعرّف على أساسيات نشاط مدينة طرابلس التجاري، والوقوف على وضعية التجار الطرابلسيين وطبيعة نشاطهم، وهي أمور أهلتني لمعالجة موضوع «الطبقة» التجارية في طرابلس. تبعًا لذلك فقد قمت بتقسيم هذا الباب إلى فصلين. فأمّا الفصل الأول فقد تعرّضت فيه إلى دور مركزية السلطة في تكوين «الطبقة» التجارية الطرابلسية وذلك من خلال التطرق إلى جملة من الموضوعات التي رأيتها تجسّد هذه المركزية مثل مراقبة السوق، ومسألة النقود، واحتكار السلطة للتجارة، مبينة في الإبّان تأثيرات كل ذلك على نشاط المدينة التجاري والعاملين به. أما الفصل الثاني فقد خصصته لبحث دور تصدّع السلطة وعلاقته بتكوين «طبقة» تجارية طرابلسية. فتوقفت في البداية عند تصدّع السلطة الداخلي متعرضة أولاً إلى أسبابه، وثانيًا إلى أثره في تدني اقتصاد الايالة بصورة عامة، وفي إضعاف مختلف الفئات الاجتماعية الموجودة، وانعكاسات ذلك على نشاط مدينة طرابلس التجاري وعلى تجارها. ثم انتقلت إلى موضوع أسباب تصدّع السلطة الخارجي من خلال التعرض إلى علاقاتها بالدول الأوروبية بما لاحت عليه من عدم تكافؤ، ثم من خلال التطرق إلى الموضوعات التي شكلت أبرز سمات هذا التصدع كما رأيتها مثل مسألتي الإمتيازات والديون، وحاولت في إطار ذلك الوقوف على تأثيرات هذا التصدع على تجار المدينة ونشاطهم.

وبالإضافة إلى هذه الأبواب الثلاث، عملت في نهاية هذه الدراسة على

وضع خاتمة ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي للنشاط والمجتمع التجاري في مدينة طرابلس خلال المرحلة المشار إليها، والتي حاولت من خلالها التعرف على العوامل المؤثرة في تكوين «الطبقة» التجارية في طرابلس.

أخيرا، إن هذه الدراسة وإذ ارتكزت أساسًا على مصادر أصلية معاصرة للفترة التاريخية التي أتعرض إليها، فإنها تضمنت في طياتها عددًا من الألفاظ والمصطلحات المستمدة من اللهجة الطرابلسية المتداولة في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. إن حركية اللغة وتطورها، بالإضافة إلى خصوصية اللهجة الطرابلسية، قد تجعل من المستعصي على المرء أن يدرك معنى الألفاظ والمصطلحات التي كانت مستخدمة في تلك الفترة بدقة. من جهة أخرى، احتوت هذه الرسالة أيضًا وبحكم طبيعتها على مجموعة من الألفاظ والمصطلحات الأخرى مثل مسميات بعض العملات والمراكب والسفن البحرية، والتي كان من المهم شرحها وتبيان معانيها. تبعًا لذلك، ونظرًا لكثرة هذه الألفاظ، وتجنبًا لاستطرادات لم أرها مناسبة، قمت بإضافة ملحق للدّراسة يعنى بهذا الأمر.

في الختام أوَدّ أن أعرب عن شكري لمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية لقبوله نشر هذا الكتاب، الذي هو في الاساس اطروحة تقدمت بها إلى قسم التاريخ - بكلية التربية - جامعة الفاتح (طرابلس) لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) في التاريخ الحديث، وتمّت مناقشتها في 8/ 6/ 1997ف. كما لا يفوتني أن اتوجه بشكر وتقدير خاصين إلى استاذي الدكتور محمود احمد ابو صوّة لتوجيهاته ومتابعته لتفاصيل الرسالة طوال فترة اعدادها، فضلا عن ارشاداته ومقترحاته القيمة التي افدت منها في فترة تحضير الدراسة للنشر.



الباب الأول

نشاط مدينة طرابلس التجاري الداخلي والخارجي

تمهيد:

مثلت مدينة طرابلس إحدى أهمّ المراكز التجارية في إيالة طرابلس الغرب. وهذه الأهميَّة لم تكن وليدة القرن الثامن عشر بقدر ما تعود إلى فترات قديمة. فالنشاط التجاري في مدينة طرابلس يبدو انعكاسًا طبيعيًا للإمكانيات الطبيعية والاقتصادية للمدينة، ناهيك عن استراتيجية موقعها. فقد كان للظروف الجغرافية والمناخية أثرها الكبير في أن تظهر طرابلس كواحة ذات إمكانيات زراعية محدودة، الأمر الذي أسهم في توجيه سكانها نحو مزاولة التجارة مستفيدين من موقع المدينة الذي كان يسهل من خلاله الاتصال بجهات مختلفة برّا وبحرًا. ومن ناحية أخرى تميزت مدينة طرابلس باحتوائها لمركز السلطة ومؤسساتها المختلفة السياسية والإدارية والقضائية، مما جعلها تستقطب الحركة التجارية الداخلية والخارجية وتنضمّها.

إنَّ أهمية النشاط التجاري في مدينة طرابلس تؤكده سيادة العديد من المؤسسات ذات العلاقة بهذا النشاط. فبفضل هذه المؤسسات التي عملت على ضرورة الالتزام بتنظيم الحركة التجارية وتقنين عملية المبادلات وتنوّعها، تمسكت مدينة طرابلس بجملة من الآليات والتقنيات التي من شأنها أن تدعم تجارتها. ولئن اختلفت تلك التقنيات والآليات في بعض جوانبها باختلاف نوع التجارة (قطاعي أو جملة) وحسب اتجاه الحركة التجارية (محلية أو إقليمية أو دولية)، فإنه كان لها أثرها الكبير في تسيير تجارة المدينة وتواصلها.

وقد يبدو من المهم الإشارة في البدء إلى أنَّ متطلبات هذه الدّراسة حتَّمت الاقتصار في التعرض إلى تلك المؤسسات والآليات المستمدة من سجلات المحكمة الشرعية واليوميات الليبية في هذا الباب الأول على العرض والوصف، أما ما يتعلق بها من جوانب تحليلية، فسوف يؤجل إلى الأبواب التالية.

وإذ يرتبط الحديث عن المؤسسات وآلية الحركة التجارية بمبدأ الديمومة والاستقرار في الزمان والمكان، فإنَّ التنويه ببعض بُنى مدينة طرابلس التحتية يكون متطلبًا أساسيًا ـ Prerequisite ـ. لذلك فإنَّ الوقوف عند طبوغرافية المدينة سوف يخدم أكثر من غرض. فبالإضافة إلى عملية التنويه بالبُنى التحتية للمدينة، فإنه سوف يمكِّن الباحثة من منطلق منهجي صرف من تحديد بُنية الدراسة. ولكن من الضروري الإشارة منذ البداية إلى أنَّ المعلومات المتعلقة بطبوغرافية مدينة طرابلس تبدو شحيحة. وهذا الأمر بالتحديد هو الذي دفعني للعزوف عن تخصيص فصل لهذا الموضوع. غير أنه بفضل النتف المتناثرة هنا وهناك في سجلات المحكمة الشرعية ويوميات حسن الفقيه حسن، فضلاً عن مراسلات وتقارير بعض شهود العيان (رحّالة، قناصل، أسرى وزوّار)، تمكنْت من رصد أهمّ معالم المدينة ومنشآتها وضمّ هذه المعلومات بالتالي إلى تمهيد الباب الأول.

لقد حدّدت طبيعة المصادر الأولية المحليَّة (السجلات واليوميات) المعلومات المتعلقة بطبوغرافية مدينة طرابلس في إشارات إلى بعض منشآتها ومبانيها. غير أنَّ التقارير والمراسلات الأجنبية بصفة خاصة اهتمَّت فضلاً عن ذلك بجوانب أخرى متعددة، فشملت معلومات عن شكل المدينة وأسوارها وتحصيناتها. إنَّ هذه المعلومات اختلفت في ما كتب عن طرابلس من مرحلة إلى أخرى إذ كان للتطورات التي شهدتها المدينة أثر في إبراز تلك الاختلافات[1]. ولكن وإذ نتحدث عن المدينة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فإنه سيقع الاعتماد أساسًا على ما كتب عنها في هذه الفترة.

---

(1) تظهر هذه الاختلافات على سبيل المثال فيما ذكر عن شكل المدينة. ففي بداية القرن السادس عشر جاء في تقرير لأحد رجال الحملة الاسبانية على طرابلس وصف للمدينة بأنها مربعة الشكل يحيط بها البحر من ثلاث جهات. ثم ذكر في القرن الثامن عشر أن المدينة ذات شكل خماسي وتطل على البحر من جهتين فقط. الأمر الذي يفسر بما ذكره جيرارد أحد الأسرى في طرابلس عن التطوير والإضافات التي شهدتها المدينة في القرن السابع عشر، مما أدى ربما إلى تحوير شكلها. الأمر الذي نراه أيضًا في الحديث عن المدينة في أواخر القرن التاسع عشر وما ذكر عن شكلها المثمن. التليسي، خليفة محمد: حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، ط (2) 1985، ص ص 92 ـ 93، 192. ويرى التليسي أن تعرض مدينة طرابلس إلى=

لقد وصفت مدينة طرابلس بأنها ذات شكل خماسي غير متوازي الأضلاع يحيط بها البحر من جهتين وقد قدر محيط المدينة ب 1600 خطوة هندسيّة(*). وحدد طول الضلع المشرف على البحر من الجهة الشرقية والموازي للميناء بـ: 410 خطوات. أمّا الضلعان المطلان على البر من الجهة الغربية، فقد قدر طولهما بـ 225 خطوة و210 خطوة، في حين مثل الضلع الجنوبي المشرف بدوره على البر أصغر الأضلاع حيث قدر طوله بـ 105 خطوات[1]. وإذا لم تحدد المصادر طول الضلع الأخير المطل على البحر من الجهة الشمالية، فإنه من خلال تحديد محيط المدينة وطول بقية الأضلاع يمكن أن نقدّره تقريبًا بـ 650 خطوة.

ولقد أحاطت الأسوار بالمدينة من جميع جهاتها حيث كانت تمتد على طولها مجموعة من الأبراج والحصون التي تركزت خاصة في الجهات المطلة على البحر. فمنها برج فرارة الذي عرف أيضًا بحصن الإسبان. وكان قائمًا في الطرف الشمالي من السور الشرقي للمدينة المطل على الميناء[2]. وبرج درغوت

= عدد من الأحداث خاصة في بداية العصر الحديث والمتمثلة خاصة في احتلالها من قبل الإسبان وفرسان مالطا، كان له أثره في إلحاق كثير من الدمار والتخريب بها. لذا فإن ما يوجد من معالم مدينة طرابلس القديمة الآن إنما يرجع أساسًا إلى منتصف القرن السادس عشر وما بعده إذ هي بداية إنشاء تركي بدأه مراد آغا ودرغوث بعد أن دُمّرت المدينة تمامًا إبّان الاحتلال الاسباني.

(*) بالرجوع إلى مقاييس الأطوال والمساحة التي كانت مستعملة في طرابلس لم أجد ذكرًا للخطوة. كما أنني لم أستطع التوصّل إلى معرفة مقدار الخطوة في البندقية خلال هذه المرحلة (باعتبار أن من ذكر الخطوة هو بندقي) ولكن في دراسة عن المقاييس التونسية في القرن 18م، حدّدت الخطوة بثلاثة أقدام. ونظرًا لاختلاف القدم من شخص إلى آخر، فقد قدرت ما بين 0,75 متر و0,90 متر، فروة، محمود: «المقاييس والأوزان والمكاييل في تونس خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، في المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية عدد 7 ـ 8، أكتوبر، 1993، ص 241. أما في المقاييس الحديثة فإن الخطوة حددت أيضًا بثلاثة أقدام وقدّرت بـ 0,9144 متر.

(1) كابوفين، جورجيو: طرابلس والبندقية في القرن الثامن عشر، ترجمة عبد السلام مصطفى باش إمام، مراجعة عمر محمد الباروني، مركز جهاد الليبيين ضدّ الغز الإيطالي، ط (1) 1981، ص ص 296 ـ 298، 305.

(2) كابوفين: طرابلس والبندقية. . .، ص 296؛ التليسي: حكاية مدينة، ص 117.

الذي بناه درغوت باشا (1556 ـ 1565م) في الجهة الشرقية للمدينة مشرفًا على الميناء. ومن بناء درغوت أيضًا وجد برج التراب الذي أنشئ في الجزء الشمالي الغربي من المدينة[1]. وتذكر المصادر برج المندريك الذي أقيم على طرف متقدم من البحر في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة، إذ مثل بموقعه ذاك وتجهيزاته قاعدة مهمة تحمي الميناء. غير أن المؤرخين اختلفوا في تحديد تاريخ إنشاء هذا البرج فذكر بعضهم أنه من بناء الإسبان، في حين ذكر آخرون أنه من بناء أحمد باشا القرمانلي [1711 ـ 1745]، إذ عرف أيضًا ببرج أحمد باشا[2]. وفي سنة 1728م، إبّان الاستعدادات لصدّ الحملة الفرنسية عن المدينة، أنشئ برج جديد فوق صخرة كبيرة تقع في البحر، وعرف ببرج أبي ليلى وأيضًا ببرج «الفرنسيس» وكان يقابل بُرجي فرارة والتراب[3]. ولئن صمتت المصادر عن ذكر أبراج مطلة على البحر في القرن الثامن عشر، فإنها سجّلت اهتمام يوسف باشا القرمانلي [1795 ـ 1832] ببناء أبراج جديدة وترميم القديم منها. فمن ذلك بناؤه لبرج جديد قرب برج المندريك دشّن في سنة 1830[4]. كما يذكر تجديده للبرج المعروف ببرج المجزرة الذي حدّد موقعه في مواجهة البحر من الجهة الشرقية للمدينة، وفي منتصف الطريق بين القلعة والميناء. ويُعتقد أن هذا البرج من بناء عثمان باشا الساقزلي [1649 ـ 1672][5].

---

(1) التليسي: حكاية مدينة، ص 78.

(2) كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 297. وإن لم يحدّد هذا المرجع هذا البرج بالاسم، فإن موقعه هو نفسه موقع برج المندريك. وحول الاختلاف في مُنشئه انظر: الأنصاري، أحمد النائب: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، دارف المحدودة، لندن، 1984، ص 294؛ فيرو، شارل: الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، نقلها عن الفرنسية وحققها بمصادرها العربية ووضع مقدمتها النقدية: محمد عبد الكريم الوافي، جامعة قاريونس، بنغازي، ط (3)، 1994، ص 78؛ روسي، أتوري: ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي، دار الثقافة، بيروت، ط (1) 1974، ص 239.

(3) كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 297؛ التليسي: حكاية مدينة، ص 111.

(4) الفقيه حسن، حسن: اليوميات الليبية، تحقيق محمد الأسطى وعمار جحيدر، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، ط (1) 1984، ج 1، ص ص 249، 294؛ التليسي: حكاية مدينة، ص 148.

(5) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 267.

وإلى جانب مختلف هذه الأبراج والحصون المطلة على البحر، يرد في المصادر ذكر لبعض آخر منها ولكن دون تحديد لمواقعها أو لتواريخ إنشائها منها برج النّاقة وبرج عنق الناقة، والبرج الأحمر، وبرج الشونة[1].

أمّا الجهات المطلة على البر، فقد قلّت فيها التحصينات مقارنة بتلك المشرفة على البحر. فمن بين الأبراج التي أقيمت في هذه الجهات برج الولي الذي حدّد موقعه في جنوب المدينة مواليًا لدار البارود والدّباغ[2]. ويرد في أحد التقارير الأوروبية عن المدينة إشارة إلى برجين مقامين في الجهة الغربية يبدو أنّ أحدهما هو برج زناتة المذكور في اليوميّات[3].

واختلفت المصادر في تحديد عدد أبواب المدينة. فذكر الرحالة العرب أنه كان لها بابان، باب البحر وباب البرّ[4]. وترد في سجلات المحكمة الشرعية إشارة إلى الباب القبلي[5]. كما يذكر الجراح البروفنسالي الأسير جيرارد باب المنشية الذي يؤدّي إلى ريف المدينة والذي قام جعفر باشا في أواخر القرن السادس عشر بإصلاحه وتجديده[6]. ومن المرجح أنّ الباب القبلي وباب المنشية رغم الاختلاف في أسمائهما يمثلان نفس الباب ولعلهما نفسهما المعبّر عنهما بباب البرّ عند الرحالة العرب. وأشار ميلانوفتش في تقرير كتبه عن المدينة في سنة 1765م إلى وجود باب ثالث لم تذكره المصادر الأخرى وحدّد موقعه عند دار الصناعة التي تقع في الجهة الشرقية من المدينة مجاورة للقلعة حيث احتلت جزء من خندقها[7]. ويبدو أنه وقع فتح أبواب جديدة للمدينة في

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات ص ص 238، 266.

(2) روسي: ليبيا منذ الفتح العربي. . . .، ص 239.

(3) كابوفين: طرابلس والبندقية، ،، ص 298؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 306.

(4) العياشي، أبو سالم: الرحلة العياشية، ماء الموائد، وضع فهارسها محمد حجي، دار المغرب للتأليف والنشر، الرباط، ط (2)، 1977، ج 1، ص 60؛ خشيم علي فهمي: الحاجية من ثلاث رحلات في البلاد الليبية، دار مكتبة الفكر، طرابلس، ط (1)، 1974، ص 143.

(5) دار المحفوظات التاريخة بطرابلس، سجل محكمة شرعية لسنوات [1722 ـ 1727] ص ص 158، 178. وسيشار إلى هذا النوع من المصادر لاحقًا بـ (د.م.ت.ط، س.م.ش).

(6) روسي: ليبيا منذ الفتح العربي ص ص 197، 199، 239؛ التليسي: حكاية مدينة، ص 81.

(7) كابوفين: طرابلس والبندقية. . .، ص 299.

فترات لاحقة حيث ترد في اليوميّات إشارة إلى باب زناتة الذي يفتح على الجهة الغربية. كما ذكر أيضا استكمال باب جديد من سنة 1828م يفتح على الخندق[1]. ولعله نفس الباب الذي عرف فيما بعد بباب الخندق وذكر أنه مجاور لباب المنشية[2].

وقد كانت مدينة طرابلس تضم أربع محلات رئيسية هي باب البحر، وكوشة الصفار، والبلدية، وحومة غريان[3]. فأمّا محلة باب البحر فكانت تقع في الجزء الشمالي الشرقي من المدينة حيث تميّزت بمعلم هام تمثل في قوس ماركوس أوريليو الذي لا تزال آثاره باقية حتى الآن. ويحتوي هذا القسم على مقر القنصليات الأوروبية، وهو يعد حيًا سكنيًا بالأساس ويوجد به قسم من حارة اليهود الكبيرة.

أما القسم الثاني والمتمثل في حومة كوشة الصفّار، فيقع في الجهة الغربية من المدينة ويسكنه المسلمون، ووصف بخلوّه من الإنشاءات العامة.

وتمثل حومة غريان ثالث محلات المدينة وتقع في الجزء الجنوبي منها، وكان يسكنها بالإضافة إلى المسلمين، اليهود حيث كانت توجد بها حارتهم الصغيرة وكان هذا القسم يتصل بحارة اليهود الكبيرة.

أما آخر محلات المدينة فهي حومة البلدية الواقعة في الجهة الشرقية والممتدة من باب البحر إلى أسفل. وهي بالإضافة إلى احتوائها على أحياء سكنية، مثلث قلب المدينة النابض. فهي متّصلة بمقر الحكم وتوجد بها المؤسسات الإدارية والقضائية كما كانت تقوم بها المساجد الكبيرة المشهورة كمسجد أحمد باشا وجامع الناقة والخروبة والدروج، وجامع شايب العين. وأقيمت حول هذه المساجد الأسواق والدباغ والمراكز الحرفية والصناعية بالإضافة إلى الفنادق والحمامات[4].

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 306، 394، 424، 528.

(2) التليسي: حكاية مدينة، ص 194.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 270.

(4) التليسي: حكاية مدينة، ص 195.

وتجدر الإشارة إلى أبرز معالم المدينة المتمثلة في قلعتها ومركز الحكم ومقر الباشا. وكانت تعرف أيضًا بالقصبة وهي تقع في أقصى الجنوب الشرقي للمدينة وتحيط بها الخنادق التي احتوت على أبواب تفصل ما بين داخلها وخارجها[1].

لقد كانت أحياء المدينة المختلفة تضم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (حوالي سنة 1783)، ما يقارب على الأربعة عشر ألف نسمة ربعهم من اليهود[2]. غير أنه خلال الطاعون الذي اجتاح المدينة في سنة 1785م، فقدت خلال ستة أسابيع فقط ما يقدر بـ 42,5٪ من سكانها[3]. ويبدو أنها شهدت بعد هذا الطاعون نوعًا من النمو الديمغرافي إذ يذكر الرحالة الإسباني باديا ليبلك المعروف بعلي بك العباسي أن عدد سكانها في سنة 1805م، كان يتراوح ما بين ثلاثة عشر إلى خمسة عشر ألف نسمة وأن عدد اليهود يُقدر بحوالي الألفين[4].

إن وصف أحياء المدينة من خلال المصادر المطّلع عليها يبدو عامًا فلم تقدم لنا هذه الأخيرة معلومات إضافية عنها، واكتفت بذكر كونها أحياء سكنية، باستثناء حومة البلدية التي مثلت أيضًا منطقة الأعمال. غير أنه بالرجوع إلى المصادر الأولية يتبين أنَّ هذه الأحياء كانت تضم أيضًا بعض الحوانيت المتفرقة

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 158؛ ابن غلبون: أبو عبد الله محمد بن خليل: تاريخ طرابلس الغرب المسمّى التذكار فيمن ملك طرابلس وماكان بها من الأخبار، نشر وتعليق الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349هـ، ص 211؛ خشيم: الحاجية.، ص 143.

(2) توللي، ريتشارد: عشر سنوات في بلاط طرابلس، نقله إلى العربية عمر الديراوي أبو حجلة، دارف المحدودة، لندن، 1984، ص 194، روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص 302، حاشية (42).

(3) تذكر الآنسة توللي أنه خلال هذه الفترة قضى الطاعون على خمسي العرب ونصف اليهود، عشر سنوات في بلاط طرابلس: ص 208. فإذا كان عدد سكان المدينة الإجمالي 14 ألف نسمة واليهود ربعهم، فإن ذلك يعني أن عدد المسلمين هو 10500 نسمة، واليهود 3500 نسمة. ويمثل خمسي المسلمين الذين قضى عليهم الطاعون 4200. في حين أن نصف اليهود 1750. وبذلك يكون عدد الموتى الاجمالي 5950 قتيل.

(4) التليسي: حكاية مدينة، ص 149.

والطواحين والمخابز وخاصة في مناطق حومة غريان وحارة اليهود ومنطقة باب البحر[1].

وكانت تعبر مختلف أجزاء المدينة وتربط بينها العديد من الشوارع التي يصفها أغلب زائري طرابلس بالاستقامة والاتساع خاصة الرئيسية منها، في حين تبدو الفرعيّة أضيق نسبيًا[2]. وترد في المصادر الأولية إشارات إلى عدد من شوارع وأزقة المدينة التي كانت ترتبط أسماؤها في الغالب باسم معلم فيها مثل ضريح وليّ أو بناء أو اسم علم، من ذلك شارع البلدية، وشارع الصفّار، وزنقة الورديان، وزنقة بن سعد الله، وزنقة الباشا، وزنقة أبي ستّة، وزقاق العنابي[3].

وفي إطار الحديث عن معالم مدينة طرابلس كان من المهمّ الإشارة إلى أبرز تلك المعالم والمتمثل في الميناء الذي يقع في الجهة الشرقية منها. وقد أشاد به معظم زائري طرابلس فذكروا إنه يتّسع لعدد كبير من السفن خاصة الصغيرة منها، حيث كانت مياهه القليلة العمق تضطر السفن الكبرى إلى الرسو على بعد منه[4]. وكان الميناء يمثل مركزًا نشيطًا للمدينة لارتباطه بحركة التجارة البحرية وعمليات الغزو البحري.

كما يمكن أن أشير إلى بعض المنشآت العامة مثل دار الصناعة التي كانت تقع شمال القلعة في الجهة الشرقية من المدينة حيث تقع فيها صناعة السفن[5]. ودار البارود في جنوب المدينة على يسار الداخل إليها من باب المنشية، وكانت

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 71، 81 ـ 82، 112، 124، 256، 269، 395؛ س.م.ش رقم (1)، ص 6؛ س.م.ش رقم (2)، ص 42؛ س.م.ش رقم (3)، ص 169.

(2) العياشي: الرحلة، ج 1، ص 60؛ التليسي: حكاية مدينة، ص ص 118، 148؛ كابوفين: طرابلس والبندقية. .، ص 299.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 37، 81، 120، 256؛ س.م.ش رقم (2)، ص 42، 50؛ س.م.ش رقم (3)، ص 169.

(4) كابوفين: طرابلس والبندقية. . .، ص 302؛ التليسي: حكاية مدينة، ص ص 69، 119.

(5) كابوفين: طرابلس والبندقية. . .، ص 299.

قد شيّدت في سنة 975هـ/ 67 ـ 1568م، ولا تزال بعض آثارها باقية حتى اليوم[1].

ومن ناحية أخرى، فإن المعلومات التي توفرت عن أحياء المدينة ومحلاتها، لم تفد بخصائصها الاجتماعية من حيث متساكنيها وخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية. لذلك وفي محاولة التعرّف على هذه الجوانب، لم أر ضيرًا في الرجوع إلى مصادر متأخرة لاعتقادي ببطء التغيير. فنجد الرحالة الألماني نختجال الذي زار طرابلس في منتصف القرن التاسع عشر، يذكر أن أغنياء ومترفي المدينة كانوا يسكنون حومة البلدية[2]. كما أن هنريكو دي أغسطيني حدّد تواجد العائلات الكبيرة داخل المدينة القديمة في سنة 1917، خاصة في محلة البلدية مثل عائلات القرمانلي، النائب، والتوغار، وقرجي، وبن زكري، وبن لطيّف، والخوجة، وبالخير. وفي حومة كوشة الصفار تذكر المصادر وجود عائلات محسن، وبن موسى، وازميرلي، وانديشة، والقاجيجي، وبانون، بالإضافة إلى العائلات التي سبق ذكرها[3]. ومن الجدير بالذكر تردد الإشارة إلى عدد من الأعيان والتجار الذين يحملون بعض هذه الألقاب مثل بن زكري، ومحسن، وبالخير، وبانون، وقرجي، وبن لطيف والقاجيجي، في المصادر الأولية المتعلقة بالمرحلة قيد الدراسة[4].

إن أبرز ما يمكن أن يلاحظ من خلال ما ذكر عن مدينة طرابلس خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، هو النقص في المعلومات التي تمكّن من وضع تصوّر طبوغرافي دقيق للمدينة. فعلى سبيل المثال لا يمكن من خلال ما ذكر تحديد مواقع الأسواق، حيث اكتفى الرحالة بذكر وقوعها في حومة البلدية. ولكن بالرجوع إلى ما ورد من إشارات في المصادر الأولية

---

(1) روسي: ليبيا منذ الفتح العربي. . .، ص 197؛ التليسي: حكاية مدينة، ص 78.

(2) التليسي: حكاية مدينة. . .، ص 169.

(3) دي أغسطيني، هنريكو: سكان ليبيا، القسم الخاص بطرابلس الغرب، تعريب وتقديم خليفة التليسي، دار الثقافة، بيروت، ط (1)، 1975، ص ص 63، 65 ـ 66.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 117، 131؛ س.م.ش رقم (2)، ص 118؛ س.م.ش رقم (3)، ص ص 15، 59، 287؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 215، 242، 260، 268، 344، 450، 452، 524.

وبعض الدراسات الحديثة، نستطيع أن نحدّد مواقعها بالقرب من القلعة إذ لم يفصلها عنها سوى الخندق، كما أنها قامت حول المساجد الرئيسية. وكانت تلك الأسواق قريبة من بعضها البعض وقد اتصل بعضها[1]. ويمكن أن نذكر هنا وجود تمايز في مواقع الأسواق بحسب تخصصاتها. فالملاحظ أنَّ الأسواق التي تخصصت في تجارة المواد الثمينة والرفيعة كالحلي والمجوهرات والحرير والأقمشة والألبسة، كانت توجد في الداخل قليلاً، في حين أن الأسواق المعنية بتجارة المواد الغذائية والحيوانات بالإضافة إلى المراكز الصناعية ـ التجارية، كانت محاذية أو قريبة من الأسوار. فمن ذلك ما يرد في المصادر من تحديد لموقع سوقي الخضرة والحدادين بجوار باب الخندق الغربي[2]. ومحلات الدباغة وفندق الحمير قرب السور الجنوبي للمدينة قريبًا من الباب[3].

إن الحديث عن مدينة طرابلس لا يتوقف عند المنطقة داخل الأسوار، إذ كان من الضروري أن يشمل المنشية والساحل، أو ما عبَّر عنه حسن الفقيه حسن بلفظ «برّه».

لقد كانت هذه المنطقة زراعية بالأساس، ولكن يبدو أن مدينة طرابلس شهدت بعض النمو السكاني في عصرها الحديث مما أدى إلى بناء الدور للكسنى خارج أسوارها، ولعل من هنا جاءت تسمية المنشية بما توحي به من إنشاءات تميزها عن القديم. ومن المرجّح أن تكون حركة الانشاءات خارج أسوار طرابلس قد بدأت في أواخر القرن السادس عشر إذ يرد في هذه الفترة أول ذكر للمنشية في المصادر بمناسبة قيام جعفر باشا [1568 ـ 1582] بتجديد الباب الذي يرتبط اسمه بها[4]. ولكن يبدو من خلال ما توفر من معلومات عن هذه المنطقة أنَّ حركة

---

(1) لقد كان سوق الرباع يحيط بالجامع الكبير أو جامع أحمد باشا. وكان سوق الترك يتصل بجامع محمد باشا شايب العين، ويقع سوق اللفة خلف جامع الناقة الذي يقع بجواره أيضًا سوق الفنيدقة. وكان سوق الحرير يتفرّع من سوق الترك. د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 103، 133؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 85، 229، 425؛ حامد، سعيد علي: التجارة والأسواق في طرابلس عبر التاريخ، في تراث الشعب، س 11، عدد 4، شتاء 91 ـ 1992، ص ص 123 ـ 124.

(2) ابن غلبون: التذكار، ص 211.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 158، 178.

(4) روسي: ليبيا منذ الفتح العربي...، ص 199.

الإعمار الهامة بها، بدأت في عهد محمد باشا الساقزلي [1633 ـ 1649] ومن خلفه. فيذكر جيرارد أنه عمل على تشجيع البناء في بساتين المنشية، وأقام هو نفسه بعض المنازل الخاصة فيها. كما حرص مترفو المدينة ووجهاؤها على امتلاك الدّور والبساتين بها وكانوا من العرب والأتراك وحديثي العهد بالإسلام[1]. ومن الواضح أنَّ هذه المنطقة شهدت تزايدًا سكانيًا في الفترات اللاحقة إذ بدت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر مكتظّة بالسكّان[2].

إنَّ عمليات البناء والتعمير خارج الأسوار لم تقتصر على منطقة المنشية، بل شملت أيضًا المنطقة القريبة من الأسوار المعروفة بالأزرارية[*]. فيذكر الرحالة العربي أبو العبّاس أحمد الفاسي عند مروره بالمدينة في طريقه إلى الحج في سنة 1211 ـ 1212هـ/ 1797 ـ 1798م، «أنها بلدة مقابلة لمحروسة طرابلس خارجة عن سورها وهي مضافة إليها، ينزل بها الحاج... يكتري بها الحجّاج الدُور ويجعلون بها أمتعتهم ودوابهم... ويبيتون بها»[3].

ويبدو أن إنشاء الدور بهذه المنطقة وتعميرها وما ارتبط بها من سكنى الحجّاج كان قد بدأ في فترة حكم أحمد باشا القرمانلي، إذ ذكرها أيضًا الرحالة عبد المجيد بن علي الحسيني المنالي في سنة 1158 ـ 1159هـ/ 1745 ـ 1746م[4]. في حين لم يرد ذكر هذه المنطقة فيما كتب عن المدينة قبل ذلك. كما أنَّ الرحّالة العرب الآخرين الذين زاروا طرابلس قبل هذه الفترة مثل العياشي، وأبو العباس بن ناصر الدرعي لم يذكروا نزول الحجاج بها وإنما في داخل المدينة[5].

لقد كان لهذه المناطق خارج السّور دور هام بالنسبة لتجارة المدينة. ففي نطاقها كانت تعقد الأسواق الأسبوعية وهي سوقا الثلاثاء والجمعة. وكان الأول

---

(1) روسي: ليبيا منذ الفتح العربي ـ ص ص 241 ـ 242؛ التليسي: حكاية مدينة ص 96.

(2) كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 301.

* الأزرارية هي المنطقة الممتدة ما بين الظهرة والقلعة ويحددها بعضهم بأنها حديقة البلدية الآن، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 366، حاشية (3).

(3) خشيم: الحاجية...، ص 143.

(4) المرجع نفسه، ص 117.

(5) العياشي: الرحلة، ج 1، ص 61؛ خشيم: الحاجية...، ص 25.

يقام في الأزراريّة فيما يعقد الثاني في العمروص في منطقة الساحل شرقي المنشية[1]. كما كانت تنزل بالأزرارية القوافل التجارية القادمة من المشرق والمتجهة إليه[2]، مما يجعلني لا أستبعد أن تكون محط جميع القوافل التجارية القادمة إلى طرابلس.

إن أغلب المنشآت والبناءات التي ورد ذكرها في المصادر التي اهتمت بوصف مدينة طرابلس يعود الفضل في ظهورها أساسًا إلى بعض ولاة العهد العثماني الأول [1551 ـ 1711]. ففي القرن الثامن عشر عجز حكام طرابلس عن تطوير المدينة. وباستثناء أحمد باشا القرمانلي الذي اهتم بتحصينات المدينة وعمل على استحداث الحوانيت فيها بالإضافة إلى ما شهدته منطقة الأزرارية من إعمار في عهده، فإنَّ المدينة لم تشهد طوال حكم خلفاء أحمد باشا أيّة مشاريع إعمارية جديدة. بل على العكس لوحظ أنها فقدت الكثير من تحصيناتها وتهدّمت أسوارها ومبانيها بسبب ما شهدته من حين لآخر من حملات أوروبية وما صاحبها من قصف[3]. وقد أسهمت الظروف الطبيعية من مجاعات وطواعين، بالإضافة إلى تقلص موارد السلطة منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر في عجز حكام المدينة عن تجديدها وإصلاح ما خرب منها فكانت الإضافات في هذه المرحلة محدودة جدًا.

هذه في عجالة أهمّ معالم طرابلس خلال المرحلة قيد الدراسة. وعلى الرغم من أن هذه الملامح تشكو من نواقص كنت أشرت إلى بعضها، فإن عرضها على هذا النحو يمثل بكل نواقصه خطوة أساسية لكل من يرغب في دراسة تاريخ المدينة الاجتماعي والاقتصادي. لذلك وبعد أن حدّدت بعض تقاسيم المدينة ومنشآتها، سوف أنتقل في الصفحات اللاحقة إلى الحديث عن النشاط التجاري للمدينة من خلال المؤسسات التجارية أوّلاً، وآلية الحركة التجارية ثانيًا.

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 255؛ العياشي: الرحلة، ج 2، ص 381؛ خشيم: الحاجية. . .، ص 117؛ روسي: ليبيا منذ الفتح العربي. . .، ص 242.

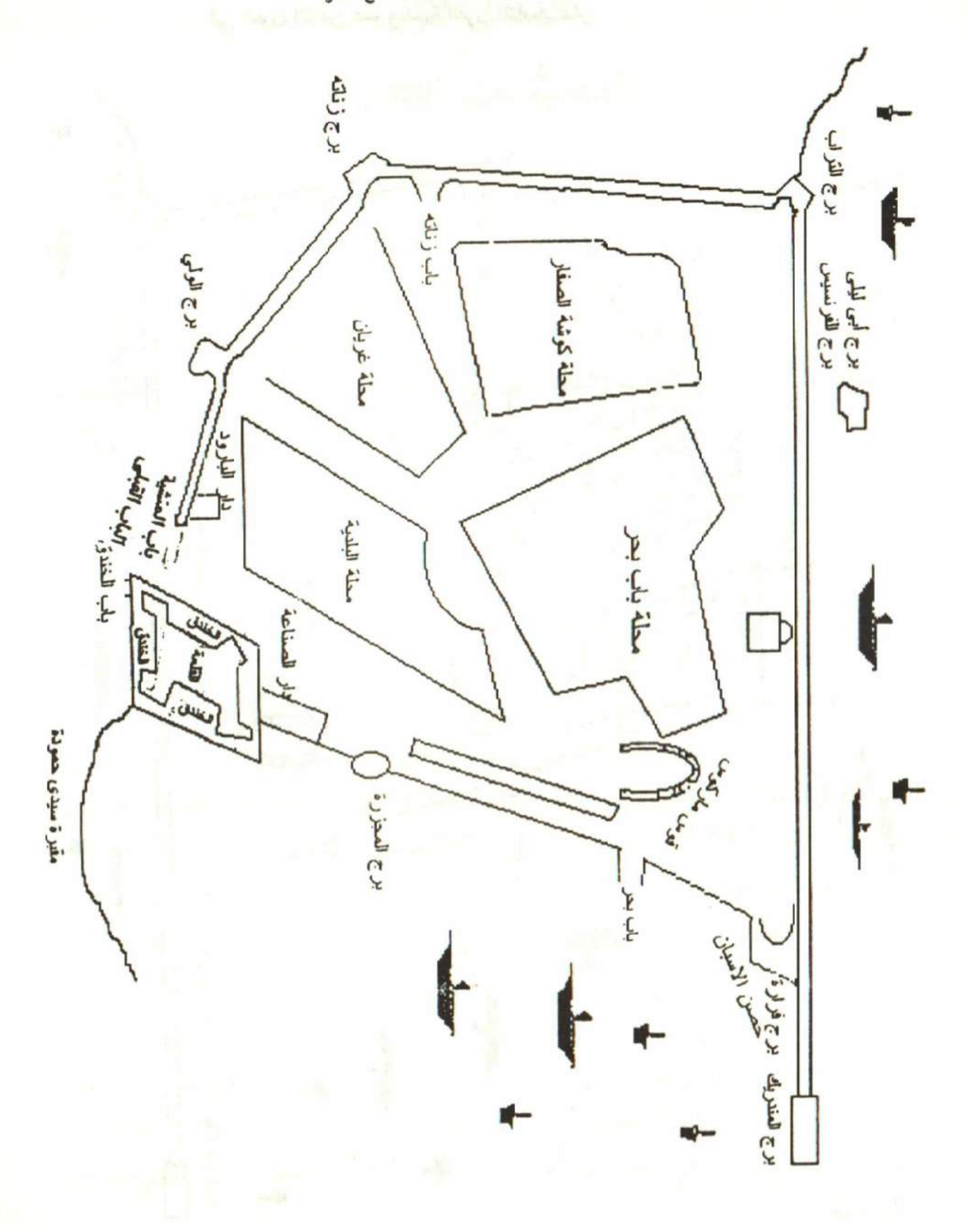
(2) خشيم: الحاجية. . .، ص 118.

(3) توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص ص 52، 57؛ كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 305.

خريطة رقم (1)

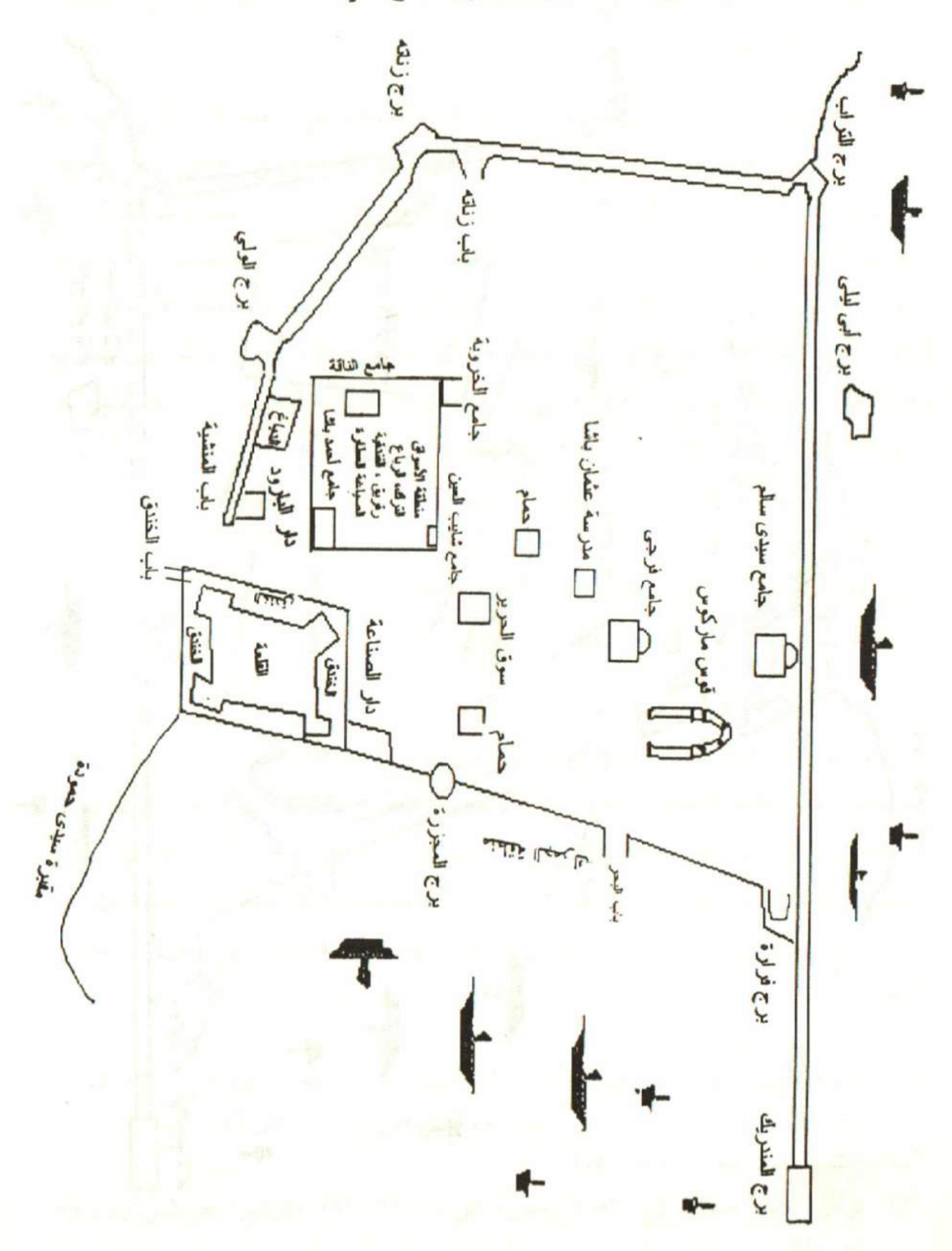
شكل مدينة طرابلس وأبوابها وأبراجها ومحلاتها في

القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر



خريطة رقم (2)

مواقع أسواق مدينة طرابلس وبعض منشآتها العامة في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر



الفصل الأول

المؤسسات التجاريّة

تمهيد:

كنت ألمحت إلى المكانة التي إحتلها النشاط التجاري في مدينة طرابلس والتي تولدت عن جملة من العوامل المتمثلة في إستراتاجية موقعها، وإمكانياتها الطبيعية، ودورها السياسي. إن مختلف هذه العوامل التي أثرت في ظهور هذا النشاط لا ترتبط في توفرها بالمرحلة قيد الدراسة. لذلك فإن قدم هذا النشاط وتطوره عبر مراحل مختلفة، كان قد نتج عنه ظهور عدد من المؤسسات المرتبطة به بعضها قديم وبعضها حديث. ولكن وقبل التعرض إلى هذه المؤسسات والتي سوف أقصر إهتمامي على ما يتعلق منها بالفترة قيد الدراسة، رأيت أن أقف عند بعض المفاهيم المستخدمة في هذا الفصل. فحيث إن المؤسسات التجارية تمثل محور هذا الفصل وأساسه، رأيت أن يستهل هذا الأخير بتوضيح مختصر لمعنى المؤسسة.

فوفق العديد من التعريفات الواردة في المعاجم والموسوعات والمتعلقة بمفهوم المؤسسة يلوح شبه إجماع حول تلازم هذه الأخيرة بمبدأ الديمومة في الزمان والمكان. وإستمرارية هذه المؤسسة أو تلك يرتبط في العادة بعاملين مكملين للمبدأ الأول. فضمان إستمرارية المؤسسة يتطلب قيامها على جوانب غير شخصية، وهذا لا يتأتى إلا بوجود مجموعة من النظم والتنظيمات. وعلى الرغم من أن العادات والأعراف تعتبر إلى حد ما مؤسسات غير شخصية، فإن إجراءاتها كثيرًا ما تكون غير قادرة على مواجهة المشاكل التي تطرح خارج الحيز المحلي، في حين أن المؤسسة تغطي هذا الجانب، بل وتتجاوزه، بفضل قدرتها على البقاء رغم تغيب الأفراد والزعامات. وإنطلاقًا من هذا المفهوم للمؤسسة سوف يتم التطرق إلى الأسواق والفنادق، والموازين والمكاييل، والنقل والتي تمثل في إعتقادي أهم مؤسسات المدينة التجارية في المرحلة قيد الدراسة.

باديء ذي بدء إن الأسواق برزت كنتيجة طبيعية للإستقرار النسبي الذي تمتعت به المنطقة. فبفضل هذا الإستقرار تطور من ناحية النشاط التجاري للمدينة، وبعثت من ناحية أخرى أسواق أكدت أهميته. والجدير بالتنويه أن السوق يتخذ أكثر من معنى. فبالإضافة إلى كونه المكان الذي تتم فيه عمليات بيع وشراء البضائع والخدمات، عرفه الإقتصاديون بأنه مجموع الصفقات والمعاملات المختلفة التي تتم بين البائعين والمشترين حيث لا يشترط أن تتم في مكان معين، بل يمكن أن تبرم متى التقى العرض بالطلب، سواء كان هذا الالتقاء مباشرًا أو غير مباشر. لذلك فإن السوق هنا تتحدد على أساس إمكانية الإتصال بين العرض والطلب[1]. إن هذين المفهومين للسوق يرتبطان بوجود تنظيمات معينة، مما يضفي على السوق الشرعية وضمان الإستمرارية. غير أن السوق وفق وجهة النظر المقترحة في هذا الجزء من الدراسة سوف يقتصر على مكان المبادلات، في حين سيقع التعرض إلى هذه المؤسسة بمفهومها الإقتصادي في الفصل الثاني عند الحديث عن جانب آخر له علاقة بآليتها.

وحيث إن الأسواق ظهرت نتيجة تطور النشاط التجاري، فإن مؤسسات أخرى كالاوزان والمكاييل والنقل، ارتبط ظهورها بإستقرار المنطقة وبإتساع نشاطها التجاري مقارنة ببقية المناطق «الليبية». فعلى الرغم من تعدد وإختلاف الأوزان والمكاييل مثلًا، فإن التزامها بالتنظيمات الإجتماعية والإقتصادية المحليّة للمنطقة من ناحية وخضوعها للسلطة المركزية من ناحية ثانية، أضفي عليها الكثير من الشرعية وبالتالي القدرة على الإستمرار.

1 ـ الأسواق والفنادق:

أ ـ الأسواق

يتكون السوق في المدينة العربية في العادة من طريق رئيسية قد تتشعب

---

(1) حول مفهوم السوق أنظر: الكيّالي، عبد الوهاب (محرر): الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط (3)، 1983، ج3، ص 320، هيكل، عبد العزيز فهمي: موسوعة المصطلحات الإقتصاديّة والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 528، البرواي راشد: الموسوعة الإقتصاديّة، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ط2، 1987، ص 319،
Gattas, Nabih, A Dictionary of Economics, Business and Finance, English - Arabic, Librairie du Liban, New impression, 1989, p 346.

في بعض الأحيان، وتقوم على جانبيها عدد من الحوانيت والدكاكين التي يمارس من خلالها النشاطين التجاري والصناعي. ومن هنا كان للأسواق وظيفة مزدوجة. فهي فضلا عما تمثله من مراكز تجارية تمارس من خلالها عمليات البيع والشراء، كانت تمثل أيضًا مراكز صناعية. ويؤمن وجود أناس يعملون بنفس الحرفة في مكان واحد، قيام الأسواق المتخصصة سواء في بيع السلع محددة أو القيام بنشاط معيّن. لذلك فإن السوق يحمل عادة إسم النشاط أو التجارة التي تمارس فيه. وبالإضافة إلى هذا النوع من الأسواق التي كانت قائمة داخل المدن، وجد نوع آخر من الأسواق هي الأسواق الأسبوعية التي كانت تعقد خارج المدينة ولكن قريبًا من أسوارها[1].

إن أسواق مدينة طرابلس في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر لم تختلف عن الإطار العام الذي كانت عليه أسواق المدينة العربية. فوجدت الأسواق الدائمة داخل المدينة بما تميزت به من تخصص في نشاطها وإزدواجية في وظائفها، ووجدت الأسواق الأسبوعية التي تعقد خارج الأسوار. غير أن الإختلاف بين هذين النوعين من الأسواق أوجب ضرورة الفصل بينهما. لذا فإنني سأتعرض أوّلا إلى الأسواق الدائمة داخل المدينة ثم إلى الأسواق الأسبوعية.

تطالعنا المصادر المختلفة ذات العلاقة بتاريخ طرابلس في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بأسماء عديد من الأسواق التي كانت قائمة بها، إتخذ كل منها إسمه من تخصصه في نشاط تجاري أو صناعي محدد. فمنها سوق العطارة، وكان مخصصًا كما يوحي اسمه لبيع مواد العطارة[2]. وسوق «الخرادجيّة»، نسبة إلى الخردة، وهي ما تفرق وصغر من الأمتعة[3]. وسوق «الحرّارة» وقد اختص ببيع مختلف أنواع المنسوجات والاقمشة[4]. وسوق

---

(1) عثمان، محمد عبد الستار: المدينة الإسلامية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، (128)، أغسطس 1988، ص ص 252، 258 ـ 259.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 229، حامد: «التجارة والأسواق. . .»، ص 126.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 152، حامد: «التجارة والأسواق. . .»، ص 126.

(4) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 76.

الخضارة وكانت تباع به الخضر والغلال[1]. وسوق العبيد أو النخاسة، وقد وصف بأنه صغير خال من الدكاكين، ويباع به العبيد السود والإماء الرقيقات[2]. وسوق القمل وكان مخصصًا لبيع البضائع القديمة والأشياء المستعملة[3]. وسوق الحشيش الذي خصص لبيع علف الحيوانات[4].

وبالإضافة إلى هذه الأسواق ذات الصبغة التجارية البحتة، وجدت أسواق مزدوجة الوظيفة مثلت مراكز صناعية ـ تجارية، أذكر منها سوق الفنيدقة الذي خصص لصناعة الأردية الحريرية والأدوات المستعملة في النول اليدوي وبيعها[5]. وسوق الحرير المتفرع من سوق الترك وكانت تصنع به الأردية الحريرية أيضًا وهو يعد من أسواق طرابلس القديمة إذ ترد إشارة إلى تجديده في سنة 1699م[6]. وسوق الصياغة وتصنع به الحلي والمجوهرات[7]. وسوق السراجة وكان مخصصًا لصناعة السروج وبيعها[8]. وسوق السرارة الذي يصنع ويباع به السرير وهو مؤخرة البندقيّة، كما تخصص في إصلاح وصيانة البنادق[9]. وسوق «القزدارة» نسبة إلى القصدير وكان يتم فيه صنع وتبييض الأواني النحاسية[10]. وسوق الحدادين الذي يوحي اسمه بعلاقته بصنع الأدوات

---

(1) د. م. ت. ط. س. م. ش. لسنوات [1722 ـ 1727] ص ص 158، 489؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 421.

(2) توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 60.

(3) د. م. ت. ط. س. م. ش. رقم (3)، ص19؛ حامد: «التجارة والأسواق...»، ص 129 .

(4) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 570، والحشيش هو ما يبس من الكلأ فأمكن أن يحش أي يقصّ.

(5) د. م. ت. ط. س. م. ش. لسنوات [1722 ـ 1727] ص ص 103، 133؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات ص 425؛ حامد: «التجارة والأسواق...»، ص 124.

(6) الفقيه حسن، حسن: اليوميات ص 445؛ حامد: «التجارة والأسواق...»، ص 124.

(7) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 389، حامد: «التجارة والأسواق...»، ص 126.

(8) د. م. ت. ط. س. م. ش. لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 191، الفقيه حسن، حسن: اليوميات ص 445؛ حامد: «التجارة والأسواق...»، ص 126.

(9) د. م. ت. ط. س. م. ش رقم (3) ص 169، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 445.

(10) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 445.

الحديدية[1]. كما تذكر المصادر ثلاثة أسواق خاصة بصناعة وبيع النعال هي سوق «السّبابيط الأحمر» وسوق «السّبابيط الأصفر» وسوق «سبابيط النسوان الأصفر»[2].

ولكن بالرغم من أن معظم أسواق طرابلس كانت قد إتخذت اسماءها من تخصصها في بيع نوع من السلع أو ممارسة نشاط صناعي معيّن، فإنه وجدت بعض الأسواق التي إتخذت أسماءها من الخلفية الإجتماعية للعاملين بها. ولعل أبرز مثال على ذلك أشهر سوقين بالمدينة وهما سوق الترك وسوق العرب.

ويرجع إنشاء سوق الترك حسب إتفاق بعض الدارسين المحدثين إلى عهد محمد باشا الكرادغلي [1687 ـ 1701]، حيث يعتقد أنه بناه ملاصقًا للجامع المعروف باسمه[3]. ولكن بالرجوع إلى بعض المصادر يتبين وجود هذا السوق قبل الفترة المشار إليها. فيذكر ابن غلبون أنه إبان الثورة التي قامت ضد عثمان باشا الساقزلي في سنة 1762م دخل الثوار سوق الترك وأمروا بفتح دكاكينه وإضاءته[4]. لذلك فإن عمل محمد باشا إقتصر على تجديد مبنى السوق وتحسينه في سنة 1700[5]. ولقد إهتمت الآنسة توللي بوصف سوق الترك الذي أطلقت عليه «بازار البن» فذكرت أنه كان مسقوفًا، وقد بني على شكل أربعة صفوف متصالبة عند التقائها، أقيمت بها الدكاكين والبسطات المحتوية على أصناف السلع على كل جانب من تلك الصفوف، ولها طريق في الوسط يمر منه الناس، وهو المكان الذي يقصده الأتراك ليتحدثوا عن الأخبار اليومية والشؤون العامة حيث كان مليئًا بالمقاهي[6]. ويبدو أن العاملين بهذا السوق لم يقتصروا على نشاط بعينه، فكان هذا السوق عامًا تعرض به مختلف أنواع السلع[7].

---

(1) ابن غلبون: التذكار...، ص 211.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 445.

(3) يذكر ذلك محققا اليوميات محمد الأسطى وعمار جحيدر: اليوميات، ص 185، حاشية (5)، ويؤيد ذلك سعيد حامد في دراسته عن «التجارة والأسواق...»، ص ص 120 ـ 121.

(4) ابن غلبون: التذكار، ص 126، ونقله فيرو: الحوليات، ص 172.

(5) ابن غلبون: التذكار، ص 154، روسي: ليبيا منذ الفتح العربي...، ص 262.

(6) توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص ص 60، 62.

(7) المصدر نفسه، ص 60، حامد: «التجارة والأسواق...»، ص 121.

أما السوق الثانية فهي المعروفة في مصادر الفترة بإسم سوق الرباع أو الربع، وقد أقيمت في عهد عثمان باشا الساقزلي [1649 ـ 1672] قرب القلعة، وكانت معروفة آنذاك بسوق العرب في مقابل سوق الترك[1]، غير أن اسمها حُور بعد ذلك إلى سوق الرباع نسبة إلى الرباع التي بنيت فوقها للسكنى[2]. وتشير إحدى الدراسات إلى أنها أول سوق مغطاة في المدينة بنيت على شكل رواقين، أولهما مستقيم والثاني متعامد يصل بينهما منفذ مشترك[3]. وكانت سوق الرباع فضّلا عن كونها مخصصة للتجار العرب، متخصصة أيضًا في نوعية السلع المعروضة بها، إذ كانت تباع بها الأزياء الوطنية كالبراقان والبرانيس[4].

وإلى جانب هذين السوقين اللذين استمدا اسميهما من الخلفية الإجتماعية للعاملين بهما، وردت في المصادر الأولية إشارات إلى سوقين آخرين لهما نفس الخاصيّة، وهما سوق اليهود، وسوق رقريق[5]. ولئن كنت افتقد إلى معلومات واضحة حول هذين السوقين فإنه من المرجح أن يكون سوق اليهود هو سوق الحمام الكبير الذي يذكره حسن الفقيه حسن كسوق للتجار اليهود «الحراير والحرارة» أي باعة الحرير والمنسوجات والأقمشة المختلفة[6]. أما سوق رقريق الذي حدد أحد الباحثين موقعه بين مدخل سوق الرباع القديم وبين سوق الترك، فيبدو أنه استمد اسمه من الحرفيين اليونانيين الذين شكلوا أغلب العاملين فيه[7].

وفي بداية القرن الثامن عشر، شهد الفضاء التجاري لمدينة طرابلس بعض الإتساع. وإن كان هذا الإتساع جاء بدافع من حكام طرابلس، فقد يعبر في

---

(1) روسي: ليبيا منذ الفتح العربي. . . .، ص 241.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 229.

(3) شلابي، سالم: «مستدركات وتعليقات حول التجارة والأسواق في طرابلس عبر التاريخ»، في تراث الشعب، السنة 12، عدد 2، 1992، ص 102.

(4) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 274، حامد سعيد: «التجارة والأسواق. . .»، ص 123.

(5) د. م. ت. ط. س. م. ش لسنوات [1722 ـ 1727] ص ص 211، 319، 550.

(6) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 402.

(7) شلابي، سالم سالم: معالم المدينة البيضاء، مدينة طرابلس القديمة، دار الفرجاني، طرابلس، ص 195.

نفس الوقت عن نمو النشاط التجاري للمدينة. ففي عهد أحمد باشا القرمانلي، أنشىء في سنة 1724، سوق جديد وقد حدد ابن غلبون موقع هذا السوق بأنه «بإزاء خندق القصبة من جهة الشمال» ووصفه بأنه «فسيح أنيق المنظر والمبنى»[1]. ولعله نفس السوق الذي ورد ذكره في اليوميات بإسم سوق «الشيشمة»[2].

كما تذكر المصادر سوق الرباع الجديد الذي يعتقد بعض الدارسين أنه من بناء يوسف باشا القرمانلي [1795 ـ 1832][3].غير أن ذكر هذا السوق في سجلات المحكمة الشرعية لسنوات [1722 ـ 1727] ينفي ذلك الإعتقاد[4]. ويذهب أحد الباحثين إلى أن هذا السوق من بناء أحمد باشا القرمانلي، ويحدد موقعه بجوار جامع الناقة من الجهة الشرقية[5]. وقد عرف هذا السوق أيضًا بسوق اللفة نظرًا لتخصصه في بيعها. وكان في بداية القرن التاسع عشر مقسمًا إلى أروقة بحسب العاملين به، حيث ذكر رواق التجار الطرابلسيين في مقابل الرواق المخصص لتجار الجالية التونسيّة[6].

إن ما يؤكد إتساع الفضاء التجاري لمدينة طرابلس ، هو تعداد ذكر الحوانيت في أنحاء مختلفة من المدينة مثل حومة غريان وحارة اليهود، وفي أطراف المدينة وعند أسوارها[7]، وقد أسهم حكام طرابلس بشكل مباشر في ذلك من خلال شرائهم الأراضي داخل المدينة وإستحداثها حوانيتًا. فمن ذلك ما ذكر عن شراء أحمد باشا لأرض «قرب باب المدينة القبلي بالركن القبلي الغربي من الأساس المحوط به على الخندق استجدها حانوتًا»، وقطعة أرض

---

(1) ابن غلبون: التذكار، ص 210.

(2) استند في ذلك إلى أن تاريخ بناء سوق الشيشمة الذي حدد بسنة 1723، ظهر مقاربًا للتاريخ الذي ذكره ابن غلبون، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 658.

(3) يرى ذلك محققا اليوميات الليبية، ص 229، هامش (5).

(4) د. م. ت. ط. س. م. ش. لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 158.

(5) شلابي «مستدركات وتعليقات حول التجارة. . .»، ص ص 103 ـ 104.

(6) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 232، شلابي: «مستدركات حول التجارة. . .»، ص 106.

(7) د. م. ت. ط. س. م. ش لسنوات [1722 ـ 1727] ص ص 71، 81 ـ 82، 112، 158، س. م. ش. رقم (2)، ص ص 42، 110.

«معبر عنها بفندق الحمير محاذية لباب المدينة القبلي على يمين الخارج منه» استحدثت بدورها حانوتًا[1].

ولكن تجدر الإشارة إلى أن اتساع الفضاء التجاري لمدينة طرابلس اقتصر على المنطقة داخل السور، حيث لم ترد في المصادر الخاصة بالمرحلة قيد الدراسة إشارة إلى وجود مراكز تجارية ثابتة في خارجها، حتى ولو كانت مجرد حوانيت أو دكاكين في المناطق المحيطة رغم كونها آهلة بالسكان، الأمر الذي يعبر عن أهمية أسواق المدينة ليس بالنسبة لسكانها داخل الأسوار فحسب، وإنما أيضًا بالنسبة لسكان الضواحي.

إن أبرز ما يلاحظ على اسواق مدينة طرابلس هو إرتباط قيامها وإنشائها بالسلطة الممثلة في دايات طرابلس وباشاواتها، الأمر الذي كان يعني تنامي أصول الايالة العقارية، فممثلو الأيالة كانوا يقومون ببيع حق الإنتفاع بتلك المحال بنظام «العتبة» أو تأجيرها للتجار. فمن ذلك ما تشير إليه إحدى المواد المسجلة في المحكمة الشرعية من شراء أحد التجار «عتبة» حانوت بسوق الرباع الجديد من «البايليك» بعدما سلمه آخر[2]. كما تتردد الإشارات في اليوميات إلى قيام القاضي الحنفي ببيع «عتب» دكاكين سوق الرباع القديم وسوق العطارة والخرداجية وسوق الرباع الجديد، هذا فضلا عما يذكر عن تحديد الباشا قيمة كراء دكاكين سوق الرباع[3].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن ملكية السلطة للأسواق لا تعني إلغاء الملكية الخاصة فالسجلات واليوميات تؤكدان ذلك. كما أن التمعن في عملية تأجير وبيع الدكاكين بين الناس يخلص إلى إن الملكية الخاصة لا تقل أهمية عن عقارات السلطة، فضلا عن وجود الوقف الخاص والمتعلق بالحوانيت[4].

---

(1) د. م. ت. ط. س. م. ش. لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 178.

(2) د. م. ت. ط. س. م. ش رقم (1) ص 88.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 229 ـ 230، 530.

(4) د. م. ت. ط. س. م. ش. لسنوات [1722 ـ 1727] ص ص 158، 191 ـ 192، 282، 393، 395، 408، 449، س. م. ش رقم (1)، ص 6، س. م. ش. رقم (3)، ص69، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 162، 212، 254، 256، 481.

إن مختلف الأسواق الواقعة داخل أسوار المدينة كانت بما تميزت به من ثبات وديمومة قد خضعت لعدد من التنظيمات. فهي بتعددها وتمايزها فيما بينها بتخصّصاتها، اتخذ لكل منها أبواب خاصة، غير أن وجود هذه الأبواب لم يكن يعني الفصل بينها كليًا، إذ كانت تنفذ الأسواق على بعضها البعض[1]. ووجود هذه الأبواب يستشف منه وجود بوابين وحرّاس للأسواق وإن لم يذكروا في المصادر، الأمر الذي يوحي بالإهتمام بتوفير الأمن لسير حركة المبادلات في المدينة.

وكان يقوم على الأسواق ويشرف على إدارتها الأمناء الذين تعددوا بتعدد الأسواق وتخصّصاتها. من ذلك ما يرد في المصادر من ذكر لأمين العطارين، وأمين القزدارة، وأمين السرارة[2]. وتعد وظيفة الأمين إدارية إذ تعينه السلطة للقيام بمهمة الإشراف على السوق التابعة له، وحل النزاعات التي قد تنشأ بين أصحاب الحرف في السوق أو بينهم وبين الزبائن، بالإضافة إلى القيام بدور الوسيط بين السلطة والطائفة الحرفية التي يرأسها[3]. غير أن تدخل السلطة في تعيين الأمناء يجعل منهم ممثلين لها أكثر منهم ممثلين لأصحاب الحرف عند السلطة. ويبدو هذا التدخل واضحًا في طرابلس من خلال ما ذكر في المصادر من أوامر الحكّام بتعيين وعزل الأمناء وتغييرهم[4]. وبالإضافة إلى الأمناء المختصين وجدت في طرابلس وظيفة أمين البلاد حيث يبدو أن شاغلها كان المشرف الأعلى على جميع الحرف والصنائع والمعاملات التي تجري داخل المدينة[5].

---

(1) د. م. ت. ط. س. م. ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 158، الفقيه حسن، حسن: اليوميات ص 51.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 275، 580.

(3) جب، هاملتون وبوون هارولد: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف مصر، 1971، ج2، ص 151.
Saleha, Elali et cl, Cahen «Arif», in Encyclopedie de I'lslam, leiden, E.J. Brill, Paris Nouvelle édititlon, Vol I, PP 649 -- 651.

(4) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 344، 346، 444، 460، 478، 580.

(5) المصدر نفسه، ص ص 444، 460.

وإلى جانب مختلف أسواق المدينة الداخلية الثابتة، وجد نوع آخر من الأسواق التي كانت متنقلة إذ اقترن إنعقادها سواء بفترات محددة من اليوم، أو بأيام معينة من الأسبوع، فأما الأسواق التي كانت تعقد في بعض فترات النهار، فنجد لها صدى فيما ذكره ابن غلبون عن انعقاد سوق كل صباح خارج باب المدينة [باب المنشية]، قرب مقبرة الشيخ حمودة حيث يشتري الناس حاجتهم من الحطب والتبن والغنم[1]. وأما الأسواق الأسبوعية فتتمثل في سوقي الثلاثاء والجمعة وكان الأول يعقد في منطقة الأزرارية قريبًا من أسوار المدينة، في حين يعقد الثاني في منطقة العمروص التابعة لإدارة طرابلس والتي تبعد عن المدينة حوالي أربعة أميال في إتجاه الشرق[2].

إن المعلومات عن هذه الأسواق تبدو محددة. غير أن الملاحظ أنه بالرغم من كونها متنقلة مما أبعد عنها صفة الديمومة والثبات، فإن ارتباط انعقادها بأوقات وأماكن معلومة ومحددة ومتعارف عليها، أضفي عليها صبغة الإستمرارية والإستقرار. إن الصفة الوقتية لهذا النوع من الأسواق كان من الطبيعي أن تنعكس على أماكن إنعقادها. فكانت تقام في فضاء أرضي خاليًا من المباني ذات الخاصية الإقتصادية. وإقتصر الأمر على وجود بعض المباني السكنيّة التي ينزل بها الحجاج أثناء مرورهم بالمدينة كما سبقت الإشارة، في حين لم تذكر المصادر إحتواءها على مباني ومنشآت عامة[*]. ولكن بالرغم من ذلك، فإن التنظيم لم يغب عن هذه الأسواق. فمن الناحية الشكلية، كانت تنصب بها الشوارق وهي المظلات والأشكال البسيطة من الخيام التي تعمل على حماية العاملين فيها من الشمس والعوامل الجوية الأخرى إبان مزاولتهم عمليات البيع والشراء[3]. وبالنظر إلى توفر النخيل في منطقة طرابلس، فإنه من غير

---

(1) ابن غلبون: التذكار، ص 141.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 255، العياشي: الرحلة، ج(2)، ص 381، ليون فرانسيس: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ترجمة مصطفى جودة، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1976، ص 15، خشيم الحاجبة...، ص 117.

(*) إن ما يؤكد خلو مكان إنعقاد سوق الثلاثاء مثلًا من المباني هو إستغلاله أحيانًا في إقامة إستعراضات الجنود وتدريباتهم، وأيضًا كمكان لتجمعهم قبل خروجهم في الحملات. الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 366، 374؛ التليسي: حكاية مدينة، ص 140.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 483.

المستبعد أن يقوم في هذا النوع من الأسواق بعض الأشكال من المحال التي يعتمد في إقامتها على جريد النخيل لسهولة نصبه وفكه.

ومن جهة أخرى، خضعت هذه الأسواق بدورها إلى إشراف السلطة الأمر الذي يتضح سواء من خلال فرض الضرائب فيها، أو من خلال وجود ممثلين للسلطة يعنون بمتابعة أوامرها بهذا الخصوص. هذا بالإضافة إلى تدخل السلطة وسيطرتها عل حركة المبادلات بها، وهو ما نتبينه فيما ذكر عن إذن يوسف باشا ببقاء بائعي الملح بسوق الثلاثاء لليوم الموالي والسماح ببيعه لمن أراد شراءه[1].

لقد كان هذا النوع من الأسواق يقوم بدور هام وحيوي بالنسبة لأهالي المدينة سواء في داخل السور أو في الضّواحي، الأمر الي يتضح من خلال أنواع السلع التي تعرض بها. فهي أوّلا تمثل المكان الرئيسي للمبادلات القائمة على المواد الغذائية كالقمح والشعير والبشنة والزيت والسمن[2]، مما يمكن الأهالي من الحصول على حاجاتهم الغذائية الأساسية بصورة متواترة. وإلى جانب ذلك تميزت هذه الأسواق بما كان يقع بها من تجارة الحيوانات[3]، التي مثلت بالإضافة إلى إستخدامها في سدّ الحاجات الغذائيّة، أدوات الإنتاج الأساسية لمختلف الأنشطة الإقتصادية القائمة في المنطقة. إن إرتباط تبادل هذه المواد بالأسواق الأسبوعية أبرز لها خصوصية ميزتها عن أسواق المدينة الدّائمة وتتأكد هذه الخصوصية بما مثلته هذه الأسواق من مركز مهم يمكن سكان الريف من تصريف إنتاجهم بصورة متواصلة سواء منه المواد الأولية كالصوف على سبيل المثال، أو بعض المواد المصنوعة كالمنسوجات[4]. وفي المقابل يمكنهم من الحصول على حاجاتهم من سلع المدينة المختلفة، المحلية والمستوردة، إذ برز هذا النوع من الأسواق مكمّلا لنشاط تجار المدينة داخل

---

(1) الفقيه حسن، حسن اليوميات: ص ص 464، 483.

(2) المصدر نفسه، ص ص 263 ـ 265.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 1، 233.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 412: توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 80.

الأسواق الدائمة بإعتبار ما تمثله من مجال أوسع للمبادلات[1].

وفي إطار الحديث عن أسواق مدينة طرابلس فإنه تجدر الإشارة إلى أنها بنوعيها الثابتة والمتنقلة، بالإضافة إلى دورها بالنسبة لتجارة وإقتصاد المدينة، مثلت أهمية بالنسبة لأوجه الحياة الأخرى المختلفة للمدينة، إذ كانت تعد من المراكز الكبرى لالتقاء وتجمع العدد الأكبر من الأهالي. فتذكر المصادر مثلًا أنه في إطار انعقاد سوق «الثلاث» الذي عرف أيضًا بسوق طرابلس، تمت مبايعة أحمد باشا القرمانلي لتولي السلطة سنة 1711[2]. وفي الأسواق المختلفة كان يجري الإعلان عن قرارات السلطة وأوامرها التي تهم الناس[3]. وإلى جانب ذلك كان لهذه المؤسسات دور مهم فيما يتعلق بالحياة الإجتماعية بما توفره من إمكانية لقاء الفئات المختلفة للمجتمع وما يعنيه ذلك من إتساع في خلق العلاقات الإجتماعية.

ب ـ الفنادق:

لئن مثلت الأسواق أهم معالم مدينة طرابلس التجارية، فإن الفنادق التي تكمل إلى حد كبير مؤسسة السوق، لم تقل تبعًا لذلك أهمية عنها. فتشير المصادر المختلفة إلى وجود العديد من الفنادق القائمة في المدينة أذكر منها: فندق المدينة وفندق الغولة وفندق الخوجة وفندق الباشا وفندق جيجة وفندق الصابري وفندق الضفايري وفندق القاجيجي وفندق بن سليمان وفندق السافي[4].

---

(1) يذكر حسن الفقيه حسن على سبيل المثال، وجود تجارة اللفة في سوقي الجمعة والثلاثاء، اليوميات، ص 483.

(2) ابن غلبون: التذكار، ص 191.

(3) تتعلق هذه القرارات ببعض الجوانب الإدارية مثل عملية العزل والتولية فيما يخصّ الوظائف كما تتعلق بالجوانب الأمنية كحظر التجول والتنبيه على عدم حمل السلاح، هذا بالإضافة إلى القرارات الاقتصادية كتغيير العملة ومجالات استخدامها. الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 255، 399، 499، 579.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 35، 158؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 185، 190، 330، 400، 423، 489، 578، 588.

والفنادق في مدينة طرابلس كما يستشف من المراجع، لم تتميز عن بعضها البعض إلا بحجمها ومساحتها، أما شكلها الهندسي فقد كان واحدًا. فكانت تشتمل على دورين أو ثلاثة. وتتكون من فناء داخلي متسع ومحاط بحجرات متعددة، ومرافق عامة كالمطابخ والميضاة والمراحيض والبئر. وتحتوي بعض الفنادق على إسطبل للحيوانات في حين يخلو بعضها منه[1]. وهذا الشكل للفنادق كان قد أعد وفقًا لما تقوم به من وظائف. فهي أوّلا محط رحال التجار الغرباء عن طرابلس ، وبذلك مثلت مركزًا لعقد الصفقات بينهم وبين تجار المدينة. وهي مراكز لتخزين البضائع المختلفة حيث كان يقع إستغلال غرف الدور الأرضي لهذا الغرض. كما مثلت أيضًا مراكز لتسويق البضائع فاستخدمت ساحاتها لعرض السلع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إرتباط تجارة الجملة بهذه المؤسسات أظهرها كمركز مهم لتوزيع السلع سواء إلى الأسواق داخل المدينة، أو إلى المناطق الأخرى[2].

وتجدر الإشارة إلى أن وظيفة الفنادق في توفير أماكن الإقامة للتجار الغرباء عن المدينة، أثرّ في تخصّص بعضها بحسب «القوميات»، من ذلك وجود فندق خاص بالفرنسيين وفندق خاص بالبنادقة[3]. ولكنني لم أتمكن من الحصول على معلومات إضافية عن هذه الفنادق أو غيرها ممن خصصت لجاليات أخرى.

إن أهمية الفنادق بالنسبة لنشاط طرابلس التجاري قد تبرز أيضًا من خلال مواقعها. فقد قامت هذه الفنادق داخل الأسواق وقريبة من المراكز التجارية

---

(1) ميسانا، غاسبيري: المعمار الإسلامي في ليبيا، تعريب علي الصادق حسنين، نشر مصطفى العجيلي، 1973، ص 117.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 400؛ توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس ص 90؛ ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان ص ص 15 ـ 16؛ ميسانا غاسبري: المعمار الإسلامي في ليبيا، ص 117؛ كورو فرانشيسكو: «فنادق طرابلس القديمة المميزة»، ترجمة محمود التائب، في آثار العرب، عدد 1، 1990، ص 87.

(3) ماساي، بول: الوضع الدولي لطرابلس الغرب، نصوص المعاهدات الليبية الفرنسية إلى نهاية القرن التاسع عشر ترجمة محمد مفتاح العلاقي، مراجعة وتقديم وتعليق علي ضوي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط (1) 1991، ص 120؛ كابوفين: طرابلس والبندقية. . .، ص 354.

الأخرى. من ذلك ما يذكر عن فندق الخوجة الذي كان قائمًا بسوق الترك وخصص لتخزين البضائع التي تعرض به. وفندق جيجة الذي كان قائمٌ بسوق النعال[1]. ويعتقد أحد الباحثين أن إسمه مشتق من إسم بلدة جيجا الواقعة جنوب نهر النيجر، حيث فسر ذلك بأن هذا الفندق كان يختص بتخزين البضائع الواردة من تلك البلدة والمصدرة إليها[2]. وهذه الخاصية التي مثلتها الفنادق في قيامها قريبة أو محاطة بالأسواق، توحي بإمكانية تخصّصها بأنشطة معينة تتعلق بتخصص السوق الذي تقع ضمنه.

وإلى جانب هذه الفنادق التي وجدت قريبة من الأسواق، قامت بعض الفنادق الأخرى في منطقة باب البحر القريبة من الميناء، منها الفندق المعروف بعلي القرمانلي الذي يقع على يسار القوس الروماني، والفندق المواجه له على يمين القوس. ووجود هذه الفنادق في هذه المنطقة يمكن أن يستشف منه أهمية التجارة البحرية للمدينة، الأمر الذي يتأكد من خلال الإهتمام بترميم وتجديد هذه الفنادق في الفترة قيد الدراسة[3].

لقد كانت فنادق طرابلس تخضع لتنظيمات معينة. فكانت أبوابها تفتح وتغلق في مواعيد محددة لا يسمح بعدها بالدخول أو الخروج منها. وقد حددت بعض المصادر هذه المواعيد، فذكر أن الأبواب كانت تفتح بعد آذان الفجر وتغلق قبل آذان المغرب[4]. وكان يقوم عليها حراس يعنون بتوفير أماكن الراحة للنزلاء، وهم مسؤولون أيضًا عن توفير الأمن داخل الفندق، وعما يمكن أن يقع فيه من حوادث وسرقات[5]. كما تشمل مهام الحراس تأجير البيوت والمخازن وقبض مبالغ الإيجار[6]. وبالرغم من صمت المصادر عن الكيفية التي يعمل بها هؤلاء الحراس. فإن وجود الملكية الخاصة للفنادق،

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 185، 330.

(2) حامد: «التجارة والأسواق. . .»، ص ص 132 ـ 133.

(3) كورو: «فنادق طرابلس. .»، ص 85.

(4) توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 90.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 835 توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 90.

(6) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 588.

يمكن أن يستشف منها إستخدامهم فيها من قبل أصحابها بنظام الأجرة. ومع ذلك فإن بعض الإشارات تفيد بأن بعض النزلاء كانوا يعطون الحراس بعض المبالغ كمنحة إذ ربما تكون نظير خدمات خاصة يقدمها الأخيرون[1].

كما خضعت هذه المؤسسات أيضًا للنظم الضريبية التي تتعلق بالسلطة. وقد تنوعت الضرائب التي فرضت عليها، فكان منها الثابتة والعرضية.، وعلى الرغم من أن المعلومات لا تسعفني بتحديد قيمة هذه الضرائب في السنوات المختلفة من المرحلة قيد الدراسة، فإنها تشير إلى أن الضرائب الثابتة قدرت في سنة 1832 بريال دورو على كل فندق بإستثناء فندق السافي الذي فرض عليه مبلغ عشر ريالات دورو[2]، الأمر الذي لا أجد له تفسيرًا إلا في إمكانية أن يكون هذا الفندق أكبر حجمًا وأكثر نشاطًا من غيره. أما الضرائب العارضة فهي المتمثلة في ما كان يفرض عليها في الملمات مثل حاجة السلطة للمال لسداد ديون الأوروبيين في سنة 1832، فكان أن فرض على كل فندق عشرون ريال دورو[3].

وفي إطار الحديث عن فنادق مدينة طرابلس بوصفها مؤسسات تجارية يبدو من المهم الإشارة إلى أن دورها لم يرتبط بالنشاط التجاري فحسب، بل كانت لها وظائف أخرى بعيدة عن ذلك. فبخلاف التجار الذين كانوا ينزلون بها، كانت هذه الفنادق تستقطب الوافدين على المدينة ممن تكون إقامتهم بها غير ثابتة، ويتضح هذا الأمر بصورة خاصة فيما يتعلق بالجنود الذين كثيرًا ما كانوا يقيمون بها. ومثال ذلك فندق الطبجية في باب البحر، وفندق جيجة بسوق «السبابيط» اللذين كان يسكنهما رجال المدفعية[4]، الأمر الذي يوحي بالتواجد القوي للسلطة في هذه المؤسسات، وهو ما يلاحظ أيضًا بالنسبة للأسواق الرئيسية مثل سوق الرباع التي كانت الدور فوقها مخصصة لسكنى الجنود[5].

---

(1) توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 90.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 578.

(3) المصدر نفسه، ص 577.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 158؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 330، 339.

(5) شلابي: «مستدركات وتعليقات حول التجارة. . .»، ص 103.

ولئن ظهرت الأسواق والفنادق كنتيجة طبيعية للنشاط التجاري في مدينة طرابلس، فإن مؤسسات أخرى لصيقة بهما ومنظمة للعديد من أنشطتهما عبرت بدورها عن مدى تطور هذا النشاط في الفترة قيد الدراسة. فالبحث في النشاط التجاري لمدينة طرابلس الذي تصدرته مؤسستا السوق والفندق لا يكتمل إذا لم يتم التعرف على بعض عناصر المقاييس كالأوزان والمكاييل المستخدمة في المعاملات التجارية.

2 ـ الأوزان والمكاييل(*)

إن دراسة الأوزان والمكاييل المستخدمة في مدينة طرابلس والتي تعدّ واحدة من أبرز المؤسسات ذات العلاقة بالنشاط التجاري، تبدو مهمة جدًا للتعرف على مدى اتساع هذا النشاط وحجم المبادلات في هذه المنطقة، والوقوف على طبيعة التجارة فيها. إنَّ هذه الأهمية يؤكِّدها تعدد أنواع وأحجام الأوزان والمكاييل المستعملة في الفترة قيد الدرس. غير أنَّ قراءة وسائل الوزن والكيل هنا، لا تهدف إلى إبراز الخصوصية والتأكيد عليها فحسب، ولكنها ترمي إلى الوقوف عند اختلافاتها واستعمالاتها ومدلولاتها. ولكن وقبل التعرض إلى ذكر مختلف أنواعها، أرى من الضروري الإشارة إلى أنَّ نقص المعلومة المتعلقة بتحديد قيمة تلك الأوزان والمكاييل سواء في حد ذاتها، أو فيما بينها في السجلات والمصادر حتم اللجوء إلى مصادر أخرى متأخرة نسبيًا مثل الجدول الذي وضعه مؤلفا كتاب طرابلس الغرب عن المكاييل والأوزان المحلية. ثم الجدول الذي أصدرته الإدارة الإيطالية في طرابلس في سنة 1928، والذي يعتقد أحد الدّارسين أنَّ ما حدَّده من سعة وحجم الأوزان والمكاييل كانت نفسها المعمول بها في الفترة العثمانية[1].

(*) إن النظر في الأوزان والمكاييل بوصفها أدوات أساسية للتبادل كان من المهم أن يشمل أيضًا مقاييس الطول لأهميتها في تجارة المنسوجات غير أن غياب المعلومات عن المقاييس المستعملة يجعل حديثنا يقتصر على مقياس واحد فقط تردد ذكره كثيرًا وهو الذراع. وقد قدر بالنظام المتري بـ 49 سنتيمتر لذلك فقد فضلت الآ أضمن المقاييس ضمن العنوان واكتفيت بالإشارة إلى وحدة القياس الأساسية هنا في الحاشية.

(1) ناجي، محمد ومحمد نوري: طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان، دار مكتبة الفكر، طرابلس 1973، ص 67؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، الملحق الرابع، =

أ ـ الأوزان:

لقد تميَّز نظام الأوزان المستخدم في طرابلس بالدقة. فالبرغم من أن وحدات الوزن المستعملة كانت واحدة، فإنَّ اختلاف مواد التجارة، انعكس على تلك الأوزان، فاختصت بعض تلك المواد بأوزان محددة، في حين اختلفت قيمة بعض الوحدات الوزنية بحسب الاختلاف الواقع بين مواد الاقتناء والمواد العادية.

لقد ارتبط ذكر المعادن الثمينة (ذهب، فضة، جوهر) في المصادر بأوزان محددة. فذكر المثقال والخروبة[1]. وفي حين كان الأول يساوي 40,601 جرامًا، فإن الخروبة التي تعد جزء منه كانت تساوي 0,1917 جرامًا، أي أنَّ المثقال يساوي 24 خروبة[2]. كما بيَّنت المصادر بعض الاستعمالات الاضافية لهذه الأوزان. فذكرت أنَّ المثقال كان يستعمل لوزن خيوط الفضة. أمَّا الخروبة فكانت تستعمل للحرير[3]. وبالرغم من أنَّ الجداول المشار إليها اقتصرت في تحديد أوزان الذهب على المثقال والخروبة، فإنَّه يرد في سجلات المحكمة الشرعية ذكر للوقية التي تزن 30,6748 جرامًا واستعملت للذّهب بالإضافة إلى الفضة والجوهر والحرير[4].

ولئن اقتصرت موازين الذهب في المصادر الأولية على الخروبة والمثقال والوقية، فإنَّ الفضة والحرير خضعا لوحدات وزن أخرى مثل الدرهم. وكان

= ص ص 667 ـ 682؛ الخفيفي، الصالحين جبريل محمد: «النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835 ـ 1911، رسالة ماجستير (غير منشورة تحت إشراف د. عبد الله علي ابراهيم)، جامعة قاريونس، كلية الآداب والتربية، قسم التاريخ، بنغازي، 1994، ص ص 145، 146.

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 63، 229، 420، س.م.ش رقم (1)، ص 131.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 682؛ الخفيفي: «النظام الضريبي..»، ص 145.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 35؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 681، الخفيفي: «النظام الضريبي..»، ص 145.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص63، 107، 231، 310؛ س.م.ش رقم (1)، ص 131؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 631 الخفيفي: «النظام الضريبي..»، ص 145.

هذا الأخير يعادل عشر الوقية ويساوي 30,675 جرامًا[1]. كما استعمل للفضة والحرير الرطل أيضًا[2]. وإذ لا أجد تحديدًا لوزن الرطل الخاص بهذه المواد في الجداول المعتمدة، وحيث جرى تحديد قيمة الرّطل في العادة بـ 16 وقية[3]، فإنَّ ذلك يعني أنَّ الرطل الخاص بهذه المواد كان يزن 490,7968 جرامًا. واستعمل أيضًا القنطار وهو أكبر الوحدات المستخدمة وزنًا. وذكر استخدامه في السجلات لوزن الحرير[4]. أما عن وزن القنطار فقد أقرّ أحد الباحثين أنه يحسب أينما وجد بمضاعفة أوزان الأرطال المتوافقة معه مائة مرة[5]. وبذلك يكون القنطار الخاص بهذه المواد 49,079 كيلو جرامًا.

إن مختلف وحدات الوزن المذكورة باستثناء المثقال والخروبة، كانت تستخدم أيضًا لمواد العطارة وغيرها من السلع مثل التمر والأرز والسمن والزبد والقهوة والدخان والحنّاء والصوف والكتان والصبغة والللك والفوّة والزعفران والبارود والمعادن المختلفة كالحديد، والرصاص والقصدير والنحاس[6]. ولكن وزن هذه الوحدات اختلف بالنسبة لهذه المواد عنه بالنسبة لمواد الاقتناء (الذهب، الفضة، الجوهر، والحرير) فكان الدرهم يساوي 3,205 جرامات، والوقية 42,051 جرامًا. أمّا الرطل فيساوي 512,816 جرامًا، وتبعًا لذلك حدّد وزن القنطار بـ 51,282 كيلو جرامًا[7]. وقد وجدت وحدة وزن أخرى استخدمت لمواد السوق تمثلت في الوقة التي تعادل 1/40 من القنطار، أي ما يساوي

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 33؛310 الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 681، الخفيفي: «النظام الضريبي..»، ص 145.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 36، 107، 235.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 681؛ الخفيفي: «النظام الضريبي..»، ص 145.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 13.

(5) هنتس، فالتر: المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسيلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، (د.ت)، ص 43.

(6) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 6، 22، 61، 77، 97، 110، 112، 145، 172، 290، 336؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 48، 54، 78، 158؛ س.م.ش رقم (2)، ص ص 51، 94، 140.

(7) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 681؛ الخفيفي: «النظام الضريبي..»، ص 145؛ ناجي: طرابلس الغرب، ص 67.

1,082 كيلو جرامًا[1]. كما ورد من خلال المعاملات المسجلة في المحكمة الشرعية ذكر الحمل الذي حددت إحدى القيودات وزنه بثلاثة قناطير ونصف[2]. أي ما يعادل 179,4870 كيلو جرامًا. غير أنَّ ارتباط معنى الحمل بما يحمله الحيوان يجعل مقداره يختلف في الغالب باختلاف قدرة الحيوان المعني، جمل، بغل، حمار، حصان[*].

إن التعدد في وحدات الوزن المستخدمة في طرابلس إقتضته متطلبات الحركة التجارية للمدينة، التي قامت لتلبية الحاجات اليوميّة من جهة، وهو ما يتضح في تجارة القطاعي التي تطلبت وجود موازين صغيرة، وقامت من جهة ثانية على علاقات متشعبة وصفقات كبرى ترتبط بتجارة الجملة فاستوجبت وجود موازين كبيرة. وهذا التعدد وما صاحبه من تخصّص للأوزان، يؤكدان الدقة والتنظيم اللذين تتميز بهما. ويتضح هذا التنظيم أيضًا من خلال التمايز الحاصل في قيمة الأوزان بين مواد الاقتناء وبقية المواد المعروضة في السوق، والذي يبدو مرتبطًا إلى حد بعيد بقيمة المواد التجارية وسرعة تبادلها[**]. كما

---

(1) انظر بخصوص استخدام الوقة كوحدة وزن: د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 79، 145؛ س.م.ش رقم (1)، ص 110. وبخصوص قيمتها الوزنية انظر الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 681؛ الخفيفي: «النظام الضريبي..»، ص 145؛ ناجي: طرابلس الغرب، ص 67.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 112.

(*) قد يبدو من المفيد الإشارة أيضًا إلى أن أحد الباحثين يربط معنى الحمل بما يحمله البعير تحديدًا، ويقدره بزنة 20 مرطة أو ما يعادل 480 كيلوجرامًا إذ يحدد زنة المرطة بـ 24 كيلو جرامًا. حنيش، الهادي عبد العال: «أدوات ومعايير الكيل والقياس في التراث الشعبي الليبي»، في تراث الشعب، س 16، ع 2، 1996، ص 44.

(**) من خلال دراسة عن المقاييس والموازين والمكاييل التونسية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، أثبت الباحث وجود ثلاثة أنواع من الرطل اختلف كل منها في وزنه عن الآخر، واختص بمواد معينة. فالرطل العطاري الذي استعمل لوزن العقاقير والتوابل والصوف والمعادن غير الثمينة كان يساوي 504 جرامات. والرطل السوقي الذي استعمل لوزن الزيت والزبدة والعسل والثمار الجافة والصابون كان يزن 567 جرامًا أما الرطل الخضاري المستعمل لوزن الخضر والفواكه والأعشاب والحشائش والخشب والفحم فكان يزن 630 جرامًا. وقد لوحظ وجود نسق معين يمكن أن يفسّر هذه الاختلافات مفاده أنه كلما ارتفعت قيمة المواد ولم تتطلب سرعة في استهلاكها، كلما نقص وزن الرطل. وكلما قلت قيمة المواد وتطلبت =

يمكن أن نتبين من خلال تعدّد الأوزان وارتباطها بمواد معينة، حجم المبادلات القائمة على تلك المواد، وهو ما يبرز بشكل واضح في مثال الذهب الذي كانت موازينه محدّدة وصغيرة في قيمتها، مما يوحي بمحدوديّة المبادلات القائمة عليه في المرحلة قيد الدراسة وصغر حجمها.

ب ـ المكاييل

وكما تعدّدت الأوزان، تعددت أيضًا المكاييل واختلفت باختلاف السلع. فبالنسبة للسلع الصلبة كالقمح والشعير، والبشنة، والتمر، والفول، ذكر استعمال الكيلة والويبة والقفيز[1]. غير أن الملاحظ أن هذه المكاييل كانت متعددة في دلائلها. فالمصادر الأوّلية تشير إلى تنوع في المكاييل المستخدمة. وهذا التنوع ارتبط بتنوّع المناطق، فذكر الكيل الطرابلسي والكيل الزاوي والكيل العجيلي والكيل التاجوري[2]. كما اختلفت المكاييل في أحجامها فذكرت الكيل الصغيرة والكيل الكبيرة، والكيل الكبيرة جدًا، وكيل الصابة[*][3]. وهذا التنوع والاختلاف في مسمّيات المكاييل يحمل ضمنًا اختلافًا في سعتها، وهو ما تؤكده إحدى المعاملات المسجّلة في المحكمة الشرعية التي حدّدت سعة الكيل الكبيرة بكيلين ونصف صغيرة[4].

إن تعدّد المواد التي تستخدم المكاييل في تحديد قيمتها، واختلاف أحجامها، كان من الطبيعي أن يؤثر فيما يحمله المكيال الواحد من مادة إلى

= سرعة في استهلاكها، كلما ارتفع وزن الرطل. فروة: «المقاييس والموازين والمكاييل في تونس. .»، ص 249.

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 2، 33، 164، 323؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 15، 75؛ س.م.ش رقم (2)، ص 85.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 154؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 48، 60، 145.

(*) تطلق كلمة الصابة على محصول العام. لذلك فإن كيل الصابة يكون في الغالب المكيال الذي تكال به المحاصيل إبّان عملية جمع الضرائب.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 164؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 15، 148؛ س.م.ش رقم (3)، ص 1.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 15.

أخرى. لذلك فقد جرى تحديد قيمة المكاييل المستعملة ليس بالكيلوجرامات وإنما باللترات. فحدّدت المرطة وهي مرادفة للكيلة بـ 20,750 لترًا. أما الويبة التي تعادل 14 مرطة، فهي تساوي 290 لترًا ونصف. وبالنسبة للقفيز فقد ذكر أنه يعادل 24 مرطة أي ما يساوي 498 لترًا[1]. إنَّ ما يؤكد تأثير الاختلافات في أحجام المواد المكالة على وزن ما يحمله المكيال الواحد، يتضح فيما أورده محمد ناجي عن قيمة المكاييل بالكيلوجرامات. فذكر أنَّ مرطة الشعير تعادل تسع وقات أي ما يساوي 11,5 كيلوجرامًا، في حين أنَّ مرطة القمح تقدر بـ 16 كيلوجرامًا[2]. وبذلك فإن الويبة من الشعير تعادل 161 كيلوجرامًا والقفيز منه 276 كيلوجرامًا. أمَّا القمح فإنَّ الويبة منه تعادل 224 كيلوجرامًا، ويعادل القفيز منه 384 كيلوجرامًا.

وإلى جانب هذه المكاييل وردت في المصادر إشارات إلى الربعية والثمنية كأجزاء من الكيلة[3]. ويبدو أن الأولى كانت تمثل ربع المرطة في حين تمثل الثانية ثمنها. كما استخدم الصاع أيضًا[4]. ورغم عدم ذكره في الجداول المعتمد عليها، أو الإشارة إلى سعته فإن أحد الباحثين يحدد قيمته بما بين ثلاثة إلى أربعة كيلوجرامات[5]، في حين يذكر آخر أنه يساوي حوالي أربعة كيلوجرامات من الشعير وأزيد قليلاً من القمح[6].

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 681؛ الخفيفي: «النظام الضريبي..»، ص 146؛ بن موسى، تيسير: المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتاب، الجماهيرية الليبية، 1988، ص 194. قد يبدو من المفيد التنويه هنا بأن مؤلف بن موسى قد يراه البعض غير صالح للاعتماد عليه كمرجع في دراسة علمية لعدم استيفائه شروط البحث العلمي، غير أنني لم أجد ضيرًا في استخدامه أحيانًا لاستكمال بعض المعلومات التي رأيت أنها لا يمكن أن تؤثر على فرضية العمل ولا تعد أساسية فيه بقدر ما هي مكملة لبعض جوانبه.

(2) ناجي: طرابلس الغرب، ص 67.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 153؛ س.م.ش رقم (2)، ص 137؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 445.

(4) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 395، 419.

(5) حنيش: «أدوات ومعايير الكيل والقياس في التراث الشعبي الليبي»، ص 43.

(6) بن موسى: المجتمع العربي الليبي، ص 195.

أما فيما يتعلق بالمواد السائلة كالزيت على وجه الخصوص، فقد اختصت بمكاييل محددة مثل الغراف والجرة[1]. وقد حدّدت الجداول المذكورة مقدار الغراف بـ 2,307 لترًا أو ما يقارب 2 كيلوجرامًا. أما الجرة فقد قدّرت بستّة غراريف وثمن أي ما يعادل 14,128 لترًا[2]. وإلى جانب هذه المكاييل ورد استخدام القفيز، وقد ذكر أنه يعادل سبعة غراريف ونصف[3] أي ما يساوي 17,302 لترًا. كما أستعلمت وحدات كيل أخرى مثل الثمنية والربعية[4]، وفي الغالب هي مقدّرة نسبة للغراف الذي مثل الوحدة الأساسية للكيل. ويبدو من المصادر أنه وقع استخدام بعض الأوعية الأخرى كمكاييل مثل «القلة» و«الخابية» و«الزير» التي استعملت لكيل مواد مختلفة كالسمن والدهان والعسل والصابون وأيضًا الصوف[5].

إنّ مختلف هذه المكاييل، وكما هو شأنها فيما يتعلّق بالمواد الصلبة، شهدت اختلافًا وتنوعًا بحسب اختلاف المناطق، إذ وردت إشارات إلى ربعيّة طرابلس وقفيز جادو، وجرّة غريان[6].

إنّ غياب المعلومة المتعلقة بسعة المكاييل الخاصة بالمناطق المختلفة وبالتالي تحديد الفروق بينها، يمثل صعوبة في تفسير تلك الاختلافات. غير أنّ بروز هذه الأخيرة كظاهرة في كثير من المناطق الأخرى مثل الدولة العثمانية ومصر وتونس[7]، يجعلني أعتمد في تفسير هذه الظاهرة على مفهوم المقارنة

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 98، 288؛ س.م.ش رقم (1)، ص 34؛ س.م.ش رقم (2)، ص 29.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 681؛ ناجي: طرابلس الغرب، ص 67؛ الخفيفي: «النظام الضريبي..»، ص 146. ويشير الأخير إلى أن الجرة تساوي 6 غراريف أي ما يعادل 13,842 لترًا، في حين يذكر محمد ناجي أن الجرة تساوي 12,180 كيلوجرامًا.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 412.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 22، 33؛ س.م.ش رقم (1)، ص 25.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 560؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 67، 144، 158؛ س.م.ش رقم (2)، ص 1.

(6) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 22، 74، 288.

(7) Mantran, R: «Règlements fiscaux ottomans, police des Marches de stamboul au =

بالمماثلة، وذلك لاعتقادي بأنَّ ما كان يتم في طرابلس قد لا يختلف كثيرًا عمَّا يجري في المناطق الأخرى. فقد لوحظ أنَّ الاختلاف في المكاييل بين المناطق يرجع إلى اختلاف سعتها التي كانت تتحدد بحسب أهمية الانتاج من المواد المكالة في المناطق المختلفة، ومدى القرب أو البعد من مراكز الإنتاج. فكلَّما كنَّا قريبين من هذه الأخيرة، كلَّما كانت سعة المكاييل أكبر، وهي تنقص كلَّما ابتعدنا عنها، في حين أنَّها غالبًا ما تكون أصغر في العاصمة[1]. وقد وقع تفسير هذه الظاهرة بتمسك الجهات المختلفة بتقاليدها في هذا الجانب، ثم مراعاة تكاليف النقل بين مراكز الإنتاج وأماكن البيع[2].

ومهما يكن من أمر، فإنَّ غياب وحدة المكاييل المستخدمة والقائمة على اختلاف المناطق يتضمَّن إشارة مهمَّة إلى غياب سوق اقتصادية موحدة للأيالة في المرحلة قيد الدراسة. كما يستشف منه ضعف السلطة المركزية بها، إذ تظهر الاختلافات في المكاييل انعكاسًا لهذا الضعف. ولكن تجدر الإشارة إلى أنَّ وجود هذه الاختلافات لا ينفي عن المكاييل صفتي التنظيم والدقة اللتين تبرزان في تجزّءاتها وما يحكمها من معادلات. وهذه التجزءات جاءت متماشية مع الحركة التجارية وما يتطلبه سير المعاملات من أدوات تخدم أغراضها المختلفة (تجارة جملة وقطاعي). كما أنها تقوم دليلاً عند ذكرها على حجم المبادلات القائمة على المواد الخاضعة لنظام الكيل.

كما تجدر الإشارة إلى وجود بعض المعاملات التي تتمّ من خلال الأواني التي تحمل المواد. لذلك فإنَّ الوزن أو الكيل يعرف في هذه الحالة بقائم، ثم

= debut du XVI^eme Siècle», in les cahiers de Tunisie, 4^eme Année, N14,1956, p220; Raymond, A: Artisants et Commerçants au Caire au XVIII^e Siècle, Institut Français de Damas, Damas 1973, Tome I,P IVII; Boubaker,s: La Regence de Tunis au XVII^e Siècle, Ses Relations Commerçiales avec les ports de L'Europe mediterrannéene: Marseille et Livourne, Centre d'Etudes et de Recherches ottomanes et Morisco-Andalouse, Zaghouan 1987, p71. فروة: «المقاييس والموازين في تونس. . .»، ص ص 252، 257.

(1) Valenci, L: Fallahs Tunisiens: L'économie rurale et la vie des Campagnes aux 18^e et 19^e Siècles, Monton, Paris-Lahaye, 1977, p298; Bobaker,s: La Regence de Tunis, pp 71-72.

(2) فروة: المقاييس والموازين والمكاييل التونسية. . .»، ص ص 252، 261.

يتمّ طرح وزن الإناء بعد ذلك وهو يسمى طارة[1].

ولعله من الجدير بالذكر أن الأوزان والمكاييل خضعت بحكم أنها تشكل واحدة من أهم ملامح المعاملات التجارية والضريبية على السواء لعدد من التنظيمات. فقد وجد الأمناء المختصون بضبط تلك الأوزان والمكاييل وتقديرها، إذ تذكر المصادر الأمين محمد الداقيز الذي قام في سنة 1245هـ/ 1829 ـ 1830م، بضبط الثماني والربوعات من المكاييل[2]. كما ورد ذكر أمين الرمّانة[3]، ويبدو أنه كان مختصًا بمراقبة الموازين الثقيلة التي يعبّر عنها بالرمانة، مما يوحي بوجود أمين على الموازين العادية المعبر عنها بالسنجة. وكانت عمليات الوزن والكيل فيما يبدو يتمّ تحت إشراف الأمناء، فتشير سجلات المحكمة الشرعية إلى قيام أمين الرمانة بوزن دخان[4]. ويبدو أنه قد وجد بعض الأمناء المشرفين على وزن وكيل مواد محددة حيث يذكر في المصادر الحاج سليمان عليوة «الواقف على ميزان اللحم»[5].

من ناحية أخرى، ارتبطت عمليات الوزن والكيل بأناس معينين تتمثل وظائفهم في القيام بهذه العمليات وهم الوزّانون والكيّالون. ووجود هؤلاء الموظفين المختصين من شأنه أن ييسّر حركة المبادلات ويضفي عليها صفة النزاهة باعتبار أنّ من يقوم بها هم أناس محايدون. وتشير المصادر الأولية إلى أسماء عدد منهم مثل الشيخ عمر بن عطية كوزّان، والشيخ ساسي بن محمد بن موسى الكيّال، وحسن الجهمي الكيّال[6]. كما كان يقوم بهذه الوظائف في بعض الأحيان الأمناء المختصون كما سبقت الإشارة. ويبدو أنّ هؤلاء الوزّانين والكيّالين كانوا يمارسون وظائفهم من خلال محلات خاصة بهم[7].

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 379.

(2) المصدر نفسه، ص 445.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 265.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 140.

(5) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 509.

(6) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 153؛ س.م.ش رقم (2)، ص 140؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 467.

(7) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 61.

إن ارتباط الشواهد التي تتعلق بهذه الوظائف في المصادر بصفقات كبرى، يوحي بأن عمل الوزّانين والكيّالين يرتبط أساسًا بتجارة الجملة، خاصة وأنه من غير الطبيعي أن يقع الرجوع إليهم في المعاملات اليومية. لذلك فمن المرجح أن يكون هؤلاء قد استقروا في مراكز تجارة الجملة، وأعني بها بصفة خاصة الفنادق. ولئن كانت المصادر تصمت عن ذكر معلومات عن الكيفيّة التي تحدّد من خلالها أجرة الوزّانين والكيّالين، فإنه يبدو من خلال ما ذكر عن هذا النوع من المعاملات أنّها اختلفت بحسب كميّة البضاعة ونوعها. فقد حدّدت إحدى المعاملات التجارية المسجلة في المحكمة الشرعية أجرة وزن أربعة قناطير وثلاث وأربعون رطلاً من «القمام» في سنة 1727 بأربعة قراميل[1]. ووردت في اليوميات إشارة إلى دفع مبلغ 900 ريال لقاء «حمالة كيلية»، أي أجرة كيل لزيت. كما وردت إشارة إلى أجرة وزن الفضة التي حدّدت بنصف درهم فضة على كل أوقية توزن، أي ما يقدّر بـ 5٪ من كل أوقية[2].

أخيرًا، إنَّ البحث في النشاط التجاري لمدينة طرابلس لا يقف عند مؤسّسات السوق والفندق والأوزان والمكاييل، بل كان من الضروري أن يشمل بالنظر أيضًا النقل. فالنقل الذي يبدو لصيقًا بالنشاط التجاري، يعبّر أيضًا من خلال وسائله وتنظيماته عن مدى تطور هذا النشاط في المرحلة قيد الدراسة.

3 ـ النقل:

تكتسي دراسة النقل أهمية قصوى في إطار البحث في النشاط التجاري لمدينة طرابلس. فوجود وسائل الاتصال مهم جدًا بالنسبة للحركة التجارية، إذ من خلالها يتحدّد مدى اتساع أو ضيق السوق. ولقد أدى تطور النشاط التجاري للمدينة وأهمية النقل فيه، إلى ظهور عدد من الآليات والتنظيمات التي اقترنت به وأضفت عليه طابع المؤسسة. وسأعمل في الصفحات التالية على الوقوف عند هذه المؤسسة مع إبراز آلياتها وتنظيماتها. غير أن وجود نوعين من المواصلات في طرابلس يتعلق أولهما بالتجارة البريّة والثاني بالتجارة البحريّة، يوجب النظر في كل منهما مع التعرّض إلى وسائل النقل المستخدمة فيهما ومحاولة إبراز خصائصهما.

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 463.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 197، 389.

أ ـ النقل البري:

لقد اعتمدت عمليات النقل البري أساسًا على الحيوانات كالإبل والخيول والحمير والبغال. ولكن يبدو أن نوعية الحيوان المستخدم في هذه العمليات، كانت ترتبط إلى حد بعيد بجملة من العناصر التي تتعلق بالحركة التجارية كالمسافة المقطوعة، وطبيعة الأرض والمناخ، فضلًا عن نوع وحجم الحمولة.

فالنقل داخل المدينة وضواحيها اعتمد على كل أنواع الحيوانات (حمير، بغال، جمال، خيول) في عمليات نقل البضائع والحاجيات[1]. كما استخدمت أيضًا العربات التي تجرّها الحيوانات سواء داخل المدينة، أو في حركة النقل بينها وبين المناطق القريبة منها[2]. ويبدو أنّ تحركات هذه الحيوانات في المدينة كانت تسبب إزعاجًا بما تثيره من غبار في الشوارع الرملية غير الممهدة كما يشير إلى ذلك شاهد عيان، رغم أن هذا الأخير نفسه يذكر وجود بقايا طرق مرصوفة ترجع إلى فترات قديمة[3].

أمَّا خارج المدينة، وفي إطار حركة النقل بينها وبين باقي مناطق الإيالة أو البلدان المجاورة، فقد اختلف استخدام الحيوانات بحسب اختلاف المناطق ونوعية التجارة. فاقترن استعمال الإبل بصفة خاصة، بالتجارة البعيدة المدى والتجارة الصحراوية. وتشير بعض الدراسات إلى وجود نوعين من الجمال في المنطقة، أوّلهما الجمل العادي ذو السنام الواحد الذي تميّز بقدرته على تحمّل المناخ الصحراوي والسير خلاله لمسافات طويلة بالقدر اليسير من الكلأ والماء، فضلًا عن قدرته على حمل الأثقال[*]. وهذا النوع من الجمال تتمثل سرعته

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 14؛ توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 59.

(2) كودري جوناثان: يوميات الطبيب كودري جوناثان في قلعة طرابلس 1803 ـ 1805، ترجمة وتعليق عبد الكريم أبو شويرب، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس 1982، ص ص 68، 80.

(3) توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 60.

(*) تختلف الآراء حول مقدار حمولة هذا النوع من الجمال. ففي حين تذكر الآنسة توللي على سبيل المثال أن الجمل منها يسير وهو حامل لـ 900 رطل أي ما يعادل بحسب موازين المرحلة 469,635 كيلوجرامًا، أي أقل من نصف طن بقليل، فإن تيسير بن موسى يقدّر=

العادية في ستة كيلومترات في الساعة. وقد تصل إلى 16 كيلومترا عندما يسرع[1]. أما النوع الثاني من الجمال فهو المعروف بالمهاري، وهو يتميّز بأطرافه الرقيقة والطويلة. وهو يعيش في مناطق الجنوب لذا فإنه لا يتحمّل كثيرًا مناخ المنطقة الساحلية. ويستطيع هذا النوع من الجمال حمل خمسمائة رطل. وهو يتميّز بسرعته لذا فهو يستخدم غالبًا للركوب[2]. وقد أشادت المصادر بالجمال «الليبية»، فذكر العياشي أن «إبل عمالة طرابلس غاية في الجودة، قلّ أن يوجد لها نظير... ولذا قيل في أمثال الحجاج جمل طرابلسي وقربة مصريّة»[3].

كما كانت الخيول تستخدم أيضًا في التجارة البعيدة المدى وعبر الصحراء[4]. وكان يوجد منها نوعان أيضًا. الأول عرف بالإفريقي وقد تميّز بقصر قامته وبنيته القوية، واستخدم للركوب وحمل الأثقال. أمّا النوع الثاني فهو المعروف بالعربي، وكان استعماله قاصرًا على الركوب والقتال والسباق لما تميّز به من سرعة ورشاقة[5]. غير أنّ أحد الرحالة يشير إلى أنّ استخدام الجياد في الطرق الصحراوية كان غير محبّذ كثيرًا بالنظر إلى ما يتطلبه هذا الحيوان من طعام قدّر بحمولة جمل من الشعير[6].

أمّا بالنسبة للحركة التجارية القصيرة المدى وعبر الطرق الصخرية والجبلية الوعرة، فإن استخدام الحمير والبغال كان غالبًا نظرًا لقدرة هذه الحيوانات على السير في مثل هذه الطرقات، وحركتها السريعة في تسلق المرتفعات.

إن هذا التحديد لاستخدامات أنواع الحيوانات في التجارة البرية، لا يمثل بأيّ حال قاعدة ثابتة لا حياد عنها. فمن خلال المصادر المختلفة نجد العديد

= حمولته بربع طن. توللي عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 60؛ بن موسى، تيسير: المجتمع العربي الليبي...، ص 132.

(1) بن موسى: المجتمع العربي الليبي، ص 132.

(2) ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص 157؛ التليسي، حكاية مدينة، ص 159.

(3) العياشي: الرحلة، ج (1)، ص ص 60 ـ 61.

(4) ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص 52.

(5) بن موسى: المجتمع العربي الليبي، ص 133.

(6) ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص 73.

من الإشارات التي تنفي هذا التخصيص رغم غلبته. فتشير إحدى تسجيلات المحكمة الشرعية إلى عملية نقل بين طرابلس والاسكندرية استعمل خلالها الحمير[1]. كما يذكر العياشي أنَّ أهل الجريد (في الجنوب التونسي) كانوا يأتون إلى طرابلس مستخدمين البغال والحمير، وإن كان ذلك يؤدي إلى طول إقامتهم في طرابلس أثناء طريقهم إلى الحج حتى يتمكنوا من بيعها وشراء الإبل[2]. وذكر ليون أنه إبّان رحلته وفاقه إلى غريان، وهي المنطقة الجبلية، ركبوا الجياد والإبل. وذكر أنَّ وضع الحدوات للخيول في مثل هذه المناطق يعدّ ضروريًا في حين يستغنى عنها في المناطق الرمليَّة[3]. هذا وقد وردت في السجلات الخاصة بالمحكمة الشرعية إشارة إلى استخدام الإبل في عمليات نقل البضائع إلى غريان أيضاً[4].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الوسائل المستخدمة في النقل تقترن بالطرق. فهذه الأخيرة تعدّ من أهم البنيات التحتية التي يرتبط وجودها بمؤسّسة النقل غير أنَّ نقص المعلومات المتعلقة بوصف الطرق وشكلها لا يتيح لي الخوض في تفصيلات دقيقة عن هذا الجانب، أو الوقوف عند معالمها، وبالتالي الربط بينها وبين وسائل النقل المستخدمة. غير أنه بفضل بعض النتف والإشارات المتفرقة في بعض المصادر أمكن الوقوف عند جوانب أخرى وهي التي تتعلق باتجاهاتها وخصائصها وبعض علاماتها.

لقد شكّلت الطرق البرية التي كانت تسلكها القوافل التجارية شبكة هامة غطت أجزاء عديدة من الإيالة، حيث أسهمت في تكوينها العديد من العوامل الطبيعية مثل توفر المياه وطبيعة الأرض. لذا فإن هذه الطرق لم تكن مستقيمة، بل كثيرًا ما كانت تتعرّج شمالاً وجنوبًا وشرقًا وغربًا[5]. وكانت الطرق التي تربط بين مدينة طرابلس ومختلف المناطق الأخرى تنقسم إلى طرق أفقية وأخرى عمودية. فأما الأولى فقد ارتبطت بحركة النقل في اتجاه المشرق

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 67.
(2) العياشي: الرحلة، ج (1)، ص 60.
(3) ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص 23، 41.
(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 89.
(5) بن موسى: المجتمع العربي الليبي، ص 161.

والمغرب وأشهرها الطريق الساحلي أو ما عرف بطريق الحاج وكان يربط بين المدينة ومختلف المناطق الساحلية. فمن طرابلس إلى جهة المغرب تنطلق الطريق عبر قرقارش، فجنزور، فزواغة، ثم الزاوية، وزوارة، وبرج الملح لتتصل من هناك بمدن إيالة تونس وعبرها إلى الجزائر فالبلاد المغربية[1]. وفي اتجاه الشرق تنطلق الطريق من طرابلس إلى تاجوراء عبر المنشية، ثم وادي المسيد ووادي الرمال، وساحل آل حامد، فمسلاتة وزليطن، ومصراتة، ثم تاورغاء والعوينة، وبئر حسّان، وبئر مطراو، فالزعفران، ومعطن الأحمر ثم بلاد سرت والنعيم، وأقيلة، واليهودية، وأجدابيًا، وصعدة، وسلوق، والتميمي، فعين غزالة ومقرب والطرفاوي، وجرجوب، الجمينة والشمامة والمدار والعقبة الصغيرة لتتصل بعد ذلك بالأراضي المصرية[2].

كما وجد طريق داخلي صحراوي كان ينطلق من طرابلس ليتصل بمصر عبر مناطق ترهونة، وبني وليد، وسوكنة، وزويلة، والجغبوب، ثم يدخل عن طريق سيوة، كرادسة غرب القاهرة حيث يلتقي بالطريق الساحلي[3]. وفي اتجاه الغرب ينطلق الطريق من طرابلس في نفس اتجاهه الساحلي حتى الزاوية إذ ينزل هناك في اتجاه الجنوب الغربي مارًا بقصر يفرن، وسناون، ثم غدامس ومن هناك تنطلق في اتجاهين الأوّل إلى تونس مارا بقفصة، والثاني إلى الجزائر عبر سكيكدة وقسنطينة[4].

أمّا فيا يتعلق بالطرق العمودية، فهي تنقسم إلى ثلاث طرق. أوّلها ينطلق من طرابلس عبر الجنوب الغربي في نفس خط الطريق الصحراوي نحو الغرب حتى غدامس، ومن هناك نحو الجنوب إلى غات مرورًا بأماسين تاراتيز، وتاهتين، فتاهمنت، وأبرز، فغات، ومنها إلى الجنوب الغربي حيث

---

(1) سعيدوني، ناصر الدين: «ليبيا كما وصفها رحالة جزائري معاصر لابن غلبون، الحسن الوثيلاني»، بحث قدم للمؤتمر العلمي الثالث لمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ندوة ابن غلبون مؤرخ ليبيا، مارس 1981، ص 13.

(2) المرجع نفسه، ص ص 13 ـ 14.

(3) بن موسى: المجتمع العربي الليبي، 162.

(4) موري، أتيللو: الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا، تعريب محمد خليفة التليسي، دار الفرجاني، طرابيلس ط (1)، 1971، ص ص 44 ـ 45.

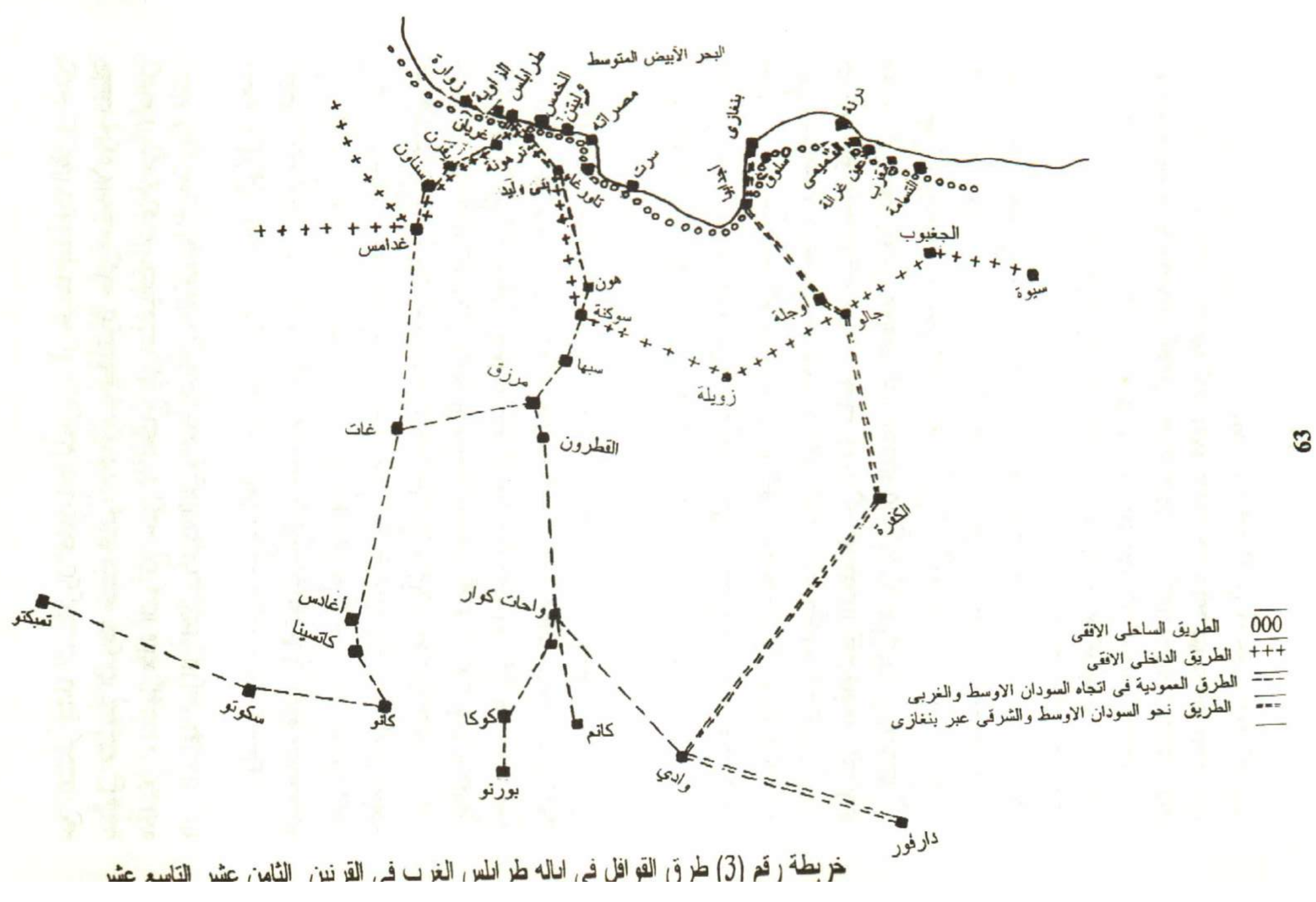
كانو وتمبكتو[1]. والطريق الثاني ينطلق من طرابلس إلى ترهونة وورفلة، ثم مزدة، وهون، وسوكنة، فسبها، ومرزق، فتيغرهي، ثم بيلما، وبحيرة التشاد، ثم كوكا بالتشاد. ولهذا الطريق فرع آخر عند واحات كاوار قبل بيلما حيث يتفرع إلى جهة الشرق نحو واداي[2]. أما الطريق الثالث فهو يصل طرابلس ببنغازي ثم ينطلق جنوبًا باتجاه أوجلة وجالو، والكفرة، والتيبستي، وانوانجا، وانسكي، فواداي، ولهذا الطريق فرع آخر يتجه نحو الجنوب الشرقي ليتصل بدارفور[3]. (أنظر خريطة رقم (3)).

وعلى الرغم من أنَّ الطرق البرية التي كانت تسلكها القوافل التجارية في مختلف الاتجاهات كانت تمر غالبًا عبر أراض ممتدة وصحارى لا تتميّز بمعالم محددة، فإنَّ هذه الطرق كانت معروفة للمتنقلين من خلالها بفضل علامات معيّنة مثل شجرة أو بئر ماء أو وادي تساعد على تحديد المسافات ومحطات التوقف. فيذكر فرانسيس ليون في رحلته من طرابلس إلى فزان وجود شجرة في مكان خال كان يتخذها المسافرون علامة من علامات الطريق، حيث يدلّ وجودها على وجوب السير مدة يوم كامل قبل بلوغ الماء. كما يذكر أنه في رحلة العودة وحين تأخر عن القافلة رجع إلى مذكراته التي دوّن عليها علامات الطريق التي كانت الآبار تمثل إحداها. وإلى جانب هذه العلامات يذكر ليون أن المسافرين كانوا يعمدون إلى وضع علامات أخرى تساعدهم على معرفة اتجاهاتهم في الصحراء الشاسعة، إذ أنه «من المألوف أن ترى عبر الصحراء أكوامًا

(1) بن موسى: المجتمع العربي الليبي، ص 161؛ بو عزيز يحيى: «طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوروبيون خلال القرن التاسع عشر»، في تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1984، ص 129.

(2) بن موسى: المجتمع العربي الليبي، ص 162؛ بو عزيز: «طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى . . .»، ص 129.

(3) بن موسى: المجتمع العربي الليبي، ص 162؛ بو عزيز: «طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى. .»، ص 130؛ دياب، أحمد ابراهيم: «طريق درب الأربعين بين سلطنة دارفور الإسلامية ومصر العثمانية ودوره الحضاري». في تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1984، ص 114.



خريطة رقم (3) طرق القوافل فى ايالة طرابلس الغرب فى القرنين الثامن عشر التاسع عشر

من الصخر بناها المسافرون كعلامات للطريق، أو حينما يفقدون الطريق حتى يسهل عليهم العودة حيث كانوا... وهم يطلقون على هذه الأكوام لفظة «علم». وتشتهر هذه المواقع حتى لا تحتاج إلى تسميات أخرى وهي الأماكن التي تفضلها القوافل لتنصب فيها الخيام بعد رحلة يوم مجهدة»[1].

ولقد وجدت عبر مختلف الطرق محطّات تتوقف عندها القوافل، وهذه المحطات غالبًا ما ارتبطت بأماكن المياه والرعي. فمن خلال تتبع سير القافلة التي رافقها ليون يتبين أن توقفها كان دائمًا يرتبط بوجود بئر، أو وادي، أو منطقة يتوفر بها الكلأ للدواب فضلاً عن صلاحية الأرض لنصب الخيام[2]. وقد ذكرت إحدى الدراسات أن مراكز التوقف والمحطات نوعان. الأوّل يتمثل في مناطق الراحة والرعي وهي عديدة، وعادة ما تكون قريبة من طريق القافلة حيث تحوّل بعضها إلى واحات ومدن ذات عمران آهلة بالسكان. أمّا النوع الثاني وهي الأقل عددًا، فهي تمثل مراكز تجارية كبرى تلتقي عندها طرق القوافل الكبيرة، وتعد مدنًا تجارية كما هو الأمر بالنسبة لغدامس، وغات ومرزق على سبيل المثال[3].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ محطّات التوقف كان يتدخل في تحديدها أيضًا مدى سرعة الحيوان والمسافة التي يقطعها يوميًا. وقد اختلفت هذه المسافة بحسب نوعية الدابة المستخدمة. غير أننا إذ نتحدث عن النقل البري، فإن ذلك غالبًا ما يقترن بالحديث عن القوافل التي تستخدم فيها الجمال. ولقد حدّد أحد الدارسين معدّل سير القافلة اليومي بـ 12 ساعة وسرعة سيرها بستة كيلو مترات في الساعة[4]، الأمر الذي يعني أنَّ المسافة التي تقطعها القافلة تكون في حدود 72 كيلومترًا. ولكن بالرجوع إلى تتبع سير إحدى القوافل المتجهة من طرابلس إلى مرزق يتبيّن أن الساعات التي تستغرقها في سيرها كانت تختلف من يوم إلى آخر، وبالتالي فإنَّ المسافة المقطوعة اختلفت بدورها. ويتأثر معدّل السير بعدد

---

(1) ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص ص 56، 245، 258.

(2) المصدر نفسه، ص ص 49، 50، 63، 65، 72.

(3) الشريف، خديجة باعلي: «طريقة تقويم تجار القوافل الغدامسية للسلع والبضائع»، في مجلة البحوث التاريخية، عدد 1، يناير 1988، ص 99.

(4) بن موسى: المجتمع العربي الليبي، ص 166.

من العوامل منها الجغرافي كوجود أراضي وعرة أو تلال، ومنها المناخي كهبوب عواصف تضطر القافلة إلى التوقف[1]. ويتبين دور عامل المناخ في تحديد المسافات المقطوعة وسرعة القافلة من خلال ما يتضح من استغراق القافلة التي تخرج في الشتاء وقتًا أطول مما تستغرقه في الصيف أو الربيع[2].

إن الحديث عن عمليات النقل البري كان من المهم أن يشمل بالنظر ما اقترن بهذا الجانب من تنظيمات. فأولها ما يتعلق بعملية تأجير الدواب. وترد في المصادر إشارات عدة إلى هذه العمليات حيث يقوم أصحاب الجمال والحمير بتأجيرها إلى التجار وأصحاب البضائع للتنقل على ظهورها أو نقل سلعهم. وقد يقوم أصحاب الدواب بهذه العمليات في ذات الوقت[3]. كما تذكر بعض الدراسات أن رجال القبائل اعتادوا تأجير جمالهم إلى تجار القوافل وهم غالبًا ما يرافقون تلك القوافل للعناية بالدواب. غير أنه في الرحلات إلى المناطق البعيدة كبلاد السودان، كان التجار يضطرون إلى شراء الجمال ثم يبيعونها بعد انتهاء مرحلة الذهاب ويشترون غيرها للعودة[4]. وكانت أجرة الدابة تختلف بحسب المسافات وأيضًا الحمولة[5].

---

(1) ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، في أماكن متفرقة انظر على سبيل المثال ص ص 52، 53، 65، 66.

(2) يبدو ذلك من خلال ما يذكره العياشي من ضرورة التزود بما يكفي ثلاثة أشهر لقطع المسافة من طرابلس إلى مصر إذا كان الوقت شتاء وما يكفي مدة شهرين لقطع نفس المسافة في الصيف. العياشي الرحلة، ج (1)، ص 60. كما يتضح أيضًا من خلال تتبع رحلة ليون إلى فزان التي استغرقت للوصول إلى مرزق حوالي 28 يومًا دون أن تعد أيام التوقف وكانت قد بدأت في أواخر مارس وانتهت مع بداية مايو. أما في العودة فقد استغرقت الرحلة ثلاثة وثلاثون يومًا بدأت مع بداية فبراير وانتهت في أواخر مارس. الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص ص 48 ـ 68، 219 ـ 252.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 112؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 67، 89.

(4) ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص 31؛ بن موسى: المجتمع العربي الليبي، ص 166؛ الشريف: «طريقة تقويم تجار القوافل الغدامسية»، ص 99.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 353، 437؛ س.م.ش رقم (1)، ص 89؛ ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص 241؛ بو عزيز: «طرق القوافل...»، ص 139.

وقد تتطلب عمليات النقل البري وجود أدلاء عارفين بالمسالك وأماكن المياه ومواطن قُطاع الطرق وهوياتهم وانتماءاتهم القبلية بحيث يستطيعون تجنيب القافلة المخاطر. وقد يكون هؤلاء الأدلاء من أصحاب الجمال[1]. ولكن رغم ذلك فإن خروج القوافل مجتمعة كان أمرًا مهمًا للتجار لتوفير الحماية حيث تنفصل في بعض المحطات لاختلاف اتجاهاتها، وقد تترافق من هناك مع قوافل أخرى[2].

إن توفير الأمن والحماية للقوافل تطلب أيضًا وجود حماة للقافلة يرافقونها ويصدون عنها هجمات القبائل البدوية وقُطّاع الطرق. وهؤلاء المرافقين الحماة يختارون في العادة من ذوي الانتماءات القبلية المتنوعة حتى يكثر أنصار القافلة، فيصعب الاعتداء عليها[3]. وفي بعض الأحيان يحرص التجار على الخروج في حماية رجال السلطة مثل القافلة التي خرج فيها ليون وكانت تحت حماية المكنى حاكم فزان[4]. وإلى جانب ذلك فإنَّ تنظيم القافلة وسيرها كان يتطلب وجود قائد من المتمرّسين بأصول التجارة وعبور الصحراء[5].

من ناحية أخرى، خضعت طرق النقل البرّي إلى جملة من التنظيمات المالية التي فرضتها السلطة كالضرائب مثلاً. غير أنني سوف أرجىء الحديث عنها إلى موضع آخر. ثم الاداءات المالية التي تفرضها القبائل التي تمرّ عبرها تلك الطرق وهو ما يُسمى بضريبة المرور[6].

لقد كان للنقل البري أهمية خاصة بالنسبة لحركة مدينة طرابلس التجارية سواء فيما يتعلق بالتجارة مع بقية مناطق الأيالة أو مع البلدان المجاورة. على أن أهميته تبرز بصفة خاصة في إطار التجارة مع مناطق الجنوب وبلاد السودان إذ مثلت جزءً هامًا من تجارة العبور المهمة في حياة المدينة. غير أنَّ أهمية النقل

---

(1) بو عزيز: «طرق القوافل..»، ص 133؛ الشريف: «طريقة تقويم تجار القوافل الغدامسية»، ص 97.

(2) ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص ص 225 ـ 226.

(3) بو عزيز: «طرق القوافل..»، ص 133.

(4) ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص 49.

(5) المصدر نفسه، ص 49.

(6) المصدر نفسه، ص 87؛ بو عزيز: «طرق القوافل..»، ص 133.

البري لم تقف عند هذا الجانب، بل برزت من خلال علاقتها ودورها في حياة فئات اجتماعية مختلفة ليس داخل المدينة فحسب، بل على مستوى الأيالة بأكملها. فداخل المدينة يمكن أن أذكر أصحاب الدواب ومؤجريها بالإضافة إلى العاملين بالنقل أو ما عرفوا بالحمالة في السجلات. أما خارج المدينة، فقد مثلت عمليات النقل وطرق القوافل أهمّية للقبائل البدوية الواقعة مواطنها على تلك الطرق، حيث يوفر لها هذا الامتياز المساهمة في النشاط التجاري والحصول على مصادر إضافية للدخل بما تتبادله مع تلك القوافل من منتجات[1]. وإلى جانب ذلك فإن هذه القبائل كانت تتحصل على عائد مادي بفضل ما توفّره للقوافل من مؤونة ووسائل نقل وأدلاء، فضلاً عما تفرضه بعضها من أتاوات وأداءات مرور كما سبقت الإشارة.

ب ـ النقل البحري:

وإلى جانب النقل البري، اعتمدت التجارة الطرابلسيّة أيضًا على النقل البحري حيث أهّل موقع المدينة، ميناءها للقيام بدور متميّز في هذا المجال، سواء من خلال ما يسمى بالمساحلة التي ربطت المدينة بمدن ومرافئ الأيالة الأخرى، أو من خلال عمليّات النقل التي كانت تتمّ بين المدينة ومختلف المدن والمراكز المطلة على البحر المتوسط، سواء منها العربية والإسلامية، أو الأوروبية وذلك من خلال الخطوط الملاحية في اتجاه الشرق والغرب والشمال.

ولقد أشادت المصادر بميناء مدينة طرابلس، فوصف بأنّه ممتاز وقادر على استيعاب وإيواء عدد كبير من السفن قد تصل حتّى أربعمائة سفينة، ولكنه مع ذلك لا يصلح إلا للقطع الصغيرة والمتوسطة، في حين أنّ مياهه الضّحلة نسبيًا فرضت على السفن الكبرى الرسو خارجه على بعد ثلاثة أميال[2].

وقد تعدّدت وسائل النقل البحري وتنوعت. وهذا التنوع يحمل في طيّاته اختلافًا بين الآليات المستخدمة سواء في صنعها أو أحجامها أو سرعتها أو

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 89؛ سعيدوني: «ليبيا كما وصفها رحالة جزائري معاصر لابن غلبون. . .»، ص 12.

(2) كابوفين: طرابلس والبندقية، ص ص 300، 302؛ التليسي: حكاية مدينة. . .، ص 69.

حمولتها. لذلك فإن التعرف إلى تلك الآليات المستعملة في التجارة البحرية لأيّة منطقة يعدّ مهمّا لمعرفة حجم تلك التجارة وآفاقها وطبيعتها. غير أنّ قلّة المعلومات الدقيقة عن تلك الآليات يجعل من الصعب التوصل إلى رأي حول ذلك. لذا فإنني سأكتفي بذكر أنواع السفن المستخدمة في التجارة بين مدينة طرابلس وموانئ البحر المتوسط مع محاولة التعرّف على القائمين بحركة النقل البحري والاجراءات والتنظيمات ذات العلاقة بهذا القطاع.

لقد ورد في المصادر الأوليّة ذكر أسماء عديدة للسفن المستخدمة في تجارة طرابلس البحرية منها الصندل والبرقنتي والشطيّة والبريك والهوى والسكونة والشخطور والمرتقاوة والفلوكة والأنشونة والباركو والقايق والكوثر والطرباقلو[1](*).

ويتبين من خلال مختلف هذه المسميّات، أنّ النقل البحري، لم يعتمد على السفن التجارية فقط، ولكن على السفن والمراكب الحربية أيضًا مثل الشطيّة والبرقنتي، الأمر الذي يتضح أيضًا من خلال ما ورد في اليوميات من إشارات إلى استخدام ريّاس البحر الطرابلسيين للمراكب تحت إمرتهم في عمليات نقل تجارية[2]. ومن الجدير بالإشارة أنه من خلال تتبّع حركة الميناء كما سجلها حسن الفقيه حسن، أمكن ملاحظة استخدام أنواع من المراكب أكثر من غيرها وهي البريك والسكونة والمرتقاوة والباركو[3].

ولقد كانت عمليّات النقل البحري بين طرابلس ومختلف موانئ البحر المتوسط محتكرة شأنها في ذلك شأن كامل حركة النقل في المتوسط، من قبل الأوروبيين وخاصة الفرنسيين والإنجليز والبنادقة[4]. وفي هذا الإطار يذكر

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 91؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 186، 196، 209، 213، 291، 297، 303، 323، 359، 528، 549، 616، 620.

(*) انظر بخصوص خواص هذه الأنواع المختلفة، الملحق الخاص بمعجم المفردات في آخر الدراسة.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 212، 219، 221، 228.

(3) المصدر نفسه، الملحق الرابع الخاص بحركة الميناء، ص ص 608 ـ 636.

(4) Filippini, J.: «Livourne et l'Afrique du Nord au 18e Siècle», Revue d'histoire Maghrebine, N 7-8, 1977, p128.

القنصل الفرنسي جيس أنه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت عائدات فرنسا من عمليات النقل تلك تساوي إن لم تكن تفوق عائداتها من التجارة مع الايالة[1]. وفي نفس السياق تفيد إحدى الدراسات الحديثة أنه في نفس الفترة كانت السفن الفرنسية تحتكر أغلب عمليات النقل البحري في الايالة[2]. غير أنَّ القنصل البندقي بيلاتو يذكر في سنة 1778، أنَّ السفن التي كانت تحمل علم البندقية، كانت المفضّلة أكثر من غيرها خاصّة في أوقات السلم نظرًا لقلة ما يتقاضاه البنادقة مقارنة بالآخرين[3]. ولكن رغم احتكار الأوروبيين لهذا النوع من النقل، فإن ذلك لم يمنع وجود مراكب تعود ملكيتها لطرابلسيين أو لأناس من بلدان مجاورة كانت تستأجر لهذه العمليات[4].

إن تحديد المبالغ التي يدفعها التجار مقابل استئجار المراكب كان يتباين باختلاف البضائع المشحونة عليها والمسافات المقطوعة. فترد في أحد سجلات المحكمة الشرعية إشارة إلى دفع مبلغ مائة ريال مقابل شحن قنطارين وثمن من النحاس إلى مصر في سنة 1725[5]. غير أنَّ المصادر لا تسعفنا بسعر النحاس في هذه الفترة مما لا يمكننا من تحديد قيمة النقل بالنسبة إلى السعر. ويشير تسجيل آخر إلى دفع سبعة ريالات وعشرة طرانيش مقابل شحن أربعة قناطير وثلاثة وأربعون رطلاً من «القمام» في سنة 1726[6]. ومن خلال تحديد سعر هذه السلعة بستة ريالات غير ربع للقنطار، أمكن تحديد قيمة النقل بحوالي 27,5٪ من قيمة السلعة. كما ذكرت أيضًا عملية شحن «لفّة» إلى بنغازي في سنة 1828، ودفع كمقابل ريالاً من الأبى دورو على «شدَّة» منها[7]. غير أنه تعوزنا

---

(1) نقلاً عن فيرو: الحوليات، ص ص 332 ـ 333.

(2) Panzac, D: «Le Commerce Maritime de Tripoli de Barbarie dans la seconde Moitie du XVII Siècle», in Revue d'histoire Maghrebine, Année 19, 1992, pp53-54.

(3) نقلاً عن كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 197.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 91، 114، 353؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 95، 128، 154؛ س.م.ش رقم (2)، ص ص 2، 5.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 353.

(6) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 463.

(7) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 400.

المعلومات عن سعر «شدة اللفة» في تلك الفترة ممّا لا يمكننا من تحديد قيمة النقل مقارنة به.

ولقد كانت عمليات التأجير تلك مقننة بعقود تبرم بين التجار وأصحاب المراكب، وهي تعرف «بالمقاولة». كما خضعت لقواعد حدّدت من خلالها مسؤوليات كل من أصحاب المراكب والتجار المستأجرين في الحالات الخاصة مثل تلف البضاعة في البحر أو وجود موانع لخروج السفن من الميناء وغيرها[1]. وتجدر الإشارة إلى أنه في بعض الحالات التي لم يسبق حدوثها كان البتّ في هذه القضايا يعود إلى تجار المدينة وأعيانها بحضور رئيس الميناء، حيث يجتمعون للاتفاق على حلّ وجعله من ثمّ قاعدة يقاس عليها في حالات مشابهة[2].

وقد تطلبت عمليات شحن البضائع وتفريغها من السفن، وجود عمّال مأجورين يقومون بهذه المهام، حيث عرفوا في المصادر بالحمّالة، وكانت أجورهم تختلف باختلاف المواد ومقدارها[3].

ومن بين التنظيمات الأخرى التي خضعت لها حركة النقل البحري، يمكن أن أشير إلى أهميَّة وجود المرشدين البحريين أو ما عرفوا في المصادر «بالبلوط». وتتمثل مهامهم في السفر مع السفن لإرشادهم كما هو الأمر بالنسبة للأدلاء في النقل البري. ويبدو أن هؤلاء المرشدين كانوا يتخذون مراكب مستقلة عرفت بالماسترومو[4].

كما ارتبط النقل البحري بإجراءات أخرى مثل عمليات الحجر الصحي «الكرنتينة». وكانت تفرض على السفن الداخلة إلى الميناء حيث تتمثل في مدة تقضيها السفينة في الميناء دون أن ينزل ركابها أو تفرّغ بضائعها، للتأكد من عدم وجود أمراض يمكن أن تنتشر في البلاد. ورغم أنّ مدة الحجر الصحي تكون

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 560؛ س.م.ش رقم (2)، ص 5؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 209، 211، 400.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 209، 210، 267 ـ 268.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 353، 463؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 196، 400.

(4) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 539، 550، 515.

عادة أربعين يومًا، فإن الشواهد تشير إلى أنها اختلفت بحسب البلاد القادمة منها السفن. وفي آخر هذه المدة تقوم إجراءات التسريح التي عرفت «بالبراتكة». وكانت مختلف هذه الإجراءات تسند إلى أشخاص يتولونها. ويبدو أنهم كانوا في بداية القرن التاسع عشر من الأوروبيين. وبالإضافة إلى ذلك كانت توجد إجراءات الترخيص لدخول وخروج الميناء[1]. فضلاً عن عدد من الإجراءات الماليّة كرسوم الدخول والرسوّ والخروج، والضرائب المفروضة على دخول البضائع وخروجها، والتي سأتعرّض إليها لاحقًا.

إنَّ حركة النقل البحري، وكما هو الأمر بالنسبة للنقل البري، كان لها دورها في حياة عديد من الفئات الاجتماعية. فبالإضافة إلى أصحاب المراكب، نجد عمال الميناء والحمَّالة وأصحاب الصنادل والأنشونات الذين يقومون بنقل حمولات السفن منها إلى الميناء وبالعكس.

في الختام، إنَّ مختلف المؤسسات التي وقع التعرّض إليها في الصفحات السابقة والتي كانت قائمة في مدينة طرابلس، ظهرت كنتيجة لتطوّر النشاط التجاري في المنطقة عبر فترات طويلة. ودراسة هذه المؤسسات كان مهمّا للتعرف على مدى حيوية أو ركود الحركة التجارية في المرحلة قيد الدراسة. فهي في وجودها وما شهدته من استقرار، وما كان لها من تنظيمات ونظم تسيرها، كان من شأنها أن تسهم في تنشيط الحركة التجارية والتوسيع في نطاق السوق الذي تقوم عليه تلك الحركة. غير أنَّ البحث في نشاط المدينة التجاري لن يكتمل دون التعرّض إلى الآلية التي سارت من خلالها حركة المبادلات والتي وإن ظهرت بدورها كنتيجة لتطوّر ذلك النشاط، فإنَّها قامت كدليل على وضعيته في الفترة قيد الدراسة ومدى ما بلغه من تطوّر.

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 331 ـ 332، 356، 422، 555.

الفصل الثاني

آليّة الحركة التجارية داخل المدينة وخارجها

تمهيد

إحتلّ النشاط التجاري مكانة مميزة في إقتصاديات مدينة طرابلس. واللافت للنظر أنّ هذا النشاط، كان له دوره في إفراز جملة من النظم والتنظيمات في التعامل مثلت في مجملها آلية سارت من خلالها حركة السوق. لذلك فإن دراسة هذه الآلية تبدو مهمّة للتعرّف على حدود ذلك التطوّر في المرحلة قيد الدراسة، وللوقوف على أهمية السوق ودوره.

إن تفرع نشاط المدينة التجاري إلى داخلي وآخر خارجي، كان من شأنه أن يبرز اختلافًا في المعاملات بين تلك التي تتمّ داخل المدينة وبين ما يتمّ في إطار حركة التجارة مع خارجها. فمدينة طرابلس المحتوية على مركز السلطة والمؤسسات السياسية والإدارية والقضائية، كان لمؤسساتها التجارية ولتجارها فضل إصدار معاملات تنظم حركة التجارة داخل المدينة، وأخرى ترتبط بالتجارة مع خارجها، في حين مثلت النقود والسّلع العامل المشترك في تلك المعاملات.

إن الاختلاف الملاحظ في تلك المعاملات بين التجارة الداخليّة والتجارة الخارجية، أوجب ضرورة التعرض إليها كل على حدة. لذا فسيتم البحث في آليّة الحركة التجارية داخل المدينة أولاً، ثم في آلية الحركة التجارية مع خارجها سواء مع مدن ومناطق الإيالة الأخرى، أو مع بلاد العالم الإسلامي وبلاد السودان، أو مع مناطق شمال المتوسط. أما فيما يتعلق بأهمية السوق ودوره في اقتصاديات المدينة، فسيترك أمره إلى حين الانتهاء من تفاصيل آلية الحركة التجارية داخل المدينة وخارجها.

1 ـ آلية الحركة التجارية داخل المدينة.

إنَّ البحث في آلية الحركة التجارية داخل المدينة في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، سوف يتمّ من خلال الأسواق والمراكز التجارية التي كانت قائمة بها. ولئن كنت قد تعرضت إلى تلك الأسواق والمراكز في الفصل السابق، فأشرت إلى طبيعتها الدائمة والمتنقلة وإلى تخصصاتها وتنظيماتها، فإنني سوف أقصر اهتمامي هنا على البحث في المعاملات التي كانت تجري فيها، وطرق التعامل وما حكمها من تنظيمات شكلت مجتمعة آلية خاصة للتجارة داخل المدينة. ولكن يجب التنويه في البدء إلى أنَّ هذه الآلية اختلفت في بعض جوانبها بحسب الاختلاف في المبادلات القائمة سواء المتعلقة منها بتجارة «القطاعي» أو تجارة «الجملة». لذلك فإنَّ تحديد الاختلاف بين هذين النوعين من المبادلات يبدو مهمًا في رأيي لتحديد أساليب التعامل والمعاملات المرتبطة بكل منهما.

إنَّ ممارسة تجارة «القطاعي» يبدو أمرًا طبيعيًا لعلاقتها بتلبية متطلبات الأهالي من مأكل وملبس وأدوات وحاجيات لها علاقة بجوانب مختلفة من الحياة. وترد من خلال المعاملات التجارية المقيَّدة في المصادر الأوَّلية إشارات واضحة إلى هذا النوع من التجارة، التي نتبينها من خلال صغر الأوزان والمكاييل المستخدمة فيها، أو محدودية كميات السلع التي تدور حولها تلك المبادلات. من ذلك المبايعات القائمة على كيلة قمح، أو كيلة شعير، أو ربعيّة زيت، أو بيع «سباط» أو «مقطع قماش»، أو «حولي». ويشير حسن الفقيه حسن إلى هذا النوع من التجارة عند ذكره لتجار القطاعي في الملح والدخان، أو من يطلق عليهم «الرباحة» باعتبار سعيهم للتكسّب والرّبح[(1)].

أما تجارة الجملة فقد فرضتها الطبيعية التجارية لمدينة طرابلس بوصفها مركزًا للتصدير، ومركزًا لإعادة توزيع السلع القادمة من الخارج. ويتضح هذا النوع من التجارة من خلال ارتباط ذكر أحجام المكاييل والأوزان المستخدمة في المبادلات بالمواد المتبادلة. من ذلك ما ذكر في سجلات المحكمة الشرعية من

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 107، 337؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 17، 19؛ س.م.ش رقم (2) ص ص 98، 131، 137؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 404، 406.

بيع لسبعة عشر قنطارًا من «الحشيشة» (أي ما يعادل 871794 كيلوجراما)، وبيع اثنين وعشرين قنطارًا من الأرز (ما يعادل 1128204 كيلوجراما) واثنين وعشرين قنطارًا وستة وستون رطلاً ونصف من الدخان (ما يعادل 1162050 كيلوجرامًا). كما وردت إشارات أخرى إلى البيع بالجملة مثل بيع 15 «مقطع قماش» و10 «جعاب مكاحل»، 14 بعيرًا[1].

ومن الجدير بالملاحظة، أنه في بداية القرن التاسع عشر، وحيث ساد نظام الاحتكارات التجارية، أصبحت تجارة الجملة مرتبطة إلى حد بعيد ببعض الشخصيات الذين يشترون من الباشا حق إحتكار نوع أو أكثر من السلع التي لا تتوزع إلا من خلالهم. فمنهم على سبيل المثال لا الحصر، محمد الداقيز الذي احتكر الملح في سنة 1829 «فأخذ جميع الملح الذي عند الرباحة وجعل له مخزنًا ولن يبيعه أحد إلا هو»[2]. والذمّي غويلي الذي احتكر الفحم «وجعل له مخازن ليبيعه بالقنطار إلى الحدادين وأصحاب الصنائع»[3]. غير أن هؤلاء المحتكرين قد يسمحون في بعض الأحيان لتجار «القطاعي» بالمتاجرة في صنف من أصناف السلعة المحتكرة بعد أن يختصوا بجزء منها، إذ يذكر حسن الفقيه حسن أن الذمي غويلي «استلزم الدخان المضغة وغيره ولن يبيعه أحد غيره، أمّا الدخان التركي يأخذ منه العشر ويبيعوه الرباحة، أما الدخان الزّاوي والنفّة هو الذي يبيعه»[4].

لقد ارتبطت الحركة التجارية في المدينة (بشقيها تجارة الجملة والقطاعي) بعدد من المؤسّسات والتقنيات التي بدت لصيقة بها وكان لها إسهامها في تنظيمها ونموّها. تبعًا لذلك، فإنّ البحث في آليّة هذه الحركة التجارية كان من الضروري أن يتطرق إلى تلك المؤسّسات والتقنيات، وهو ما سيتم التعرض إليه من خلال النظر في دور الوسطاء، وطرق التعامل، والنقود وما ارتبط بها من معاملات، بالإضافة إلى السلع.

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص ص 51، 96، 140؛ س.م.ش رقم (1) ص ص 64، 70، 116.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 404.

(3) المصدر نفسه، ص 447.

(4) المصدر نفسه، ص 406.

لقد تطلب سير الحركة التجارية في المدينة وجود الوسطاء. غير أن هؤلاء الأخيرين اختلفوا باختلاف نوع التجارة القائمة سواء منها «القطاعي» أو «الجملة». ففي مجال تجارة «القطاعي» تكثر السجلات من ذكر الدلالين. هذا وتتمثل مهمة الدلال في المناداة على البضائع في الأسواق والعمل على تحصيل أفضل سعر لصاحبها عن طريق المزايدة. لذلك، فإنَّ علاقته تبدو أكثر صلة بالبائع منها بالمشتري. فبالرجوع إلى سجلات المحكمة الشرعية نجد ورود ذكر أسماء عديد من الدلالين العاملين في أسواق المدينة. غير أنَّ الملاحظ أن هؤلاء الدلالين، كانوا يعملون ضمن اختصاصات محدودة فرضها تنوع السلع. ففي هذا الإطار ذكر علي بن سليم دلأل الحلي والجوهر، وعلي بن سعيد دلأل «الفجرة» (الفضّة)، وأحمد بن خزامة دلأل «فجرة وحلي»، وعمر بن سالم والطالب أحمد الجبالي وميلاد الفزاني كدلالين للملابس، ومحمد ماعونة دلأل حرير، ومحمد الطرودي دلال عبيد، ومحمد الطرودي وأسطى أحمد بن عبد النبي كدلالي عقارات[1].

وإلى جانب هذا التخصّص في نشاط الدلالين والذي كان متماشيًا مع تنوّع السلع وتخصّص الأسواق، كان لخلفيتهم الاجتماعية أثر في تحديد مجالات نشاطهم إذ تذكر المصادر وجود دلالين من المسلمين ودلالين من اليهود. وقد اقترن ذكر هؤلاء الأخيرين دائمًا بالنداء في محلّات بيوعهم[2]. كما ورد ذكر المسلمين مقترنًا بأطراف مسلمة مما يدفع إلى الاعتقاد بأن كلّ من الدلالين المسلمين واليهود كان مجال نشاطهم محدودًا بأسواقهم ومحلات بيوعهم.

ولم يقتصر الدلالون على ممارسة نشاطهم في الأسواق بل تعدوها إلى البيوت وإن بدت هذه المهمة مرتبطة بالعنصر النسائي، إذ ترد في السجلات إشارة إلى الذميّة بطة بنت رحومة كإحدى الدلالات، سلمها الشريف محمد بن الحاج عبد الله العطار ثلاث مخادّ «شاطمة» لتبيعهم له[3].

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 109، 258، 260، 265، 267، 227، 307، 392، 522؛ د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص ص 64، 90، 128.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 319، 550.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 159.

وعلى الرغم من تعدّد ذكر الدلالين وتخصصاتهم في المصادر الأولية، فإنّ هذه الأخيرة لم تقدم لنا ما يفيد بما كانوا يتقاضونه من أجرة على عملهم. فالإشارة الوحيدة التي حدّدت أجرة الدلاّل والتي تعود إلى سنة 1722، كانت تتعلق بالدلالة على العقارات، إذ حدّد مجلس الشرع الذي يحضره الباشا وعلماء المدينة وبحضور أحد الدلالين ما يجب أن يتقاضاه هذا الصنف من الدلالين بـ 0,5٪ من ثمن المباع قل أو كثر[1]، ولكننا نجهل إن كانت هذه النسبة تشمل كل أنواع الدلالة أم لا. فإذا افترضنا أنّ أجرة الدلال كانت واحدة بالنسبة لجميع المواد، فمن الواضح أنها شهدت زيادة ملحوظة في بداية القرن التاسع عشر. فقد دفع حسن الفقيه حسن مبلغ 400 ريال كأجرة دلالة على «مقطعين قماش» ثمنهما 20000 ريال[2]، الأمر الذي يعني أنّ الدلاّل كان يتقاضى في هذه المرحلة نسبة 2٪ من قيمة المباع كأجرة.

وإلى جانب هؤلاء الدلالين وجد أيضًا السّماسرة. ورغم أنّ المصادر لم تذكرهم بنفس الصورة التي ذكرت من خلالها الدلالين، فإن الإشارة الوحيدة عن السمسرة التي وردت في سجلات المحكمة الشرعية، يستشف منها ارتباطها بتجارة الجملة. ففي إحدى الدعاوى المرفوعة في المحكمة، يذكر الشيخ عمر بن عطية أنّ ما وضعه عنده الحاج عصمان بن أحمد العندوسي من دخان قدره إثنان وعشرون قنطارًا، كان على وجه السمسرة[3]. وحيث إنّ الدلالة إقترن ذكرها دائمًا ببيع القطاعي، فإنّ ذلك يوحي بتخصّص السماسرة ببيع الجملة. وفي هذا السياق يمكن أن أشير إلى عمليات أخرى لبيع الجملة وجد فيها وسطاء يندرجون في الأغلب ضمن إطار السماسرة مثل الذمي إسحاق عقباني الذي يردّ على دعوى مرفوعة ضده من قبل محمد الطيلبي يطالب فيها بسداد ثمن قنطارين من «الصّبغة»، بأنه لم يشتر لنفسه، وإنما كان وسيطًا في البيع[4].

أما فيما يتعلق بما كان يتقاضاه السماسرة من أجرة مقابل ما يقومون به من وساطة، فإن المعلومات عنها شحيحة. فالإشارة الوحيدة إلى عملية السمسرة في

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 53.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 188.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 140.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 435.

السجلات تفيد بأن السمسار كان يتقاضى أجرًا محددًا يتفق عليه مع صاحب البضاعة. هذا بالإضافة إلى إمكانية حصوله على الفارق بين ما يحدّده صاحب السلعة من ثمن لها وبين ما تباع به إذا ما بيعت بثمن أعلى. ولكن تجدر الإشارة إلى أنَّ السمسار لا يكون مسؤولاً عن دفع تعويض لربّ السلعة في حالة بيعها بثمن أقل مما حدّد لها[1]. ويبدو أن نشاط هؤلاء السماسرة كان على قدر من الاتساع مما أوجب ما يسمى «بلزمة» السماسرة[2]. ورغم عدم معرفتي لقيمة هذه «اللزمة» فإنها في اعتقادي تتعلق بالضرائب التي تفرض على هؤلاء الوسطاء.

وبالإضافة إلى الدلاّلين والسماسرة وجد نوع آخر من الوسطاء الذين يعملون على تصريف السلع بالأجرة، إذ يرد في أحد قيودات المحكمة الشرعية ردًا لأحد هؤلاء على القاضي الذي سأله عن كيفية بيعه لفخار، بإنكاره أن يكون شريكًا لصاحب البضاعة، وإنّما آجره الأخير على بيعها[3].

هذا ولئن اختلف الوسطاء التجاريون في طرابلس باختلاف نوعيَّة التجارة القائمة، فإنَّ طرق التعامل في المدينة شهدت بدورها بعض التنوّع إذ جمعت بين المعاملات النقدية والمعاملات العينيَّة.

إن التعامل النقدي في مدينة طرابلس، كان منتشرًا على نطاق واسع، خاصة مع وجود أنواع مختلفة من النقود في التداول سواء منها المحليَّة أو الأجنبية. غير أنَّ الملاحظ أنَّ المعاملات التجارية التي تمت داخل المدينة، كما تعكسها سجلات المحكمة الشرعية، اعتمدت أساسًا على النقود المحليّة وخاصة منها العملات الفضيَّة التي كان الريال أشهرها.

إنَّ التعامل بالنقود المحليَّة وخاصة الفضية منها كان سائدًا في جميع أنواع المعاملات داخل المدينة سواء منها اليومية البسيطة، أو المعاملات ذات العلاقة بالصفقات الكبيرة، حيث استمر ذلك بوضوح خلال كامل القرن الثامن عشر. ولكن مع بداية القرن التاسع عشر، لوحظ في السجلات المشار إليها استعمال

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 140.
(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 406.
(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 510.

العملات الأجنبية مثل المحبوب المصري والفضة والريال التونسي والريال دورو في المبادلات داخل المدينة. وقد اقتصر تداول النقود الأجنبية في بادئ الأمر على التجارة الكبرى، فيرد استخدام المحبوب المصري في عملية بيع 17 قنطارًا من «الحشيشة»[1]. كما استعملت «الفضة» في تحديد ثمن دخان[2]. واستخدمت الريالات الأرباع التونسية في سداد ثمن «لفة»[3]. كما استعمل الريال دورو في شراء 22 قنطارًا من الدخان[4]. أمّا المعاملات اليومية البسيطة فقد استمر خلالها التعامل بالعملات المحليّة. ولكن، وبالنظر إلى التغيّرات التي شهدتها العملة المحليّة والتخفيض المتكرر لقيمتها، الذي ظهر بشكل قوي خاصة في السنوات الأخيرة من حكم يوسف باشا القرمانلي [1825 ـ 1832]، يبدو أن تداول النقود الأجنبية أصبح أوسع، في حين أعرض عن التعامل بالعملة الطرابلسية، ممّا دفع بالسلطة إلى محاولة فرض التعامل بالأخيرة بالقوة والتهديد بالعقاب لكل من يتعامل بغيرها. فمن ذلك استخراج فتوى من علماء المدينة بوجوب القتل أو الفيء (المصادرة) لكل من يخالف أوامر الباشا. وقُرئ بالمناسبة أمر يوسف باشا بخصوص الريال دورو، وتنبيه أمين السكة بمنع البيع والشراء به. كما جرى ضرب الناس لاجبارهم على قبول العملة الجديدة والتهديد «بالخازوق» لكل من يتعامل بالريال التونسي أو يصرفه[5].

إنَّ تعدّد أنواع النقود المتداولة في طرابلس، أوجب وجود الصرافين الذين كان من شأن ما يقومون به من عمليات صرف أن يسهم في تنشيط الحركة التجارية. ويبدو أن الصيرفة كانت منتشرة ومألوفة في طرابلس خلال المرحلة قيد الدراسة، حيث اهتمّت المصادر الأولية برصد أسعار الصّرف وتثبيت ما يعتريها من تغيّرات سواء منها الناشئة عن حركة السوق، أو عن تدخلات السلطة[6]. وكان يقوم بمثل هذه العمليات اليهود، إذ يرد في اليوميات ذكر

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 51.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 74.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 108.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 140.

(5) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 410 ـ 411، 460، 464.

(6) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1) ص 4؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 175 ـ 179، 182، 184، 223، 265.

لأسماء بعضهم مثل شاهول فلوس وبانون وناعيم بابانه وولد رحمين بن رضا[1]. كما مارس عمليات الصيرفة أيضًا المسلمون، حيث يرد ذكر علي الشّاوش التركي كصراف. ويمكن أن نتبيّن من خلال اليوميات عمل حسن الفقيه حسن نفسه بهذا المجال، إذ يذكر في إحدى يومياته أنَّ الباشا أرسل إليه يطلب صرف محابيب مصريّة[2]. ويبدو أنَّ عمليات الصيرفة كانت تقع أيضًا داخل المحكمة الشرعيّة، حيث نجد في أحد السجلات ما يفيد بتصريف مبلغ 600 ريال إلى محابيب ذهب داخل الحكمة[3].

لقد كان من أثر التعامل النقدي أن ظهرت بعض النظم في المعاملات التي ترتبط بهذا الجانب مثل نظام الحوالة، إذ ترد في المصادر الأولية بعض الإشارات إلى التعامل من خلالها، من ذلك ما ذكر عن محاسبة بين الذمي سليمان بن يعقوب، والحاج موسى بن يوسف الجبالي، أحال الأول خلالها الثاني بمبلغ تسعين ريالاً على محمد بن عسكر[4]. كما ذكرت منازعة حول مدى صحّة حوالة بين كل من محمد بن عبد القادر والفقيه عبد الله[5]. وورد في اليوميات ذكر لمحاسبة بين الباي خليل ومحمد الضبع أحال فيها الأوّل الثاني بالمبلغ المطلوب على أحمد بن بوبكر[6].

إن انتشار التعامل النقدي في مدينة طرابلس وما ارتبط به من وجود بعض الأنظمة والمؤسسات على قدر من التطور كالحوالة والصيرفة، وإن كان هو الغالب في المعاملات التجارية داخل المدينة، فإنه لم يلغ وجود المعاملات العينية أو ما يعرف بنظام المقايضة. فترد في السجلات إشارة إلى مقايضة «شاشة» «بزير»، ومقايضة زيت «بمكحلة»[7]. ولم تقتصر المبادلات القائمة على نظام المقايضة على الأشياء البسيطة فحسب، وإنما كان يتعامل به في عمليات

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 312.

(2) المصدر نفسه، ص ص 188 ـ 189، 223.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 4.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 108.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 109.

(6) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 373.

(7) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 114، 443.

كبيرة، مثل مقايضة قنطارين وثمن من السمن بسلعة أخرى، وإن لم تحدد ماهيتها في المصادر[1].

وإلى جانب عمليات البيع التي تقع نقدًا ومقايضة، وجدت في المدينة المعاملات القائمة على البيع بالأجل (الدين) والتقسيط. وهذا النوع من المعاملات، وإن ظهر في تجارتي «الجملة» و«القطاعي»، فيبدو من الشواهد المتوفرة في السجلات، أنه ارتبط بشكل أكبر بالمبايعات البسيطة كالبيع بالآجل والتقسيط لعباءة، أو «مكحلة»، أو حمار، أو بقرة[2].

ولقد اختلف تحديد الآجال في الدفع، فكان منها الشهر والشهران والثلاثة. وقد تصل في بعض الأحيان إلى السنة والسنتين[3]. كما اختلفت أعداد الأقساط ومُددها حيث امتدَّت أحياناً إلى فترات طويلة، من ذلك ما ذكر عن تقسيط مبلغ 14 ريالاً على 14 شهرًا[4].

إنَّ التعامل بنظامي الدين والتقسيط في البيوع، فرض وجود ما يثبت الحقوق بين المتعاملين. فاستعملت تبعًا لذلك السندات التي كان ينص من خلالها على المباع وقيمته، ووقت السداد، وقيمة المدفوع والمتبقي، وعدد الأقساط وآجال الدفع. وكانت هذه السندات إما تجرى بين المتبايعين، أو أن تسجل مباشرة في المحكمة الشرعيّة[5].

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 110.

(2) بخصوص تجارة الجملة ترد في السجلات إشارات إلى بيع بالدين لثمانية أكيال بشنة، وخمسة أكيال قمح، وهي كميات تعد كبيرة نوعاً ما بحسب مكاييل المرحلة. كما ترد إشارات إلى بيع ثلاثة أقفزة بالكبيرة من الفول بالدين. د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 38، 303؛ س.م.ش رقم (1)، ص 73. أما بخصوص المبايعات البسيطة اليومية، فقد وردت بعض الإشارات إلى ممارسة الدين فيها د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 105، 122، 152؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 27، 48، 156؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 192.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 38، 116، 122، 152؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 27، 49.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 165.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 108، 130؛ س.م.ش رقم (2)، ص 90.

وبالإضافة إلى السندات، وجد أيضًا الضمان الذي قوامه الأفراد. ويتمثل عادة في قيام شخص بضمان البائع والمشتري لدى الطرف الآخر في المال والسلعة إذا ما تعلق الأمر بالمبادلات الكبرى، ومثال ذلك ما ذكر في أحد السجلات عن قيام سالم بن نصر الورفلي بدور الضامن في «الحلال والمال» في عملية بيع جمال بين ميلاد الحشان الميمون ورجل ورفلي[1]. أمّا في المعاملات البسيطة، فإنَّ الضامن يقوم بضمان المشتري في سداد ما يترتب بذمّته لصاحب السلعة، ويكون هو الملزم بدفع ثمنها في حالة غياب المعني. وترد في السجلات أمثلة عديدة لهذا النوع من الضمانات منها على سبيل المثال لا الحصر، ما ذكر عن ضمان أحمد بن الحاج ابراهيم بشنة لعلي بن محمد لملوم في ثماني ريالات إلا ربع لصالح محمد بن علي بن ذياب الجربي[2]. ومنها ضمان محمد بن رمضان عرف شلاكة للفقيه أحمد بن إبراهيم بن مجبر في ثمن ناقة[3]. ومنها ضمان مصطفى رايس للذمي شمعون بن رحومة في دفع مبلغ 15 ريالاً ثمن حناء وقرنفل، للبائع أحمد بن سعيد الغرياني[4]. كما رفع الذمي شالوم الربيب دعوى على علي بن سليمان بن الحاج المغربي في المحكمة الشرعية يطالبه فيها بدفع مبلغ 1700 ريال ثمن سلعة باعها الأول لرجل صفاقسي والتزم سليمان بن الحاج المغربي بدفعه[5].

وإلى جانب ذلك وجدت بعض الإقرارات في المحكمة الشرعية عن إتمام الصفقات وقد كانت باحتوائها لمعلومات عن البائع والمشتري وقيمة السلعة ونوعها وثمنها وكيفية سداده، تمثل أقرب ما يكون إلى العقود[6].

إنَّ وجود السندات والضمانات والإقرارات كنظم متعامل بها في إطار الحركة التجارية داخل المدينة، كان مِن شأنه أن يعكس تطور النشاط التجاري

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 11.
(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 116.
(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 119.
(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 148.
(5) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 53.
(6) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 125.

في المنطقة. غير أنَّ وجود الكثير من الدعاوى المرفوعة في المحكمة الشرعية وما كان يقع خلالها من مطالبة بحقوق وإنكارها، والتي تنمّ عن غياب الوثائق التي تحفظ الحقوق، ربما يظهر مناقضًا مع ذلك التطور وإن لم يلغه. ولعلَّ تفسير ذلك يكمن في أهمية دور «الكلمة» في التعاملات، والثقة بين المتعاملين خاصة وأنَّ ذلك كان يجري في إطار محدود أغلب من فيه متعارفون.

وبالإضافة إلى مختلف هذه المعاملات، اعتمدت الحركة التجارية داخل المدينة على طرق أخرى للتعامل مثل «بيع السلم»، الذي اقترن بصورة خاصة بتجارة الجملة بالنسبة لبعض المواد الزراعية، حيث كان التجار يقومون بشراء المحاصيل قبل مدة من جنيها ويدفعون ثمنها معجلاً. وترد في سجلات المحكمة الشرعية إشارات عدة إلى هذا النوع من المعاملات مثل بيع السلم لشعير وزيت وقصب، فضلاً عن بعض المواد الأخرى كالسمن والصوف[1]. وهذا النوع من المعاملات يمكن أن يعكس ضعف إمكانيات المزارعين المالية حيث كانوا مجبرين على بيع محاصيلهم قبل نضجها. كما يمكن أن يشير إلى أهمية بعض السلع في حركة السوق إذ حرص التجار على تأمين الحصول عليها قبل موسمها.

ومن بين المعاملات التجارية الأخرى التي سارت من خلالها حركة التجارة، تشير السجلات إلى وجود الشركات القائمة على القراض. ورغم أنه لا يتوفر لدينا غير مثالين عن هذا النوع من المعاملات، فإنَّ ذلك لا يعني عدم وجود أمثلة أخرى، إذ ربما لم تصل إلى المحكمة الشرعية. ولئن كانت شركات القراض عادة ترتبط بالتجارة المتنقلة حيث يوفر أحد الشركاء رأس المال ويشترك الثاني بجهده، فإنه يتضح من خلال المثالين المشار إليهما إمكانية ارتباطها بالتجارة داخل المدينة أيضًا. فيذكر في المثال الأول أنَّ الحاج يعقوب الجبالي سلَّم لعلي بوتوتة مائة ريال على وجه القراض ليتعامل بها في دكانه، ترتب عنها خمسون ريالاً ربحًا. ويشير المثال الثاني إلى الشريف عمر بن عبد الرزاق الذي تعامل مع التاجر عويطي بالقراض في دكان الأخير عندما أراد السفر

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 22، 151، 303؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 34، 60؛ س.م.ش رقم (2)، ص 119.

إلى تركيا، حيث وقع تقييم سلعة المحل ووقع الاتفاق على تقسيم الأرباح بينهما مناصفة[1].

إن البحث في آلية الحركة التجارية داخل المدينة يبدو منقوصًا إذا لم يشمل جانبًا آخر بعد مكملاً لهذه الآلية. فهذا الجانب يتعلق بمواد التجارة والأسعار. والخوض في موضوع السلع التي تدور حولها المبادلات يُعدّ أمرًا متيسرًا، فالمصادر الأوّلية تزخر بالمعلومات ذات العلاقة. فمن خلال ما سجّلته من معاملات، بالإضافة إلى ما ذكرته عن تعدّد الأسواق وتخصصاتها، زودتنا بالعديد من أصناف المواد الغذائية وأنواعها، فذكرت القمح والشعير والبشنة والتمور والفول والزيت والسمن والعسل والخضار والفواكه واللحوم والخبز...[2].

كما احتلت المواد الأولية التي تستخدم في مختلف الصناعات القائمة مكانًا بارزًا في حركة السوق الطرابلسي، حيث نجد منها الصوف الجلود والكتّان والحرير، ومواد الصباغة والدّباغة كالفوّة والحشيشة والزعفران والكوشنيلية والللك، فضلاً عن المعادن المختلفة كالحديد والقصدير والنحاس والفضة والذهب[3].

وإلى جانب مختلف هذه المواد اعتمدت الحركة التجارية أيضًا على المصنوعات التي تنتج محليًا أو تستورد من الخارج مثل المنسوجات والأقمشة المتنوعة والنعال والأواني والأدوات ذات الاستعمالات المتعددة والسروج والأسلحة[4]. هذا فضلاً عن مواد أخرى كالعبيد والحيوانات والفحم

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 331، 447.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 2، 22، 23، 42، 107؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 19، 30، 73، 78، 121؛ س.م.ش رقم (2)، ص ص 57، 81؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 262، 265، 356، 361، 437، 448.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 61، 72، 88، 103، 107؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 52، 58، 78؛ س.م.ش رقم (2)، ص ص 51، 52، 64، 81.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 15، 30، 52، 63، 110، 188، 235؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 10، 18، 25، 46، 57، 64، 78، 90، 109، 112، 123؛ س.م.ش رقم (2)، ص ص 131، 135، 137.

والدخان[1].

إن التعرّف على سلع المبادلات يعتبر أمرًا هامًا في إطار البحث في آليّة الحركة التجارية وهذه الأهمية تتأكد إذا ما صاحبها النظر في أسعار تلك المواد لما تضفيه هذه الأسعار من حيوية على الدراسة من جهة، ثم لإبراز الجانب الكمّي الذي يمثل أحد الأساسيات التي تقوم عليها الدراسات المتعلقة بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي من جهة ثانية. غير أن هذا الأمر تشوبه بعض الصعوبات والمشاكل التي تفرضها طبيعة المصادر. فالمصادر الوحيدة التي تقدّم لنا معلومات عن أسعار السلع تتمثل في سجلات المحكمة الشرعية واليوميات الليبية. غير أن تلك المعلومات بها كثير من النواقص التي يصعب تجاوزها. فالمصادر المذكورة تتضمن العديد من التسجيلات ذات العلاقة بالمعاملات التجارية، ولكنها تقتصر في معظم الأحيان على ذكر البائع والمشتري، ونوع السلعة دون تحديد ثمنها. وإذا ما ذكرت ثمن السلعة، فإنها تغفل عن تحديد قيمتها الوزنيَّة أو الكيلية أو العددية. وفي أحيان أخرى يذكر ثمن إجمالي لمجموعة من السلع دون تحديد سعر كل واحدة منها، وفي حالات محدودة ذكرت هذه المصادر بعض السلع مقترنة بالأسعار.

إن هذا التفاوت في المعلومات عن أسعار السلع يلاحظ أيضًا بالنسبة للسلعة الواحدة، حيث تدخلت في ذلك طبيعة المصادر باعتبار ارتباطها بسنوات محددة من المرحلة قيد الدراسة. لذلك فإن الأسعار التي ورد ذكرها تخص تلك السنوات دون غيرها. ومن جهة أخرى، فإنه يحدث في بعض الأحيان وخلال تلك السنوات أن يتردد ذكر أكثر من سعر للسلعة الواحدة في سنة واحدة، في حين لا يذكر في بعض السنوات.

---

(1) فيما يتعلق بتجارة العبيد انظر د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 25، 59، 105؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص13، 27، 44، 76، 99، 121؛ س.م.ش رقم (2)، ص ص 53، 81، 119. وفيما يخص تجارة الحيوانات انظر، د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 19، 24، 48، 70؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 11، 25، 31، 142، 148، 156؛ س.م.ش رقم (2)، ص 90. أما بالنسبة لتجارة الدخان فانظر مثلاً، د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 79؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 54، 57، 110؛ س.م.ش رقم (2)، ص ص 67، 140. أما فيما يتعلق بتجارة الفحم، فانظر الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 404.

إنَّ مختلف هذه الصعوبات والمشاكل التي تبرز في المصادر فيما يخص موضوع الأسعار، جعلني أقصر اهتمامي على أسعار سلع معينة دون غيرها. فالحبوب والحيوانات والعبيد، كانت من بين أهم المواد التي رُصدت أسعارها(*) خلال كامل الفترات التي اهتمت بها المصادر تقريبًا. كما أن نقص المعلومات التي تشمل كامل الفترة جعلني أقسّم قوائم أسعار السلع إلى مرحلتين، الأولى تتعلق ببداية القرن الثامن عشر حتى منتصفه، وهي بذلك توافق بداية حكم الأسرة القرمانلية، أما الثانية فتقترن بالعقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر، أي أنها توافق نهاية حكمها. كما أنني عملت على اعتبار معدَّل السعر لبعض المواد عندما يذكر أكثر من مرة في السنة الواحدة، كما هو موضح في الجداول التالية:

جدول رقم (1)

أسعار القمح والشعير في القرن الثامن عشر وحدة القياس: ريال/كيلة

السنة/النوع	قمح	شعير
1723	1,6	0,5
1724	-	0,5
1725	-	1,25
1726	2,5	-
1742	14	11
1760	-	12
1764	55	33

(*) المصدر: د.م.ت. ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727] ص ص 107، 234، 337، 440؛ س.م.ش رقم (1)، ص 19، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 673.

(*) بالإضافة إلى هذه المواد توفرت لدينا معلومتان عن سعر الذهب، الأولى مستوحاة من سجلات المحكمة الشرعية والتي قدّر خلالها سعر المثقال في سنة 1723 ب 5,58 ريال، والثانية وردت في اليوميات وحدّدت سعر المثقال في سنة 1815 ب 1500 ريال. د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 63، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 244.

جدول رقم (2)

أسعار القمح والشعير والبشنة في بداية القرن التاسع عشر وحدة القياس: ريال/كيلة

السنة/ النوع	قمح	شعير	بشنة
1802	-	1200	-
1818	45000	27000	30000
1819+	66125	42888	49750
1827	120000	-	-

(*) المصدر: د.م.ت. ط، س.م.ش رقم (2)، ص 81، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 262 ـ 265، 356.

+ الأسعار المذكورة في سنة 1819 هي معدّلات أسعار ثلاثة أشهر من فبراير حتى أبريل حيث كان سعر الكيلة في هذه الأشهر يختلف في الأسبوع الواحد أكثر من مرة.

جدول رقم (3)

أسعار الحيوانات في القرن الثامن عشر، بالريال

السنة/النوع	جمل	ناقة	بقرة	ثور	حمار
1722	48	40	-	8	8
1723	35,33+	34	18,33+	14,5+	7,25+
1724	38,66+	45	20	21	7
1726	36	20	13,5	-	-
1760	-	-	125	95	-
1761	315	375	-	-	55
1762	335	500	-	-	112,5+
1763	480+	-	200	-	80

(*) المصدر: د.م.ت. ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 1، 24، 30، 34، 57، 113، 119، 125، 127، 129، 130، 138، 141، 146، 186، 214، 232، 239، 436؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 27، 32، 43، 46، 56، 74، 76، 110، 112، 116، 132، 151، 156، 157.

+ هذه الأرقام كناية عن معدل أسعار المواد المذكورة في السنة الواحدة حسبما ورد في سجلات المحكمة الشرعية.

جدول رقم (4)

أسعار الحيوانات في بداية القرن التاسع عشر، بالريال

السنة/ النوع	جمل	بقرة	ثور
حمار	1803	-	-
69	-	1805	-
+6650	-	+3833	1819
360000	-	-	-

(*) المصدر: د.م.ت. ط، س.م.ش رقم (2)، ص ص 90، 138؛ س.م.ش رقم (3)، ص 14.

+ هذه الأرقام هي معدل أسعار المواد المذكورة في السنة الواحدة حسبما ورد في سجلات المحكمة الشرعية.

جدول رقم (5)

أسعار العبيد في القرن الثامن عشر

السنة/ النوع	عبد	أمه	خادم
1723	+70,43	-	132
1724	-	54	100
1725	-	-	124
1726	-	130	145
1727	140	-	-
1761	718	-	-
1762	875	-	-
1763	+1250	300	1000

* المصدر: د.م.ت. ط، س.م.ش لسنوات [1722ـ1727]، ص ص 59، 105، 160، 232، 279، 340، 409، 411، 482؛ س.م.ش رقم (1) ص ص 44، 76، 119، 139، 143.

+ هذه الأرقام كناية عن معدل أسعار المواد المذكورة في السنة الواحدة حسبما ورد في سجلات المحكمة الشرعية.

جدول رقم (6)

أسعار العبيد في بداية القرن التاسع عشر بالريال

السنة/النوع	عبد	أمة	خادم
1802	88000	-	-
1803	-	-	+625
1807	-	1600000	-
1819	-	+585000	-
1820	207000	-	-
1821	-	360000	-

* المصدر: د.م.ت. ط، س.م.ش رقم (2)، ص ص 53، 81، 90؛ س.م.ش رقم (3) ص ص 14، 38، 51.

+ هذه الأرقام كناية عن معدل أسعار المواد المذكورة في السنة الواحدة حسبما ورد في سجلات المحكمة الشرعية.

إن المتطلع في الجداول السابقة، ربما تقترن ملاحظاته الأولية بالارتفاع الذي شهدته أسعار المواد المذكورة خلال المرحلة قيد الدراسة. غير أنني لن أقف هنا عند تحليل الأسعار أو التعرض لآليتها حيث سأرجئ ذلك إلى موضع آخر لعلاقته بجملة من المواضيع التي سأتعرض إليها لاحقًا.

ولكن من خلال قراءة أخرى لهذه الجداول تبرز لي ملاحظة تعد مهمة في رأيي. فالمواد التي تردد ذكر أسعارها في المصادر، تبدو وقد جمعتها حلقة واحدة تظهر في علاقتها بالنشاط الزراعي. فالحبوب هي نتاج هذا النشاط، والحيوانات تمثل أداة من أدوات الانتاج الزراعي، وكذلك الأمر بالنسبة للعبيد الذين مثلوا الأيدي العاملة، مما يشير إلى أهمية هذا القطاع في اقتصاديات المنطقة. ويتأكد ذلك من خلال اهتمام المصادر برصد أسعار هذه المواد وتثبيتها أكثر من غيرها من المواد. كما تشير أيضًا إلى الترابط الوثيق بين النشاطين الزراعي والتجاري.

ولكن تجدر الإشارة إلى أنَّ اهتمام المصادر برصد المواد ذات العلاقة بالنشاط الزراعي، وإن كان يوحي بأهمية الدور الذي اضطلع به في اقتصاديات

طرابلس، فإنه لا يقلل من أهمية النشاط التجاري بقدر ما يؤكدها بما يتراءى من علاقة المواد المذكورة بهذا النشاط. فالحيوانات من إبل وحمير مثلت وسائل النقل الرئيسية التي تقوم عليها التجارة. أما الحبوب والإماء والعبيد، فقد عدّت من أبرز المواد التي تدور حولها حركة المبادلات ليس في نطاقها الداخلي فحسب، وإنما أيضًا في إطار المعاملات مع العالم الخارجي، هذا بالإضافة إلى ما كان للعبيد من دور يتعلق باستخدامهم في العمل التجاري وحركة التنقل المرتبطة به.

لقد سارت حركة المبادلات داخل لمدينة وفق آلية معينة قامت على وجود الوسطاء التجاريين، وطرق مختلفة للتعامل، غير أنَّ الملاحظ أن هذه الآلية اقترنت بحركة التجارة في الداخل إذ فرضتها طبيعة التبادل التي دارت في إطار محدد من خلال الأسواق والحوانيت، ومن خلال أشخاص متعارفون في غالبهم، لذلك فإن تغيّر الإطار واتساع نطاق المبادلات كان من الطبيعي أن يفرض آلية مغايرة وهو ما ظهر في نطاق حركة التجارة بين المدينة وخارجها.

2 ـ آلية الحركة التجارية خارج المدينة:

إنَّ الحديث عن آلية الحركة التجارية خارج المدينة، يشمل بالبحث أولاً العلاقات التجارية التي قامت بين مدينة طرابلس وبقية مناطق الإيالة الأخرى، ثم علاقتها مع بلاد العالم الإسلامي وبلاد السودان، بالإضافة إلى علاقاتها مع بلاد شمال المتوسط. وعلى الرغم من تشابه هذه الآلية مع تلك التي سارت من خلالها حركة السوق داخل المدينة في بعض النقاط، كوجود المعاملات النقدية والعينيَّة والتعامل بالحوالة وبيع الدين، فإنَّها اختلفت عنها في كثير من الجوانب الأخرى. لذلك فسيتمّ التغاضي عن النقاط المتشابهة، وسوف يقع التركيز على الجوانب المغايرة.

لقد ارتبطت مدينة طرابلس بوصفها إحدى أهم مدن الإيالة، بعلاقات تجارية على غاية من الأهمية والنشاط مع باقي مدن ومناطق الإيالة الأخرى. وتبرز أهميَّة هذه العلاقات من خلال ما توفره لنا سجلات المحكمة الشرعية من معلومات عنها. فهي تؤكد وجود علاقات بين المدينة وبين مناطق بنغازي ودرنة ومصراتة ومسلاتة وزليطن وغريان والجبل والزاوية وفزان، فضلاً عن مناطق

البادية. ولكن وإن كانت المصادر الأولية تكشف عن وجود هذه العلاقات وتبرز بعض جوانب آليّة هذه الحركة التجارية بما تذكره عن مواد التجارة ونشاط الوكلاء وطرق التعامل، فإن الكثير من الجوانب الأخرى تبدو غير واضحة، الأمر الذي دفعني إلى محاولة استكمال النواقص من خلال مصادر أخرى أخص بالذكر منها الرحلات.

إن حركة التجارة داخل المدينة وإن تميزت بصفة خاصة بكونها يوميّة ومتواصلة فإن حركة التجارة بين المدينة وبقية مدن ومناطق الإيالة فضلاً عن تواصلها، اقترنت أيضًا بمواعيد انعقاد وقيام الأسواق الأسبوعية والموسميّة.

لقد انتشرت الأسواق الأسبوعية في مناطق متعدّدة من الإيالة، إذ تشير كتب الرحلات إلى عدد منها وأيام انعقادها[1]. غير أنَّ اهتمام هذه الدراسة بالبحث في حركة مدينة طرابلس التجارية، يجعلني أقصر تركيزي فقط على الأسواق التي قامت في المناطق القريبة من المدينة، التي كان في إمكان تجار طرابلس ارتيادها بصورة متواصلة. فبالإضافة إلى سوقي الثلاثاء والجمعة اللذين يعقدان في نطاق المدينة، يرد ذكر سوقين أسبوعيين يعقدان في منطقة تاجوراء التي تبعد عن المدينة ببضع عشرة كيلومترًا إلى الشرق، أحدهما يوم الخميس والثاني يوم الاثنين[2]. كما كان يعقد سوق أسبوعي في منطقة جنزور التي تقع غرب مدينة طرابلس بنحو اثني عشرة كيلومترًا[3]. وإذا كنّا نفتقد إلى معلومات عن يوم انعقاده، فالأغلب أن يكون في غير أيام انعقاد الأسواق المذكورة آنفًا.

ولئن كانت المصادر تصمت عن ذكر أماكن انعقاد هذه الأسواق بالتحديد، فإنَّ ما توفر من معلومات عن أماكن انعقاد عدد من الأسواق الأسبوعية الأخرى

---

(1) من ذلك سوق الخميس في بني وليد، وسوقي الثلاثاء والجمعة في زليطن. ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص ص 32، 348. كما يذكر ليون أيضًا انعقاد سوق أسبوعي في تغاست في منطقة غريان وإن لم يحدد يوم انعقاده، ص 29. ويذكر أحمد الأنصاري انعقاد سوقين أسبوعيين في الزاوية. الأنصاري أحمد النائب: نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، تحقيق وتقديم علي مصطفى المصراتي، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ط (1)، 1993، ص 196.

(2) روسي: ليبيا منذ الفتح العربي...، ص 351.

(3) الأنصاري: نفحات النسرين...، ص 206.

في الإيالة، يبرز ظاهرة تمثلت في إقامتها قرب مراكز معلومة، إما «سياسية» وإدارية (القلعة) أو دينية مثل مزارات وأضرحة الأولياء. فمن ذلك أنَّ سوق تغاست كان يعقد قريبًا من قلعة غريان، وكان سوق الخميس في بني وليد يقام في مواجهة أسوار قلعتها، وكذلك الأمر بالنسبة لسوق الجمعة في زليطن حيث كان يقام أمام القلعة، أمَّا سوق الثلاثاء فقد كان يعقد أمام ضريح الشيخ عبد السلام[1]. لذا فإنه من غير المستبعد أن تشمل هذه الظاهرة أسواق تاجوراء وجنزور خاصة وأنه من الناحية الإدارية كان لكل من المنطقتين قائد خاص، ممَّا استوجب وجود مقر خاص به. فيشير صاحب اليوميات إلى سلامة الجهاني كقائد لتاجوراء، كما يذكر وجود قائد لإدارة جنزور[2]. كما كان للمنطقتين أولياء وأضرحة تزار، ففي منطقة جنزور وجد ضريح الوليّ عبد الجليل الذي كان يذهب إليه أهالي طرابلس للزيارة. وفي تاجوراء كانت توجد عدد من المزارات التي يُذكر أن أفراد الأسرة الحاكمة كانوا يقصدونها خصيصًا[3].

إنَّ ارتباط انعقاد الأسواق الأسبوعية بمثل هذه المراكز كان يوفر عنصرًا مهمًّا تتطلبه حركة السوق وهو الأمان. فقيام السوق قريبًا من القلعة، وإن كان يوحي بخضوعها لإشراف السلطة، فإنه يضمن في نفس الوقت حماية للمتعاملين فيها. ولا يختلف الأمر بالنسبة لأضرحة الأولياء، بل ربَّما تكون أكثر أهمية لمثل هذه الأسواق في توفير الأمان باعتبار الاحترام الكبير الذي يقترن ربَّما «بالرهبة» اللذين حظيت بهما هذه المزارات، ليس من جانب الأهالي فقط، ولكن من قبل السلطة أيضًا[4].

إنَّ وجود الأسواق الاسبوعية كان مهمًّا جداً ليس للتجار فقط، بل وبالنسبة للزبائن أيضًا. ففيما يتعلق بالتجار، كانت هذه الأسواق بوصفها مراكز تجمع كبرى، تمكنهم من تصريف بضائعهم أو مبادلتها بأخرى تعرض في تلك الأسواق. كما أنها بانعقادها في أيام مختلفة من الأسبوع وفي مناطق مختلفة، كانت مهمة لتحقيق السرعة في تصريف السلع، إذ أنَّ البضاعة التي لا تباع في

---

(1) ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص ص 29، 32، 348.
(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 282، 420، 435.
(3) المصدر نفسه، ص ص 260، 306، 455، 475، 523.
(4) توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 125.

هذه السوق يمكن أن تباع في الآخر، هذا فضلاً عما تتيحه لهم حركة التنقل بينها من دراسة واستطلاع للسوق. أمّا بالنسبة للزبائن، فإن تنقلهم بينها أسهم في تمكينهم من الحصول على حاجاتهم بصورة متواصلة وسمح لهم بالمفاضلة بين السلع المعروضة سواء في الجودة أو السعر.

وبالإضافة إلى الأسواق الاسبوعية مثلت الأسواق الموسمية أهمية بدورها في حركة المدينة التجارية مع بقية مناطق الإيالة. وبالرغم من صمت المصادر عن ذكر هذه الأسواق، فإنه بالإمكان الاستدلال على قيامها من خلال بعض أنواع سلع المبادلات، إذ أنَّ كثيرًا من المواد التجارية وخاصة منها الزراعية، كالحبوب والزيت والتمور، وبعض المواد الأولية كالصوف، كان انتاجها يرتبط بمواسم معينة، وبالتالي كان من الطبعي أن تسير التجارة الكبرى القائمة على هذه المواد وفق هذه المواسم. وفي هذا الإطار يمكن أن أشير إلى ما ذكره البعض عن أهمية موسم التمور في منطقة المنشية في جذب العديد من الأهالي إليها لشراء حاجاتهم من التمر[1]، الأمر الذي يمكن أن تقاس عليه بقية المواد الزراعية الأخرى.

إنَّ العلاقة القائمة بين انعقاد الأسواق الموسمية وبين انتاج بعض المواد التي تقع في نطاق المبادلات، يقترن إلى حد بعيد بالمناطق الشمالية للإيالة بوصفها المراكز الأساسية للانتاج الزراعي. غير أنه بالنسبة للمناطق الجنوبية مثل غدامس ومرزق وغات، فرغم أنَّ المواد التي يقع تبادلها بينها وبين مدينة طرابلس لم يخضع انتاجها لمواسم معينة، فيبدو أنَّ حركة التجارة بين المدينة وبين تلك المناطق نشطت في بعض المواسم التي تدخل في تحديدها عامل المناخ، فمن ذلك ما ذكر عن انعقاد سوق كبير في ربيع كل عام في مدينة غات يفد إليه التجار من مختلف المناطق[2]. ويؤكد بعض الباحثين على تأثير عامل المناخ على سير هذه الحركة التجارية، فيرى بعضهم أنَّ القوافل المتجهة نحو المناطق الجنوبية كانت تخرج في الشتاء لملائمة هذا الفصل لتجار الشمال[3]، في حين يرى آخرون أنها تخرج في الصيف نظرًا لرغبة أصحاب الجمال

---

(1) ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص 39.

(2) المصدر نفسه، ص 87.

(3) بوعزيز: «طرق القوافل...» ص 132.

ومرافقي القوافل في الاستفادة من أمطار الشتاء في زراعة الأرض وتوفير الكلأ والمرعى لدوابهم[1].

إنَّ ندرة المعلومة المتعلقة بهذا النوع من الأسواق في المصادر، لا يمكّن من رسم صورة واضحة عنها من حيث مدتها، وأماكن انعقادها. غير أن طبيعة هذه الأسواق بما تمثله من معارض سنوية، كان من البديهي أن تتدخل في جعلها تستغرق وقتًا طويلاً في قيامها، الأمر الذي يستوجب انعقادها في أماكن توفر الأمان والحماية للمتعاملين معها، خاصة وأنها بطبيعتها مثلت مراكز لتجارة الجملة حيث التعامل بالكميات الضخمة من السلع وبالمبالغ الكبيرة. لذلك فلا يستبعد أن يكون لها نفس الخاصية التي توفرت للأسواق الاسبوعية من انعقادها قرب المراكز «السياسية» و«الدينية»، وربما أقيمت بعضها في نفس أماكن تلك الأسواق. وإذا ما أقررنا بمبدأ بطء التغيير وتواصل هذا النوع من الأسواق في المكان عبر المراحل التاريخية، فإنه بالإمكان الاستشهاد بما ذكره برنشفيك في مؤلفه عن الدولة الحفصية، عن إقامة معرض سنوي ضخم للبيع والشراء في ظل زاوية أولاد سنان[2][*].

إنَّ وجود الأسواق الموسمية، وإن بدا مهمًا بما كان يقع في إطارها من مبادلات، وعقد للاتفاقات والصفقات، فإن حركة التجارة بين المدينة وبقية الإيالة لم تتحدد من خلالها وحدها، إذ تبدو في اعتقادي مرتبطة بحركة السوق، ومدى توفر العرض والطلب على السّلع التجارية، لذا فإنها وإن نشطت في تلك المواسم، فإنها كانت متواصلة على مدار السنة. وفي حين كانت التجارة داخل مدينة طرابلس تقوم على مؤسسات أخصّ بالذكر منها الدلالة والسمسرة، فإن التجارة بين طرابلس ومختلف مناطق الإيالة قامت على مجموعة من المؤسسات التي أنشأها تجار المدينة مثل القراض والوكالة والشركة.

---

(1) بن موسى: المجتمع العربي الليبي، ص 165.

(2) برنشفيك، روبار: تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (1)، 1988، ج 2 ص 246.

(*) هي المعروفة الآن بالزاوية وتقع غربي مدينة طرابلس بنحو 43 كيلومترا.

وتتمثل عمليات القراض في قيام التاجر بتسليم رأس مال إلى أحد الأشخاص، حيث يقوم الأخير بالتنقل والمتاجرة به، ثم يقع تقسيم الربح بعد إرجاع رأس المال. ويقسم الربح في العادة مناصفة[1]. ويبدو أنَّ هذا النوع من المعاملات كان الغالب في إطار الحركة التجارية التي ربطت بين المدينة وبقية مناطق الإيالة. فمن خلال محاولة رصد هذه الحركة في سجلات المحكمة الشرعية خلال سنوات 1722 ـ 1727 و1760 ـ 1763 و 1802 ـ 1807 و 1815 ـ 1835، والتي ذكرت خلالها نوع المعاملة والبالغ عددها 27، تبين أنَّ أكثر من نصف تلك الحركة (51,20٪ منها)، قامت من خلال عمليات القراض. وفي مثل هذا النوع من المعاملات، كان يقع أحيانًا ترك حرية التصرف للمقارض في الذهاب حيث يريد[2]، في حين يشترط صاحب رأس المال، أحيانًا أخرى، على المقارض الذهاب إلى أماكن محددة، حيث يكون من حقه مقاضاة المقارض إذا خالفه[3]. كما حرص التجار على إثبات حقوقهم فيما يسلموه للمقارضين من أموال من خلال السندات التي يأخذونها من الأخيرين بالمبالغ المسلمة إليهم[4].

وإلى جانب المعاملات القائمة على القراض، وجدت أيضًا الوكالة. فكان تجار المدينة يوكلون إلى أشخاص آخرين القيام بمهمة التنقل بالبضائع وتصريفها في المناطق الأخرى، أو مبادلتها بمنتوجات تلك المناطق[5]. ولكن بالرغم من الإشارات المتعددة إلى الوكالة في المصادر الأوليَّة، فإننا لا نعلم شيئًا عمَّا كان يتقاضاه الوكلاء التجاريون عن نشاطهم، إن كان يتمثل في أجر محدّد متفق عليه، أم نسبة من الأرباح؟. غير أن المصادر تفيد بوجود وكلاء

---

(1) بخصوص المعاملات القائمة على القراض، انظر على سبيل المثال د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 107، 119، 313؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 55، 75؛ س.م.ش رقم (3)، ص ص 14، 54.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 91.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 384.

(4) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 369.

(5) بخصوص الوكالة انظر مثلًا: د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 308، 420؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 48، 104؛ س.م.ش رقم (2)، ص 70.

من العبيد الذين يعملون لصالح مالكيهم من التجار[1]. وفي هذا النوع من المعاملات تبدو مسؤولية الوكلاء كليّة عن أي ضرر يلحق برأس المال المتاجر به[2].

كما وجدت أيضًا الشركة، حيث كان التجار يشتركون في رأس المال ثم يقوم أحدهم بالتنقل للإتجار[3]. ورغم عدم توفر المعلومات عن هذه الشركات، فمن المرجّح أن يقع تقسيم الأرباح بين الشركاء بحسب حجم المساهمة في رأس المال، غير أننا لا نعلم إذا ما كان الشخص المتنقل يتحصّل على أجر مقابل نشاطه أم لا؟

إنَّ ما يلاحظ على مختلف هذه المعاملات، هو عدم الاهتمام بتوثيقها. إذ يبدو أنَّ تجار طرابلس كانوا يكتفون بالاتفاقات الشفوية، ولم تستخدم العقود المكتوبة سواء في القراض أو الوكالة أو الشركة، الأمر الذي أدّى إلى ظهور عدد من المشاكل والنزاعات التي تمثل الدعاوى المرفوعة في المحكمة الشرعية خير دليل عليها. وكانت هذه النزاعات تقوم حول ثمن السلعة، أو عدم الإلتزام من طرف المقارضين بالأماكن التي حدّدت لهم للإتجار فيها، أو تلف السلعة أو ضياعها[4].

إنَّ غياب الإشارة إلى العقود المكتوبة من شأنه أن يمثل نقطة سلبية في عملية تقييم مدى تطوّر نشاط مدينة طرابلس التجاري، ولكنَّ حقيقة أنَّ ما يصل إلى المحكمة الشرعيّة لا يمثل إلا جزء مما كان يجري في الواقع، يجعل افتراض وجود العقود أمرًا ممكنًا، وأنها لم تكن غائبة بصورة كليّة حتى وإن لم يرد ذكرها في المصادر. وقد يتأكد هذا الاحتمال من خلال ما ذكر عن

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 221، 334، 483؛ توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 173.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 25، 32، 459.

(3) بخصوص الشركات، انظر د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 225، 441؛ س.م.ش رقم (1)، ص 55؛ س.م.ش رقم (2)، ص 136.

(4) الدعاوى المرفوعة في المحكمة الشرعية حول هذه النزاعات كثيرة، انظر مثلاً د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص25، 384، 437، 459؛ س.م.ش رقم (1)، ص 48.

محاسبات جرت بين التجار والمقارضين، وبينهم وبين الوكلاء، وأيضًا بين الشركاء[1]، والتي تستوجب وجود ما تستند إليه.

ولعلّه من الجدير بالملاحظة أنَّ جلَّ رأس المال المستثمر في التجارة بين مدينة طرابلس وبقية مناطق الإيالة، كما يتضح من المعاملات القائمة على القراض والوكالة والشركة، كانت عينا، ولم يمثل رأس المال النقدي إلا جزء بسيطًا. ويمكن التدليل على ذلك بصفة خاصّة من خلال معاملات الوكالة والشركة التي يبرز من خلال الأمثلة المسجلة في المحكمة الشرعية، أنه اعتمد خلالها كليّاً على رأس المال العيني. أمّا معاملات القراض، فقد اعتمدت بالإضافة إلى ذلك على رأس المال النقدي، بل كان الغالب عليها. فمن مجموع معاملات القراض المذكورة والبالغة أربع عشرة معاملة، اعتمد على رأس المال النقدي ثماني مرات أي بنسبة 57,1٪، في حين وقع الاعتماد على رأس المال العيني ست مرات، أي بنسبة 42,8٪.

إنَّ الاعتماد على رأس المال العيني في هذه الحركة التجارية، يشير ربّما إلى اهتمام تجار طرابلس بالحصول على أكبر قدر من الرِّبح، إذ يقومون بتوفير السلع المطلوبة في المناطق المتاجر معها، حيث تباع بأسعار أعلى، أو يبادلونها بسلع موجودة في تلك المناطق تكون مطلوبة في طرابلس. أما عن انتشار استخدام رأس المال النقدي في عمليات القراض بصفة خاصة، فإنه يشير إلى إمكانية استثمار أناس من غير التجار لأموالهم في بعض العمليات التجارية.

وتمثل السلع الواقعة في نطاق المبادلات، جانبًا آخر مكملاً لآلية الحركة التجارية بين مدينة طرابلس وبقية مناطق الإيالة. وهذه السلع يمكن وضعها تحت بنديّ الصادرات والواردات. فصادرات طرابلس إلى بقية الإيالة، كما تظهر في المصادر الأولية، تمثلت بصفة خاصة في المواد المصنوعة سواء منها المحلية أو المستوردة. في حين كانت واردتها تقوم أساسًا على المواد الزراعية والمواد الأولية. غير أنه يرد في ذات الوقت ذكر بعض الصادرات من المواد الزراعية والأولية، الأمر الذي يوحي بتناقض. ولكن صادراتها من تلك المواد كانت تتنوع وتختلف بحسب اختلاف المناطق. فإلى غريان تذكر المصادر

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 208، 535، 594.

تصدير الأقمشة والعباءات، ومن المواد الزراعية الفول، وفي المقابل يقع استيراد الزيت والزعفران[1]. وإلى منطقة الجبل تصدّر بعض مواد الصباغة ومواد العطارة، ويستورد منها الزيت[2]. وإلى زليطن تصدر الأقمشة، وفي المقابل تستجلب التمور والزيت[3]. وإلى مصراتة تصدر أيضًا الأقمشة، وتستورد الحبوب والصوف، والجلود، بالإضافة إلى بعض المصنوعات المشهورة بها كالبسط والسجاد[4]. وفي سياق الحديث عن المناطق الغربية من الإيالة، فإنه يرد ذكر بعض صادرات طرابلس إلى بعض المناطق دون ذكر وارداتها منها، حيث يذكر إرسال بشنة إلى الزاوية[5]، وطواقي وبارود وأسلحة إلى مناطق البادية[6] كما يذكر استيراد الزيت من مسلاتة المشهورة بإنتاجه[7]، وإن لم تذكر الصادرات إليها.

أمّا بنغازي، فكان يصدّر إليها بعض المنسوجات مثل «اللفة» والعباءات و«الحوالي»، ومن المواد الغذائية التمر[8]. وعلى الرغم مما يذكره البعض عن إنتاج هذه المنطقة المتميزة من الحبوب (قمح وشعير)، مما يمكّن من تصديره إلى الخارج، وما يرد في المصادر من إشارات إلى استجلاب هذه المواد منها

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 225، 318، 417؛ س.م.ش رقم (1)، ص 104، فيرو: الحوليات، ص ص 328، 340؛ Venture de paradis: «Ville et Royaume de Tripoli (1783)», Texte Presente par Joseph Cuoq, in IBLA, N 147, 44eme Année, 1981 p133.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 361، 463، 478.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 91؛ س.م.ش رقم (1)، ص 75؛ فيرو: الحوليات، ص 340.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 70؛ فيرو: الحوليات، ص 340؛ Venture de paradis: «Ville et Royaume de Tripoli ..», p135.

(5) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 242.

(6) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص ص 48، 55.

(7) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 412؛ فيرو: الحوليات، ص 340. وعن شهرة مسلاتة بإنتاج الزيت انظر مثلاً العياشي: الرحلة، ج (1)، ص 91.

(8) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 308، 385؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 400، 568.

إلى طرابلس، فإنه يرد ذكر الحبوب كمادة مصدَّرة من طرابلس إلى بنغازي[1]. إنَّ هذه الإزدواجية في حركة المبادلات القائمة على مادة الحبوب، يمكن تفسيرها من خلال حالات الجدب التي تحلّ بالإيالة في بعض السنوات، والتي كانت تؤدي إلى استيراد الحبوب من بلدان أخرى لتوزّع عن طريق طرابلس إلى بقية الإيالة، أو أن تكون هذه الإزدواجية مقصودة لإمكانية الاختلاف في النوع والجودة بين ما يصدر وما يستورد طلبًا للرّبح. إنَّ هذه الازدواجية في المبادلات القائمة بين طرابلس وبنغازي، لم تقتصر على الحبوب فقط، بل شملت أيضًا الجلود. ذلك أنه بالرغم من شهرة بنغازي بالرّعي وكثرة الحيوانات وأنتاج الجلود، التي يذكر إمكانية قيام مبادلات هامة عليها مع الخارج[2]، فإنه يرد في المصادر الأولية ذكر إرسال جلود من طرابلس لتباع هناك[3]، الأمر الذي يمكن تفسيره أيضًا باختلاف الجودة من جهة، وبإمكانية تعرّض هذه المادة إلى عملية تحويل ما بين استيرداها ثم إعادة تصديرها من جهة أخرى، إذ ربّما يجري في طرابلس صنعها ودباغتها خاصة وأن المدينة عرفت كمركز صناعي مهم أيضًا. وبالإضافة إلى هذه المواد، كانت طرابلس تستورد من بنغازي الصّوف والحيوانات ومنتجات هذه الأخيرة كالسمن الذي أشادت بجودته المصادر[4].

وإلى جانب هذه الصادرات والواردات، أشارت المصادر إلى تصدير التمر والحلفا إلى منطقة درنة[5]. غير أنّه وإن لم تذكر الواردات منها، فإنَّ أهميَّة إنتاجها من الصوف والجلد والشمع[6]، ربما يوحي بأنها مثلت واردات طرابلس منها.

---

(1) حول إنتاج هذه المناطق من الحبوب انظر Venture de paradis: «Ville et Royaume de Tripoli ..», p135. وحول تصدير هذه المواد من طرابلس إلى بنغازي انظر الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 223، 227، 395، 410، 444.

(2) العياشي: الرحلة، ج (1) ص 106؛ Venture de paradis: «Ville et Royaume de Tripoli .. p135»,.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 107.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 29، 40؛ س.م.ش رقم (2)، ص 94؛ العياشي: الرحلة، ج (1)، 106.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 459.

(6) Venture de paradis: «Ville et Royaume de Tripoli ..», p135.

أما المناطق الجنوبية من الإيالة، فقد ذكرت المصادر تصدير الأقمشة والثياب الحريرية والخرز والنعال والنّحاس إلى فزان، ومن المواد الغذائية الزيت، وفي المقابل استيراد العبيد بصفة خاصّة وبعض مواد الصباغة والتبر[1]. كما أشار أحد الرحالة إلى استجلاب التمور من سوكنة وريش النعام من غدامس[2].

إنَّ المتطلّع إلى السلع التي قامت عليها حركة المبادلات بين مدينة طرابلس وبقية الإيالة، يلاحظ الدور الذي إضطلعت به المدينة بالنسبة لتجارة الإيالة بشكل عام. فقد مثلت المحطة النهائية -Terminus- التي تصلها مختلف منتجات الإيالة، حيث يقع إعادة توزيعها من هناك إلى مناطق أخرى، أو تصديرها إلى الخارج. كما أنها مثلت مركزًا لتوزيع السّلع المستوردة من البلدان الأخرى إلى بقية الإيالة.

إنَّ نشاط مدينة طرابلس التجاري مع الخارج لم يقتصر على التجارة مع بقية الإيالة وحسب، بل تعدّاه إلى نشاط واسع مع بلاد العالم الإسلامي وبلاد السودان، فكان للمدينة علاقات تجارية هامة مع الدولة العثمانية ومصر وتونس والجزائر والمغرب الأقصى، بالإضافة إلى بعض البلاد السودانية مثل كاشنا وتمبكتو ودارفور.

لقد كانت هذه العلاقات تنشط في أوقات معيّنة أكثر من غيرها، ولعلَّ موسم الحج يعدّ من أهمّ هذه الأوقات. فوقوع مدينة طرابلس على طريق الحج أهّلها لأن تمارس دورًا مهمّا في إطار العلاقات التجارية بين المشرق والمغرب العربيين، بما كان يفد عليها من الحجاج ومن يصاحبهم من التجار سواء في طريق الذهاب إلى العودة، حيث يقع في إطار ذلك تبادل العديد من السلع

---

(1) بخصوص الصادرات انظر، د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 25، 56، 420، 437. وبخصوص الواردات، فانظر فيما يتعلق بالعبيد، د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 56، 118، 131، 223، 312، 420، 437، 507؛ س.م.ش رقم (3)، ص 14. أما بخصوص المواد الخاصة بالصباغة فانظر د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 358. وبالنسبة للتبر فانظر د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 420.

(2) ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص ص 58، 129.

المغربية والمشرقية على حدّ السواء. فتشير المصادر إلى عادة الحجاج المارين بطرابلس وخاصة في رحلة الذهاب إلى الحج في النزول من منطقة الأزرارية، عند أسوار المدينة، لأسابيع طويلة قد تصل إلى الشهرين، يتزوّدون خلالها بما يحتاجونه في سفرهم، وفي هذه الأثناء كانوا يبيعون بعض ما يحملونه معهم من البضائع. ثم في طريق العودة كانوا يمرون بطرابلس حيث يقومون بتصريف جزء من السلع التي يأتون بها من المشرق[1].

أمّا بالنسبة لبلاد السودان، فإن بعض المصادر تذكر وجود أسواق موسميّة تعقد في البلاد السودانية، مثل السوق الكبير الذي يعقد في ربيع كل عام في مدينة أنجورنو، والأسواق الكبرى التي تعقد في مناطق تمبكتو ودارفور وبورنو[2]. ولئن كنا نفتقد إلى معلومات عن المدّة التي تستغرقها هذه الأسواق في انعقادها بالتحديد، فإنها من الطبيعي أن تكون فترات طويلة باعتبار حضور تجار مختلف مناطق شمال إفريقيا إليها، واتساع المبادلات فيها.

إن انعقاد الأسواق الموسميّة، كان من شأنه أن يسهم في تنشيط الحركة التجارية بين مدينة طرابلس ومختلف هذه البلدان، غير أن الواضح من خلال المصادر الأولية، إن هذه الحركة لم تكن محددة بمواسم معينة، ولكنها بدت متواصلة ومرتبطة بحركة السوق وعلاقة العرض بالطلب.

لقد سارت هذه الحركة التجارية من خلال عدد من المؤسسات التي أنشأها تجار المدينة. فوجدت شركات الأموال، وشركات القراض، كما وجدت أيضًا الوكالة[3]. غير أن الملاحظ بالنسبة لهذه الأخيرة وجود نوعين من

---

(1) العياشي: الرحلة، ج (1)، ص ص 61 ـ 60؛ توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص ص 355 ـ 356؛ خشيم: الحاجبة. . . ، ص 143.

(2) ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص 97؛ بو عزيز: «طرق القوافل. .» ص ص 130، 131.

(3) أنظر بخصوص شركات الأموال د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 77، 97؛ س.م.ش رقم (2)، ص 15، 136؛ س.م.ش رقم (3)، ص ص 22، 54. وفيما يتعلق بشركات القراض انظر مثلا د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 145، 190، 211، 216، 353؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 143، 146؛ س.م.ش رقم (2)، ص ص 52، 75؛ س.م.ش رقم (3)، ص ص 54، 58.

الوكلاء، أولهما المتنقل بين المدن كما هو الشأن بالنسبة لنشاطهم داخل الإيالة، والثاني يتمثل في الوكلاء المستقرين والمقيمين في بعض المدن التي تربطها علاقات تجارية مع مدينة طرابلس، حيث كانوا يعملون من خلال مواقعهم تلك في أماكن إقامتهم لصالح تجار المدينة. فمن هؤلاء يرد في السجلات ذكر علي بن عياد الذي كان وكيلاً مقيمًا بالاسكندرية، ويعمل لصالح الحاج سعيد النجار البقال[1]. وعمر بن حباس المقيم في جربة ويتعامل من هناك مع أخيه سليمان بن عم بن حباس[2]. وأحمد الشرفي المقيم في صفاقس والذي كان وكيلاً لاسطى أحمد بن خاطر[3].

ولئن مثلت هذه المؤسّسات أهمية كبرى في حركة التجارة بين مدينة طرابلس ومختلف بلاد العالم الإسلامي وبلاد السودان، فإن ذلك لم يمنع وجود بعض التجار الذين كانوا يتنقلون بأنفسهم ويباشرون نشاطهم مباشرة[4].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ حركة التجارة بين مدينة طرابلس ومختلف المناطق المشار إليها، كانت تتخذ صبغة الجماعية، بمعنى أن القائمين بهذا النشاط من التجار، لم يكونوا ينتقلون إلى تلك البلدان منفردين، بل في إطار مجموعات إذ كانوا ينضمون إلى القوافل التجارية ذات الاتجاهات المختلفة[5]، حيث يبدو أن الأمان الذي يوفره هذا الخروج الجماعي كان مهمًا لسير هذا النشاط.

ولا تمدنا مصادرنا بصورة واضحة عن سير الحركة التجارية للقوافل وتنظيماتها، غير أنه هناك من الدارسين من يذكر أنَّ كل قافلة كان يترأسها قائد من المتمرسين بالتجارة، فيشرف على العمليات التجارية ونشاط الوكلاء. كما يباشر مهام الاتفاق مع القيمين على الأسواق في المناطق المختلفة على بيع

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 67.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 128.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 143.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 77، 106؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 24، 31؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 239.

(5) توللي، عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 355؛ بو عزيز: «طرق القوافل...»، ص 131.

البضائع التي تحملها القافلة وتحديد السّلع المطلوبة[1]. كما ذكرت إحدى الباحثات في إطار دراستها لطريقة تقويم السلع والبضائع في غدامس، أنَّ التجار كانوا يقومون بإعداد سجلات وقوائم لسلعهم كوسيلة لتيسير العملية التجارية[2]، الأمر الذي لا يستبعد أن يكون معمولاً به في طرابلس أيضًا إبّان إعداد القوافل التجارية. ومن ناحية أخرى، فإن المصادر الأولية تشير إلى مراسلات كانت تتم بين التجار من أصحاب الأموال ووكلائهم، كان يقع في إطارها تحديد أنواع السلع المطلوبة، أو وصايا للوكلاء بخصوص بعض المعاملات التجارية أو المالية مع أطراف أخرى. أما مراسلات الوكلاء إلى أصحاب الأموال فكانت تحتوي على معلومات عن سير المعاملات وتسجيّلا للأرباح والخسائر ونوعية السلع المرسلة وكمياتها، مما يجعلها أشبه بقوائم للبضائع، فضّلا عما يسجل بها من معلومات عن الأسعار وأنواع السلع الموجودة أو المرغوبة[3]. الأمر الذي من شأنه أن يمكن رب المال المقيم من تكوين صورة واضحة من موقعه عن السوق وسير التجارة.

ولقد كانت أساليب التعامل تتنوع ما بين العيني والنقدي . فكان التعامل على أساس نظام المقايضة منتشرًا، فمن ذلك أنَّ قوافل الحجيج التي تحضر إلى طرابلس كان أفرادها نادرًا ما يدفعون مقابل مشترياتهم من طرابلس نقدًا، إذ كانوا يقايضونها بما يجلبونه معهم من سلع. كما كانت التجارة مع بلاد السودان تسير في معظمها على أساس التبادل باعتبار قلة العملات وضعف استعمالها[4].

ولكن رغم ذلك فإن التعامل النقدي، كما يتضح من خلال المصادر الأولية، لم يكن غائبًا وخاصة فيما يتعلق بالتجارة مع العالم الإسلامي. وتتمثل العملات المستعملة في النقود الذهبية كالمحبوب والشريفي والفندقلي. كما استعملت أيضًا النقود الفضية. ويلاحظ في بعض الأحيان إجراء التعاملات بنقود البلد المتاجر معها مثل الريالات السبيلية في تونس، والريال العنابي في عنّابة،

---

(1) بن موسى: المجتمع العربي الليبي، ص ص 164، 168 التليسي: حكاية مدينة، ص 169.

(2) الشريف: «طريقة تقويم تجارة القوافل الغدامسية للسلع والبضائع»، ص ص 97 ـ 98.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 377، 378، 379، 380، 388، 588.

(4) توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 355؛ بو عزيز: «طرق القوافل..»، ص 136.

والاصلاني والمحبوب والفضة في تركيا، كما وردت إشارات إلى استخدام العملات الأوروبية كالريال أبو دورو في هذا النوع من المعاملات[1].

أمّا في بلاد السودان، فرغم أنّ المصادر الأولية لا تذكر لتعامل النقدي أو أنواع العملات المستخدمة، فإنّ أحد الرحالة يذكر إتمام المبايعات نقدًا، إذ تستخدم في بورنو عملة نحاسية تسكّ هناك. أمّا في كاشنا فقد مثلت القواقع العملة السائدة[2]. كما يذكر أحد الباحثين المحدثين أن بلاد السودان لم تكن تجهل التعامل النقدي، بل شاع فيها، بحكم تنوع علاقاتها التجارية، استعمال العديد من العملات بعضها محلي يسك في تلك النواحي وبعضها أجنبي، حيث وجدت دلائل على التعامل بالعملات المنتشرة في الشمال الافريقي مثل الدينار والمحبوب والسلطاني والدورو[3].

ولقد تنوّعت سلع المبادلات التي قامت عليها علاقات مدينة طرابلس التجارية ببلاد العالم الاسلامي وبلاد السودان. فنجد في قائمة صادرات طرابلس إلى البلاد الإسلامية مواد أوليّة ومواد غذائية ومواد مصنّعة محليّة ومستوردة. فمن بين هذه الصادرات، ذكر الصوف والنحاس والصابون والطواقي كمواد مصدرة إلى مصر[4]. وإلى مدن تركيا كان يصدر الجلد والبن والملف والألبسة والورق[5]. وإلى إيالة تونس، كانت طرابلس تصدر الفلفل و«الفوة» وبعض أنواع الأقمشة[6]. على أنّ اهمّ سلعة كانت تصدر من طرابلس إلى مختلف هذه البلدان تمثلت في العبيد[7].

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص ص 34، 50، 89، 146؛ س.م.ش رقم (2)، ص ص 25، 26، 131؛ س.م.ش رقم (3)، ص 51.

(2) ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص ص 99، 108.

(3) بو عزيز: «طرق القوافل...»، ص 136.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 - 1727]، ص ص 126، 353؛ س.م.ش رقم (1)، ص 67.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 - 1727]، ص 145؛ س.م.ش رقم (1)، ص 89؛ س.م.ش رقم (2)، ص 15.

(6) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص ص 55، 128، 143.

(7) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 - 1727]، ص ص 117، 155، 190، 462، س.م.ش رقم (2)، ص 75، س.م.ش رقم (3)، ص ص 10، 51.

أمّا بالنسبة لبلاد السودان، فرغم صمت المصادر الأولية عن ذكر أنواع المواد المتبادلة معها، فإنَّ الإشارات في المصادر الأخرى كثيرة عما كان يصدّره تجار طرابلس إى تلك المناطق من سلع، وهي تتمثل خاصة في الخرز بأنواعه والأقمشة، وخاصة منها الحمراء، والحرير والشيلان والأوعية والأباريق النحاسية والأسلحة، كالبنادق و«الغدارات» والبارود، والمراقيم والبسط التركية وأغطية الرأس والبرانيس والجياد والنحاس[1].

وفي مقابل هذه الصادرات، كانت المواد المتسوردة من العالم الإسلامي ترتكز بصفة خاصة على المواد الغذائية وأهمها الحبوب (قمح، شعير)، حيث يؤدي نقص الانتاج المحلي في بعض السنوات إلى جلب هذه لمواد من الخارج، فكانت تستورد من تونس والجزائر والمغرب ومصر وتركيا[2]. غير أن الجدير بالإشارة وأنا إطار الحديث عن الصادرات من الحبوب، إلى ما ورد في سجلات المحكمة الشرعية من ذكر لتصدير حبوب من طرابلس إلى جربة التابعة لإيالة تونس[3]، الأمر الذي قد يوحي بتناقض. غير أن هذا التناقض يتلاشى شيئًا فشيئًا إذا ما نظرنا إلى مدينة طرابلس ودورها كمركز لإعادة توزيع السلع، ليس في إطار الإيالة فحسب، ولكن في «النطاق الدولي».

وإلى جانب الحبوب، كانت طرابلس تستورد بعض المواد الغذائية والأولية، وأيضًا بعض المصنوعات من البلدان المختلفة. فمن تونس تستورد التمر والزيتون والحمص والفول والحلبة والخروب والحناء والدهان والصوف والجلد والرصاص ومواد الصباغة وبعض المنسوجات كاللفة والبرانيس والحوالي

---

(1) ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص ص 120 ـ 122؛ بو عزيز: «طرق القوافل...»، ص 134 ـ 135.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 145، 283؛ س.م.ش رقم (1)، ص 95؛ س.م.ش رقم (2)، ص 136؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 222، وانظر الملحق الخاص بحركة الميناء، ص ص 608 ـ 636؛ فيرو: الحوليات، ص 393.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 46؛ س.م.ش رقم (1)، ص 54.

والحرامات والشواشي[1]. ومن مصر تستورد الأرز والفول والعدس والكمون والقهوة بالإضافة إلى الأقمشة المختلفة والخشب[2]. ومن المغرب الأقصى، كان يستجلب النحاس والجلد المعروف بالفيلالي[3]. أمّا من مدن تركيا، فيستورد الحمص والفول والزبيب والفوة بالإضافة إلى بعض المنسوجات كالملف، وبعض الأدوات المستخدمة للزينة والأكل[4].

أما واردات طرابلس من بلاد السودان، فالمصادر الأولية لم تذكرها باستثناء إشارة واحدة إلى جلب الذهب من تمبكتو. ولكن مصادر أخرى تذكر استيراد العبيد والعاج وريش النعام والجلود والأحجار الكريمة والفلفل الأحمر والزباد والأقمشة الإفريقية والجوز[5].

وإلى جانب مختلف هذه العلاقات قامت علاقات تجارية بين مدينة طرابلس وبين موانئ البحر المتوسط الأوروبية. غير أن المصادر الأولية لم تسجل لنا طوال القرن الثامن عشر أية حركة أو نشاط تجاري كان للمدينة مع أوروبا باستثناء إشارة وحيدة في سنة 1724 إلى تصدير صوف إلى «بر النصارى» دون تحديد لبلد معين[6]. وقد تأخر ذكر هذه الحركة في السجلات بصورة أوضح حتى بدايات القرن التاسع عشر وذلك من خلال إشارات محدودة.

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 97، 125، 336؛ س.م.ش رقم (1)، ص 129؛ س.م.ش رقم (2)، ص ص 5، 52، 131، 136؛ س.م.ش رقم (3)، ص 22؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 191 ـ 192، 239، 268 ـ 269.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 21، 379؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 33، 49، س.م.ش رقم (2)، ص ص 20، 124؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 297، 608، 612، 617، 618، 624.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 112؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 191.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 154، 211؛ س.م.ش رقم (3)، ص 51؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 303، 620، 631، 633.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 426؛ ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص 122؛ بو عزيز: «طرق القوافل...»، ص ص 135 ـ 136.

(6) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 211.

إن قلة المعلومات التي تقدمها سجلات المحكمة الشرعيّة عن الحركة التجارية بين طرابلس وبلدان وجزر شمال المتوسط، مقارنة بالمعلومات التي تقدمها لنا عن تجارة المدينة مع المناطق والبلدان الأخرى، يعكس إلى حدّ بعيد ضعف مباشرة التجار الطرابلسيين لهذه العلاقات من جهة، وسيطرة الأوروبيين على هذه الحركة من جهة ثانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تخصص القنصليات الأوروبية في تسجيل المعاملات الخاصة بالأوروبيين وأيضًا في فض النزاعات التي تنشأ بينهم وبين المحليين، كان له أثره في عدم ظهور الكثير من تلك العلاقات في سجلات المحكمة الشرعية[1]. ولكن رغم ذلك فإنه من خلال ما توفر من معلومات في هذه السجلات، بالإضافة إلى ما ذكره صاحب اليوميات، فضلاً عن كتب الرحلات والمصادر الأوروبية، يمكن أن أحدّد علاقات طرابلس التجارية مع بلدان وجزر شمال المتوسط، في علاقاتها مع مالطا وليفورنة ومرسيليا ونابولي والبندقية وتريستة[*] ومسينا** وموسكو.

لقد كانت التجارة بين مدينة طرابلس ومختلف البلدان الأوروبية محتكرة تقريبًا من قبل الفئات غير المحلية، حيث برز في هذا المجال التجار الأوروبيون

(1) إن غياب العلاقات التي ربطت بين طرابلس وأوروبا في سجلات المحكمة الشرعية وعلاقته بعدم ظهور نزاعات بين الطرابلسيين والأوروبيين فيها يبدو واضحًا في إشارة نصوص الاتفاقيات المبرمة بين أيالة طرابلس ومختلف الدول الأوروبية إلى وجوب عدم النظر في أي خلاف ينشب بين أوروبي وتركي أو عربي من قبل قضاة عاديين، وأن يهتم بالنظر في هذه النزاعات مجلس مكوّن من الداي أو الباي ورجال الديوان بحضور القنصل، أو أن ينظر فيها قائد البحر في الموانئ، انظر مثلا ماساي: الوضع الدولي لطرابلس الغرب. . . ، ص ص 51، 69، 80، 94. ومن ناحية أخرى ورغم أننا لا نجد ما يؤكد تخصص القنصليات الأوروبية في فضل مثل تلك المنازعات في طرابلس، فإنه بالاطلاع على عمل Pierre Grandchamp حول أرشيف القنصلية الفرنسية في تونس، يبرز هذا التخصص، مما يجعلنا لا نستبعد وجوده في كل المناطق العربية أنظر: Grandchamp, Pierre: la France en Tunisie (1582-1705), Société anonyme de l'imprisserie Rapide, Tunis Vol I. II, 1920, 1921.

(*) مدينة بحرية على رأس البحر الأدرياتيكي، وهي من أهم موانئ أوروبا الوسطى وميناء النمسا الوحيد، كانت تابعة للنمسا، ولكنها احتفظت بحكمها الذاتي إداريًا حتى القرن 18. اليوميات (المحققان) ص 222، حاشية (4).

(**) هي جزيرة صقلية.

على وجه الخصوص، بالإضافة إلى اليهود[1]. كما نشط في هذه الحركة أيضًا حديثو العهد بالإسلام - Renegades - الذين حافظوا على علاقاتهم بمواطنهم الأم. فيذكر نائب القنصل الفرنسي فالليير في تقرير كتبه في سنة 1786م، أن القائد مصطفى مأمور الجمارك، وهو من أصل نابولي، كان يتعامل مع جزيرة صقلية ونابولي معاملات تجارية خاصة[2]. وترد في اليوميات إشارات إلى نشاط واسع لمصطفى قرجي مع موانئ مالطة وليفورنة[3].

أما التجار الطرابلسيون الذين أقاموا بعض العلاقات مع موانئ أوروبا، فإنَّ نشاطهم، كما تعكسه المصادر الأوليَّة، كان ضعيفًا مقارنة بنشاطهم العام خارج المدينة، وقد ارتبط في الغالب بالمناطق القريبة مثل مالطة وليفورنة وتريستة؛ من ذلك ما يرد في سجلات المحكمة الشرعية من تعامل عمر بن الحاج علي الأزرق والحاج أحمد بوطبل وعمورة بن الكاتب مصطفى خوجة وعبد الله الحدّاد مع ليفورنة[4]. كما تذكر تعاملات لكل من حسين بن أحمد ومحمد بن بوراوي وأحمد العطوسي مع مالطة[5]. ويذكرصاحب اليوميات تعاملات لأبي بكر البارودي مع تريستة[6]. ولكن تجب الإشارة إلى أنَّ بعض تجار طرابلس كانوا قد وسعوا من نشاطهم ليشمل أيضًا ميناء مرسيليا، وإنَّ كان ذلك لم يذكر سوى مرة واحدة فيما أورده حسن الفقيه حسن عن سفر عمر الوكال وعلي القريو وسالم كوانين إلى هذا الميناء حاملين بضاعة تتمثل في صوف وفوّة وحشيشة[7].

---

(1) انظر بهذا الخصوص الملحق الخاص بحركة الميناء في كتاب اليوميات، حيث يتضح أن أغلب السفن والمراكب التي كانت تنتقل بين المدينة وأوروبا كانت البضائع فيها تعود إلى الأوروبيين واليهود. الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 608 - 636؛ فيرو: الحوليات، ص 340؛ بعيو، مصطفى عبد الله: المختار في مراجع تاريخ ليبيا، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، 1975، ج (3)، ص 34.

(2) نقلًا عن فيرو: الحوليات، ص 340.

(3) كان مصطفى قرجي أحد رؤساء البحرية، وقد تولى رئاسة الميناء في عهد يوسف باشا وهو من جورجيا بالقفقاس. الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 182، حاشية (4). وحول نشاطه انظر حركة الميناء في اليوميات، ص ص 610، 614، 615، 622، 626.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص ص 48، 51، 94.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 108.

(6) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 222.

(7) المصدر نفسه، ص 219.

ولئن بادر بعض التجار إلى ممارسة نشاطهم مباشرة مع موانئ أوروبا، فإن جانبًا منهم قد اتخذ الوكلاء. ومن خلال ما توفر من معلومات عن هؤلاء الوكلاء في المصادر الأولية، أمكن ملاحظة أنّ أغلبهم كانوا إمّا يهودًا أو أوروبيين. فقد كان الذمي إبراهم خلفون وكيلاً للحاج أحمد بوطبل في ليفورنة. وكان الرومي دابيك مربيلة وكيلاً لعمورة بن مصطفى خوجة في مالطا[1]. وتجدر الإشارة إلى أنّه في الحالة التي يكون فيها الوكيل مقيمًا وليس متنقلاً، فإن عملية نقل السّلع إليه تتم من خلال أجراء، فترد في أحد قيودات المحكمة الشرعية إشارة إلى تأجير عمورة بن مصطفى خوجة لعبد الله الحدّاد، لنقل بضاعة تتمثل في ثمانين ثورًا إلى وكيله في مالطا، مقابل مائة وعشرون ريالاً دورو، على أن تكون نفقة الدّواب حتى بلوغها الوكيل على الأجير[2].

وبالإضافة إلى نشاط الوكلاء، كانت الحركة التجارية بين مدينة طرابلس وأوروبا تقوم أيضًا على الشركة. فترد في السجلات إشارة إلى مشاركة بين الأخوين أحمد بن قلاو وسليمان بن قلاو في إرسال صوف إلى أحد موانئ أوروبا[3]. كما ترد إشارة إلى مشاركة بين عمر بن الحاج علي الأزرق والذمي ابراهم خلفون في تجارة «حشيشة» إلى ليفورنة[4]. ويرد في اليوميات ذكر وصول مراكب موسوقة بالقمح إلى طرابلس لصالح شركة كيكو وكنبوص[5].

كما قامت أيضًا شركات القراض بين التجار الأوروبيين والتجار الطرابلسيين مثّل فيها الأولون أصحاب رؤوس الأموال، والأخيرون المقارضون. من نذلك ما ذكر في اليوميات عن محاسبة بخصوص قراض بين محمد الداقيز والتاجر روزاليو، حيث كان رأس المال فيها يخص الثاني[6]،

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص ص 51، 94.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 94.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 211.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 48.

(5) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 630.

(6) المصدر نفسه، ص 594.

وهذا النوع من الشركات التي قامت بين أوروبيين ومحليين قد توحي بسعي الأولين إلى التزوّد من السلع المحلية من مواقع انتاجها الأصلية في الدواخل، حيث تكون الفائدة مزدوجة في السعر والجودة، وذلك بالاستعانة بأبناء المنطقة الذين أدوا دور الوسطاء، وهو ما يلاحظ أيضًا على نشاط الأوروبيين في الإيالات المجاورة[1].

ولقد كانت المعاملات التجارية بين مدينة طرابلس وأوروبا تعتمد حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر، كما يعكسها تقرير نائب القنصل الفرنسي فالبير في سنة 1786م، في جزء كبير منها على نظام التبادل. ولكن ومنذ تلك الفترة، ونتيجة للظروف الاقتصاديّة التي أحاطت بالمنطقة بسبب حالات الجفاف والمجاعة المتتالية والاضطرابات السياسية فأثرت في تقليل صادراتها، أصبحت المعاملات تتم نقدًا[2]. ولكن مع ذلك يبدو أنَّ التعامل النقدي لم يكن غائبًا، وذلك بالنظر إلى حضوره في كامل معاملات طرابلس التجارية سواء منها الداخلية أو الخارجية. ورغم صمت المصادر عن هذا الجانب وإغفالها ذكر العملات المستعملة، فإنني أميل إلى الاعتقاد بأن التعامل النقدي كان يتم من خلال العملات الأوروبية التي كانت مشهورة في المنطقة العربية. ويؤيّد ذلك استعمال هذه العملات في داخل طرابلس في المرحلة قيد الدراسة مثل البندقي والدبلوني والريال دورو والريال بوطاقة[3].

ويجدر التنويه إلى أنَّ وجود التعامل النقدي في المبادلات بين طرابلس وأوروبا، وفي ظل الظروف التي أشار إليها نائب القنصل الفرنسي، والتي مرت بها الإيالة منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر كما سبقت الإشارة، بالإضافة إلى ضعف قيمة العملة المحلية، يبدو أنه أدّى إلى قيام عدد من

---

(1) في ايالة تونس على سبيل المثال كان جزء كبير من أبناء المنطقة يقومون بدور الوسيط للأوروبيين حيث كانوا يتنقلون إلى المناطق الداخلية ويحصلون على البضائع التي يحتاجها الأوروبيون Boubaker's: la Regence de Tunis, pp 162-163.

(2) نقلاً عن فيرو: الحوليات، ص 339.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 115، 295، س.م.ش رقم (1)، ص ص 4، 30؛ س.م.ش رقم (2)، ص ص 1، 10، 74، 131؛ س.م.ش رقم (3)، ص ص 74، 169.

المعاملات بين تجار طرابلس والأوروبيين على الدّين، خاصة وأن المصادر تشير إلى أن معاملات الباشا نفسه مع تجار أوروبا قامت على هذا الأساس[1]. ويؤيد ذلك إنتشار هذا النوع من المعاملات في تجارة الأوروبيين مع البلدان العربية بصفة عامة، وهو ما أثار شكوى التجار الأوروبيين[2]، ولكنه أسهم في ذات الوقت في تكوين علاقات التبعيّة تجاه أوروبا.

لقد قامت الحركة التجارية بين طرابلس والبلدان الأوروبية على عدد من السلع والمواد المتنوعة سواء منها المصدّرة من طرابلس أو المورّدة إليها. ولكن تجدر الإشارة إلى وجود بعض المواد التي كان موقعها يتحوّر ما بين الصادرات والواردات حيث كانت تقوم عليها حركة مزدوجة، وأقصد بها الحبوب بصفة خاصة، الأمر الذي بالإمكان تفسيره من خلال ظروف الانتاج في الإيالة حسب السّنوات من جهة، ومن جهة ثانية وضع مدينة طرابلس كمركز لإعادة توزيع ما يصلها من البلدان الأخرى، هذا فضلاً عن إمكانية وجود اختلاف في النوع والجودة بين ما يصدّر من الحبوب وبين ما يستورد منها. فتشير بعض المصادر إلى تصدير كميات من القمح والشعير من طرابلس إلى بعض دول أوروبا كليفورنة ومرسيليا وإسبانيا ومالطا خاصة في سنوات الخصب[3]. كما حرصت بعض الحكومات الأوروبية في إتفاقياتها مع الإيالة على تسجيل ما يفيد بالسماح لها بأخذ الحبوب من الإيالة كإنجلترا مثلاً[4]. أمّا عن استيراد الحبوب من أوروبا فإنّه يظهر بوضوح في اليوميات، إذ أنه كثيرًا ما يقترن ذكر المراكب

---

(1) فيرو: الحوليات، ص ص 335، 422 ـ 223، بروشين: تاريخ ليبيا في العصر الحديث، ترجمة عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط (1) 1991، ص 228.

(2) Grandchamp, p: «Nicolas Beranger et sa Correspondance», in Cahiers de Tunisie, Tome XIII, 1965 Tunis, p97; Boubaker,s: la Regence de Tunis, p165; Raymond, A: Artisants et Commerçants au Caire, pp278,279.

(3) كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 300؛ Filippini, J: «Livourne et l'Afrique du Nord...», p131; Panzac, D: «Le Commerce Maritime de Tripoli...», p65.

(4) ميكاكي، رودلف: طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي ترجمة طه فوزي، مراجعة حسن محمود وكمال الدين الخربوطلي، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، 1961، ملحق الوثائق، ص 9.

القادمة من الموانئ الأوروبية كمالطا وليفورنة بجلب الحبوب[1]. كما تشير إحدى معاهدات الإيالة مع إنجلترا إلى جلب التجار الإنجليز القمح والشعير إلى طرابلس[2].

وبالإضافة إلى الحبوب التي كانت مادة هامة في حركة التصدير والتوريد، تنوعت صادرات وواردات طرابلس إلى ومن أوروبا. فمن الصادرات يرد ذكر بعض المواد الزراعية كالزيت والتمر والزعفران، وبعض المواد الأولية كالصوف والجلد والشمع والمرجان والحلفا والإسفنج والحشيشة والفوّة والصودا والملح والنحاس. كما وقع تصدير بعض المصنوعات مثل الحصر والقفاف المصنوعة من سعف النخيل. وصدّرت طرابلس أيضًا الحيوانات من الأبقار والأغنام والخيل والبغال، هذا بالإضافة إلى السلع التي تستجلب من بلاد السودان مثل التبر وريش النعام والزبد[3].

وفي المقابل كانت واردات طرابلس من أوروبا تقوم على بعض المواد الغذائية كالحمص والفول والقهوة والسكر، كما تستورد الخمور. وتستجلب طرابلس أيضًا الأقمشة المختلفة الخامات والحرير والروائح والأسلاك الذهبية والفضية والخردوات والأدوات الزجاجية والسكاكين والأسلحة والبارود والأخشاب والحديد والرصاص، والورق بالإضافة إلى الأدوات الخاصة بالسفن

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، الملحق الخاص بحركة الميناء، ص ص 613، 617، 619، 623، 625، 633.

(2) ميكاكي، رودلف: طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ملحق الوثائق، ص 10.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 - 1727]، ص ص 215؛ س.م.ش رقم (2)، ص ص 48، 94، 108؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 219، 222، 312، 615 - 631؛ فيرو: الحوليات، ص ص 339، 340؛ كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 200، فوليان، كولا: ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشي، مراجعة صلاح الدين السوري، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، ط (1)، 1988، ص ص 65، 90؛ Filippini, j: «Livourne et l'Afrique du Nord..», p137; Panzac, D: «le Commerce maritime de Tripoli», pp65, 68; Dyer. M: «Export Production in western Libya 1750-1793», in African Economic History, 1984, pp 124, 126, 127-128.

كالأشرعة والصواري والمسامير[1]. وقد كان يستهلك جزء من هذه المواد في داخل الإيالة في حين يقع إعادة تصدير كميات منها إلى مناطق أخرى وخاصة بلاد السودان.

إنَّ البحث في آليّة تجارة مدينة طرابلس الخارجية كان من المهم أن يشمل بالنظر حجم هذه التجارة، واستخلاص الميزان التجاري، إلا أنَّ غياب الإحصائيات والمعلومات الدقيقة المتعلقة بهذه الجوانب، لا يتيح ذلك. فما ورد في المصادر المختلفة، لا يعدو أن يكون إشارات بسيطة، إما خاصة بفترات محددة، أو تتعلق بجوانب من تجارة طرابلس، فمن ذلك ما يذكره القنصل الفرنسي جيس عن عجز الميزان التجاري للإيالة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، قدّره بـ 500000 فرنك فرنسي سنويًّا. فيذكر أن واردات الإيالة في هذه المرحلة كانت تقدر سنويًا بـ 1500000 من الفرنكات الفرنسية، في حين أنَّ صادراتها قدرت بـ1000000[2]. أمّا الرحالة الإسباني باديا بايليك المعروف بعلي بك العباسي، فهو إن لم يحدّد حجم تجارة طرابلس بالأرقام، فإنه ذكر أنَّ الميزان التجاري للمدينة مع أوروبا كان في سنة 1805، إبّان زيارته للمنطقة، في صالح المدينة، إذ كانت صادراتها تفوق وارداتها بمقدار الثلث، غير أنه يشير في نفس الوقت إلى أن تجارة طرابلس مع بلدان المشرق والمناطق الإفريقية الغث الفوائد الحاصلة من تجارتها مع أوروبا[3]. ويؤكد القنصل السويدي جرابرج دي همسو هذا العجز في سنة 1830، فيقدّره بـ 75970 كولونات. غير أنّه يقرنه بالتجارة البحرية، فيذكر أنَّ صادرات طرابلس عن طريق

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، الملحق الخاص بحركة الميناء، ص ص 608 ـ 636؛ فيرو: الحوليات، ص ص 339، 340؛ روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص 352، كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 200؛ ميكاكي: طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ملحق الوثائق، ص 10,«..Panzac, D: «le Commerce Maritime de Tripoli .
p68; Pennell, R: «Tripoli in The mid Eighteenth Century, A guide Book To The City .1767», in Revue d'histoire Maghrebine, 9eme Année, N 25-26, 1982, pp119-120

(2) فيرو: الحوليات، ص 332.

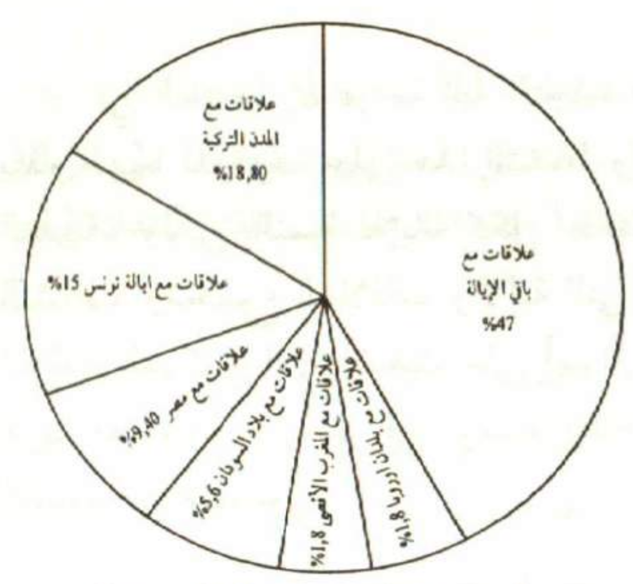
(3) بعيو: المختار في مراجع تاريخ ليبيا، ج (3)، ص 35؛ التليسي: حكاية مدينة، ص 150.

البحر كانت تقدّر في مجموعها بـ449000 كولونات، في حين قدّرت وارداتها بـ 524790 كولونات[1].

ولئن كان من الصعب تقييم حجم تجارة مدينة طرابلس، فإنَّ ما توفر من معلومات عن صادراتها ووارداتها، يشير إلى تفوق في عدد أنواع السلع المصدرة عن السلع المستوردة. غير أنَّ قلة المعلومات عن كمّ هذه الصادرات والواردات لا يسمح بإبداء رأي قاطع حول هذا التفوق. ولكن من جهة أخرى، ومن خلال رصد المعاملات التجارية مع خارج المدينة والمسجلة في المحكمة الشرعية أمكن ملاحظة أنَّ عمليات التصدير فاقت عمليات التوريد إذ ذكرت الأولى خمسون مرة في حين ذكرت الثانية ثمان وثلاثون مرة، ومن خلال ذلك مثلت الصادرات إلى بقية الإيالة نسبة 40٪، وإلى العالم الإسلامي 52٪، أما إلى أوروبا فقد شكلت نسبة 8٪ ويلاحظ نفس الترتيب في النسب بخصوص الواردات إذ مثلت الواردات من الإيالة 36,8٪، ومن العالم الإسلامي 57,8٪، ومن بلاد السودان 2,6٪ وكذلك من أوروبا. غير أنَّ الجدير بالذكر أنَّ هذه الأرقام لا تعكس بالضرورة كثافة العلاقات التجارية التي قامت بين مدينة طرابلس والمناطق المختلفة. فهذه الكثافة اختلفت من منطقة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى. لذلك فقد حاولت رصد علاقات مدينة طرابلس التجارية الخارجية من خلال بعض الرسوم التوضيحية التي أردت بها تحديد كثافة تلك العلاقات بالنسبة المئوية، وإبراز حجم السوق الطرابلسي ومدى اتساعه إبّان مراحل مختلفة، مستندة في ذلك إلى مجموعة المعاملات المذكورة في سجلات المحكمة الشرعية فيما يتعلق بالقرن الثامن عشر، وإلى المعاملات المذكورة في السجلات وأيضًا في اليوميات فيما يخصّ بداية القرن التاسع عشر.

---

(1) روسي: ليبيا منذ الفتح العربي. . .، ص ص 351 ـ 352.



* المصدر د.م.ت.ط، س.م.ش سنوات [1722 ـ 1727]

رسم رقم (1): علاقات مدينة طرابلس الخارجية وكثافتها بالنسبة المئوية خلال سنوات [1722 ـ 1727]



* المصدر د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)

رسم رقم (2): علاقات مدينة طرابلس التجارية الخارجية وكثافتها بالنسبة المئوية خلال سنوات [1760 ـ 1763]



* المصدر د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)؛ س.م.ش رقم (3)؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات.

رسم رقم (3): علاقات مدينة طرابلس التجارية الخارجية وكثافتها بالنسبة المئوية خلال سنوات [1802 ـ 1835]

في الختام، إنَّ دراسة آلية التجارة في مدينة طرابلس في الداخل والخارج يبدو مهمّا للوقوف على هذا النشاط ودوره، ليس فقط بالنسبة لاقتصاديات المدينة، ولكن بالنسبة للإيالة ككل. فالمؤسسات المختلفة التي تولّدت عن هذا النشاط، ومجموع العلاقات والآلية التي سارت من خلالها بالإضافة إلى وجود السلطة المركزية التي أضفت على أسواق طرابلس ومؤسساتها الصبغة الرسمية، كلها مجتمعة أسهمت في توسيع نطاق سوق المدينة وإبراز دوره المهم في إقتصاديات المنطقة.

فعلى الصعيد المحلي الضيق أي في داخل المدينة، تتضح أهمية السوق من خلال المتعاملين معه. فهو أولاً المموّل الرئيسي لأهالي المدينة والواردين عليها بمختلف المتطلبات والحاجيات سواء منها الضرورية أو الكمالية. كما أنه الممول للصنّاع بمختلف المواد اللازمة لقيام الصناعات المختلفة، فضلاً عن دوره في تسويق تلك المصنوعات، بالإضافة إلى تصريف إنتاج ريف المدينة المتنوع. وهذا الدور الذي اضطلع به السوق داخل المدينة كان من شأنه أن يضفي صبغة التكامل بين مختلف الأنشطة الاقتصادية القائمة بها من جهة، ثم بينها وبين ريفها من جهة أخرى، باعتبار إمداد الأخير لها بالمواد الغذائية والأولية، وفي المقابل إمدادها له بالمواد المصنوعة والمستوردة. على أنَّ أهمية التكامل التي أضفاها السوق على اقتصاديات المدينة تبرز بوضوح من خلال دوره في تعويضها عن ضعف إمكانياتها وقلتها بمجموع العلاقات التي شكلها مع مختلف المناطق الأخرى.

إنَّ دور السوق في إبراز وخلق التكامل في الاقتصاديات، لا يقف عند حدود مدينة طرابلس، بل يتعداها إلى المحيط الإقليمي. فالإيالة بدورها كانت تشكو من ضعف الإمكانيات، إذ أنَّ الوفرة في الانتاج إن صح التعبير، لم تكن من سمات المناطق المختلفة فيها، ومن هنا برزت أهمية السوق التي شكلتها المدينة في تعويض ذلك النقص بما كانت تقوم به من استيراد للإنتاج المتنوع للإيالة أولاً، ثم إعادة توزيعه على مختلف المناطق. وثانيًا من خلال العمل على تصدير فائض الانتاج لبعض السلع إلى خارج الإيالة، وفي المقابل العمل من خلال عمليات الاستيراد على توفير مواد أخرى ضرورية وأيضًا كمالية سواء منها غير المنتجة محليًا، أو تلك التي تشهد نقصًا في إنتاجها. وقد أدّت مدينة

طرابلس دورًا مميزًا في هذا الإطار إذ مثلت كما أشرت سابقًا المحطة النهائية - Terminus -، التي تقف عندها السلع المنتجة في المناطق المختلفة من الإيالة ليقع تصديرها إلى بلدان أخرى، والتي تصلها منتجات مختلف تلك البلدان ليقع توزيعها داخل الإيالة.

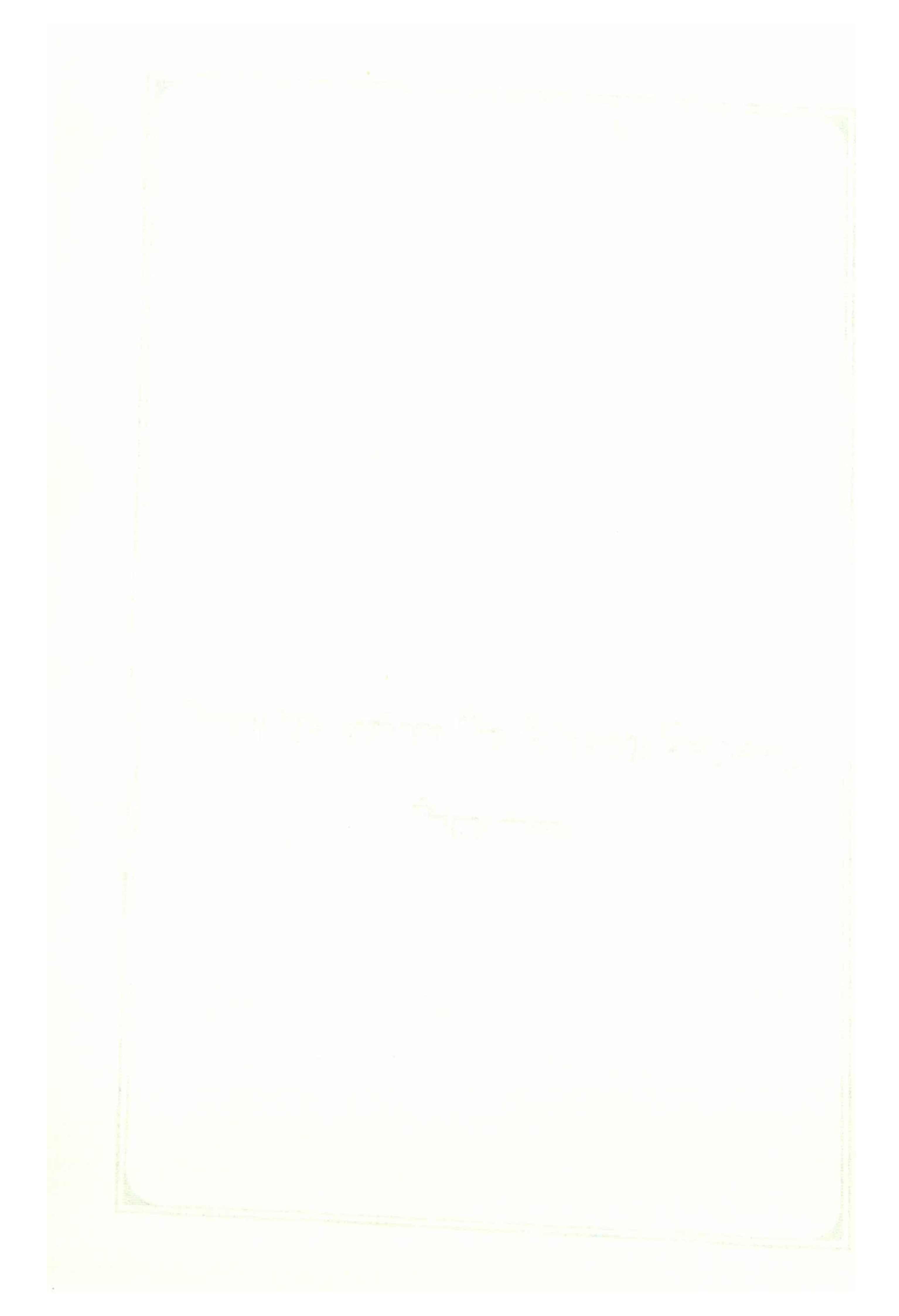
وإلى جانب أهمية دور السوق على الصعيدين المحلي الضيق والإقليمي (داخل المدينة والإيالة)، برز دوره المهم أيضًا على الصعيد «الدولي». إن هذا الدور يتضح من خلال تجارة العبور التي جعلت منه حلقة وصل بين العديد من الأسواق الخارجية المتباعدة. فمدينة طرابلس مثلت مركزًا رئيسيًا لتجارة العبور التي قام عليها جزء كبير من تجارتها الخارجية. بما كان يقع فيها من إعادة تصدير للسلع التي تصلها من مختلف البلدان التي ارتبطت معها بعلاقات تجارية. فمن خلالها كانت البضائع السودانية تنتقل إلى البلدان المغربية والمشرقية، وتصل إلى بلدان شمال المتوسط (تركيا وأوروبا). ومن خلالها أيضًا تعبر السلع القادمة من هذه البلدان إلى السودان. كما أنّه من مدينة طرابلس كانت تمر البضائع المغربية إلى بلاد المشرق وسلع هذه الأخيرة إلى بلاد المغرب.

هكذا وكما تبين من خلال الفصلين السابقين، فإن الدور التجاري الذي اضطلعت به مدينة طرابلس في فضائها الاقتصادي وعلاقاتها ببقية مناطق الإيالة والبلدان الأخرى كان على قدر كبير من الأهمية. فوجود المؤسسات التجارية المختلفة، وإن برز كنتيجة لوجود النشاط التجاري في المدينة وتطوره، فإنه عبر عن أهمية هذا النشاط ومدى نموه. كما أسهم إلى حد كبير في تنظيمه ورعايته. ومن خلال تلك المؤسسات وبفضل تنظيماتها، بالإضافة إلى الآلية التي سارت من خلالها الحركة التجارية والتي تميزت بالتنظيم، استطاعت المدينة أن تؤدي دورها التجاري المميز على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. وهذا الدور الذي قامت به مدينة طرابلس بوصفها سوقًا محليًا وإقليميًا ودوليًا جعلها تستقطب اهتمام العديد من الفئات الاجتماعية المحلية. كما جذبت اهتمام عدة جاليات تجارية أجنبية، وبذلك تكون داخل المدينة مجتمعًا تجاريًا متباين الأصول والخلفيات، ومتفاوت الإمكانيات والقدرات.



الباب الثاني

المجتمع التجاري في مدينة طرابلس



تمهيد:

كنت قد ألمحت في الصفحات السابقة إلى أهمية الامكانيات الطبيعية والجغرافية، ودورها في تأهيل النشاط التجاري لأن يمثل إحدى الركائز الرئيسية ليس لاقتصاديات مدينة طرابلس فحسب، بل والإيالة. كما أشرت إلى دور المؤسسات التجارية المختلفة في تأكيد أهمية مدينة طرابلس التجارية، وبما تميزت من ديمومة واستقرار نسبيين، فضلاً عن تمركز السلطة المركزية في المدينة ودورها في إضفاء الشرعية على مختلف تلك المؤسسات، وتأكيد صبغتها الرسمية. إنَّ هذه المعطيات وغيرها أهَّلت طرابلس لأن تظهر كمركز جذب على المستويات المحلية، والإقليمية والدولية. ولكن، وإن تنوّعت تجارة المدينة، فإنَّ التجارة «الدولية» يبدو أنها شكلت أكثر من غيرها دعامة نشاط المدينة الاقتصادي.

إن أهمية التجارة «الدولية» في طرابلس، والدور البارز الذي اضطلعت به الأخيرة في تجارة العبور، ظهر بوضوح من خلال كثافة العلاقات مع العالم الخارجي وتعدد السلع الوافدة. كما تجلت هذه الأهمية من خلال وجود تجار وافدين من مختلف المناطق التي ارتبطت بعلاقات تجارية مع المنطقة. فمدينة طرابلس مثلت عبر العصور مركز جذب. لذلك فإن التجار المتنقلين بين المشرق والمغرب، وبين الشمال والجنوب، كثيرًا ما يلجأون، بفضل إمكانيات المنطقة، إلى الاستقرار والإقامة بالمدينة، ومزاولة أنشطتهم من خلالها.

إنَّ وجود هؤلاء التجار الوافدين بالإضافة إلى التجار المحليين، أدّى إلى تشكيل «مجتمع» تجاري متمايز اجتماعيًا وعرقيًا. لذلك، كان من الضروري عند البحث في هذا المجتمع التعرض لكل الكتل والفئات المكوّنة له. غير أنه

بالإضافة إلى هذا النوع من التمايز، كان لتنوع النشاط التجاري (محلي، إقليمي، دولي) وما يرتبط به من اختلاف في السلع الواقعة في نطاق التبادل، وحجم التجارة القائمة، دوره في خلق نوع من التمايز في صفوف هذا المجتمع، قام على التفاوت المادي بين فئاته المتعددة.

تبعًا لذلك، فإن من بين أهداف دراسة المجتمع التجاري في مدينة طرابلس هو التعرف على تجار طرابلس من الداخل، والوقوف على الجزيئات المختلفة ذات العلاقة بجوانب حياتهم الاجتماعية والاقتصادية. غير أن هذا الأمر لن يتأتى، إلا من خلال النظر في مختلف التجار العاملين بالمدينة وتحديد علاقاتهم ومجالات نشاطهم، فبذلك يمكن الوقوف على دور التجار الطرابلسيين في الحركة التجارية للمدينة وحجم نشاطهم.

لذلك سوف يخصّص الفصل الأوّل من هذا الباب للبحث في تحديد دور التجار العاملين بالمدينة من غير الطرابلسيين. وحيث إنَّ الدراسة تبحث في مجملها في دور التجار المحليين، فإن الفصل المخصَّص لغيرهم سيكون بمثابة الفصل التمهيدي الذي يقتصر دوره على إبراز بعض المعطيات المكملة لحركية هذا المجتمع ومكوناته. عليه فإن هذا الباب الذي سوف يتناول «المجتمع التجاري» في مدينة طرابلس، سوف يشكو على الأقل من الناحية الشكلية، من ظاهرة عدم التوازن. فالفصل الأول الذي أردته تمهيدًا لموضوع الباب الثاني، سوف يقتصر العمل فيه على عرض أهم الجاليات التجارية العاملة بالمدينة. وحيث إنَّ هذه الأخيرة تعدّ مكمِّلة وغير أساسية في تكوين هذا المجتمع، كان الفصل المخصص لها يبدو عليه الاختصار مقارنة بالفصل الثاني. أمَّا هذا الأخير «التجار المحليون: خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية وفئاتهم»، الذي يعد الركيزة الأساسية لفهم «مجتمع» طرابلس التجاري، فقد استغرق أكثر الجهد، فكان حجمه بالتالي أكبر من حجم الفصل الأول.

الفصل الأول

التجار العاملون بمدينة طرابلس

تمهيد:

كان الوسط التجاري في مدينة طرابلس في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، يضم فئات وكتل مختلفة من التجار، الذين تعدَّدت خلفياتهم الاجتماعية/العرقية والدينية أيضًا. فبالإضافة إلى التجار الطرابلسيين، وجد عدد من الجاليات التجارية المسلمة التي تنتمي إلى بعض البلدان المجاورة كتونس، والجزائر والمغرب ومصر. كما وجدت الجاليات التجارية الأوروبية، وأيضًا التجار اليهود. ووجود مختلف هذه الجاليات الأجنبية، يعود أساسًا إلى أهمية مدينة طرابلس في التجارة «الدولية» باعتبارها أحد أهم المراكز الرئيسية في تجارة العبور، فضلاً عن أن التجار المنتمون إلى البلاد الإسلامية كانوا قد استفادوا من نظم الحكم العثماني التي كانت تسمح بحرية التنقل والاستقرار لرعايا الدولة العثمانية حيث شاءوا في المناطق التابعة لها(*). أمَّا التجار الأوروبيون فقد استفادوا من سلسلة المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية أو مع حكام طرابلس. أمَّا التجار اليهود، فالملاحظ وجود صنفين منهم: أوَّلهما اليهود الطرابلسيون الذين، وإن عاشوا في الإيالة وكونوا جزء من مجتمعها، فإنهم شكلوا بديانتهم ونظمهم جالية قائمة بذاتها، ثم اليهود الأوروبيون الذين حملوا رعويَّة بعض الدول الأوروبية واستفادوا بدورهم من

(*) إن المغرب الأقصى لم يكن يتبع الدولة العثمانية، وبذلك لا ينطبق على رعاياه هذه المميزات، غير أنه من جهة أخرى، وجدت علاقات متينة ربطت حكام المغرب وحكام طرابلس وقامت على التعاون وتبادل المساعدات المادية والعسكرية والبعثات الدبلوماسية، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على علاقات الشعبين. وحول هذه العلاقات انظر على سبيل المثال التازي، عبد الهادي أمير مغربي في طرابلس (1142هـ/ 1731م) أو ليبيا خلال رحلة الوزير الإسحاقي، مطبعة فضالة المغرب، (د.ت)، ص ص 13 ـ 32.

امتيازات الأوروبيين. ولكن رغم هذا الاختلاف، فإن خلفيتهم الدينية تدفعني إلى أن أعاملهم معاملة الجالية الواحدة.

وإلى جانب التمايز في الانتماءات «الوطنية» والدينية، تباينت مختلف الفئات التجارية العاملة في المدينة بنوعية التجارة التي مارستها والعلاقات التجارية التي شكلتها، لذلك فإنه من المهم التعرض إلى كل فئة من تلك الفئات على حدة وتحديد نشاطها ومميزاتها. تبعًا لذلك سوف أتعرض أولاً إلى التجار الأوروبيين، ثم التجار اليهود، فالتجار المسلمين، وأخيرًا التجار المحليين.

ولكن وقبل الخوض في تفاصيل هذا الفصل، رأيت أن أذكر أن الاعتماد على المصادر الأولية المحلية فيما يتعلق بالجاليات الأجنبية يبدو، بعكس المعلومات المتعلقة بالتجار المحليين، مخيبًا للآمال. لذلك وفي غياب مصادر أخرى تكشف عن تلك الجوانب، أو بمعنى أدق عدم توفيقي في الحصول عليها، فإنَّ النظر في الجاليات الأجنبية العاملة في المدينة، سوف يتم من خلال المعلومات الواردة في المصادر المحلية. إن هذا الأمر يجعل هذا الفصل يبدو غريباً بين بقية الفصول، غير أن ما يبرّر إقدامي على مثل هذا العمل، هو إحساسي بأهمية هذا العرض. فهو وبكل نواقصه سوف يمكنني من التعرّف على موقع التجار المحليين في النشاط التجاري، ومقارنة نشاطهم بأنشطة الآخرين.

1 ـ التجار الأوروبيون.

استقبلت مدينة طرابلس بحكم موقعها العديد من التجار الأوروبيين، ولئن كان بعضهم اكتفى بالمرور بها في إطار تنقله ببضاعته، فإنَّ المصادر تشير إلى أن بعضهم أقام في المدينة وزاول نشاطه من خلالها. هذا وقد ازدادت مدينة طرابلس أهمية بالنسبة للأوروبيين من خلال حرص الدول الأوروبية على إنشاء القنصليات بها، وإرسال القناصل الذين كانت وظائفهم تتعلق بالدرجة الأولى بالنواحي التجارية إذ كانوا المسؤولين عن متابعة سير مصالح التجار من رعايا بلدانهم وتمثيلهم أمام حكام الإيالة.

ففي القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وجدت عديد من القنصليات الأوروبية في مدينة طرابلس تمثل دول كل من فرنسا، وإنجلترا،

وهولندا، والنمسا، والسويد، والدنمارك، والبندقية، وإسبانيا، وتوسكانيا، وسردينيا، ونابولي. ووجود مختلف هذه القنصليات يوحي بأنَّ الجالية التجارية الأوروبية في طرابلس كانت تنتمي إلى مختلف هذه الدول، غير أن المصادر الأولية لا تعكس هذا التعدّد بوضوح، الأمر الذي يرجع أساسًا إلى طبيعة هذه المصادر. فسجلات المحكمة الشرعية اهتمت فقط بتسجيل ما يصل إليها من دعاوى ومعاملات، ولم يكن من اختصاصها النظر في قضايا الأوروبيين كما أشرت إلى ذلك سابقًا. هذا في حين اقتصر حسن الفقيه حسن في يومياته على ذكر بعض التجار الأوروبيين ممن كان على صلة بهم، أو من كانت لهم معاملات كان على علم بها. ولكن رغم سلبية هذه المصادر في هذا الجانب بالذات، فإن ما توفره من معلومات عن بعض التجار الأوروبيين، وما تورده من أسمائهم يمكن من خلاله تمييزهم ووضع تصور عن نشاطهم.

لقد شكلت الجالية الأوروبية أقل الجاليات التجارية العاملة بالمدينة عددًا. فمن مجموع التجار المذكورين في المصادر الأولية والبالغ عددهم 888 تاجرًا، لم يتجاوز عدد التجار الأوروبيين 27 تاجرًا (بنسبة 3,05٪ من جملة التجار). وإذا كان هذا العدد يشمل جميع التجار الأوروبيين، فإن تحديد جنسياتهم يبدو مهمًا للتعرف، ولو نسبيًا، على حجم التجارة التي تمارسها مختلف الدول التي ينتمون إليها مع طرابلس.

لقد حدَّدت المصادر بوضوح الانتماءات «الوطنية» لعشرين تاجرًا أوروبيًا. غير أن هذا التحديد أبرز نوعًا من التفاوت بينهم. فقد مثل التجار المالطيون على سبيل المثال، وهم يُعدّون 9 تجّار، أكثر التجار الأوروبيين عددًا في طرابلس ويليهم الفرنسيون الذين يعدون 6 تجار. هذا في حين أن البقية تشمل 3 تجار توسكانيين وتاجرين صقليين(*)، كما هو موضح في الجدول رقم (7).

(*) لم أستطع في حقيقة الأمر الحصول على أية إفادة بانتماءات بقية التجار الأوروبيين وهم سبعة تجار. كما تجدر الإشارة إلى أن هذا التحديد لجنسيات هؤلاء التجار مستمد أساسًا من اليوميات. إذ لم يرد في سجلات المحكمة الشرعية غير إشارة بالإسم فقط إلى اثنين من هؤلاء التجار.

جدول رقم (7)

التجار الأوروبيون جنسياتهم وأعدادهم

الجنسيات	العدد	النسبة المئوية
مالطيون	9	33,33
فرنسيون	6	22,22
توسكانيون	3	11,11
صقليون	2	7,4
غير محدد	7	25,92
المجموع	27	100

(*) المصدر: الفقيه حسن، حسن: اليوميات الليبية.

أمّا فيما يتعلّق بنشاط هذه الجالية التجارية، فإن المعلومات التي توفرت عنها تشير إلى أن نشاطها إرتبط في معظمه بالحركة التجارية مع دول أوروبا. فالمعلومات نفسها تفيد بأنّ معاملاتها مع موانئ الأخيرة شكلت نسبة 40,09٪ من مجموع معاملاتها التجارية الخارجية. وحيث إنّ ميناءي مالطا وليفورنة يتمتعان بصفتين لم تتوفر لغيرهما من موانئ المتوسط الشمالية، وأقصد بذلك قدم العلاقة بينهما من ناحية، وقربها من طرابلس من ناحية أخرى، استحوذ هذين الميناءين على أغلب العلاقات، إذ شكل حجم التبادل معهما 77,77٪ من جملة معاملات هذه الجالية مع أوروبا[1].

إن تمركز نشاط هؤلاء التجار مع موانئ أوروبا، وإن يوحي باحتفاظهم بعلاقات بمواطنهم وارتباطهم بها، فإنه لم يمنع تجاوزهم هذه الآفاق ومدّ نشاطهم إلى مناطق أخرى غير أوروبية. فنسبة معاملاتهم مع البلدان الإسلامية شكلت قرابة 25,37٪ من مجموع معاملاتهم الدولية. والجدير بالذكر أنّ جلّ هذه المعاملات كانت مع موانئ الدولة العثمانية اذكر منها أزمير، إسلامبول،

(1) انظر بخصوص معاملات التجار الأوروبيين مع أوروبا الملحق الخاص بحركة الميناء في: الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 608 ـ 636.

وخانية[*]، حيث مثلت حوالي 76,47٪ من إجمالي تلك المعاملات. وبفضل إقامتهم في مدينة طرابلس الساحلية، أقام هؤلاء التجار أيضًا علاقات تبادل مع موانئ الاسكندرية وصفاقس وجربة وبعض مدن المغرب الأقصى[1]. أمّا في داخل الإيالة فإن نشاط هذه الجالية لم يقتصر على مدينة طرابلس بل شمل مناطق أخرى حيث تتردد الإشارات إلى تعاملها مع مدن بنغازي ودرنة[2]. (انظر جدول رقم (8)).

جدول رقم (8)

التجار الأوروبيون: آفاق تعاملاتهم التجارية

ـ أ ـ

البلد	عدد المعاملات	النسبة المئوية
مالطا	12	17,91
ليفورنة	9	13,43
فرنسا	1	1,49
سردينيا	1	1,49
تريستة	3	4,47
صقلية	1	1,49
الدولة العثمانية	13	19,40
الاسكندرية	2	2,9
إيالة تونس	1	1,49
المغرب الأقصى	1	1,49
بنغازي	9	13,43

(*) هي إحدى مدن جزيرة كريت الواقعة في البحر الأبيض المتوسط، وكانت تابعة للدولة العثمانية.

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 225، 491، 591، وانظر أيضًا الملحق الخاص بحركة الميناء ص ص 608 ـ 636.

(2) المصدر نفسه، ص ص 352، 361، 410، 419، 428، 459، 608 ـ 636.

تابع - جدول رقم (8)

التجار الأوروبيون: آفاق تعاملاتهم التجارية

- أ -

البلد	عدد المعاملات	النسبة المئوية
درنة	1	1,49
داخل المدينة	3	4,47
خارج المدينة لكن غير محددة	10	14,92
الإجمالي	67	100

- ب -

المنطقة	عدد المعاملات	النسبة المئوية
بلدان وجزر شمال المتوسط الأوروبية	27	40,09
بلدان العالم الإسلامي	17	25,37
داخل الإيالة	13	19,40
خارج المدينة ولكن غير محددة	10	14,92
الإجمالي	67	100

ولقد كان من الطبيعي أن يقترن نشاط التجار الأوروبيين بالسلع التي قامت عليها حركة المبادلات بين طرابلس وأوروبا، غير أن المصادر الأولية لا تكشف لنا فيما أوردته عن معاملاتهم كل أنواع السلع التي كانوا يتاجرون بها، مكتفية بالإشارة إلى بعضها مثل المواد الغذائية كالقمح والشعير والفول والحمص

والأرز والسمن والعسل، والسكر والخمور، وبعض المواد الأولية كالفوّة والمرجان، كما ذكر أيضًا إتجارهم في الأخشاب «المرتك»[1]. ولكن من خلال ما ذكر في المصادر المختلفة عن أنواع السلع الواقعة في نطاق التبادل بين مدينة طرابلس وأوروبا، وحيث برز نشاط هؤلاء التجار في هذه المبادلات بالذات، يمكن القول أنهم تعاملوا أيضًا في سلع أخرى غير السلع المذكورة أعلاه. فنظرًا لأهمية السلع الاستهلاكية والاستراتيجية، فإنني لا أستبعد قيام هؤلاء باستجلاب هذه البضائع وإعادة توزيعها. ونظرًا لأهمية المنسوجات والحرير والأسلاك الذهبية والقهوة والأسلحة المختلفة والحديد وبعض المواد التي تستخدم في صناعة السفن المحلية، قاموا باستجلابها من أوروبا. أما المواد المحلية (الصوف، الجلود، الزعفران، الملح، الصودا، القمح) بالإضافة إلى السلع السودانية (السني، ريش النعام، والعاج)، والتي كانت تستجلب عن طريق «الأراضي الليبية»، فقد قام بتصدير معظمها التجار الأوروبيون.

إن أهمية المدن في التجارة تؤكدها عمليات التبادل القائمة بين الإيالة والتجار الأجانب في المرحلة قيد الدراسة. فتعامل هؤلاء الأخيرين مع الإيالة، كان يتم أساسًا مع مدن طرابلس وبنغازي ودرنة. ويؤكد ذلك ما ورد في بعض نصوص المعاهدات التي أبرمتها بعض الدول الأوروبية مع حكام الإيالة، والتي أشارت إلى حقّها في تعيين القناصل في طرابلس، ونواب القناصل في درنة وبنغازي[2]، هذا بالإضافة إلى المخاطر التي يشير البعض إلى إمكانية تعرض الأوروبيين لها في اتصالهم المباشر مع دواخل الإيالة[3]. ويبدو أن هذا الوضع لم يتغير إلا في فترة متأخرة، إذ يبرز لأوّل مرة النص على حق الدول الأجنبية في تعيين القناصل والوكلاء التجاريين في كل مكان تريده في الإيالة، وذلك في سنة 1830، في إطار المعاهدة التي عقدتها فرنسا مع الإيالة[4]. وتحديد تعامل الأوروبيين بهذه المدن يفترض وجود تعاون بينهم وبين التجار المحليين، سواء

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (3)، ص 39؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 352، 410، 419، 608 ـ 636.

(2) ماساي: الوضع الدولي لطرابلس الغرب، ص ص 57، 69، 79، 94، 119.

(3) توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص ص 79، 132، 393 ـ 394.

(4) ماساي: الوضع الدولي لطرابلس الغرب، ص 136.

في الحصول على السلع التي يريدونها من دواخل الإيالة وبلاد السودان، أو في تصريف السلع التي يستجلبونها إلى تلك المدن.

إنَّ هذا الافتراض قد يتأكد من خلال ما يورده حسن الفقيه حسن من إشارة إلى وقوع محاسبة بخصوص معاملة قراض تمت بين محمد الداقيز والتاجر روزاليو كان فيها الأخير هو صاحب رأس المال، وما ذكره عن سفر الأوّل إلى أزمير وجلبه لمجموعة من السلع (قمح، شعير، حمص) لصالح روزاليو[1]. غير أنَّ الملاحظ أن التجار الأوروبيين لم يقتصروا على التعامل مع التجار من الأهالي، فنجدهم يتعاملون بصورة مباشرة مع السلطة ورجالاتها. فتذكر المصادر مثلاً أن علي باشا القرمانلي كان يقوم ببيع الحبوب إلى التجار الأوروبيين الذين يتولون تصديرها[2]، كما يذكر عن يوسف باشا تعامله مع أحد هؤلاء المسمى فرانسيسكو دي مالطا، وبيعه لكميات من السمن لآخر يدعى روفائيل مقابل شراء «سكونة»، هذا فضلاً عما يتردد ذكره من معاملات تجارية تمت بين الباي خليل باي بنغازي والتاجر بليانو بخصوص قمح وشعير، وبينه وبين التاجر روزاليو بخصوص بيع فوّة[3].

وفي إطار الحديث عن تجار الجالية الأوروبية، كان من المهم الوقوف عند بعض الجوانب الأخرى التي تتعلق بأماكن عملهم وإقامتهم، في محاولة لإيضاح الملامح العامة لهم. وتعدّ مذكرات حسن الفقيه حسن بما تقدمه لنا من نتف وإشارات، رغم محدوديتها، مصدرًا مهمًا بهذا الخصوص، فهي تشير مثلاً إلى بعض التجار الأوروبيين الذي قاموا بتأجير الدكاكين في المدينة لممارسة نشاطهم، منهم أنتوني ولد ازوارو الذي إكترى دكان فتح الله بن مصباح لمدة أربع سنوات، وجانبويه الرومي المالطي الذي ذكر كصاحب دكان[4]، غير أنه لا يجب أن ننسى دور الفنادق وأهميتها كمراكز تجارية يمارس من خلالها التجار

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 594، 625.

(2) Dyer, M: «Export production in western Libya...», p124.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (3)، ص 283؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 352، 361، 410، 419.

(4) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 252، 253، 534.

الأجانب بصورة عامة أنشطتهم، خاصة وأنه سبقت الإشارة إلى وجود بعض الفنادق التي كانت مخصصّة لبعض الجاليات الأوروبية كفندق الفرنسيين وفندق البنادقة. كما يرد في إحدى اتفاقيات انجلترا مع الإيالة في سنة 1164هـ/ 1751م، النص على حق التجار رعايا إنجلترا في طرابلس، في بيع البضائع الواردة من الخارج في دار القنصلية[1]. كما تجدر الإشارة إلى أنه وفق بعض نصوص الاتفاقيات فإن ميناء المدينة اعتبر مركزًا تجاريًا للأوروبيين[2].

أمّا فيما يتعلق بأماكن إقامة الأوروبيين، فبالإضافة إلى الفنادق، كثيرًا ما أشارت اليوميات إلى قيام بعض التجار باستئجار البيوت للسكنى، فمن ذلك ما ذكر عن كراء منزل «للاعيشة الجبالية (زوج يوسف باشا) الذي في الأربع عرصات للنصارى»، وسكنى التاجر بلقرينو في منزل علي باي أولاً، ثم انتقاله إلى منزل عثمان باي، ثم كراءة لمنزل محمود القبطان، وكراء الحاج رجب الجبنياني منزله للنصارى، هذا فضلاً عن استئجار كاصلانية الرومي لمنزل الحاج محمد بيت المال. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى استخدام هذه البيوت للسكنى، كان يقع فيما يبدو استغلالها أيضًا كمخازن للسلع، إذ ترد إشارة إلى تخزين التاجر دنا اديو للقمح في بيته، كما يذكر تخزين التاجر روزاليو لصناديق كبريت في سقيفة المنزل الذي يسكنه[3].

إنَّ تواجد التجار الأوروبيين في طرابلس وإقامتهم بها لم يصحبه بأيّ حال من الأحوال ضعف في صلاتهم بمواطنهم. فبالإضافة إلى إقامتهم علاقات تجارية مع أوروبا فإنه من الناحية الدينية كانت لهم كنائسهم التي يمارسون فيها شعائرهم، بل تشير المصادر إلى وجود أكثر من كنيسة في طرابلس في المرحلة قيد الدراسة. فإلى جانب الكنيسة الكبيرة، التي يفرض ذكرها التفكير بوجود أخرى صغيرة، يذكر حسن الفقيه حسن استكمال بنيان كنيسة جديدة في سنة 1829[4]. إنَّ تعدد الكنائس في طرابلس والعمل على إقامة أخرى جديدة، يمكن أن يستشف منه أنَّ عدد المسيحيين في المدينة كان كبيرًا وفي إطراد. أمّا من

(1) ميكاكي: طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ملحق الوثائق، ص 9.
(2) ماساي: الوضع الدولي لطرابلس الغرب، ص ص 78، 92، 117.
(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 343، 354، 408، 519، 572، 581، 587.
(4) المصدر نفسه، ص ص 313، 425.

الناحية الاجتماعية، فتفيد المعلومات الخاصة بهؤلاء التجار بإقامتهم في المدينة مع عائلاتهم[1]. كما تفيد بوجود روابط عائلية جمعت بعضهم،إذ يرد على سبيل المثال ذكر التاجر روزاليو وأخيه كاصلانية، وفرانكو ويش وأخيه، وبلقرينو ونسيبه ريكالطو ولد جيجي، وكولينة المالطي ونسيبه[2]، الأمر الذي يشير ربَّما إلى اهتمامهم بتوفير شيء من الدعم الاجتماعي. كما يمكن أن يستشف منه طول إقامة بعضهم في المدينة باعتبار حاجتهم لأن يكونوا ضمن عائلاتهم.

أخيرًا لئن بدت المعلومات التي توفرت عن الجالية التجارية الأوروبية منقوصة في كثير من جوانبها، فإنَّ المعلومات المتعلقة بالجالية التجارية اليهودية تبدو مقارنة بها، أكثر شمولاً حيث يرتبط ذلك إلى حد بعيد بالظروف التي صاحبت وجود الأخيرة في المدينة.

2 ـ التجّار اليهود.

تشير بعض الدراسات الحديثة إلى قدم الوجود اليهودي في طرابلس، إذ يعتقد بعض الدّارسين أنه يعود إلى القرن الأول للميلاد، إثر الاضطرابات اليت شهدتها منطقة برقة التي كانوا قد لجأوا إليها في فترات سابقة بعد تدمير مدينة القدس[3]. ولقد تغذّى هذا الوجود عبر الأزمنة من خلال الموجات الوافدة على المنطقة، وخاصة منها تلك التي حدثت في بداية العصر الحديث. فتذكر الدراسات الحديثة أنَّ الجالية اليهودية في مدينة طرابلس، وإن قضي عليها إبَّان الاحتلال الإسباني للمدينة في سنة 1510، إلا أنها استطاعت أن تعيد بناء كيانها في النصف الثاني من القرن السادس عشر، حيث تشكلت من بعض العناصر

---

(1) ترد في اليوميات إشارة إلى وفاة ابن صغير للتاجر دناديو مما يستشف منها إقامة هذا الأخير مع عائلته في المدينة، كما يذكر أيضًا التاجر ريقو المالطي وولده. الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 519، 555، 632.

(2) المصدر نفسه، ص ص 181، 354، 355، 361، 420، 459، 536، 592، 609.

(3) بعيو، مصطفى عبد الله: المشروع الصهيوني لتوطين اليهود في ليبيا، الدار العربية للكتاب، طرابلس، تونس، 1975، ص 33؛ كورو، فرانشيسكو: ليبيا، أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي، دار الفرجاني، طرابلس، (د.ت)، ص 20.

الموجودة في الإيالة كجبل نفوسة، وغريان، وزليطن، بالإضافة إلى العناصر القادمة من إسبانيا وليفورنة[1].

وفي المرحلة قيد الدراسة، وخاصة في فترة حكم يوسف باشا حيث حظي اليهود بحمايته، استقطبت مدينة طرابلس أعداد أخرى منهم، قدموا من الإيالات المغربية المجاورة، من ذلك اليهود الذين قدموا من تونس في سنة 1802، واليهود الذين أتوا من الجزائر في سنة 1805 فراراً من الاضطرابات الشديدة التي شهدتها هذه المنطقة.

لقد شكلت الجالية اليهودية المقيمة في مدينة طرابلس جزء هامًا من سكان المدينة. وتقدم لنا المصادر المختلفة المتعلقة بتاريخ طرابلس في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، عديد المعلومات عن هذه الجالية التي مثلت كيانًا مستقلاً. فككل الأقليات اليهودية في المناطق المختلفة، عاشت الجالية اليهودية في طرابلس منغلقة على ذاتها اجتماعيًا. فكانت لها أحياؤها الخاصة التي لا يسكنها غيرها والمعروفة «بالحارة»، حيث وجدت في طرابلس «حارتان» لليهود «الحارة الكبيرة» و«الحارة الصغيرة». كما كان لها معابدها التي تمارس من خلالها شعائرها وطقوسها الدينية، فضلاً عن أسواق ودكاكين خاصة بها تمارس فيها أنشطتها الاقتصادية.

إنَّ الحديث عن الجالية اليهودية في المصادر والدراسات المختلفة، كثيرًا ما ارتبطت بذكر نشاطها البارز في ميادين التجارة والمال. غير أنه إذا ما اعتمدت في تحديد الجاليات التجارية العاملة بالمدينة، أساسًا على المصادر الأولية، فإن الأسماء التي ذكرت لم تمثل إلا جزء بسيطًا من مجتمع المدينة التجاري. فمن مجموع التجار العاملين بالمدينة، لم يبرز سوى 53 تاجرًا يهوديًا مشكلين نسبة 5,96٪. غير أنَّ الملاحظ أن هذا العدد للتجار اليهود في طرابلس رغم صغره، كان يقابله نشاط مميز لهم يتضح سواء من خلال علاقاتهم التجارية، أو من خلال نوع التجارة التي مارسوها والسلع التي تعاملوا بها، فضلاً عن المعاملات التي كانوا يسيّرون من خلالها تجارتهم.

---

(1) روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص 288، حاشية (53). Sloush, N: «La Tripolitaine sous la domination des Karamanlis», in Revue du Monde Musulman, Tome 6, 1908, p219.

فحيث إنَّ تجارة الشمال كانت تمثل في هذه المرحلة واحدة من أهم ركائز تجارة المدينة الخارجية، فإنَّ التعامل معها احتل مكانة بارزة في اهتمامات التجار اليهود، إذ كثيرًا ما أشار إليهم الباحثون بوصفهم التجار الأكثر فاعلية بما كان لهم من اتصال دائم بليفورنة والبندقية ومالطا وتريستة[1]. كما عكست المصادر الأولية هذا الاهتمام بوضوح فيا أوردته عن معاملاتهم التجارية الخارجية فظهر أن 44,44٪ من معاملاتهم خارج المدينة كانت تتم مع موانئ أوروبية. وقد استحوذ ميناء ليفورنة عل الجزء الأكبر من تلك المعاملات إذ يتضح أن نسبة التعامل معه مثلت 27,33٪ من مجموع معاملاتهم الخارجية، في حين أنها مثلت 62,5٪ من مجموع معاملاتهم مع أوروبا. ومما يؤكد هذه العلاقة بين يهود طرابلس وليفورنة في نشاطهم التجاري، ما ذكره نائب القنصل الفرنسي في طرابلس فالليير، في تقرير كتبه في سنة 1786، من احتكار اليهود الكلي لتجارة طرابلس مع ليفورنة وهو الميناء الذي ذكر أنه تتم معه أغلب تعاملات طرابلس التجارية[2].

إن بروز التجار اليهود في الحركة التجارية بين مدينة طرابلس وليفورنة بصفة خاصة يبدو أنه يتصل إلى حد ما بالوجود اليهودي في تلك المنطقة، ويعدو ربّما إلى علاقات وروابط اجتماعية جمعت بين يهود طرابلس ويهود ليفورنة، خاصة وأنَّ جزء من الجالية اليهودية في طرابلس تشكل من عناصر قدمت من ليفورنة كما سبقت الإشارة. كما أن علاقتهم التجارية بأوروبا بصورة عامة، يبدو أنها نتجت عن اتصالاتهم بالتجار الأوروبيين الذين يتعاملون مع المدينة، والتي أسهم في تكوينها عملهم في الميناء «كملتزمي» جمارك، إذ يتضح من المصادر الأولية الاحتكار الكامل الذي فرضوه على «لزمة» الجمارك في طرابلس[3].

---

(1) ميكاكي: طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ص 134، حاشية (1)؛ التليسي: حكاية مدينة. . .، ص 149؛ الأحول: خليفة محمد سالم: «الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب» (رسالة ماجستير ـ غير منشورة) تحت إشراف د. محمد عبد الكريم الوافي جامعة الفاتح، كلية التربية، قسم التاريخ، طرابلس 1984 ـ 1985 ص 269.

(2) نقلاً عن فيرو: الحوليات، ص 340.

(3) انظر بالخصوص الباب الثالث من الدراسة، الفصل الأول وانظر أيضا جدول رقم (15).

ولكن، وإن نشط هؤلاء التجار بصورة ملحوظة في الحركة التجارية القائمة بين طرابلس وأوروبا، فإن ذلك لا يعني إقتصارهم على ذلك النشاط وحده. فتشير النصوص إلى ربطهم علاقات مع مناطق أخرى كعلاقاتهم مع منطقة جربة في إيالة تونس. وإلى جانب نشاطهم في التجارة «الدولية»، كان للتجار اليهود نشاط مهم في داخل الإيالة، فشكلت معاملاتهم مع مدينة بنغازي نسبة 22,22٪ من مجموع تعاملاتهم التجارية خارج المدينة. ورغم صمت السجلات واليوميات عن ذكر مناطق أخرى كان لليهود علاقات معها، فإنَّ بعض المصادر الأخرى تذكر وجود اتصالات لهم مع غريان، كما تشيد بأهمية الدور الذي كانوا يقومون به في إطار التبادل مع بلاد السودان بفضل ما أقاموه من علاقات مع بني ملتهم في الجبل(1).

وعلاوة على هذا النشاط الخارجي، كان للتجار اليهود نشاط بارز أيضًا في داخل المدينة، حيث كانت لهم حوانيتهم وأسواقهم الخاصة، فظهروا بذلك كمنافسين للتجار المحليين من خلال إتجارهم بمختلف أنواع السلع والبضائع.

جدول رقم (9)

التجار اليهود: آفاق تعاملاتهم التجارية

ـ أ ـ

البلد	عدد المعاملات	النسبة المئوية
ليفورنة	5	9,43
مالطا	2	3,77
تريستة	1	1,88
إيالة تونس	1	1,88
بنغازي	4	7,54
خارج المدينة ولكن دون تحديد	5	9,43
داخل المدينة	35	66,03
المجموع	53	100

---

(1) فيرو: الحوليات، ص 340؛ Sloush, N: «La Tripolitaine sous la domination des karamanlis», p219.

- ب -

المنطقة	عدد المعاملات	النسبة المئوية
بلدان وجزر شمال المتوسط الأوروبية	8	15,09
بلدان العالم الإسلامي	1	1,88
داخل الإيالة	39	73,58
خارج المدينة ولكن دون تحديد	5	9,43
المجموع	53	100

(*) المصدر د.م.ت. ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، س.م.ش رقم (1)؛ س.م.ش. رقم (2)، س.م.ش. رقم (3)؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات الليبية.

لقد تنوعت السلع التي كان تجار الجالية اليهودية يتعاملون بها. فيرد في إطار المعاملات الخاصة بهم، والمسجلة في المحكمة الشرعية واليوميات، ذكر للمواد الغذائية كالقمح والشعير والفول والحمص والزيت والكمون[1]، والمواد الأولية كالصوف والجلد، والمواد المعدنية كالنحاس والقصدير[2]. كما يرد ذكر إتجارهم في أنواع مختلفة من البضائع كالشاشية والشب والصابون والأسلحة[3]. على أن أكثر السلع التي يتردد ذكرها في معاملاتهم، تمثلت في مواد الصباغة (الحشيشة، الصبغة، اللك، الفوة، الزعفران، الخزامة) والمنسوجات والحرير بالإضافة إلى خيوط الفضة[4]. وفي هذه المواد يمكن

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 535؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 202، 348، 631 ـ 633.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 107، 508؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 52، 78؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 222، 587.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 172؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 64، 112؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 481، 587.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722ـ 1727]، ص ص 172، 235، 295، 357، 414، 428، 435، 508، 551؛ س.م.ش رقم (1)، ص ص 46، 66؛ س.م.ش رقم (2)، =

أن نلمح علاقة تربط بينها تشير إلى أهمية نشاطهم في قطاع النسيج. وقد يبدو من المهم أن أذكر في هذا الإطار بوجود سوق خاص بالتجار اليهود، "الحراير" وهم باعة الحرير، والحزّارة "وهم بائعو الأقمشة المختلفة.

وإلى جانب مختلف هذه المواد، تشير المعلومات التي توفرت عن بعض أفراد هذه الجالية إلى عمل بعضهم في مجال الصياغة وتجارة المجوهرات والحلي فحملوا لقب الصائغ، منهم صرونة بن سليمان، والزرقاني، وراحمين بنيامين[1]. كما ترد إشارة إلى متاجرة بعضهم بريش النعام[2]، وفي هذا الخصوص يذكر فاللير في تقريره المذكور آنفًا، أن الإتجار بهذه السلعة كان وقفًا عليهم[3].

وقد استطاع بعض التجار اليهود، إبّان حكم الأسرة القرمانلية، الحصول بالشراء على امتياز احتكار المتاجرة ببعض أنواع السلع. فتشير إحدى الدراسات الحديثة، اعتمادًا على أحد التقارير الأوروبية في سنة 1767، إلى أنّ علي باشا القرمانلي كان يمنح التجار والشركات اليهودية، امتياز احتكار تجارة الجلود مقابل مبلغ سنوي كانوا يدفعونه له، ومن خلال هذا الاحتكار كانوا ينضمون الرحلات إلى دواخل الإيالة للحصول على هذه المادة، ثم يقومون بتصديرها إلى البلدان الأوروبية، وخاصة إلى البندقية وليفورنة ومالطا[4]. وفي فترة حكم يوسف باشا القرمانلي، يبدو أن احتكارات التجار اليهود التي كانوا يشترونها من السلطة، شهدت اتساعًا فشملت أنواعًا أخرى من السلع، فمن ذلك ما ذكر عن احتكار أحدهم لتجارة البارود، واحتكار الذمي غويلي لتجارة الدخان والفحم والجلد والملح والصابون، واحتكار أنجلو اليهودي لتجارة الجلد والصابون[5]. (انظر بالخصوص الجدول رقم (10)).

= ص 48، 51؛ س.م.ش رقم (3)، ص 74، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 199، 222، 348، 409، 415.

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص ص 66، 112، 116.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 101.

(3) نقلاً عن فيرو: الحوليات، ص 340.

(4) Dyer, M: «Export production in western Libya» pp125-126.

(5) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 403، 406، 439، 447، 587.

جدول رقم (10)

إحتكارات اليهود التجارية في بعض السنوات من فترة حكم يوسف باشا

تاريخ الاحتكار	اسم المحتكر	المواد المحتكرة	ثمن الاحتكار
17 رجب 1244 هـ/ يناير 1828م	اليهودي المغربي الجواني	البارود	1500 ريال دورو
22 شوال 1244 هـ/ ابريل 1828م	غويلي	الدخان المضغة والدخان الزاوي والنفة	-
15 ربيع الأول 1245هـ/ سبتمبر 1829م	غويلي ويهودي آخر	جلد الماعز والملح	-
15 ربيع الأول 1245هـ/ سبتمبر 1829م	غويلي	الفضة	-
2 جمادى الأولى 1245هـ/ نوفمبر 1829م	غويلي	الجلد والصابون والفحم	-
1 محرم 1243 هـ/ 31 ـ 5 ـ 1832م	انجلو	الجلد والصابون	7000 ريال دورو

إن تنوع نشاط الجالية التجارية اليهودية، وتنوع السلع التي تعاملت من خلالها كان يقابله أيضًا تنوعًا في معاملاتها، فظهر تجارها كتجار مستقرين من أصحاب الأموال الذين كانوا يوظفون الوكلاء والمضاربين لخدمة تجارتهم، مثل الذمي روبين الذي ذكر تسليمه لجلود إلى الرايس محمد بن نطوي ليتاجر بها على وجه القراض في بنغازي، والذمي شوشان بن يهودة الذي سلّم شعبان بن رجب الورفلي المسلاتي سلعة على وجه القراض أيضًا، والذمي خلف الله فرفارة الذي وكل رمضان بن علي السويسي على بيع فوّة[1]. كما أقام بعضهم الشركات سواء مع بني ملتهم، حيث يرد في المصادر ذكر لشركة كيكو

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 107، 508، س. م. ش رقم (1)، ص 78.

وكنبوص على سبيل المثال[1]، أو مع التجار الطرابلسيين، مثل الشركة التي قامت بين الذمي ابراهم والذمي صرونة من جهة، وعبد الله بن مرزوق من جهة أخرى في تجارة أسلحة[2]. كما يذكر فيرو في هذا الخصوص وجود مشاركات بين اليهود والطرابلسيين في إطار حركة التبادل مع المناطق الجنوبية من الإيالة كفزان وغدامس وسوكنة[3].

إن إتساع نشاط التجار اليهود في طرابلس ومساهماتهم في كل مجالات التجارة القائمة في المدينة، خلق منهم فئة متميزة ماديًا، فتمكنوا من السيطرة على بعض موارد التجارة المالية باحتكارهم للجمارك. كما سيطروا على تجارة عدد من السلع بعد شرائهم هذه الامتيازات من حكام طرابلس. غير أن الملاحظ أن هذا التميّز لم يقتصر على هذه النواحي وحدها بل تجاوزها ليشمل كل دنيا المال، إذ ظهروا كأمناء وقادة لدار السكة في طرابلس، وعملوا كصرّافين، وأدّوا دور المصارف بإمداد السلطة بحاجتها من المال، سواء على سبيل الدين والقرض، أو بما كان يفرض عليهم من معونات يقدمونها لها[4].

ولكن، وفي مقابل هذا النوع من التجار اليهود المتميزين الذين يمثلون أصحاب رؤوس أموال، يبرز في المصادر الأولية التجار الذين كانوا يقومون في إطار نشاطهم بعمل الوكيل والمضارب لبعض التجار الطرابلسيين، وخاصة في معاملات الأخيرين مع أوروبا. فمن هؤلاء تشير سجلات المحكمة الشرعية إلى الذمي إبراهم خلفون الذي كان وكيلاً لكل من عمر بن الحاج عبد الله الأزرق والحاج أحمد بوطبل في معاملاتهما مع ليفورنة[5]. كما يذكر الذمي مرزوق بن موسى المسلاتي الذي كان يتاجر بأموال آمنة إبنة الفقيه علي القورغلي على سبيل القراض[6].

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 361.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 64.

(3) فيرو: الحوليات، ص 340.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 390، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 305، 312، 313، 398، 402، فيرو: الحوليات، ص 340.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص ص 48، 51.

(6) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 240.

وفي سياق الحديث عن تجار الجالية اليهودية، يبدو من المهم الإشارة إلى أنهم رغم ما كان لهم من مميزات، وما تحصلوا عليه من امتيازات بفضل قوتهم المادية والآفاق التي فتحتها أمامهم رؤوس أموالهم، فإنه كانت تفرض عليهم أعلى المعدلات الضريبية الجمركية مقارنة ببقية الفئات التجارية. فكان اليهود يدفعون 10٪ من قيمة البضائع التي يصدرونها أو يستوردونها[1]. ولعل هذا الأمر يمثل أحد العوامل التي دفعت بعضهم إلى اكتساب رعوية بعض الدول الأوروبية للحصول على امتيازات الأوروبيين في هذا الجانب، إذ لم يكن هؤلاء الأخيرون يدفعون أكثر من 3٪ من قيمة السلع كضريبة جمركية. ويبرز مثال واضح على ذلك فيما ورد في الاتفاقية التي عقدتها فرنسا مع حكام طرابلس في سنة 1801م، من ذكر لابراهم السروزي، وهو أحد يهود طرابلس، كأحد رعايا فرنسا، ونصت المادة 33 من هذه الاتفاقية على وجوب إعفائه من دفع جميع الرسوم، وأن لا يدفع إلا 3٪ كرسم لدخول وخروج البضائع ككل الفرنسيين، وعلى أن يشمل هذا الإعفاء جميع أفراد أسرته[2].

إنَّ المتمعّن في نشاط التجار اليهود في طرابلس، يخلص إلى أن هناك نوعًا من التقارب بينهم وبين تجار الجالية الأوروبية، سواء في الآفاق الجغرافية لتجارتهم، أو في نوعية السلع التي يتعاملون بها، غير أنَّ الأمر بدا مختلفًا بالنسبة لمجالات نشاط الجالية التجارية العربية بالمدينة.

3 ـ التجار العرب.

لقد مثَّل التجّار العرب أكبر الفئات التجارية غير المحلية العاملة في مدينة طرابلس عددًا. فمن خلال المعلومات المتوفرة في المصادر الأولية، أمكن تمييز 70 تاجرًا ممن بدوا منتمين إلى بلدان عربية مجاورة (يمثلون نسبة 46,66٪ من مجموع التجار غير الطرابلسيين و7,88٪ من مجموع التجار العاملين بالمدينة). غير أنَّ الملاحظ أنَّ جلَّ هؤلاء التجار (66 منهم) كانوا ينتمون إلى بلدان المغرب العربي، في حين أن المتبقين ينتسبون إلى مدينة الاسكندرية. وهذه الغلبة العددية لتجّار البلدان المغربية في طرابلس، نجد لها تفسيرًا في موقع

---

(1) روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص 353.

(2) ماساي: الوضع الدولي لطرابلس الغرب، ص 124.

المدينة بوصفها نقطة عبور أساسيّة للحجاج المغاربة سوءا برّا أو بحرًا، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في استقرار بعضهم فيها، خاصة مع ما كان لها من أهمية في حركة التجارة «الدولية». ولكن وقبل الخوض في تفاصيل عن هذه الفئات التجارية ونشاطها، حريّ بي أن أنبّه إلى أنّ عملية تحديدها اكتست بعض الصعوبة الناجمة عن التداخل وعدم وضوح الرؤية. ففي إطار غياب المعلومات التي تمكن من تحديد هوية هذه الفئات، اعتمدت أساسًا على الألقاب التي تشير إلى مواطنها الأصلية كالمغربي والفاسي والمكناسي والجزائري والتلمساني والمستغانمي والتونسي والصفاقسي والجربي والباجي والاسكندراني. والاعتماد في تحديد هوية هؤلاء على الألقاب وحدها، قد يدفعني إلى الوقوع في الخطأ في تصنيف من يحملونها إلى جاليات أو محليين.

فلئن كانت الحدود السياسية بين المناطق العربية معروفة في المرحلة قيد الدراسة، لما تمثله من أهميّة بالنسبة للسّلط الحاكمة خاصة بما يتصل بها من أمور الجباية والضرائب، فإنّ التعقيد في عمليات التنقل بينها لم يكن موجودًا، بل كان يقابله إقرار لحرية التنقل والتوطّن للأهالي أين شاءوا في تلك المناطق، الأمر الذي يعني إمكانية استقرار بعض التجار ممن حملوا ألقابًا تتضمن انتسابهم إلى المناطق المجاورة في إيالة طرابلس منذ فترات قديمة، وبالتالي إمكانية عدّهم من المحليين. وتدعم بعض الإشارات الواردة في سجلات المحكمة الشرعية هذه الفرضية. ففي سياق إشاراتها إلى نشاط هؤلاء الاجتماعي والاقتصادي، تعلن عن قيام العديد من المصاهرات بين هذه الفئات وبين المحليين. فهي تذكر على سبيل المثال مصاهرة أحمد ميكوا المغربي في إبنته لساسي بن الشريف محمد القصبي[1]، ومصاهرة حسونة التونسي في إبنته لفرحات بن خليل ومن قبله لحمزة الشوماني[2]، ومصاهرة قاسم المغربي العطّار في ابنته للتاجر محمد القنين[3]، ومصاهرة عبد الرحمن العنابي المغربي في ابنته لعلي بن الحاج علي شفتر[4].

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 89.
(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 35.
(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 44.
(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 89.

أما العامل الثاني والذي بالإمكان إعتماده في تأكيد فرضية اعتبار هذه الفئة من بين التجار المحليين، فله صلة بظاهرة تؤكد الإقامة الدائمة. فكما سبق وأن أشارت السجلات لقيام هؤلاء بالنشاط التجاري، فإنها أكدت وفي أكثر من مناسبة حيازة لملكيات زراعية. فقد كان حميدة بن الرايس عمر الدمنهوري يمتلك أرض حراثة بجوبالة[1]. وكان أحمد بن حسين التلمساني وأحمد بعزيز الجربي يمتلكان سانيتين بزادون[2]. كما امتلك سالم بن عمر الصفاقسي عدة عقارات في داخل المدينة، وفي المنشية (منازل وسواني)[3]. وذكر أحمد بن أحمد الاسكندراني كشريك في سانية[4]. كما أشير إلى الشريف أحمد الجزيري، وأحمد بن علي الجزيري كشريكين في أرض حراثة[5].

إنَّ مختلف هذه المعطيات التي تتعلق بالتجار الذين يحملون ألقابًا تدل على إنتمائهم إلى بعض المناطق العربية، وما تطرحه من إمكانية الخطأ في عملية تصنيفهم إلى جاليات أو محليين، ترتبط بصورة خاصة بالتجار المغاربة والجزائريين والاسكندرانيين، خاصة وأن نشاطهم أسهم في تأكيد الغموض الذي يحيط بهم.

فمن خلال ما توفر من معلومات عن نشاط هؤلاء التجار لم يبرز أي تعامل لهم مع المناطق التي ينتمون إليها وتركز نشاطهم في أغلبه داخل المدينة. أمّا خارجها فلم تذكر المصادر مثلاً أيّ نشاط من هذا النوع للجزائريين في حين ذكر تعامل بعض المغاربة مع الاسكندرية[6]، وتعامل بعضهم مع مناطق الإيالة الأخرى مثل بنغازي وفزّان، حيث غلب على نشاطهم هذا الاعتماد على وكلاء ومضاربين محليين. فيذكر مثلاً تعامل الحاج محمد بوحمرة المغربي مع

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 53.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 35.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 157.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 256.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 111.

(6) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 377، 588.

بوزيد بن خليفة الغرياني في تجارة مع بنغازي، وتوكيل الحاج عبد الله الخباط المغربي الفاسي لسالم لرباح في تجارة له مع فزان[1]. أمّا الاسكندرانيين، فقد اقتصر نشاطهم كما يظهر من خلال السجلات واليوميات على التعامل مع المدن التركية[2].

من ناحية أخرى، يتبين أنَّ هؤلاء التجار الذين بلغ عددهم 22 تاجرًا، وهم يضمون 12 تاجرًا مغربيًا، و6 تجار جزائريين، و6 تجار اسكندرانيين، لم يتعاملوا بسلع معينة تميزهم، إلا إذا استثنينا المغاربة الذين يبدو أن تجارة مواد العطارة احتلت جزءً من اهتماماتهم، إذ أن حوالى 33,33٪ منهم حملوا لقب العطار.

إنَّ غياب المعلومات التي تفيد بوجود تعاملات لهؤلاء التجار مع البلدان التي يفترض أنهم ينتمون إليها، يستشف منه استقرارهم في المدينة وإمكانية قطعهم علاقاتهم بمواطنهم الأصلية، غير أنه يجب التنبيه إلى أنَّ ما ذكر من أسماء هؤلاء التجار في المصادر الأولية لا يمثل كل من وجد منهم في طرابلس، لذلك فإنه من غير المستبعد وجود آخرين ممن أقاموا إقامة مؤقتة وعدوا من الجاليات، وإن لم يذكروا في المصادر ولم تتوفر معلومات واضحة عنهم وعن نشاطهم. ولعل ما يؤكد ذلك ما ذكر عن وجود وكلاء ممثلين لرعايا بعض المناطق العربية من التجار أمام سلطات الآيالة في مدينة طرابلس، حيث ترد إشارات إلى وجود وكيل للجزائر، ووكيل للمغرب الأقصى[3].

ولئن كانت المعلومات عن التجار المغاربة والجزائريين والاسكندرانيين تبدو قاصرة عن توضيح كثير من الجوانب ذات العلاقة بنشاطهم، فإنَّ المعلومات الخاصة بالتجار التونسيين بدت أشمل وأوضح.

لقد كان التجار التونسيون أكثر التجار العرب العاملين بالمدينة عددًا. فمن

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 330، 420.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 236؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 228، 256.

(3) كودري: يوميات الطبيب جوناثان كودري في قلعة طرابلس الغرب، ص 81، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 225.

بين الـ 70 تاجرًا المشار إليهم، مثَّل التونسيون 44 تاجرًا (أي بنسبة 62,85٪ من التجار العرب)، الأمر الذي يوحي بحجم التجارة التي كانت قائمة بين طرابلس وتونس مقارنة ببقية المناطق. وينتمي معظم هؤلاء التجار إلى جزيرة جربة، حيث حمل 30 منهم لقب الجربي. ويبدو أنهم كونوا جماعة متميزة إذ يرد في المصادر ذكر لجماعة الجرابة[1]. أمَّا الباقون فكانوا ينتمون إلى مدينة تونس (7 تجار) وصفاقس (5 تجار) وإلى المهدية وباجة. وكان لهؤلاء التجار وكيل لهم في المدينة معيَّن من قبل باشا تونس ليرعى مصالحهم التجارية ويمثلهم أمام حكام الأيالة[2].

إنَّ أهمّ ما يميز هذه الفئة من التجار هو ارتباطها الواضح في نشاطها بآيالة تونس حيث كانت أكثر معاملاتها التجارية خارج المدينة معها (تشكل 77,27٪ من جملة معاملاتها الخارجية). غير أنَّ الملاحظ أنَّ هؤلاء التجار ركزوا في تعاملاتهم بصفة خاصة على الجهات التي ينتمون إليها، فكان الجرابة يتعاملون مع جربة، والصفاقسيون مع صفاقس، وتجار مدينة تونس مع مدينتهم. ولكن نشاط التجار التونسيين في الحركة التجارية القائمة بين مواطنهم ومدينة طرابلس لم يكن يعني اقتصارهم على هذه الآفاق وحدها، إذ يتَّضح من خلال المصادر الأولية إقامتهم علاقات تجارية مع المدن التركية بالإضافة إلى بعض المناطق داخل الإيالة وإن كانت محدودة.

ولعله من الجدير بالتنويه في هذا الصدد، أنَّ ما لوحظ على ارتباط نشاط تجار الجالية التونسية بالتعامل مع مواطنهم، كان له صداه أيضًا في عملية تشكيلهم لشركات الأموال والقراض والوكالة التي سيروا من خلالها تجارتهم البعيدة. فتشير السجلات إلى أنَّ جلَّ هؤلاء كانوا قد اقتصروا على التعامل مع أبناء جاليتهم، من ذلك ما ذكر عن شركة بين محمد بن رمضان الجلولي الصفاقسي وقاسم بن حمودة بن زهرا الجربي بخصوص تجارة صوف، وشركة بين أحمد بن بدر بن رزين الجربي وبين أخيه محمد، وأيضًا بينه وبين جماعة

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 327.

(2) جحيدر: عمار: آفاق ووثائق تاريخ ليبيا الحديث، الدار العربية للكتاب، الجماهيرية الليبية، 1991، ص ص 211، 215، 216.

جرابة بخصوص تجارة «الفة»، كما ذكرت شركة بين الأخوين يحيى وشعبان إبني عمر بعيرة في تجارة شملت مناطق جربة وتونس وأزمير وإسلامبول[1]. أمّا تعاملهم في مثل هذه المؤسسات مع التجار المحليين، فقد غاب ذكره في سجلات المحكمة الشرعية ولم يُشر إليه سوى مرة واحدة في إطار تجارة مع إحدى مناطق الإيالة، إذ ذكر تسليم محمد بن أحمد الدنقيز الجربي لمسعود بن عون الجبالي اليفرني مبلغًا على وجه القراض ليتعامل به الأخير في منطقة الجبل[2].

وإلى جانب نشاطهم في حركة التجارة خارج المدينة، تبرز المعلومات ذات العلاقة بهؤلاء التجار أهمية نشاطهم التجاري في داخلها، حيث ان لبعضهم حوانيتًا في الأسواق الرئيسية كسوق الرباع مثل أحمد بن رمضان الجربي، وعبدالعزيز الجربي، وباكير التونسي، ويحيى بعيرة الجربي، وأحمد بن زكري الجربي، وبوسلامة بن الحاج سعيد بوشداخ، وسعيد اللوغ الجربي[3]، هذا فضلاً عما يذكر عن وجود رواق خاص بهم في سوق الرباع الجديد في مقابل الرواق الخاص بالتجار الطرابلسيين[4].

إن تمركز تجار الجالية التونسية في سوقي الرباع القديم والجديد يشير بوضوح إلى المكانة التي احتلتها تجارة المنسوجات في اهتماماتهم، وتؤكد الإشارات المتعلقة بنوعية السلع التي تعامل من خلالها هؤلاء التجار هذا الاهتمام، حيث يلاحظ أنَّ أغلبها كان يرتبط بتجارة المنسوجات كالأقمشة

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 77، 140، 431، س.م.ش رقم (3)، ص ص 54 ـ 55.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 361.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص151، 237، 238، 394، س.م.ش رقم (2)، ص 136، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 273، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، مجموعة الفقيه حسن، ملف رقم 24، المجموعة الخامسة، وثيقة رقم 153، المجموعة السادسة، وثيقة رقم 187.

(4) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، مجموعة الفقيه حسن، ملف رقم 24، المجموعة الخامسة، وثيقة رقم 153، المجموعة السادسة، وثيقة رقم 184.

و«اللفة» والعباءات والبرانيس والأردية «الحوالي» و«السفاسر»[1].

وإلى جانب تجارة المنسوجات، كان لهؤلاء التجار بعض الاهتمامات الأخرى، فظهروا كتجار «شاشية»[2]، وهي من المصنوعات التونسية المشهورة، حيث كانت تصدر إلى مختلف البلدان الإسلامية والأوروبية. كما اهتم التجار التونسيون بتجارة المواد الغذائية وأهمها القمح والشعير والزيت[3]. وهذه المواد، وإن كانت تنتج في داخل إيالة طرابلس فإنهامثلت أهم منتجات إيالة تونس، وقد سبقت الإشارة إلى ظهورها دائمًا في قائمة صادرات وواردات مدينة طرابلس. وبالإضافة إلى هذ المواد تشير المصادر الأولية إلى تعامل التجار التونسيين ببعض السلع الأخرى كالمواد الأولية، الصوف بصفة خاصة، والمواد الخاصة بالصباغة، وبعض المصنوعات من الفخار[4].

إنَّ نظرة مجملة إلى نشاط التجار العرب من غير المحليين، تشير إلى أنَّ اهتمامهم انصب على مجالات محددة من التجارة القائمة في مدينة طرابلس، إذ شكلت بعض السلع مدار اهتمامهم أكثر من غيرها، وهي بالترتيب المنسوجات، المواد الغذائية، المواد الأولية ومواد الصباغة، العبيد ومواد العطرية، الحيوانات، الأواني الفخارية، وأخيرًا المواد المعدنية. غير أنَّ اللافت للنظر هو ارتباطهم في نشاطهم بآفاق معينة نشطوا فيها أكثر من غيرها رأيت أن أبرزها من خلال الجدول التالي: -

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 61، 124، 140، 238، 333، 394، 440، 544، س.م.ش رقم (1)، ص 143، س.م.ش رقم (2)، ص 115.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 112.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 174، 175، 265، 283، 371، س.م.ش رقم (1)، ص 54، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 373، 407، 552.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 72، 77، 79، 44، س.م.ش رقم (1)، ص 143؛ س.م.ش رقم (2)، ص ص 5، 136، س.م.ش رقم (3)، ص 34.

جدول رقم (11)

آفاق المعاملات التجارية للتجار العرب من غير المحليين

ـ أ ـ

البلد	عدد المعاملات	النسبة المئوية
المدن التركية	7	9,09
الاسكندرية	2	2,59
ايالة تونس	20	25,97
بنغازي	2	2,59
فزان	2	2,59
الجبل	1	1,29
خارج المدينة وغير محدد	5	6,49
داخل المدينة	38	49,35
الإجمالي	77	100

ـ ب ـ

المنطقة	عدد المعاملات	النسبة المئوية
بلاد العالم الإسلامي	29	37,66
داخل الإيالة	43	55,84
خارج المدينة وغير محدد	5	6,49
الإجمالي	77	100

(*) المصدر: د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، س.م.ش رقم (1)، س.م.ش رقم (2)، س.م.ش رقم (3)، الفقيه حسن، حسن: اليوميات الليبية.

إنَّ المتمعّن في مختلف الجاليات التجارية الأوروبية واليهودية والعربية العاملة في مدينة طرابلس ونشاطها، يتَّضح له أنَّ كل فئة من هذه الفئات كان لها اهتماماتها وتخصصاتها وأيضًا مجالات تجارية نشطت فيها وميزتها عن غيرها. غير أن الحديث عن التجار العاملين بمدينة طرابلس كان لا بد أن يشمل فئة أخرى لها أهميتها الخاصة وأقصد بها فئة التجار المحليين.

4 ـ التجار المحليون:

بادئ ذي بدء تجدد الإشارة إلى أنَّ التعرض إلى هؤلاء التجار في هذا المكان من الدراسة سوف يكون سريعًا، حيث سأكتفي بتحديد الإطار العام لهذه الفئة ونوعية نشاطها ومجالاته، في حين سيؤجل ذكر التفاصيل إلى الفصل الثاني من هذا الباب الذي يقوم على البحث في جوانب متعددة لهؤلاء التجار.

لقد بدا من الطبيعي أن يشكل التجار المحليّون الفئة التجارية الأكبر عددًا مقارنة ببقية الفئات الأخرى. فمن مجموع التجار المذكورين في السجلات واليوميات، أمكن تمييز 738 تاجرًا محليًا مثلوا نسبة 83,10٪ من عناصر الوسط التجاري لمدينة طرابلس. (انظر الجدول التالي).

جدول رقم (12)

الوسط التجاري في مدينة طرابلس

الفئات التجارية	العدد	النسبة المئوية
التجار المحليون	738	83,10
التجار العرب	70	7,88
التجار اليهود	53	5,96
التجار الأوروبيون	27	3,05
الإجمالي	888	100

ولكن، يبدو من المهم التنويه إلى أن هذه الفئة اشتملت على عناصر متعددة في أصولها وانتماءاتها. فالوسط التجاري المحلي لمدينة طرابلس، بوصفه يمثل جزءً من المجتمع الطرابلسي، كان من البديهي أن يتأثر بالتشكيلة

الاجتماعية (العرقية) لهذا الأخير. تبعًا لذلك نجده يتكون - إذا ما استثنينا الجاليات الأجنبية (الأوروبية والعربية) واليهود - من العرب «الليبيين» ومن العناصر التركية، بالإضافة إلى حديثي العهد بالإسلام. ومن ناحية أخرى، فإنّ بروز مدينة طرابلس كمركز «سياسي» و«اقتصادي» وأيضًا «ثقافي»، بدا له تأثيره في جعلها تمثل نقطة جذب بالنسبة للعديد من سكان الإيالة. والمتتبع للأسماء المذكورة في السجلات الخاصة بالمحكمة الشرعية لأهالي طرابلس بصورة عامة وتجارها بصفة خاصة، يمكن له أن يقف على التنوع الكبير في انتمائهم إلى المناطق المختلفة في الإيالة. فبالإضافة إلى أولئك الذين يرجعون في أصولهم إلى مدينة طرابلس، نجد في ألقاب الآخرين ما يؤكد تعدد انتماءاتهم الجهوية كالتاجوري والزواري والجبالي واليفرني والجنزوري والغرياني والفساطوي والزليطني والمصراتي والمسلاتي والغدامسي والسوكني، هذا فضلاً عما حلمه بعضهم من ألقاب قبلية تتضمن بدورها تعدد انتماءاتهم الجهوية، مثل الورفلي والترهوني والفيتوري والويفاتي والمزغورتي والعكاري والشتيوي والنخلي وبن مريم[1].

إن هذه الإشارة إلى تعدد أصول العناصر المكونة لفئة التجار المحليين تبدو مهمة جدًا في رأيي. وهذه الأهمية تستند إلى حدّ بعيد على ما يستشف من مجموع المعاملات التجارية الخاصة بهؤلاء التجار، من تدخل أصولهم هذه في تحديد نوعية نشاطهم وعلاقاتهم التجارية. ومن جهة أخرى، فهي تخدم غرضًا آخر يتعلق بإبراز مدى تدخلها وتأثيرها في تشكيل علاقات التجار فيما بينهم وهو ما سأتعرض إليه في حينه.

لقد شكّل التجار ذوي الأصول التركية وأولئك المعتبرون من حديثي العهد بالإسلام، والذين أمكن تمييزهم من خلال ما حملوه من ألقاب (التركي،

---

(1) حول موضوع تعدد إنتماءات وأصول التجار الطرابلسيين الجهوية، يمكن النظر في ما ذكر عن أصول العائلات الطرابلسية التي نصادف الكثير من التجار الذين ينتمون إليها في السجلات واليوميات، كما يمكن النظر في مواطن القبائل الليبية وذلك في المصنفات التي إهتمت بمثل هذه المواضيع، وأذكر منها على وجه الخصوص كتاب دي أغسطيني: سكان ليبيا، المشار إليه سابقًا وكتاب خليفة التليسي: معجم سكان ليبيا، دار الربّان، الجماهيرية، 1991.

الأزميتلي، القريتلي، الساقزلي، القرمانلي، الموارلي، القرجي، المالطي)، أقلية بسيطة في مجموع التجار المحليين إذ لم يتجاوزوا 43 تاجرًا، ممثلين بذلك نسبة 5,82٪ من مجموع التجار المحليين(*).

ولكن، وبالرغم من أقلية عددهم، فإنَّ المتتبع لمعاملاتهم التجارية يستطيع أن يتبين تميزهم خاصة في ظهورهم القوي في مجال التجارة «الدولية». غير أن هذا الظهور بدا محدودًا بآفاق معينة. فباستثناء التجار من رجال السلطة، الذين يتشعبت علاقاتهم وتنوعت تجارتهم، بدا الآخرون مرتبطين في نشاطهم الخارجي بصفة خاصة بحركة التبادل مع الدولة العثمانية. فبالنظر في معاملات 24 تاجرًا منهم، حددت خلالها المناطق التي تعاملوا معها، تبين أن 17 منهم كانوا يتعاملون مع المدن العثمانية (أزمير، اسلامبول، أدرنة، خانية، المورة)، في حين أن 7 منهم تعاملوا مع تونس، و3 مع الاسكندرية. أما علاقاتهم بأوروبا، فقد اقتصرت على من بدوا من أصول أوروبية وهم تجار من رجال السلطة مثل خليل باي بنغازي ومصطفى قرجي[1].

أمَّا فيما يتعلق بنشاطهم التجاري الداخلي، فقد ظهر محدودًا بحدود المدينة، إذ تذكر المصادر الأولية بعض المعاملات الخاصة بهم في هذا النطاق، في حين لم تشر إلى أيّ نشاط لهم مع المناطق المختلفة داخل الإيالة (استثنى من هنا أيضًا التجار من أعوان السلطة). وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى ما يستشف من المصادر من أهمية نشاطهم المحلي، الذي ترجم عنه وجود سوق خاص بهم في المدينة معروف بهم وهو سوق الترك، الذي سبقت الإشارة إليه، والذي يقابله السوق المعروف بتجّاره العرب.

(*) يجب أن يراعى هنا أن هذه الأرقام تخص فقط من حملوا ألقابًا تدل صراحة على أصولهم غير المحلية لذلك فهي ربما لا تعكس ما هو موجود فعلًا. هذا بالإضافة إلى أنني لم أشمل معهم المعتبرون من القورغلية، وهم أيضًا من أصول عثمانية، وذلك بإعتبار إندماجهم مع سكان الايالة حتى أصبحوا يعدون منهم.

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 106، 125، 154، 155، 212، 360، س.م.ش رقم (1)، ص 153، س.م.ش رقم (2)، ص ص 13، 15، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 239، 240، 368، 375، 378، 387، 392، 399، 614، 616، 617، 620، 621، 622، 624، 631.

إنَّ المعلومات التي تتعلق بالسلع التي كان يتعامل بها هؤلاء التجار تشير إلى الأهمية التي احتلتها تجارة العبيد في نشاطهم. فمن بين 24 تاجرًا ذكرت المصادر المواد التي يتاجرون بها، يتبين أن 10 منهم كانوا من تجار العبيد[1]. وتأتي تجارة المواد الغذائية في المرتبة الثانية، حيث ذكر 5 منهم كانت لهم صلة بهذاالنشاط[2]. وإلى جانب هذه المجالات من التجارة، اهتمَّ 3 منهم بتجارة الأقمشة والمنسوجات[3]، و2 بتجارة الحرير[4]، في حين لم يبرز منهم سوى 3 كتجار جلود ودخان وعطارة[5].

وفي مقابل هذا العنصر من التجار المحليين، نجد التجار العرب ذوي الأصول المحلية وهم يعدون 695 تاجرًا، مكونين عصب مجتمع مدينة طرابلس التجاري. وهذه الغلبة العددية لهؤلاء التجار، انعكست بوضوح على نشاطهم، فتعددت أطره وآفاقه (تجارة محلية، وإقليمية، و«دولية») كما تنوعت مجالاته.

لقد ظهر هؤلاء التجّار مسيطرين بشكل كبير على الحركة التجارية الدائرة في نطاق المدينة من خلال تواجدهم في مختلف الأسواق والمراكز التجارية القائمة، الأمر الذي تؤكده الإشارات المتعددة إلى معاملاتهم في هذا الإطار والواردة في سجلات المحكمة الشرعية واليوميات.

وعلاوة على هذا النوع من النشاط، برز هؤلاء التجار بشكل قوي أيضًا في إطار الحركة التجارية بين مدينة طرابلس وباقي مناطق الإيالة. فبالتمعن في مجموع المعاملات المذكورة في المصادر الأولية ذات العلاقة بهذا النوع من التجارة، يتبين أن 83,33٪ منها قام بها هؤلاء التجار.

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 106، 154، 165، 212، س.م.ش رقم (1)، ص 139، س.م.ش رقم (2)، ص ص 13، 90، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 544.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 362، س.م.ش رقم (1)، ص 153، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 622.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 154، س.م.ش رقم (1)، ص 110، س.م.ش رقم (2)، ص ص 13، 15.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 15، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 202.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 299، س.م.ش رقم (1)، ص ص 110، 121.

إن هذه السيطرة للتجار ذوي الأصول المحلية على التجارة الإقليمية، تعود في اعتقادي إلى ما حظيوا به من أمن أكبر في تنقلاتهم في الدواخل بدا لما تمتعوا به من سند اجتماعي دور هام في إبرازه، خاصة إذا ما اعتبرنا تداخل العلاقات الاجتماعية لسكان الإيالة، سواء ما ظهر منها في شكل تحالفات قبلية أو في شكل مصاهرات، وهو أمر لم يتوفر لغيرهم من العناصر التجارية الأخرى العاملة بالمدينة. ولعل ما يؤكد ذلك ما يتضح من خلال النظر في أسماء التجار الذين بدوا متورطين في هذا النشاط، من أن أكثر من ثلثهم كانوا يحملون ألقابًا تدل صراحة على انتسابهم، في أصولهم على الأقل، إلى مناطق الإيالة المختلفة، هذا فضلاً عما يلاحظ من اعتماد الفئات التجارية غير المحلية في نشاطها التجاري داخل الإيالة ـ وهو محدود ـ على وكلاء ومقارضين من المحليين.

ولم يقتصر نشاط التجار الطرابلسيين ذوي الأصول المحلية على مزاولة التجارة المحلية والإقليمية فحسب، وإنما امتد ليشمل أيضًا التجارة «الدولية»، حيث تعاملوا مع مختلف البلدان التي ارتبطت بعلاقات تجارية مع مدينة طرابلس. غير أنَّ اللافت للنظر أن نشاطهم «الدولي»، كان قد ارتكز على التعامل مع المناطق الإسلامية بصورة عامة والمدن العثمانية على وجه الخصوص. فمن خلال محاولة حصر هذا النوع من المعاملات الخاصة بنشاط هؤلاء التجار في المصادر الأولية، تبين أن 129 من بين 262 معاملة حددت خلالها المناطق المتعامل معها خارج الايالة كانت مع المدن والجزر التابعة للدولة العثمانية، وأنّ 51 من هذه المعاملات تمت مع إيالة تونس، و31 منها جرت مع ايالة مصر، أمّا إيالة الجزائر فتمثل المعاملات التي تمت معها 14 معاملة، في حين لم تسجل سوى 7 معاملات مع بلاد المغرب الأقصى و4 معاملات مع بلاد الشام (تشكل في مجموعها 90٪ من مجموع معاملاتهم «الدولية» و66,66٪ من مجموع معاملاتهم خارج المدينة).

أمّا عن معاملات هؤلاء التجار مع البلدان والجزر الأوروبية، فقد بدت محدودة جدًا، إذ عدّت فقط 18 معاملة من جملة المعاملات المذكورة (تمثل 6,87٪ من مجموع معاملاتهم «الدولية» و4,58٪ من مجموع معاملاتهم خارج المدينة). وقد قام بهذه المعاملات 24 تاجرًا، ويبدو أن اهتمام هؤلاء التجار قد تركز على التعامل مع مناطق معينة أكثر من غيرها، وهي المناطق القريبة من

الإيالة مثل جزيرة مالطا (8 معاملات) وليفورنة (4 معاملات) كما شمل نشاط بعض التجار فرنسا (5 معاملات) وتريستة (معاملة واحدة).

وفيما يتعلق بالتعامل مع بلاد السودان، فقد ظهر ضعيفًا في المصادر الأولية، إذ لم تشر الأخيرة إلاّ إلى 8 تجار كان لهم نشاط في تلك الأنحاء شكلت معاملاتهم نسبة 3,05٪ من مجموع معاملات هؤلاء التجار مع المناطق خارج الإيالة، ونسبة 2,03٪ من معاملاتهم خارج المدينة. غير أنّ الجدير بالملاحظة، أنه بالرغم مما يتراءى من ضعف في نشاط هؤلاء التجار مع بلاد السودان، فإن المصادر تعكس وجود سيطرة تامة لهم على هذه الحركة التجارية واحتكارهم لها، أو بمعنى أدق احتكار الاتصال المباشر بتلك المناطق، إذ لم يذكر غيرهم ممن كانت لهم علاقات تجارية مباشرة معها.

إن اهتمام التجار الطرابلسيين من ذوي الأصول المحلية في نشاطهم «الدولي»، بالتعامل مع المناطق الإسلامية أو التابعة للنفوذ الإسلامي بصفة خاصة، يمكن تفسيره بالتجانس الديني وأيضًا السياسي للإطار الذي يدور في نطاقه هذا النشاط. فبالرّغم من تمتع الكثير من المناطق العربية، في هذه المرحلة قيد الدراسة، بمظاهر «الاستقلالية» عن الدولة العثمانية، فإنها كانت خاضعة بشكل أو بآخر للنفوذ العثماني. وهذا التجانس يوفر عنصرًا مهمّا للنشاط التجاري، وأقصد به الأمن، إذ تبدو احتمالات المخاطرة أقلّ في مثل هذا النشاط في حين أنها تتضاعف فيما يتعلّق بالتعامل مع بلدان أوروبا على سبيل المثال.

إنّ تعدد أنواع التجارة التي مارستها هذه الفئة من التجار (محلية، إقليمية، «دولية») صاحبه أيضًا تعددًا في مجالات نشاطها وهو ما يبرز من خلال ما ذكر عن إتجارها بمختلف أنواع السلع الواقعة في نطاق التبادل. ولكن يجدر التنويه إلى أنه بالرغم من تنوع إهتماماتها، فإن هذه الأخيرة بدت متفاوتة إلى حد كبير. فبتتبع معاملات 412 تاجرًا حدّدت السجلات واليوميات أنواع السلع التي تعاملوا بها، تبين أن 108 منهم (26,21٪) اهتموا بتجارة المواد الغذائية، وبرز 71 تاجرًا (17,23٪) كتجار عبيد، ومثلت تجارة المنسوجات مدار اهتمام 64 تاجرًا (15,53٪)، كما اهتم 41 منهم (9,95٪) بتجارة المواد الأولية، وظهر 32 منهم (7,76٪) كتجار مواد صباغة، و24 (5,82٪) كتجار مواشي وحيوانات،

واهتم 14 تاجرًا (3,39٪) بتجارة الأسلحة الخفيفة (غداري، «طابنجات»، بنادق، جعاب مكاحل)، وظهر 12 تاجرًا (2,91٪) كعطارين، و11 (2,66٪) كتجار دخان، و7 تجار (1,69٪) كتجار مواد معدنية (حديد، رصاص، نحاس)، في حين ظهر 11 تاجرًا (2,66٪) كتجار معادن ثمينة (ذهب وفضة)، وتفرقت اهتمامات الباقين ما بين تجارة النعال (5 تجار) والصابون (3 تجار) والفخار (تاجرين) وكذلك الريش والخرز، في حين اهتم البعض بالإتجار في مواد الزينة والأدوات المنزلية والحصر والقفاف.

إن الفصل بين التجار ذوي الأصول المحلية، وغيرهم من ذوي الأصول التركية وحديثي العهد بالإسلام، عند تناول فئة التجار المحليين، كان ضروريًا في اعتقادي للوقوف على خصوصية كل من العنصرين، والتعرف على مدى تدخل خلفيتهم الاجتماعية/ العرقية في توجيه نشاطهم. غير إنني وإذ أتحدث عن فئة التجار المحليين التي شكلها هذان العنصران مجتمعين، فإنه قد يبدو من المفيد، ولمقارنة نشاطها ببقية الفئات الأخرى المكونة للوسط التجاري لمدينة طرابلس، أن يقع النظر في نشاطها بشكل إجمالي. ولأنني تعرضت إلى الكثير من التفاصيل التي تتعلق بآفاق ومجالات تجارتها إبّان التعرض لعنصريها، فإنني سأكتفي هنا بإبراز الخصائص العامة لنشاطهامن خلال الجدولين التاليين:

جدول رقم (13)

آفاق معاملات التجار المحليين

ـ أ ـ

البلد	عدد المعاملات	النسبة المئوية
الدولة العثمانية	151	22,60
ايالة تونس	60	8,98
مصر	35	5,23
الجزائر	14	2,09
المغرب الأقصى	7	1,04
الشام	4	0,59
مالطا	10	1,49
ليفورنة	7	1,04
فرنسا	5	0,74
تريستة	1	0,14
بلاد السودان	8	1,19
بنغازي	43	6,43
فزان	28	4,19
درنة	5	0,74
غريان	4	0,59
الجبل	4	0,59
البادية	4	0,59
مصراتة	3	0,44
زليطن	2	0,29
غدامس	1	0,14
جنزور	1	0,14
خارج المدينة غير محدد	46	6,88
داخل المدينة	225	33,68
الإجمالي	668	100

- ب -

المنطقة	عدد المعاملات	النسبة المئوية
بلدان وجزر أوروبا	23	3,44
العالم الإسلامي	271	40,56
بلاد السودان	8	1,19
داخل الإيالة	320	47,90
خارج المدينة غير محدد	46	6,88
الإجمالي	668	100

(*) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، س.م.ش رقم (1)، س.م.ش رقم (2)، س.م.ش رقم (3)، الفقيه حسن، حسن: اليوميات الليبية.

جدول رقم (14)
مجالات تجارة التجار المحليون (السلع)(*)

نوع السلع	عدد المعاملات	النسبة المئوية
مواد غذائية	113	25,97
منسوجات	67	15,40
عبيد	81	18,62
مواد أولية	44	10,11
مواد صباغة	32	7,35
معادن ثمينة	11	2,52
مواد معدنية	7	1,60
حيوانات ومواشي	24	5,51
أسلحة خفيفة	14	3,21
مواد عطارة	13	2,98
دخان	12	2,75

تابع ـ جدول رقم (14)

مجالات تجارة التجار المحليون (السلع)(*)

نوع السلع	عدد المعاملات	النسبة المئوية
نعال	5	1,14
صابون	3	0,68
ريش نعام	2	0,45
خرز	2	0,45
فخار	2	0,45
مواد زينة	1	0,22
مواد منزلية	1	0,22
حصر وقفاف	1	0,22
الإجمالي	435	100

(*) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، س.م.ش رقم (1)؛ س.م.ش رقم (2)؛ س.م.ش رقم (3)؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات الليبية.

وقبل أن أُنهي الحديث عن طبيعة نشاط فئة التجار المحليين أرى ضرورة الوقوف عند جانب آخر من جوانب هذا النشاط له أهميته، وأعني به الجانب المتعلق بطبيعة علاقاتهم بالأطراف التي تعاملوا معها في تجارتهم البعيدة، أي الأطراف التي ارتبطت في وجودها بالمؤسسات التي قام عليها جزء كبير من هذه التجارة، كالشركة والقراض والوكالة. وكنت أشرت في الصفحات السابقة إلى وجود تعاملات من هذا النوع لتجار الجاليات المختلفة مع أبناء جالياتهم. كما أشرت أيضًا إلى تعاملهم مع العناصر المحلية خاصة فيما يتعلق بنشاطهم في داخل الإيالة، الأمر الذي يتضمن إشارة إلى إدراك هؤلاء التجار لأهمية التعامل مع المحليين في تسيير هذا النوع من نشاطهم، وبالتالي مدى وعيهم بمصالحهم. ولكن من خلال التطلع إلى هذا النوع من المعاملات الخاصة بالتجار المحليين المذكورة في سجلات المحكمة الشرعية، يبرز بوضوح التنوّع الكبير في طبيعة علاقاتهم بشركائهم ووكلائهم وأيضًا المقارضين الذين تعاملوا

معهم. فتشير السجلات إلى بعض هذه المؤسسات التي تشكلت على أساس علاقات الدم والنسب. فمن ذلك مثلاً ما ذُكر عن شركة بين رحومة بن محمد المزدي وأخيه أحمد، وشركة بين أحمد بن قلاو وأخيه سليمان، وما ذكر عن معاملات الوكالة والمضاربة التي قامت بين محمد الطرودي وابن عمه حسين الطرودي، وبين علي الطبلي وسالم ابن أخيه، وبين علي الشويرف وأخيه عبد الرحمن، وبين ساسي بن الشريف محمد القصبي وأخيه أبي بكر، وبين مُحمد الجمالي وأخيه محمد، وأيضًا بين عبد الله بانون ورزوقة بانون، كما ذكر أيضًا تعامل محمد القنين مع صهره عويطي، وتعامل ابراهيم المحمودي مع صهره رجب بن عبد الله[1].

كما تشكل جزء من الشركة والوكالة على أساس وحدة الانتماء القبلي والجهوي. فيرد في سجلات المحكمة الشرعية ذكر لشركات قراض قامت بين أحمد بن عبد الهادي التاجوري وبين محمّد بن علي عرف دالي التاجوري، وبين علي بن نوح الجبالي وابراهيم بن قرشين الجبالي، وبين عاشور بن الحاج يوسف الفيتوري وعلي بن عطية الفيتوري، وبين حسين بن أحمد ومحمد بن بوراوي من «قبيله»، وبين ابراهيم بن محمد المزدي وبين محمد بن عبد الله المزدي[2].

وإلى جانب هذا النوع من العلاقات التي ربطت بين أطراف هذه المؤسسات، تحفل السجلات بذكر العديد من هذه المؤسسات شكلتها عناصر لا يبرز أي رابط بينها سوى الانتماء إلى الإيالة. هذا في حين ترد بعض الإشارات إلى تعامل بعض التجار المحليين مع عناصر بعض الجاليات التجارية الأخرى. فمن ذلك يذكر على سبيل المثال، توكيل أحمد الورديان التاجوري لأحمد العكروت الصفاقسي في تجارة له مع صفاقس، وتوكيل أحمد بوطبل

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 40، 97، 211، 274، 415، س.م.ش رقم (1)، ص 10، 33، 89، س.م.ش رقم (2)، ص 85، س.م.ش رقم (3)، ص ص 287.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 45، 350، س.م.ش رقم (1)، ص 75،س.م.ش رقم (2)، ص ص 108، 135.

للذمي ابراهم خلفون في معاملة له مع ليفورنة، وتوكيل عمورة بن مصطفى خوجة للرومي دابيك مربيلة في تعاملاته مع مالطا، كما يرد أيضًا ذكر لشركة قامت بين عمر بن الحاج على الأزرق والذمي ابراهم خلفون في تجارة مع ليفورنة[1].

ولكن يبدو من المهم الإشارة إلى أنه بالرغم من وجود التعدد/التنوع في طبيعة علاقات التجار المحليين مع الأطراف التي تعاملوا معها، فإنَّ علاقاتهم تلك بدت متفاوتة بشكل كبير. فبحصر الشركات والوكالة ومعاملات القراض الخاصة بهؤلاء التجار في الفترات التي رصدتها السجلات، وهي تعد في مجموعها 137 معاملة، تبين أن 24 منها (17,5٪) قام على أساس وحدة الانتماء العائلي (علاقات الدم والنسب)، وأن 12 منها (8,7٪) سيّر بالاعتماد على وحدة الانتماء القبلي والجهوي، في حين قام الجزء الأكبر منها 89 معاملة (64,9٪) مع عناصر محلية ولكن دون يكون لهم معها روابط محددة. أمّا علاقاتهم بعناصر الجاليات الأخرى فقد بدت محدودة إذ عدت 12 فقط (8,7٪).

إن هذه الأرقام، وإن كانت تشير إلى اعتماد التجار المحليين بشكل كبير في تجارتهم البعيدة على التعامل مع عناصر محلية، فإن هذا النوع من التعامل فرضه في اعتقادي إدراكهم لصلاحية هؤلاء وقدرتهم أكثر من غيرهم على تسيير مصالحهم. وهذا الافتراض قد يجد ما يؤيده في محدودية الدور الذي لعبته وحدة الانتماء العائلي والقبلي والجهوي بصورة عامة، في تشكيل معاملاتهم تلك. ومن ناحية ثانية، فيما يلاحظ من خلال نشاطهم مع المناطق المختلفة في الإيالة، والتي قام جزء هام منها بالاعتماد على وكلاء ومضاربين بدوا منتمين إلى نفس المناطق التي تم التعامل معها كأن يختار المصراتي مثلاً كوكيل في تجارة إلى مصراتة، والفيتوري في تجارة إلى زليطن[2]، هذا فضلاً عما يظهر لهم من معاملات في إطار التجارة «الدولية» تؤكد إدراكهم لمصالحهم في

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 283، س.م.ش رقم (2)، ص 48، 51، 94.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 509، س.م.ش رقم (1)، ص 75.

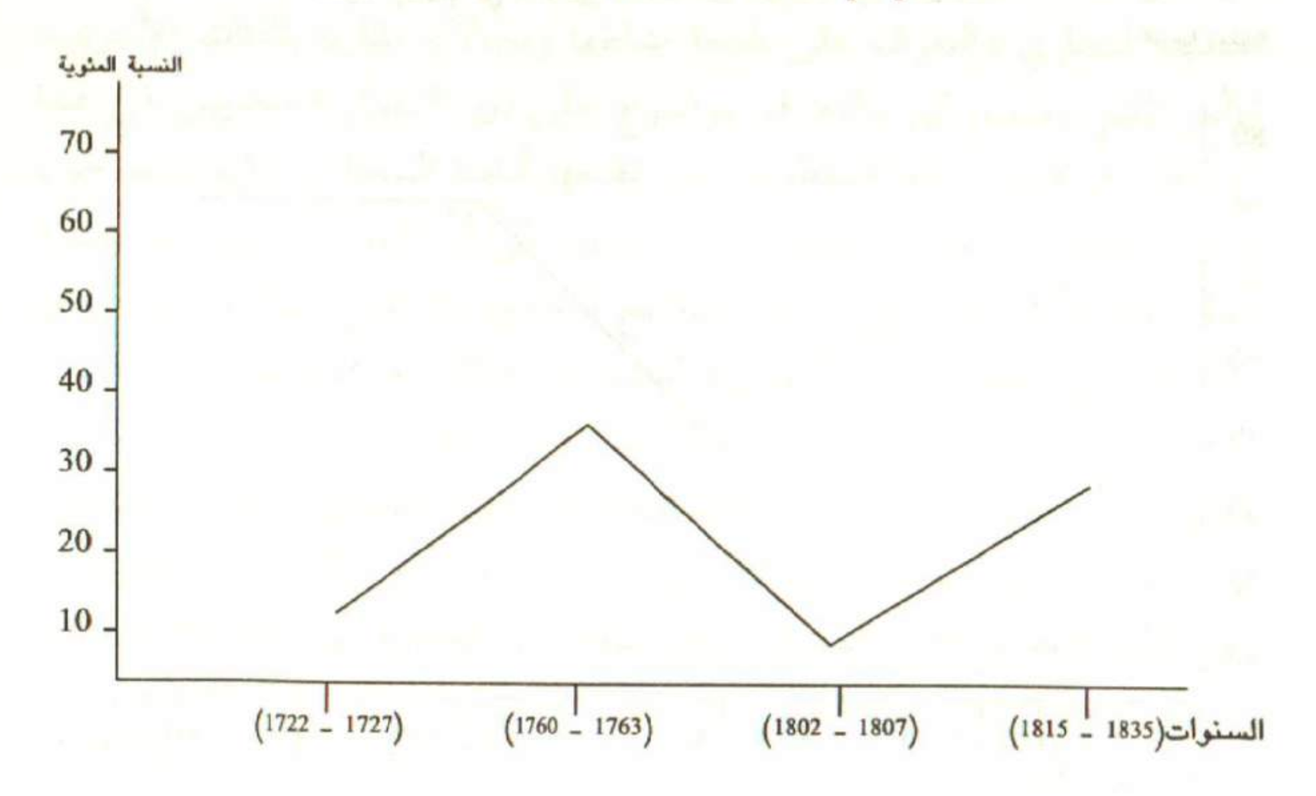
اختيارهم لشركائهم، أو وكلائهم أو المقارضين، من ذلك مثلاً اعتماد بعضهم على العناصر من أصول تركية في تجارتهم مع المدن التركية[1]، بالإضافة إلى ما سبق وأشرت إليه من وجود من اعتمد منهم على يهود في تعاملهم مع ليفورنة، وعلى مالطيين في تعاملهم مع مالطا، ومع تونسيين في تعاملهم مع تونس.

إن سعي التجار المحليين للتعامل وفق هذه المعطيات، قد يستنتج منه إدراكهم الواعي بأولوية المصالح المشتركة. لذلك نجدهم لا يقيمون وزنًا في بعض الأحيان، للانتماء العرقي بل والديني. ولكن تجدر الإشارة إلى أن بعض الملامح الجنينية لوعي التجار المحليين بالانتماء الطبقي، والذي حاولت إبرازه من خلال النظر في علاقاتهم مع العناصر التي شكلوا معها المؤسسات التي سيروا وفقها نشاطهم الخارجي، كانت تتأرجح ما بين الظهور والاختفاء حسبما يتضح من خلال النظر في علاقاتهم المشار إليها في فترات مختلفة من المرحلة قيد الدراسة، وهو ما عملت على إبرازه من خلال الرسوم البيانية التالي:

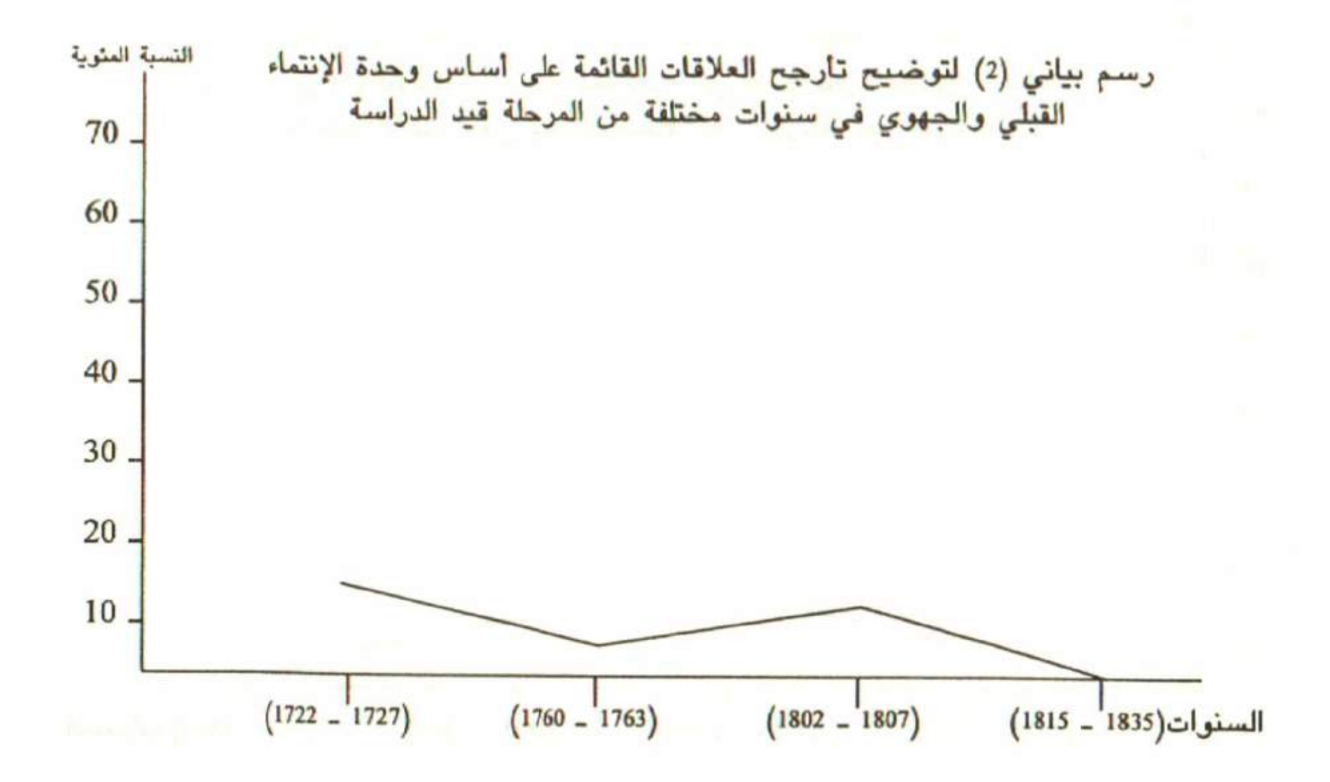
---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 117، 154، 190، س.م.ش رقم (2)، ص ص 15، 75.

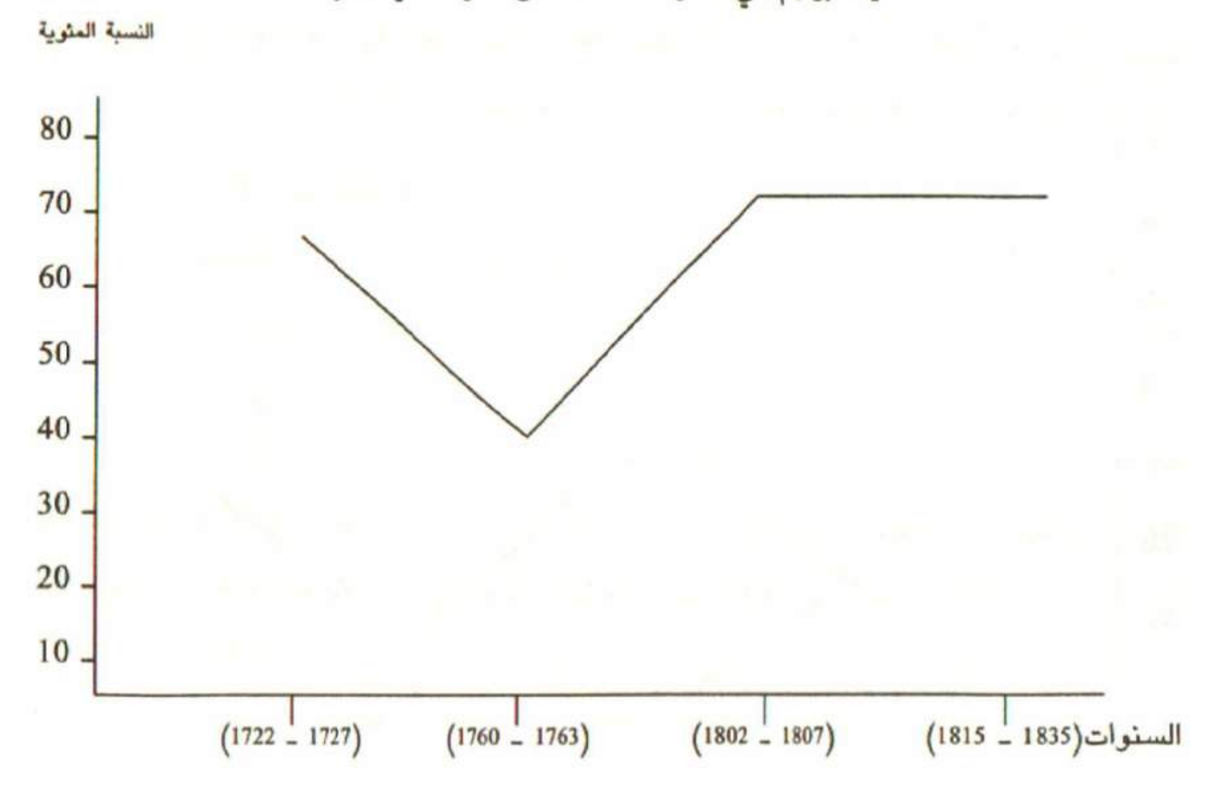
رسم بياني (1) لتوضيح تأرجح العلاقات القائمة على أساس وحدة الإنتماء العائلي في سنوات مختلفة من المرحلة قيد الدراسة

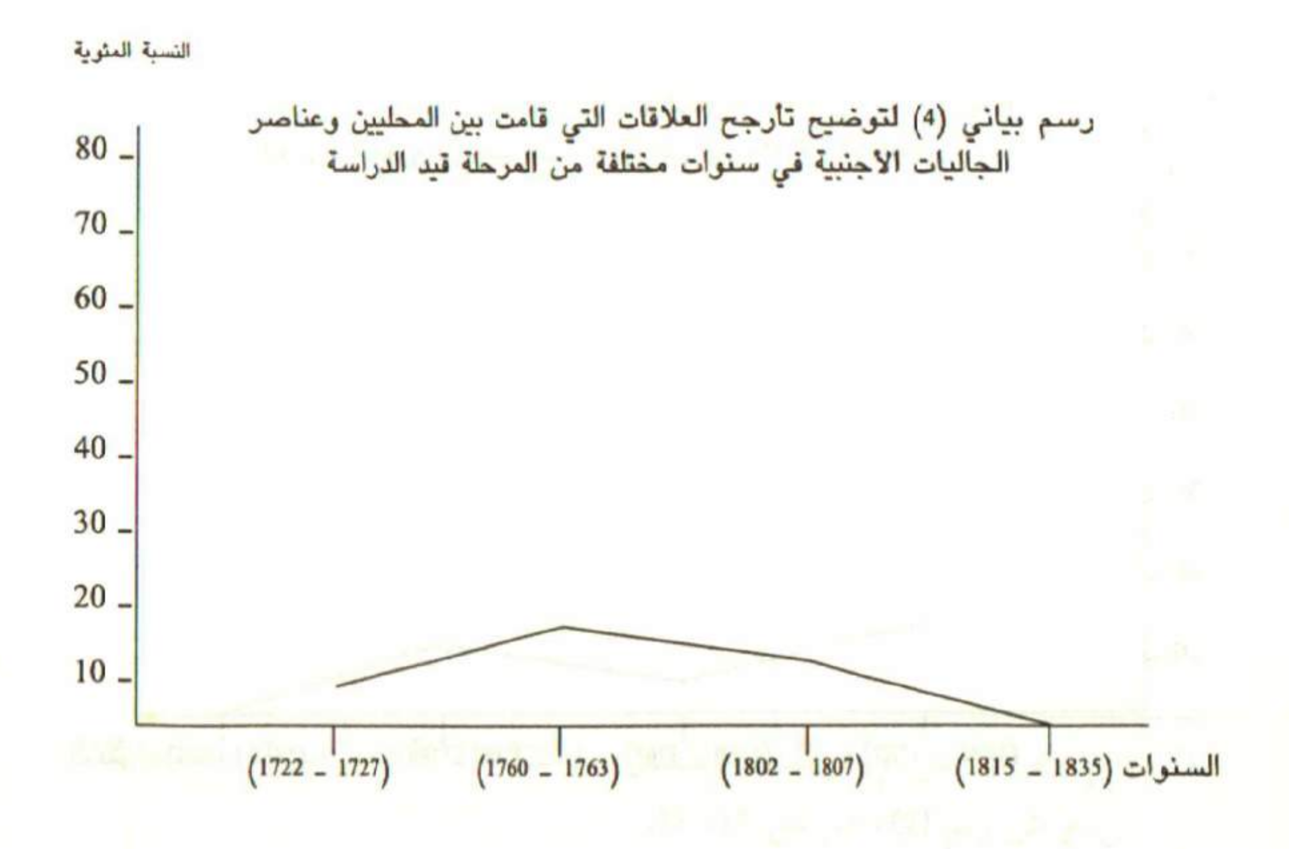


رسم بياني (2) لتوضيح تأرجح العلاقات القائمة على أساس وحدة الإنتماء القبلي والجهوي في سنوات مختلفة من المرحلة قيد الدراسة



رسم بياني (3) لتوضيح العلاقات التي قامت بين المحليين دون تحديد لروابط معينة بينهم في سنوات مختلفة من المرحلة قيد الدراسة





رسم بياني (4) لتوضيح تارجح العلاقات التي قامت بين المحليين وعناصر الجاليات الأجنبية في سنوات مختلفة من المرحلة قيد الدراسة

خلاصة القول، إن البحث في التجار المكونين للوسط التجاري لمدينة طرابلس، كان مهمًا جدًا للوقوف على موقع مختلف الفئات التجارية في نشاط المدينة التجاري والتعرف على طبيعة نشاطها ومجالاته مقارنة بالفئات الأخرى، الأمر الذي يسمح لي بالتعرف بوضوح على دور التجار المحليين في هذا النشاط. فبنظرة سريعة للمعطيات التي تضعها أمامنا السجلات واليوميات حول النشاط التجاري للمدينة والقائمين به، نخلص إلى أنَّ التجار المحليين لم يمثلوا فقط الفئة الأكثر عددًا في تكوينة المجتمع التجاري لطرابلس، ولكنهم أيضًا بدوا مشاركين في مختلف أنواع التجارة القائمة من خلال تعاملهم بمختلف أصناف السلع الواقعة في نطاق التبادل. كما أنهم، ومن خلال مقارنة مجالات نشاطهم وآفاق معاملاتهم بغيرهم من الفئات التجارية العاملة بالمدينة، بدوا المسيطرين على تجارة المدينة بختلف أطرها، سواء منها المحلية أو الإقليمية أو «الدولية». ففي إطار التجارة داخل المدينة، نجد المعاملات الخاصة بهم تمثل 74,75٪ من جملة المعاملات الدائرة فيها، وفي إطار التعامل مع بقية مناطق الإيالة مثلت معاملاتهم 83,33٪ من مجموع هذا النوع من المعاملات، أمَّا مشاركتهم في التجارة «الدولية» فقد شكلت 78,64٪ من جملة المعاملات الخاصة بهذا الإطار من تجارة المدينة. إنَّ هذه الأرقام، بالإضافة إلى اهتمام هذه الدراسة بالنظر في موضوع تكوين الطبقة التجارية الطرابلسية، تدفعني إلى إيلاء إهتمام خاص بفئة التجار المحليين، وذلك بمحاولة البحث في جوانب أخرى تتعلق بها.

الفصل الثاني

التجار المحليون:
خلفياتهم الإجتماعية والإقتصادية وفئاتهم.

تمهيد:

تعرَّضت في الصفحات السابقة إلى الفئات التجارية المختلفة المكونة «للمجتمع التجاري» في مدينة طرابلس، محددة مجال نشاطها، ونوعية التجارة التي مارستها، غير أن إهتمام هذه الدراسة بالبحث في خلفية تكوين الطبقة التجارية الطرابلسية، يستوجب وقفة خاصة عند فئة التجار الطرابلسيين. فلئن كان المجتمع التجاري في مدينة طرابلس قد تميّز بإتساعه وشموله لعناصر متعددة الأصول الإجتماعية ومختلفة في نوعيّة نشاطها وعلاقاتها التجارية، فإن نسبة العنصر المحلي التي تجاوزت الـ 80٪ تستدعي إهتمامًا خاصًا. فلا يجوز وفقًا لهذه النسبة أن أكتفي بسرد أسماء تجار المنطقة وبعض أنشطتهم وحسب، بل من المفترض أن أنظر في خلفياتهم الإجتماعية والإقتصاديّة، وفي تفاوتهم «الطبقي» إن صح القول.

فمن خلال البحث في النشاط التجاري لمدينة طرابلس، تبين أن هذا النشاط قام على شقين أساسيين تمثل أولهما في التجارة قريبة المدى، أو ما يمكن التعبير عنه بالتجارة الداخلية. وهذه الأخيرة تشمل المبادلات داخل المدينة ومع مناطق الايالة وتدور أساسًا حول تبادل السلع المنتجة محليًا بغرض تحقيق الإكتفاء الذاتي. أما الشق الثاني فتمثل في التجارة بعيدة المدى أو ما يمكن أن نطلق عليه التجارة «الدولية». وكنت قد توقفت عند الشق الأول في أكثر من موضع، سواء خلال الحديث عن المؤسسات التجارية المختلفة القائمة داخل المدينة، أو عند الحديث عن الآلية التي سارت من خلالها هذه الحركة التجارية. تبعًا لذلك، كان من الطبيعي أن يتمتع التجار المحليون بدور بارز في

هذا المجال، غير أن الحديث عن أهمية التجارة في المنطقة وتميزها لم يقتصر على مدينة طرابلس فقط، وإنما شمل جل أرجاء الايالة.

إن تغطية النشاط التجاري محليًا، والذي يتطلب نظرًا لإتساع رقعة الإيالة، آليات في غاية التعقيد، أهل تجار المدينة الذين تمتعوا بمزايا عدة، لعل وجود النظام الحاكم بين ظهرانيهم من أهمها على الاطلاق، إلى أن يتطلعوا بأنظارهم إلى التجارة بعيدة المدى. لذلك رأيت ضرورة الوقوف عند هذا النوع من التجارة وإبراز أهميتها التي ظهرت على مستويات عدة.

إن أهمية مدينة طرابلس، والتي عدّت واحدة من أهم مراكز التجارة «الدولية» على مر العصور، كانت ناتجة عن عامل أساسي يرتبط بالموقع الإستراتيجي الذي إحتلته، والذي مكّنها من الإتصال التجاري بالمناطق العربية في الشرق والغرب، بالإضافة إلى بلاد السودان في الجنوب، وأوروبا عبر البحر المتوسط. والمتتبع للسلع التي دارت حولها الحركة التجارية بين المدينة وبين مختلف هذه البلدان، يمكنه الوقوف بوضوح على الدور الذي إضطلعت به مدينة طرابلس في هذا المجال. غير أنه من ناحية أخرى بدا لهذا الموقع وما نتج عنه من إتصال بالدول المختلفة، أثره في تأكيد أهميتها كمركز هام للحركة التجارية الدائرة في نطاق الايالة. وبذلك ظهرت مدينة طرابلس كمحطة نهائية - Terminus - تتوقف عندها منتجات مختلف مناطق الايالة، بالإضافة إلى السلع الواردة من الدول الأخرى حيث كان يقع هناك إعادة تصديرها وتوزيعها في إتجاهات مختلفة.

إن هذا النشاط التجاري المتكامل، كان له الفضل في تطوير العديد من المعاملات والتقنيات ذات العلاقة بالتجارة الداخلية والخارجية. فعلى المستوى الداخلي، وبالتحديد في نطاق الإيالة، ساهمت العديد من المؤسسات، أذكر منها على سبيل المثال الشركة والوكالة والقراض، في تنظيم العملية التجارية وفي نموها، أما التجارة الخارجية فقد نظمتها مؤسسات بعضها يستخدم في المعاملات الداخلية وبعضها الآخر إقتصر عليها دون غيرها. غير أن الملاحظ أن مؤسسات كالعقود والحوالة والسندات والصيرفة، تبدو أنها ناتجة عن التجارة «الدولية» ومرتبطة بها أكثر من إرتباطها بالتجارة الداخلية.

ولكن من المفيد القول، أن أهمية التجارة الخارجية لم تقتصر في ظهورها

على مستوى النشاط وآليته فحسب وإنما بدت مهمة أيضًا على عدة مستويات أخرى. وكنت قد ألمحت في الفصل السابق إلى أثر هذه التجارة في تعدد الأصول الإجتماعية (العرقية) «للمجتمع التجاري» في طرابلس، بإعتبار أن دورها لم يقتصر على وجود السلع الوافدة، وإنما أيضًا التجار الوافدين. كما تبين إبان التعرّض إلى نشاط مختلف الجاليات التجارية غير المحلية العاملة بالمدينة، الموقع البارز الذي إحتلته هذه التجارة في إهتماماتهم، إذ بدا نشاط بعضهم مرتبطًا أساسًا بها. غير أنه بالإضافة إلى أهمية هذا النشاط بالنسبة للجاليات الأجنبية، بدت أهميته واضحة على المستوى المحلي، سواء فيما يتعلق بالسلطة أو الأفراد.

فبالنسبة للسلطة، وحيث كانت طبيعة مداخيل حكام الإيالة تعتمد أساسًا على الريع، فقد كان من البديهي أن يحتل هذا النوع من التجارة، الذي يمثل واحدًا من أهم مصادر الدخل، موقعًا بارزًا في إهتماماتهم. إن هذا الإهتمام بدا واضحًا من خلال المحاولات الدائمة للسيطرة على هذه التجارة، وذلك بالتركيز على عدد من المحاور الرئيسية. فأولها ضمان الأمن لطرق القوافل داخل الإيالة، والقضاء على كل الثورات والتحركات التي من شأنها أن تهدد سلامة القوافل. إن حرص السلطة على توفير الأمن والسلامة للقوافل، كان يهدف في ذات الوقت إلى السيطرة على إنتاج المناطق المختلفة في الداخل، والذي يشكل مواد هامة للتجارة الدولية. كما أن فرض المراقبة على هذه التجارة وعلى مداخيلها يضمن للسلطة الحاكمة تحصيل ضرائبها في مواعيدها.

ولكن، وحيث أن تجارة العبور كانت أكثر أهمية بالنسبة لحكام طرابلس، فقد كان من الطبيعي أن تولي السلطة هذه التجارة عناية خاصة. ولعل في محاولات حكام طرابلس الدؤوبة لفرض سيطرتهم على المناطق الجنوبية من الإيالة، وإدخالها تحت النفوذ المباشر لطرابلس، ما يؤكد هذا الإهتمام. فالاجزاء الجنوبية من الإيالة، كانت تتمتع بخاصيتين، الأولى: أن هذه المناطق تُعد من المراكز الرئيسية لهذه التجارة نتيجة اتصالها المباشر ببلاد السودان. أما الخاصية الثانية: فإن هذه المناطق كانت على علاقة متواصلة بشمال إفريقيا، مما أضفي عليها وعلى أسواقها الصبغة الدولية. لذلك فإن السيطرة عليها تمكن السلطة الحاكمة من جني ثمار هذا النشاط المتنوع على مرّ الفصول.

إن مختلف هذه المحاور، تعرب بشكل كبير عن إهتمام السلطة في طرابلس بالتجارة «الدولية». غير أنه يجدر بي التنبيه إلى أن الحديث عن إجراءات السلطة لإقرار الأمن لحركة التجارة من خلال العمل على إخضاع المناطق الداخلية، بالإضافة إلى الحديث عن مراقبتها لهذه التجارة يقتضي التعرض إلى مواضيع وتفاصيل تشكل في جزء كبير منها عناصر الباب الثالث من هذه الدّراسة. لذلك فإنه تجنبًا للتكرار في ذكر الأحداث والشواهد، رأيت أن أكتفي هنا بالنظر في الإجراءات المتخذة للسيطرة على تجارة العبور.

فتطلع السلطة في طرابلس للسيطرة على مناطق الجنوب، لما يخوله لها ذلك من وضع يدها على تجارة العبور، لم يكن توجهًا جديدًا ظهر في المرحلة قيد الدراسة، وإنما يرجع إلى ما قبل ذلك. ففي فترة الحكم العثماني المباشر الأول لإيالة طرابلس (1551 ـ 1711) على سبيل المثال، تسجل المصادر إهتمام باشاوات طرابلس ودایاتها بفرض نفوذهم على مراكز هذه التجارة في الايالة، وذلك بإرسال الحملات المتكررة إليها وخاصة إقليم فزان الذي كان يمثل أهمية بالغة لاتصاله المباشر ببلاد السودان من جهة، ثم باعتباره ملتقى القوافل القادمة من مختلف مناطق شمال إفريقيا، من مصر شرقًا وحتى المغرب الأقصى غربًا.

لقد نجح العثمانيون في إخضاع هذا الإقليم للسيطرة التامة للإدارة في طرابلس وتعيين حكام تابعين لهم هناك. غير أن هذه السيطرة لم تدم إلا لفترات قصيرة ومتقطعة 1578 ـ 1582، و1612 ـ 1613، و1623 ـ 1627[1].

---

(1) تشير المصادر إلى أنه في سنة 1578، راسلت خوذ زوج المنتصر بن محمد الفاسي، حاكم فزان من أولاد محمد، العثمانيين ودعتهم إلى إحتلال مدينة سبها بسبب غيرة داخلتها تجاه ضرتها التي كان الزوج كثير التردد عليها في مرزق. ولكنها سرعان ما ندمت على إستقدامها العثمانيين إثر وفاة زوجها، بعد أن وجدت نفسها في مواجهة مباشرة معهم، حيث أسفرت هذه المواجهة عن مقتلها وإحتلال الجند العثماني لكامل إقليم فزان، بعد هروب أسرة أولاد محمد إلى السودان، وإلحاقه مباشرة بالإدارة في طرابلس بتنصيب مامي التركي حاكمًا له حتى سنة 1852، وهي السنة التي قتل فيها مامي ومن معه وشهدت رجوع أولاد محمد إلى حكم فزان. وقد عمل هؤلاء الأخيرون على دفع الأتاوة إلى العثمانيين غير أنهم إمتنعوا عن دفعها في سنة 1611م. فكان ذلك سببًا في توجيه حملة إليهم نتج عنها إبعادهم وجعل المنطقة تحت حكم وال عثماني هو حسن=

فبعد سنة 1627، ونتيجة للضعف الذي كانت تعانيه الإدارة العثمانية في طرابلس بسبب الصراعات السياسية من جهة، ولتنامي نفوذ اولاد محمد في فزان من جهة ثانية، إكتفى حكام طرابلس بسيطرة غير مباشرة في الإقليم تقوم على ترك الحكم لاولاد محمد مع إلزامهم بدفع الخراج الذي حدّدت قيمته بـ 4000 مثقال من الذهب، يعطى نصفها تبرًا ونصفها الآخر عبيدًا[1]. ولضمان إستمرارية وصول الخراج إلى طرابلس، كان أولو السلطة يقومون بإرسال الحملات العسكرية إلى فزان كلما أظهر أولاد محمد تقاعسًا عن الدفع مثلما حدث في سنتي 1682 و 1689[2].

ورغم التغيير الذي حدث في السلطة بتولي القرمانليين الحكم في سنة 1711، فإن إخضاع مناطق الجنوب ظل هدفًا أساسيًا للحكومة الجديدة. فأحمد القرمانلي [1711 ـ 1745] الذي كان يعي جيدًا أهمية تجارة القوافل بالنسبة لدخل الإيالة، وأهمية فزان لهذه التجارة، وجه عنايته منذ السنوات الأولى لتوليه الحكم إلى العمل على الاحتفاظ بالمداخيل المتأتية من ذلك الإقليم. فخلال ثماني عشرة سنة تذكر المصادر ارساله ثلاث حملات عسكرية إلى فزان في سنة 1715، و1718، و1733، حيث نجح في الحملة الأخيرة، أثر إجراءات مشددة ومهينة اتخذها ضد أحمد الناصر شيخ فزان انذاك، في الزامه ومن خلفه بصورة

= النعال حتى سنة 1613. وفي هذه السنة ثار أهالي فزان وقتلوا الوالي ومن معه من الجنود، وإستدعوا أولاد محمد الفازّين في السودان، فحضر الطاهر الفاسي وحكم حتى سنة 1623 أين عمل الخرمان من سكان وادي الآجال في هذه السنة، إثر معاملة الطاهر السيئة لهم، على رفع شكوى إلى حكومة طرابلس فأرسلت الأخيرة حملة نتج عنها وقوع المنطقة مجددًا تحت النفوذ المباشر لطرابلس وإستمرت كذلك حتى سنة 1627. خوجه مصطفى، تاريخ فزان، حققه وقدم له وعلق عليه حبيب وداعة الحسناوي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1979، ص ص 52 ـ 65؛ ابن غلبون: التذكار، ص ص 99 ـ 100؛ فيرو: الحوليات، ص ص 28، 140، 141، 147.

(1) خوجه: تاريخ فزان، ص ص 66 ـ 67، فيرو: الحوليات، ص 148 El- Hasnawi, H.w.: Fazzan Under The Rule of The Awlad Muhammad, The Center of African Researches and Studies, SEBHA, 1990, pp 17-19.

(2) خوجه: تاريخ فزان، ص ص 70، 73؛ El -Hasnawi,: Fazzan Under The Rule of The Awlad Muhammad, pp 122-125.

نهائية بدفع ما فرض عليهم من ضرائب سنوية[1].

ان النجاح الذي احرزه أحمد باشا القرمانلي في إخضاع فزان، يبرز جليًا في إغفال المصادر ذكر أية حوادث صدامية جديدة بين سلطة طرابلس وشيوخ الإقليم وتأكيدها على التزام الأخيرين بدفع ما الزموا به طوال الفترات اللاحقة من حكم القرمانليين، فضلًا عن قيام علاقات ودية بين الطرفين[2].

ولكن مع بداية القرن التاسع عشر، ظهر بعض التغيير في توجهات السلطة في طرابلس، فقد رأى يوسف باشا في الاستقلال الذاتي الذي تعيشه مناطق الجنوب، حرماناً له من العوائد الضخمة للتجارة. ولما كانت الاتاوات السنوية التي ترسل إلى طرابلس من تلك الأنحاء لا تمثل إلا جزء بسيطًا من ريع التجارة، فإن هدفه الاساسي انصب على تحقيق السيطرة التامة على تلك المداخيل بإنهاء الاستقلال الداخلي لمناطق الجنوب وإلحاقها مباشرة بالإدارة في طرابلس.

لقد وجد يوسف باشا الفرصة مواتية في سنة 1810 لتنفيذ مخططه في غدامس أولا، وهي بوابة التجارة إلى السودان الغربي، وملتقى القوافل التجارية القادمة من تونس والجزائر، مستغَلا رفض الغدامسيين دفع الضرائب. فقام بإرسال حملة إليهم بقيادة إبنه علي، حيث لم يكتف خلالها بإلزامهم بدفع ما تأخر عليهم من ضريبة وتغريمهم نفقات الحملة وحسب، ولكنه ولى عليهم عاملاً يتبعه مباشرة[3]. وبعد سنتين من تاريخ إخضاع غدامس قرر يوسف باشا

---

(1) قام أحمد باشا في سنة 1733، بإرسال حملة إلى فزان بقيادة ابنيه، ورغم تقديم أولاد محمد الإعتذار وطلب العفو، وعرض التحمل بنفقات الحملة، بالإضافة إلى مبلغ الأتاوة السنوية، فإن أحمد باشا أمر إبنه محمد بالدخول إلى مرزق والقبض على الناصر حاكم فزان وإحضاره إلى طرابلس، وقد عرض أحمد باشا الناصر وابنه إلى موقف مهين حيث عرضهما للبيع كعبدين، وباعهما بالفعل إلى ابنه محمد بدرهمين، ثم قام بعتقهما وإرجاع الناصر إلى حكم فزان، ولكن بعد أن قام بهدم أسوار مرزق. خوجه: تاريخ فزان، ص ص 80 - 85؛ فيرو: الحوليات، ص ص 237، 282، 299 El-Hasnawi,: Fazzan Under The Rule of the Awlad Muhammad, pp 127-130.

(2) خوجة: تاريخ فزان، ص 86، توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص ص 343، 345.

(3) الأنصاري: المنهل العذب، ص 318، سامح، عزيز: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة عبد السلام أدهم، دار الفرجاني، القاهرة، 1991، ص 169.

وضع حد لإستقلالية فزان. فأثر اعلان محمد المنتصر الذي تولى حكم فزان في سنة 1804، رفض دفع الضريبة السنوية، وجه إليه يوسف باشا حملة وضعت فزان تحت النفوذ المباشر لطرابلس. إن حملة 1812، لم تنه حكم أولاد محمد نهائيًا فقط، بل حملت المنطقة خسائر مادية لعل أوضحها مضاعفة قيمة الضريبة ثلاث مرات[1].

إن إهتمام يوسف باشا القرمانلي بتجارة العبور، لا يبرز من خلال عمله على السيطرة على مراكز هذه التجارة في داخل الإيالة فقط، وإنما تجاوز ذلك ليظهر في إهتمامه بإقامة علاقات دبلوماسيّة مع بلاد السودان مصدر التجارة عبر الصحراء[2]. فتشير المصادر إلى قيامه في سنة 1807 ـ 1808، أي قبل تحركاته في غدامس وفزان، بإرسال بعثة إلى بورنو والتي يبدو أن هدفها كان تجاريًا تمثل في ضمان إستمرارية التجارة بين بورنو وطرابلس. هذا وقد كان يترأس هذه البعثة التاجر محمد المكنى، جابي إقليم فزان انذاك وواليه فيما بعد، صحبه عدد من التجار[3]. ولكن يبدو أن أدراك يوسف باشا ووعيه العميق بأهمية التجارة الصحراوية من جهة، ثم الضعف الذي كان عليه حكام بورنو، والذي دفعهم في بعض الفترات إلى طلب مساعدة طرابلس لإخماد بعض

---

(1) الأنصاري: المنهل العذب، ص 318، ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان ص 9، سامح: الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ص 132؛ El-Hasnawi,: Fazzan Under The Rule of The Awlad Muhammad, p 132.

(2) إن هذه العلاقات لم تظهر فجأة في عهد يوسف باشا، بل إهتم بها أيضًا حكام طرابلس من قبله. فتذكر المصادر إرسال صفر داي [1606 ـ 1614] بعثة إلى بورنو بهدف تجديد الحلف الذي عقده حسين باشا مع السلطان عبد الله. كما تم خلال سنتي 1636 ـ 1638 تبادل الهدايا والوفود بين محمد باشا الساقزلي وماي عمر بن إدريس صاحب بورنو وقد جدد عثمان باشا [1649 ـ 1672] علاقات الصداقة والتجارة مع الحاج علي صاحب بورنو. روسي: ليبيا منذ الفتح العربي...، ص ص 220، 222، 231، برينا، كوستازيو: طرابلس من 1510 إلى 1850، تعريب محمد خليفة التليسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان مصراتة، ط(1)، 1983، ص 121؛ El-Hasnawi,: Fazzan Under The Rule of The Awlad Muhammad, p 243,249,252.

(3) فوليان: ليبيا اثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ص 123؛ El-Hasnawi,: Fazzan Under The Rule of The Awlad Muhammad, p 141 -142.

الحركات الداخلية من جهة ثانية[1]، جعلاه يعمد إلى أكثر من مجرد الاقتصار على إقامة علاقات دبلوماسية مع حكام السودان، ليفكر جديًا في التوسع العسكري في بلادهم، بإعتبار ما يتضمنه ذلك التوسع من وضع يده على مصادر تجارة العبور.

إن هذا التوجه لسلطة طرابلس يبرز من خلال الغزوات والحملات المسلحة التي شنّها المكنى والي فزان على المناطق السودانية، مثلما حدث في كانم في سنة 1816 ـ 1817، والتي لم يعترض عليها الباشا، بل كان يتلقى جزء من غنائم تلك الغزوات. غير أن عمل يوسف باشا على تحقيق هدفه لم يجسد واقعيًا إلا في سنة 1820. ففي هذه السنة قام بعرض خطته على القنصل الإنجليزي، وطلب مساعدة حكومته لدعمه ماديًا لتنفيذ مشروعه. ورغم رفض إنجلترا تلبية طلب الباشا في مرة أولى، فإنه حاول من جديد الحصول على قرض من إنجلترا في سنة 1824. ولكن عدم الإستجابة في هذه المرة أيضًا قضى على خطة يوسف باشا نهائيًا[2].

إن أهمية التجارة بعيدة المدى، لم تستقطب في حقيقة الأمر إهتمام حكام وباشاوات طرابلس وحسب، بل استقطبت أيضًا بعض رجالات السلطة ومتنفذيها. فمن خلال احتلال هؤلاء للمناصب القيادية والوظائف السياسيّة الهامة، والعسكريّة والإدارية الكبرى، إستطاعوا تبوأ مكانة إجتماعية متميزة مكنتهم من الاستمرار في السيطرة على أهم الموارد الإقتصاديّة. فهذه الفئات المختلفة، والتي تعد أساسًا من بين ملاك الأراضي الزراعية، حققت المزيد من المزايا سواء عن طريق التحاقها بالعمل في ظل السلطة، أو عن طريق إستثمار بعض أموالها في التجارة الدولية. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة بالذات، فإنه

---

(1) طلب الشيخ الأمين حاكم بورنو مساعدة يوسف باشا للقضاء على تحركات باقرمي وذلك في أكثر من مناسبة مثل سنة 1817 حيث أرسل يوسف باشا محمد المكني تلبية لالتماس حاكم بورنو. وفي سنة 1821 إذ أرسل يوسف باشا مصطفى الأحمر باي فزان آنذاك للأستجابة لطلب بورنو. فوليان: ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ص ص 114، 121، روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص 324، حاشية رقم (37)، ص 325، حاشية رقم (39). .

(2) فوليان: ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ص ص 114، 115، 120، 136..

بالرجوع إلى سجلات المحكمة الشرعية وكتاب اليوميات، يتبين أنه لا تكاد تخلو فترة من الفترات من ذكر باي، أو آغا، أو وزير، أو «رايس بحر»، له نشاط بهذه التجارة. ففي إحدى المواد المقيّدة في سجل المحكمة الشرعية، لسنوات [1722 ـ 1727] جرى ذكر «التاجر الاشمل سيدي يوسف المكنى» الذي سلم للحاج لطيف بن أحمد بو مليانة مبلغ 5100 ريال على وجه القراض، فضلًا عن أمانات أخرى ليتاجر بها، حيث يبدو أن وجهة العامل كانت إلى فزان أو بلاد السودان، إذ ذكر ارساله لـ 5 أحمال «حشيشة» و 10 رؤوس من العبيد ضمن سلع اخرى لم تحدد(1). وبتتبع المعلومات الواردة عن يوسف المكنى في المصادر المختلفة، يتضح أنه كان قائدًا لسلاح الفرسان في فترة حكم محمد باشا الامام [1687 ـ 1701]. كما تولى منصب الباكوية (قيادة الجيش) إبان تولي أحمد باشا القرمانلي الحكم(2). وقد ذكره القنصل الفرنسي بولار، في رسالة كتبها سنة 1711، بوصفه يمثل مع أخيه علي المكنى التاجرين الثريين الوحيدين بالمدينة(3).

وفي سجل المحكمة الشرعية لسنوات 1760 ـ 1763، يذكر قاسم آغا. وقد كانت لهذا الأخير تجارة مع تركيا، فقد أرسل إلى سليمان خوجة في استنبول بواسطة محمود بن محمد بن الشيخ «قفة حب عزيز وقنطار تمر ونصف قنطار كسكسو، وبتية سمن وزير دهان»(4).

وكان للقائد عمورة بن الكاتب مصطفى خوجة معاملات تجارية مع مالطا فتشير إحدى المعاملات المذكورة في سجل المحكمة الشرعيّة لسنوات 1802 ـ 1807 إلى إرساله 80 رأسًا من الثيران من بنغازي إلى مالطا، مكلفًا التاجر عبد الله الحداد بعملية النقل وإبلاغ البضاعة إلى وكيله دابيك مربيلة في مالطا، لقاء أجر قدره 120 ريال دورو(5). وتضيف المصادر بأن القائد عمورة هذا كان متوليًا لقيادة منطقة الساحل منذ عهد علي باشا القرمانلي. كما أن أباه مصطفى خوجه

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 358..

(2) فيرو: الحوليات، ص 266؛ روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص ص 260، 269، 276..

(3) فيرو: الحوليات، ص 269.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 153..

(5) د.م.ت.ط.س.م.ش رقم (2)، ص 94.

كان مستشارًا للباشا، ورئيسًا لديوان الإنشاء[1].

إن مساهمة المتنفذين من رجال السلطة في التجارة الدولية تبدو أكثر وضوحًا في اليوميات وهذا قد يعود لقرب حسن الفقيه حسن من هذا الوسط. فمن هؤلاء يبرز بصفة خاصة خليل باي الذي كان مملوكًا ليوسف باشا، فأعتقه وزوجه ابنته، وولاه إدارة بنغازي ودرنة أكثر من مرة[2]. ورغم أن المعلومات التي يوردها حسن الفقيه حسن الذي كان متوليًا لأمور هذا الباي في مدينة طرابلس - عن معاملاته في الخارج تبدو قاصرة في كثير من الأحيان عن إبراز حجم نشاطه ومداه، غير أن تعدد الوكلاء والمقارضين الذين يعملون لصالحه وتنوع المناطق التي يرتادونها، يؤكدان أن نشاطه التجاري في الخارج كان واسعًا. ويكفي أن أسوق في هذا المجال تكليفه حسن الكعامي بالسفر إلى تونس أكثر من مرة لجلب أنواع مختلفة من السلع، فضّلا عما كان يسلمه له من «صارمية» ليتجر بها على وجه القراض. وبالنظر إلى المراسلات التي كان يقوم بها حسن الفقيه حسن بخصوص تجارة خليل باي، يستشف وجود وكلاء اخرين يتعامل من خلالهم مع مناطق أخرى مثل علي الهوني في تركيا ويوسف الاكعب في إسكندرية. كما أن نشاطه هذا لم يقتصر على المناطق التي تدين بالولاء للدولة العثمانية، إذ نراه يمتد إلى جزر المتوسط الأوروبية حيث تشير المصادر إلى تكليفه لمحمد الدقي بالسفر إلى مالطا لصالح تجارته[3].

ولئن كان خليل باي يعتمد في تجارته على الوكلاء والمقارضين، فإن هناك من رجال السلطة من كان يباشر نشاطه بنفسه، وأعني بذلك «رياس البحر» الذين يبدو أن طبيعة عملهم تتيح لهم فرصة الإتصال بمختلف المدن التجارية البحرية، والتعرف على السلع المطلوبة محليًا ودوليًا. وحيث إنه لا ترد إشارات تفيد إلتزام هؤلاء بدفع رسوم على النقل، فقد يبدو من المنطقي أن يلجأوا إلى

---

(1) مؤلف مجهول: تكملة تاريخ إيالة طرابلس الغرب حكم علي القرمانلي باشا طرابلس الغرب 1793، تحقيق يان فينسينا، ترجمة عبد الحكيم الأربد، تقديم وتعليق خالد الأمين المغربي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1980، ص 30، فيرو: الحوليات، ص 350..

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 192، حاشية(6)، ص 451..

(3) المصدر نفسه، ص ص 368، 369، 375، 377، 378، 379، 388، 400.

استثمار بعض أموالهم في هذا المجال. وعلى الرغم من ضبابيّة بعض النصوص، فإنه بالامكان الاقتراح ان بعضهم زاول بالفعل هذا النشاط، أذكر منهم على وجه الخصوص بعض الاسماء التي وردت في اليوميات، فلقد ذكر صاحب اليوميات أن علي القريو، وأحمد القبطان، وعمر الوكال، ومحمود ولد قميرة كانت لهم تجارة مع فرنسا تقوم على تصدير بعض السلع كالفوة والحشيشة والصوف[1]. كما ورد ذكر عمر الوكال في معاملات مع المورة[2]. في حين أمتد نشاط أحمد القبطان، الذي كان يتعامل بالقراض أيضًا لصالح صاحب اليوميات، إلى الشام وردوس وليفورنة[3]. وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يبدو كان للغنائم التي يتحصل عليها هؤلاء «الرياس» في غزواتهم البحرية أهمية في نشاطهم، إذ شكلت جزء من المواد التي يتاجرون بها. ويمكن أن أشير في هذا الإطار إلى ما ذكره صاحب اليوميات من أخذه جملة من البضائع من الغنيمة التي أحضرها الرايس عمر الشلي[4].

إن مختلف هذه الأسماء المذكورة ليست سوى امثلة محدودة تبين تورط فئة المتنفذين من رجال السلطة في التجارة «الدولية»، وتؤكد أهمية هذا النشاط بالنسبة إليهم، فالمصادر ما تنفك تشير إلى العديد من الشخصيات الأخرى التي كانت لها مساهماتها في هذا المجال، أخص بالذكر منها صهري الباشا مصطفى بن عبدالله سركز باي فزان ومصطفى قرجي رئيس الميناء[5]، وسليم قرجي الذي كان يشغل منصب الكاهية وأيضًا الخازندار[6]، ومحمد بيت المال الذي

(1) الفقيه حسن، حسن: يوميات، ص ص 221، 232.

(2) المصدر نفسه، ص ص 256، 257.

(3) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، دفتر الفقيه حسن التجاري؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 196، 218.

(4) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 187، 188.

(5) المصدر نفسه ص ص 182، 257، وبخصوص التفاصيل عن تجارة مصطفى قرجي، أنظر المصدر نفسه أيضًا الملحق الخاص بحركة الميناء، ص ص 610، 614، 615 ـ 617، 621، 622، 624، 626، 629، 636.

(6) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، دفتر الفقيه حسن التجاري، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 227.

شغل منصب رئيس ديوان الإنشاء ثم رئيس الوزراء في عهد يوسف باشا[1]، وحسونة الدّغيس وزير الخارجية الذي يبدو أنه ورث جزء من تجارة والده، الذي يشار إليه كصاحب تجارة نشطة امتدت حتى تمبكتو بالسودان، ولكنه كان أيضًا وزيرًا للخارجية ورئيسًا للوزراء في سنوات عدة من عهد يوسف باشا[2].

إن أهمية التجارة الدولية وتنوعها لم يجعلاها تقتصر على السلطة وممثليها وأعوانها، وإنما إمتدت لتشمل فئات أخرى مختلفة من مجتمع المدينة. والمتمعن في الاسماء والتفاصيل التي تذكرها السجلات واليوميات، يتبين له بجلاء أن مساهمة هذه الفئات كانت واضحة واكيدة.

إن عرض الأسماء في هذا المكان من الفصل يبدو مهمًا للتأكيد على تورط العديد من سكان المدينة في هذا النشاط. كما أنه من ناحية أخرى، سوف يخدم غرضًا آخر يتمثل في إظهار آلية هذا النشاط ومؤسساته وتنوع السلع والنقود. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا العرض يشكو من مشكلة أساسية تتمثل في كونه إنتقائيًا. فالتجاهل الذي أظهرته المصادر المختلفة تجاه الأهالي ومؤسساتهم، وحصر إهتمامها فقط على ما يخص السلطة وممثليها، جعل من سجلات المحكة الشرعية واليوميات المصدرين الوحيدين للمعلومات ذات العلاقة بنشاط الأهالي. وبالنظر إلى طبيعة هذين المصدرين، فإن تلك المعلومات تبدو منقوصة في كثير من جوانبها، من ذلك إقتصارها في بعض الأحيان على ذكر إسم التاجر والبلد الذي يتعامل معها دون ذكر مبلغ رأس المال التجاري أو السلع. وإذا ما ذكرت السلع فلا يُشار إلى كمياتها. أو أنها تذكر التاجر ووكيله أو المضارب الذي يتعامل معه، ومبلغ رأس المال المتاجر به أو السلع، ولكن دون تحديد المنطقة التي يتعامل معها.

إن نقص المعلومات وغياب التفاصيل الدقيقة ذات العلاقة بالمعاملات التجاريّة الخارجية الخاصة بأهالي المدينة، يجعل من غير المجدي ذكر كل

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 247، 256.

(2) المصدر نفسه، ص ص 221، 320، 331، 392، التميمي عبد الجليل: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816 ـ 1817، مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، 1985، ص ص 82 ـ 83.

من كانت لهم صلة بالنشاط الخارجي. تبعًا لذلك فإن عرض الأسماء هنا سوف يقتصر على تلك التي بدت معاملاتها واضحة أكثر من غيرها، وهذا سيتم البحث فيه ضمن ثلاث فترات مختلفة تتعلق الأولى ببداية القرن الثامن عشر، والثانية بمنتصف هذا القرن، في حين ترتبط الأخيرة ببداية القرن التاسع عشر.

لقد تبين وفي اجزاء مختلفة من هذه الدّراسة أن علاقات المدينة التجارية الدولية شملت مناطق تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، مصر، مدن تركيا، وشمال المتوسط وجزره، بالإضافة إلى بلاد السودان، لذلك فإن نشاط الطرابلسيين لم يخرج عن إطار هذه العلاقات.

ففي بداية القرن الثامن عشر تفيد سجلات المحكمة الشرعية بأن عددًا من التجار كانت لهم معاملات تجارية مع مناطق مختلفة في تونس، فضمن الدعوى التي رفعها رمدتان بن إبراهيم مالة على قاسم بن سليمان مرداس، تفيد المعلومة بأن الطرف الأول اشترى قمحًا وأمر الطرف الثاني أن يوصله إلى محمد بن علي في جربة غير أنه أخذ القمح ولم يوصله[1]. وفي إطاى الدعوى التي رفعها أحمد بن محمد عرف القوقوري القروي على أحمد بن محمد الغراب التاجوري، ذكر أن أخ الأول أرسل إلى أخيه مع الثاني 4 قناطير 34 رطّلا من الحناء من جربة، غير أن الأخير لم يسلم السلعة إلى صاحبها[2]. وضمن دعوى أخرى رفعها الحاج أحمد بن حسين القرمانلي على محمد أوذة باشي بن مصطفى قريتلي التركي، يفيد النص بأن الأول دفع للثاني نصرانيًا «قريقي الأصل» (أي يوناني الأصل) ليبيعه في تونس، مشترطًا عليه عدم السفر بماله لغيرها، غير ان الطرف الثاني خالف أوامر صاحب المال[3]. وفي إطار التبادل مع ايالة تونس في هذه المرحلة أيضًا، يذكر أحمد الورديان التاجوري الذي ارسل مع أحمد العكروت الصفاقسي 3 «أوذار» شعير من سوسة إلى طرابلس موصيًا إياه ببيعها في طرابلس والاحتفاظ بثمنها إلى حين قدومه عليه[4]. كما يذكر

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 46.
(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 197.
(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 155.
(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 283.

الحاج محمد بن الحمرا كمتنقل إلى سوسة ومستجلب لـ 6 قناطير رصاص ارسلها من هناك إلى ابنه رمضان[1].

وانطلاقًا من أن أسواق البلاد المجاورة كانت وفي كل العصور محط اهتمام التجار الطرابلسيين فإن الشواهد ذات العلاقة عديدة إذا ما قورنت بالمناطق الأخرى. ففي سياق حديث السجلات عن الدعاوى التي رفعها هذا الطرف أو ذاك بخصوص التجارة مع مصر أسوق الشواهد التالية: فقد إدعى الحاج محمد القنين على الحاج زايد بن حامد الساعدي أنه أرسل إليه أقمشة وقهوة من مصر مع الركب النبوي[2]. وصرح سالم أبو رحاب أنه أخذ من عبد القادر النخلي 7 قناطير من الصوف سافر بها وباعها باسكندرية بسعر 540 فضة للقنطار[3]. وضمن إحدى الدعاوى التي رفعها ورثة الفقيه حسين الطرودي على الفقيه محمد القصري، يفيد فحوى الدعوى بإن الأول سلم الثاني قنطارين وثمن نحاسًا على وجه الأمانة، و50 ريألا سبيلية على وجه القراض ليتعامل بذلك في مصر، وأن الثاني سافر بالسلعة والمال فصرف على البضاعة 125 ريالا مقابل مصاريف شحن ووزن، ثم عاد إلى طرابلس فلما لم يلتق بصاحب المال، سافر بالمال مرة اخرى فخسره في تجارته[4].

مرة أخرى إن ما يؤكد أهمية مدينة طرابلس في التجارة الدولية هو أن عملية التبادل لم تقتصر على البلدان المجاورة، بل شملت بعض البلدان البعيدة. ففي نطاق التعامل التجاري بين طرابلس والمغرب الأقصى أسوق هذه الدعوى، فقد إدعى الحاج سالم الزواري على الحاج عبد الصادق النندادي لتفريطه في جمل كان إكتراه منه ليحمل عليه حمل نحاس يزن 3,5 قناطير من فاس إلى طرابلس[5].

وإذا ما استثنينا بلدان شمال إفريقيا، فإن تركيا احتلت في بداية القرن الثامن عشر مكانة بارزة في التجارة الطرابلسية الخارجية، اكدتها العديد من

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 336.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 41.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 126.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 353.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 112.

المعاملات التي حفظتها لنا سجلات المحكمة الشرعية فضمن هذه المعاملات يرد ذكر أحمد بن يوسف آغا الذي ادلى بأنه اشترى عبدين ودفعهما لمحمد بن العابد ليبيعهما «ببر الترك»[1]. وفي إطار إحدى الدعاوى يُذكر الحاج عمر بن محمد الذي ادعى على حسين بن أحمد تيروا مطالبًا إياه بثمن عبدين سلمهما إليه ليبيعهما بتركيا. وقد أفاد الثاني بأنه باع العبدين بـ 124 أصلاني وأنه أدخل ثمنهما في «الصارمية» التي يتاجر بها كما أوصاه صاحبهما[2]. وتفيد دعوى أخرى رفعها الفقيه محمد المرخي على علي بن محمد الحضيري، بأن الطرف الأول سلم الطرف الثاني قنطارين إلا إثني عشر رطّلا من القهوة على سبيل القراض، وأن الأخير باعها في تركيا وتسوق بثمنها طعامًا للطرف الأول[3].

ومن اصحاب المعاملات مع تركيا في هذه الفترة أيضًا، تذكر السجلات مصطفى بن أحمد شاوش الذي إدعى على وكيله عبدالله إزميتلي لمخالفته لأوامره في عدم السفر إلى غير أزمير لما وكله على بيع خادمين بها وشراء «ملف وحراك» بثمنهما[4]. وضمن دعوى أخرى بخصوص مثل هذا النوع من النشاط رفعها الحاج أحمد بن قلاو على أخيه سليمان، تفيد المعلومة بإنهما لما كانا بأزمير، دفع الأول للثاني على وجه القراض، مجموعة من السلع تتمثل في «ستماية دستة كواشيك النصف من أيديهم أخضر والنصف أبيض شمشير. . . وسبعة وثلاثين دستة حكك كل دستة فيها خمسة حكك وسبعة وعشرين دوات [هكذا] نحاس والفين مشطة كحل نسواني وأربعة ءالاف [هكذا] توكة نحاس وألفين امامة بيض واربعة ءالاف [هكذا] مخايطة واربعة ءالاف [هكذا] شبوك سباسي كُحل وحُمر»، حيث يطالب صاحب القراض بحقه من ذلك[5]. كما تفيد دعوى أخرى رفعها محمد بن إبراهيم المزغروتي على محمد بن معتوق المزغروتي، بأن الأول مكن الثاني من 19 «كاملا» ومن «تكك وطواقي وبطانة تمر» ليسافر بهم إلى تركيا[6].

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 106.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 117.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 145.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 154.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 211.

(6) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 542.

إن إهتمام الطرابلسيين بالتجارة الخارجية في بداية القرن الثامن عشر لم يقتصر على التعامل مع هذه البلدان فقط، ولكنه إمتد ليشمل شمال المتوسط وبلاد السودان، غير أن الشواهد عن نشاط الطرابلسيين مع أوروبا تبدو محدودة في هذه الفترة إذ لا يرد في السجلات سوى مثال واحد يخص الأخوين أحمد وسليمان بن قلاو اللذين ظهرا كشريكين في تجارة صوف إلى «بر النصارى»[1].

أما فيما يتعلق ببلاد السودان، فإن المعلومات التي تقدمها السجلات حول نشاطهم تبدو منقوصة إذ أن الأسماء التي تذكر في هذا الإطار لم تذكر ضمن معاملات تجارية، ولكن ضمن دعاوى ذات علاقة بالتركات وبالأحوال الشخصية. والمتصفح لهذه الدعاوى سوف يصاب بخيبة أمل، إذ أن المعلومات إقتصرت على ذكر بعض الأسماء التي إقترن نشاطها ببلاد السودان. فمن بين هؤلاء ورد ذكر عبد الملك بن الفقيه حسين بن حمادي وحسين بوشيبة كتاجرين يتعاملان مع بلد كاشنة[2]. أما الحاج محمد الجذع الفساطوي والحاج سليمان بن أحمد الويفاتي، فقد كانا يترددان على تمبكتو حيث كان الخرز والذهب من السلع التي يتعاملان بها[3]. كما ذكرت أسماء أخرى أشتهرت بترددها على بلاد السودان، ولكن دون أن تحدد المصادر الجهة أو المنطقة التي كانوا ينزلون بها[4]. هذا ولئن كانت المعلومات الواردة عن هذه التجارة قد تجاهلت ذكر أنواع السلع التي يتاجرون بها، بإستثناء الإشارة إلى الخرز والذهب، فإنه في الغالب لم تكن هذه السلع لتخرج عن نطاق تلك التي كانت تقوم عليها الحركة التجارية بين طرابلس وهذه المناطق. فالأقمشة المختلفة كما هو معلوم، والأسلحة والأدوات المنزلية وادوات الزينة والسلع الزجاجية والخرز والحلي والروائح، كانت تمثل أهم الصادرات. أما ما يستجلب من بلاد السودان، فهو

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 211.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 231.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 246.

(4) ذكر في السجلات على سبيل المثال غياب كل من محمد بن أحمد المعاتي العكاري، ومحمد بن عبد الله المارغني ببلاد السودان، د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 77، 525.

لا يخرج بطبيعة الحال عن سلع تلك المنطقة الكلاسيكية والمتمثلة في الذهب والعبيد والعاج وريش النعام والجلود[1].

إن نشاط التجار الطرابلسيين في التجارة الخارجية وإن بدا في مستهل القرن الثامن عشر متسعًا وشاملًا لمناطق مختلفة، غير أنه سجل تراجعًا ملحوظًا في منتصف القرن، كما يتضح من خلال المعاملات المذكورة في سجل المحكمة الشرعية لسنوات 1760 ـ 1763. فبعد أن لاحظنا كيف أن المعاملات التجارية كانت تشمل بعض مدن شمال المتوسط وجزره إنحصرت في هذه الفترة مع البلدان الإسلامية وخاصة تونس ومصر وتركيا.

ففي إطار الحديث عن التجارة مع إيالة تونس، يمكن أن أذكر على سبيل المثال بعض الأسماء والسلع التي تصدرت في هذه المرحلة سجلات المحكمة الشرعية. فضمن حديث هذه السجلات عن تجارة الحبوب، تشير إلى علي بن رمضان بربوش الذي شحن 14 «وذرًا» من القمح من صفاقس إلى طرابلس[2]. والحاج علي بن سليمان الذي صدر عن طريق وكيله سعيد القزون 45 قفيزًا من الشعير إلى جربة، ضمن مجموعة أخرى من السلع تتمثل في لفة قيمتها 2050 ريالًا، وقنطارين فوة[3]. وضمن الحديث عن التعامل مع جزيرة جربة، تشير السجلات أيضًا إلى سليمان بن عمر حباس الذي أرسل إلى أخيه عمر في جربة 22 كيلة فلفل 130 «ظفيرة»[4]. كما تذكر محمد بن الحاج رحومة حريدان الذي قام ببيع 13 ناقة في جربة، فضلًا عما سلمه لمحمد بن يحيى العكاري من سلع قدرت قيمتها بـ 2830 ريالًا بالإضافة إلى 2800 ريالًا نقدًا، ليتعامل بها على وجه القراض، وسلعًا أخرى على وجه الأمانة حددت قيمتها بـ 1245 ريالًا ليقع بيعها في جربة[5].

أما فيما يتعلق بالتجارة مع مصر، فإن السجلات تفيد بعدد من الاسماء

(1) بو عزيز: «طرق القوافل...»، ص ص 134 ـ 136.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 95.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 54.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 128.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص ص 130، 148.

التي إهتمت بمثل هذا النشاط. فضمن حديثها عن عملية إستيراد الأقمشة تشير إلى الحاج علي الشويرف الذي إدعى على أخيه عبد الرحمن مطالبًا أياه بـ 86 فندقليًا، ثمن قماش كان أرسله إليه من مصر، بالإضافة إلى 10 «شدات» قماش ارسلها إليه من إسكندرية[1]. وفي إطار حديثها عن تصدير الصوف، تشير السجلات إلى عبدالله بن بو بكر النائلي الذي إدعى على الرايس الحاج محمد بن أحمد البارودي بخصوص «غرارة» صوف بها 6 «قنادس» وفي داخلها 16 قربة، وقوفية وشال وسروال، كان آجره على إيصالها لعمه حسين بن بو بكر في إسكندرية[2]. وفي نفس سياق الحديث عن التعامل مع مدينة الإسكندرية، تشير السجلات إلى الحاج سعيد النجار الذي أرسل إلى شريكه علي بن عياد باسكندرية 5 «خوابي» صابون و85 «طاقية بيضاء مكركدة»[3].

وإذا كانت أسواق المدن التركية تمثل أهمية خاصة بالنسبة لنشاط التجار الطرابلسيين الخارجي، فقد مثلت في هذه المرحلة أيضًا محط إهتمامهم الأمر الذي تؤكده المعاملات المتنوعة التي تذكرها السجلات في هذا السياق ففي إحدى الدعاوى المرفوعة في المحكمة الشرعية تذكر شركة بين الشريف أبو بكر بن الشريف محمد القصبي وأخيه ساسي في عملية تصدير جلود إلى تركيا[4]. وضمن دعوى أخرى رفعها رجب بن مامي على حميدة بن الحاج رحومة حريدان، تفيد المعلومة بأن الطرف الأول سلم للطرف الثاني في تونس، 75 قلة سمن على سبيل التوصية التجارية ليسافر بها إلى تركيا لبيعها[5]، حيث يستدل من ذلك أن نشاط الطرفين شمل تونس وتركيا، كما يرد ضمن دعوى أخرى رفعها أحمد بن سعيد على عبد الله بن عبد الواحد بعيرة، ما يفيد بتسليم الأول 4 إماء للثاني إبان سفرهما إلى إستنبول، حيث عمد الثاني إلى بيعهن في أدرنة[6].

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 33.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 154.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 87.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 89.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 144.

(6) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 50.

لقد إستمرت البلدان المجاورة تشكل مراكز مهمة لنشاط الطرابلسيين في التجارة الخارجية في بداية القرن التاسع عشر. فتظهر في سجلات المحكمة الشرعية واليوميات أسماء الكثيرين ممن كانت لهم معاملات مع هذه البلدان دارت حول أنواع مختلفة من السلع. ففي ما يتعلق بحركة التبادل مع إيالة تونس يمكن أن أذكر هذه الأمثلة، فيذكر علي بن إبراهيم بن علي اللبيدي كشريك بالثلثين في مركب و «مرتقاوة» موسوقين بالحمص والفول والحلبة والشعير والخروب، قادمين من تونس[1]. وضمن دعوى رفعها أحمد بن علي بن مريم وأخوه على مسعود بن بالقاسم الحميدي، يفيد النص بين ثلاثتهم كانوا شركاء في عملية إستيراد جلد من تونس قدر ثمنه بـ 4345 ريالًا سبيلية، حيث كانت حصة الأخوين في الشركة أربعة أخماس مقابل خُمس واحد لمسعود المذكور، ويطالب الأخوين في دعواهما شريكهما بدفع ثمن حصته من السلعة[2].

كما يرد من بين أصحاب مثل هذا النشاط في اليوميات ذكر محمد الهواشي الذي كان له شريك يرسل إليه الأقمشة والبسط من صفاقس، والأمين بن شتيوي الذي كان يتنقل إلى جربة لشراء اللفة. كما كان حسن الفقيه حسن نفسه من هؤلاء التجار إذ يذكر إرساله لوصيفه خير الله إلى تونس ليتسوق له من هناك سلعًا[3].

أما فيما يخص حركة التبادل مع الجزائر والمغرب ومصر، فإن المصادر تكتفي بذكر أسماء الذين كان لهم مثل هذا النشاط ولكن دون أن تذكر أية تفاصيل. ففي إطار حركة المبادلات مع الجزائر ذكرت أسماء عليوة البارودي وعلي بن حريز. وفي إطار التعامل مع المغرب الأقصى يذكر محمد بن زريق وأحمد البشت ومحمد العربي. أما مصر التي تركز التعامل معها من خلال مدينة الإسكندرية، فإن أبرز الأسماء التي تذكر كأصحاب نشاط معها نجد بن محمد بن زكري، وسعيد قنيوة، ومحمد بن خضرة، وعبد الرحمن الأزرق[4].

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 136.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (3)، ص 21.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 216، 239، 340.

(4) المصدر نفسه، ص ص 212، 225، 315، 330، 370، 612.

وإذا ما تجاوزنا المناطق المجاورة والقريبة نوعًا ما، فإننا نجد أن تركيا ظلت تمثل مركزًا أساسيًا لنشاط الطرابلسيين في الخارج. وتؤكد مجموعة المعاملات المذكورة في السجلات واليوميّات هذه الأهمية بما تورده من اسماء. ففي إطار إحدى الدعاوى، يذكر أحمد بن قاسم آغا الذي كان يرسل العبيد ليبيعهم في تركيا[1]. وضمن دعوى أخرى رفعها محمد بن علي بن صوّان على شعبان بن أحمد القرني، تفيد المعلومة بأن الطرفين كانا شريكين في بضاعة تمثلت في «مرقم ولفة وحرير تواتي وقرنفل وخطايا وجاوي، وشنادر وكاغط وملف عادي وملف ناري»، حددت قيمتها بما يقارب 4000 ريال، حيث سافر بها الطرف الثاني ليبيعها في تركيا. كما تفيد نفس الدعوى بأن الطرف الأول سلم الطرف الثاني 355 يوزليكا، وأمة برناوية، ووكله على بيعها في تركيا وشراء سلع من هناك[2]. وفي سياق دعوى أخرى رفعها الفقيه إبراهيم بن الحاج محمد الغربي على شعبان بن أحمد القرني، يتبين أن الأول سلم الثاني أمة من رقيق السودان و1130000 ريالًا على سبيل القراض، فضلا عن سبيلية و40 يوزليكا وكله أن يشتري له بها سلعًا من تركيا[3]. كما تفيد دعوى أخرى رفعها التاجر علي الباش على أحمد بن إبراهيم التفيتف المصراتي بأن الأول سلّم الثاني مبلغ 1300000 ريالًا وسبيلية ليتعامل بها على وجه القراض شرط تقسيم الربح بينهما بعد إرجاع رأس المال. غير أن الطرف الثاني الذي إستغل المبلغ في شراء الإماء والسفر بهن إلى تركيا لبيعهن، أضاع «الصارمية»[4].

ومن أصحاب المعاملات مع تركيا في هذه المرحلة أيضًا يذكر الحاج علي الوسلاتي الذي كان يستورد الأقمشة والفوة والزبيب، كما يذكر عبد الله الوسلاتي الذي كان يقوم بتصدير الصوف والعبيد ويستورد في المقابل الحبوب بالاعتماد على نشاط وكيله مملوكه عبد الله[5].

وإلى جانب نشاطهم التجاري مع البلدان الإسلامية، يبدو أن التعامل مع

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 13.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 15.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 75.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (3)، ص 58.

(5) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 330، 301، 483، 549، 563.

بلدان شمال المتوسط وجزره عاد في بداية القرن التاسع عشر ليحتل جزء من إهتمام التجار الطرابلسيين. فضمن المعاملات ذات العلاقة بهذا النشاط والمذكورة في سجلات المحكمة الشرعية، يذكر على سبيل المثال عمر بن الحاج علي الأزرق الذي كان شريكًا للذمي إبراهيم خلفون في عملية تصدير «حشيشة» إلى ليفورنة[1]. ويذكر الحاج أحمد أبو طبل الذي كان يتعامل بدوره مع ليفورنة عن طريق وكيله الذمي إبراهيم خلفون[2]. ويرد ضمن إحدى الدعاوى ذكر السيد حسين بن الحاج أحمد والشريف محمد بن بوراوي كأصحاب معاملات مع جزيرة مالطا، حيث تشير الدعوى إلى أن الطرف الأول أرسل مع الطرف الثاني «برسيلي» تمر ليقع بيعها في مالطا، غير أن الثاني تخلف عن السفر، وأرسل السلعة مع أحمد العطوسي[3].

وبالنظر في يوميات حسن الفقيه حسن ودفتره التجاري، يبرز تورطه في مثل هذا النشاط. ففي إحدى معاملاته يذكر تكليفه للرايس خليل عيواز ببيع فوّة له في مالطا[4]. وفي معاملة أخرى يذكر تسليمه مبلغ 50 محبوبًا طرابلسيًا للرايس خليفة الأنبار، وتكليفه بإحضار سلع له من ليفورنة. وفي سياق حديثه عن معاملاته مع هذه المنطقة، يذكر أيضًا تسليمه للرايس علي بن الحاج مبلغ 4,5 محابيب طرابلسيات لإحضار بعض السلع. هذا فضلًا عما ذكره عن تكليفه الحاج أحمد بن سليمان شاوش في أكثر من مناسبة بإحضار سلع من كريت[5].

أما فيما يتعلق بالمتعاملين من بلاد السودان في هذه الفترة، فإنَّه ترد في سجلات المحكمة الشرعية إشارة عرضية إلى الحاج حسين بن حسين بن علي بن موسى، الذي يبدو أنه ممن كانوا يتاجرون مع بلاد السودان الشرقي، إذ يرد ذكره في إحدى الدعاوى كغائب في دارفور[6]. ورغم صمت السجلات

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 48.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 51.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 108.

(4) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 513.

(5) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، دفتر الفقيه حسن التجاري.

(6) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 77.

واليوميّات عن ذكر اسماء أخرى لتجار لهم نشاط في بلاد السودان فإنه لا يستبعد وجودهم، خاصة وأن بداية القرن التاسع عشر شهدت كما أشرت آنفًا، سعيًا من حكام طرابلس لتوثيق العلاقات الدبلوماسية مع حكام السودان بهدف ضمان التجارة مع تلك النواحي وضمان إستمراريتها.

إن مختلف هذه الأسماء المذكورة في الصفحات السابقة، وإن كانت لا تمثل غير جزء محدود من مجموع التجار من الأهالي المذكورين في السجلات واليوميات كأصحاب معاملات تجارية في الخارج، فإنها تؤكد الأهمية التي مثلتها التجارة الدولية بالنسبة إلى شرائح وفئات متعددة من المجتمع الطرابلسي. غير أن الغرض من هذا العرض لا يقف عند إبراز أهمية هذا النشاط، بقدر ما يهدف إلى محاولة التعرف على هؤلاء التجار «وتراتبهم الطبقي»، وذلك من خلال النظر في الجانب الكمّي لمعاملاتهم وما تشير إليه من وجود تفاوت بينهم. ولكن وقبل الخوض في عملية التصنيف، كان لابد من الوقوف عند الخلفية الإجتماعية والإقتصاديّة للتجّار الطرابلسيين لإسهامها في إعتقادي في إبراز ذلك التراتب والتفاوت.

1 ـ الخلفية الإجتماعية والإقتصاديّة للتجار الطرابلسيين.

لقد سبق في سياق الحديث عن أهمية التجارة الدولية بالنسبة للسلطة، التعرض إلى فئة من التجار ممن كانوا يشغلون الوظائف الكبرى في الإيالة، والتي أهلتهم لتبوّء مكانة بارزة في المجتمع، كما أهلتهم أيضًا للسيطرة على مصادر الثروة والمشاركة في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي في الايالة، لذلك فإنني لن أقف عند هذا النموذج من التجار، وإنما سأهتم بالنظر في خلفيات التجار الآخرين من الأهالي.

بادىء ذي بدء تجدر الإشارة إلى أن التعرض إلى خلفيات التجار يكتسي بعض الصعوبة لما يتطلبه من توفر معلومات عن كل شخصية وتطورها، وهو أمر لا يبدو متاحًا بالنظر إلى طبيعة المصادر التي أتعامل معها من ناحية، ثم لغياب المصنفات التي تعنى بمثل هذه المواضيع ككتب التراجم مثلًا من ناحية أخرى. ولكن وبفضل بعض النتف المتناثرة هنا وهناك عن بعض التجار، أمكن تحديد بعض ملامح خلفياتهم مما أظهر تنوعًا وإختلافًا فيما بينهم.

فالمتصفح للسجلات الشرعيّة واليوميّات، وما ورد فيها من معلومات ذات علاقة بالجوانب الشخصيّة للتجّار الطرابلسيين، يستطيع تبين ثلاثة نماذج واضحة لهم ذوي خلفيات إجتماعية وإقتصادية مختلفة. فإذا ما ظهر بعض التجار كوارثين لنشاطهم عن أسرهم، فإن بعضهم بدا حديث عهد بالعمل التجاري، هذا في حين ظهر نشاط بعضهم كإضافة لإنشطة ووظائف أخرى مارسوها.

إن الأمثلة والشواهد ذات العلاقة بالعائلات التجارية التي ورثت نشاطها عن ذويها تبدو متعددة. فمن بين هذا النموذج من التجار يصادفنا محمد وحميدة ابني الحاج رحومة حريدان. ففي كان الأول صاحب معاملات مع تونس وربّ أموال يستثمرها في عمليات القراض، كان للثاني معاملات مع تونس وتركيا، ويبدو أن هذين الأخوين ورثا نشاطهما عن أبيهما، فبالنظر في المعاملات التجارية المذكورة في السجلات، والدعاوى المتعلقة بها، نجد ذكرًا للحاج رحومة حريدان كمتعامل مع إثنين من تجار الجالية التونسية، أولهما محمد بن رزين الجربي الذي باعه سلعة تتمثل في فلفل ولكّ ثمنهما 147 ريالًا ونصف من الريالات النواصر، وثانيهما أحمد بن رزين الجربي الذي إشترى منه 4 «سفاسر» ثمنها 24 ريالا ناصريًا[1]. كما تفيد عدد من قيودات المحكمة الشرعية الخاصة بأفراد هذه الأسرة بإهتمامها بتجارة المواشي بصورة عامة والإبل بصورة خاصة. ففي سياق حديث السجلات عن تركة الحاج رحومة المذكور ـ كانت محل نزاع بين أبنائه ـ يتبين إمتلاكه لعدد من الأبل والغنم[2]، ولعل ما يؤكد إستغلال هذه الحيوانات في النشاط التجاري، ما ذكر في إطار إحدى المعاملات عن قيام زايد بن الحاج رحومة حريدان ببيع 14 رأسًا من الأبل، وقيام أخيه محمد ببيع 13 ناقة في جربة[3].

وفي إطار الحديث عن أصحاب الخلفية التجارية، يمكن أن أذكر علي بن إبراهيم بن علي اللبيدي الذي أشرت إليه آنفًا كصاحب تجارة مع تونس في بداية

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 431.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص ص 136، 148.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم ()، ص ص 116، 148.

القرن التاسع عشر، حيث ترد في نفس الفترة إشارة إلى أخيه عمر الذي كانت له معاملات مع مصر تقوم على إستيراد الكتان والألبسة[1]. وفي سجل المحكمة الشرعية لسنوات 1760 ـ 1763، ورد ذكر والداهما إبراهيم بن علي اللبيدي كصاحب تجارة مع مصر تقوم على إستجلاب الأقمشة أيضًا[2].

ومن بين هذا النموذج من التجار ذوي الخلفية التجارية نجد أيضًا عمر بن الحاج علي الأزرق، الذي سبقت الإشارة إليه كصاحب معاملات مع ليفورنة في بداية القرن التاسع عشر، والذي يبدو أنه ورث نشاطه عن جده عبد الله الأزرق، إذ يرد ذكر هذا الأخير خلال سنوات 1760 ـ 1763، في إطار دعوى رفعها إبنه علي يطالب فيها علي علس بثمن 19 قنطارًا و50 رطلًا من الحديد باعها له الحاج عبد الله[3].

ويمثل حسن الفقيه حسن بدوره واحدًا من هؤلاء التجار ذوي الخلفية التجارية، فقد حمل والده أحمد بن الفقيه حسن لقب التاجر، وسجلت الوثائق الخاصة بأسرة الفقيه حسن إمتلاكه لإكثر من عتبة دكان في سوق الرباع الجديد، كما سجلت العديد من معاملاته التجارية. ويبدو أنه عمّ حسن الفقيه حسن المدعو محمد كان أيضًا من فئة التجار، إذ تفيد إحدى الوثائق بوفاته «ببر الترك»، حيث خلف مألا وسلعة تتمثل في حرير[4].

وإلى جانب هؤلاء التجار ذوي الخلفية التجارية يظهر نموذج آخر ممن بدا نشاطه التجاري حديثًا، فمن بين هذا النموذج نجد التجار الذين بدأوا حياتهم كوكلاء ومضاربين، وإستطاعوا من خلال عملهم ذلك التحول إلى أرباب أموال وتجار، فيرد في سجلات المحكمة الشرعية مثالين واضحين عن هؤلاء التجار هما حسين الطرودي ومحمد بن علي بن صوان. فالأول الذي ذكر في سنة

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 136.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 49.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 58.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 50، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، مجموعة الفقيه حسن، ملف رقم 24، المجموعة السادسة وثيقة رقم 187، المجموعة السابعة، وثيقة رقم 220، دفتر الفقيه حسن التجاري، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 51، وثيقة رقم 4.

1725 كمسلم للفقيه محمد القصري سلعة على وجه الأمانة وأموال على وجه القراض ليتعامل بها في مصر، سبق ذكره في سنة 1723 كمضارب لصالح محمد قازدغلي، حيث سلمه الأخير 300 ريال على وجه القراض، كما ذكر في سنة1724 كمدّع عليه بخصوص أموال أخذها من محمد الطرودي لتاجر بها على سبيل القراض، فضلا عن سلع وكله على بيعها في تونس[1].

أما محمد بن علي بن صوان الذي ظهر في سنة 1802 كشريك لشعبان بن أحمد القرني في تجارة إلى تركيا، فقد ذكر في إحدى الدعاوى كمستلم من محمد بن إبراهيم الباهي في سنة 1797، 700 ريال تونسي ليتاجر بها على وجه القراض. ويبدو أن نشاط هذا التاجر إتسع في السنوات اللاحقة، الأمر الذي دفعه إلى إستعمال وكلاء فذكر إستخدامه لمحمد بن إبراهيم عبيد في سنة 1806 كوكيل له، إذ سلمه 7 محابيب ذهبًا من سكة مصر 13 ريالًا سبيلية تونسية، و4 ريالات إبى طاقة ليشتري له بذلك عسّلا وصابونًا[2].

ولئن كانت لتجارة بالنسبة لهذين النموذجين من التجار تمثل مهنة رئيسية وربما المهنة الوحيدة، فإنه ظهر من التجار الطرابلسيين من بدا نشاطهم في التجارة الخارجية كإضافة لوظائف ومهن أخرى مارسوها أو كمجال للإستثمار. ولكن ومع ذلك، فقد شكلوا جزء من مجتمع المدينة التجاري وبات من المستحيل فصلهم عنه. فتشير المصادر مثّلا إلى كثير من التجار ممن حملوا لقب الفقيه، وأمكن التعرف على بعض ممن كانوا يتولون وظائف رسمية (قضاء، نيابة، عدالة، تدريس)، يبدو أنها لم تكن حائلا دون إشتغالهم بهذا النشاط. فتذكر السجلات الشرعية القاضي نور الله أفندي كمسلم لمحمد أوذه باشي التركي مبلغ 855 ريالًا سبيلية، ليتاجر بها على وجه القراض[3]. وحمل النائب المالكي محمد بن عبد الكريم العسوس، الذي إشتهرت أسرته بلقب النائب لتعاقبهم في هذه الوظيفة، لقب التاجر، كما ذُكر في سجلات المحكمة الشرعية كرافع لدعوى ضد محمد بوشيبة بخصوص 21000 ريال، وسلع (جلد

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 62، 274.
(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص ص 10، 52.
(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 469.

وكباسة زبل)، ثمنها 5000 ريال[1]. وقد ورد أيضًا ذكر العدل محمد بن محمد الأبيض الشتيوي، الذي إدعى على الشيباني بن علي بن محمد حلاب، بأنه سلمه 620 ريالًا مقابل أن يجلب له قفيز بن[2]. كما أشارت السجلات أيضًا إلى الحاج أحمد أبو طبل كصاحب معاملات تجارية مع ليفورنة عن طريق وكيله الذمي إبراهيم خلفون، حيث يرد ذكره في بعض المصادر بوصفه أحد كبار علماء ومدرسي مدينة طرابلس[3].

وإلى جانب التجار من أصحاب الوظائف الدينية والعلمية، برز من التجار من كان يمتهن حرفًا تتعلق بالصناعات. فمن هؤلاء يمكن أن أذكر سعيد النجار، الذي يتضمن اسمه إشارة إلى علاقته بحرفة النجارة، والذي ظهر كصاحب تجارة مع مصر تقوم على تصدير الصابون والطواقي[4]. وفي هذا السياق يمكن أن أشير كذلك إلى أحمد بن قاسم آغا الذي ظهرت له معاملات مع تركيا تقوم على تجارة العبيد، والذي يبدو أنه كان يمتهن حرفة النسيج وخاصة الأردية الحريرية، حيث ترد في إحدى الدعاوى المرفوعة في المحكمة الشرعية إشارة إلى تركته التي تضمنت من بين أشياء أخرى دكانًا بسوق «القمل» به نوّلا بكامل آلته لنسج الأردية الحريرية، و20 رداًء، وعددًا من الأردية «المسديات». كما ورد في دعوى أخرى بنفس الخصوص، إشارة إلى تضمن تركته لنولين وقنطارًا و80 رطلًا من الحرير[5].

ومن الجدير بالتنويه في إطار الحديث عن الخلفية الإجتماعية والإقتصادية لتجار طرابلس، أن بعض هؤلاء بدت مساهماتهم في التجارة الخارجية كمجال مكمل لأنشطتهم الرئيسية ولعل أبرز مثال عن هؤلاء يتعلق بعبد القادر النخلي الذي ذكر في السجلات توكليه لسالم بورحاب في عملية بيع صوف مصدر إلى

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 64، الأنصاري: نفحات النسرين والريحان، ص 167.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (3)، ص 1.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 55، الأنصاري: نفحات النسرين والريحان، ص 166، خشيم: الحاجية. . .(عن رحلة أحمد بن محمد الفاسي)، ص ص 173 ـ 174.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (3)، ص 67.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 13، 19، س.م.ش رقم (3)، ص 19.

مصر، حيث ذكر في مرة أخرى كصاحب أغنام أودعها عند الشريف علي العناني ليتولى رعيها[1]، الأمر الذي يوحي بأنه كان يستغل نتاجها في عمليات تجارية خارجية.

وبالإضافة إلى مختلف هذه النماذج من التجار التي تؤكد تعدد خلفياتهم ظهر منهم نموذج آخر ممن بدا إلى جانب نشاطه التجاري، كصاحب ملكية زراعية مثل التاجر قاسم السنفاج الذي ذكر في السجلات كمالك لأرض حراثة بالعرقوب، وشريك في سانية أخرى[2]. ومحمد بن معتوق الذي ظهر كتاجر له معاملات مع تركيا، وكان يمتلك «دمنة» بجبل مزغورة بها زيتون ونخيل وزراعة[3]. والتاجر أحمد بن مصطفى الوكيل الذي ذكرت ملكيته لسانية بالمنشية[4]. والحاج حسين بن حسين بن علي بن موسى الذي كان يتعامل مع دارفور، وذكر إمتلاكه لسانيتين إحدهما بالمنشية والثانية بالعيون[5]. غير أن غياب المعلومات عن كيفية إمتلاكهم لهذه الأراضي، سواء كانت بالأرث أو الشراء، وتاريخ تلك الملكية، يجعل من العسير تحديد إذا ما كانت هذه الملكية نتيجة عملهم بالتجارة أو أنهم ملاك أراضي واستثمروا أموالهم في التجارة.

إن الحديث عن خلفيات تجار طرابلس الإجتماعية والإقتصادية، كان من المهم أن يشمل جانبًا آخر أراه مرتبطًا بهذه الخلفيات ومكمّلا لملامحها، وأقصد بذلك الجانب المتعلق بالتحالفات التي شكلوها بالإعتماد على مبدأ المصاهرة فهذه المصاهرات فضلا عن كونها تخدم غرضًا أساسيًا يرتبط بعملية تصنيف التجار من خلال النظر في نوعياتها، فإنها تمثل مؤشرًا جيدًا يظهر مدى وعي هؤلاء التجار الجنيني بإنتمائهم «الطبقي».

إن المتمعن في الأمثلة الواردة في السجلات واليوميات عن مصاهرات التجار الطرابلسيين، يتبين له أن هذه الأخيرة قامت في إتجاهين رئيسيين يقوم

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 126، 242.
(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 512، 556.
(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 542، 514.
(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 225.
(5) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 77.

أولهما على التزواج فيما بينهم، في حين يتمثل الثاني في التصاهر مع ممثلي السلطة والمتنفذين من رجالاتها.

إن الشواهد التي تؤكد توجه التجار الطرابلسيين إلى التزاوج فيما بينهم تبدو متعددة في المصادر الأولية، فتشير سجلات المحكمة الشرعية على سبيل المثال، إلى عويطي الذي كان يمتلك دكانًا بسوق الرباع وله معاملات تجارية مع تركيا، بوصفه صهرًا للتاجر محمد القنين الذي كانت له أيضًا معاملات تجارية في بنغازي ومصر[1]. كما ذكر في السجلات التاجر أحمد بن يوسف بن شنوان المصراتي كصهر لمحمد بن الحاج أحمد الهنشيري، الذي ظهر كرب أموال يستثمرها في عمليات تجارية في إطار معاملات قراض[2]. وقد أشارت إحدى الدعاوى المرفوعة في المحكمة الشرعية إلى لطيف بن الحاج محمد بن معتوق كزوج لعائشة ابنة محمود لملوم. وبتتبع هذه الاسماء يتضح أن الحاج محمد بن معتوق والد لطيف، كان من التجار أصحاب المعاملات مع تركيا، هذا في حين كانت عائشة تنتسب إلى أسرة تجارية إذ كان لوالدها نشاط تجاري في جزيرة كريت، وحمل أخوها أحمد لقب التاجر[3]. ولعله من الجدير بالذكر أن توجه الحاج محمد بن معتوق لإقامة مصاهرات مع فئة التجار أمثاله يبدو أنه لم يقتصر على عمله على تزويج أبنائه الذكور من هذه الفئة، بل أيضًا بناته إذ تشير السجلات إلى ابنته عائشة بوصفها زوجًا لمصطفى بن موسى الذي عد من تجار المدينة وأعيانها[4].

ويتأكد هذا التوجه لتجار طرابلس نحو التزاوج فيما بينهم، فيما يرد من إشارات إلى مصاهراتهم في اليوميات، فمن ذلك ما يذكره حسن الفقيه حسن عن زواج ابنته خدوجة من محمد بن الحاج عثمان بن زكري، الذي كان صاحب تجارة مع إسكندرية وتونس، فضًلا عن إنتسابه إلى أسرة تجارية كان

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 29، 40، 41، 447.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 28.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 509، 542، س.م.ش رقم (2)، ص 112، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 239.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص ص 47، 118، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 216، 268.

لأفرادها نشاط واسع في الداخل والخارج شمل مناطق بنغازي وفزان وتركيا[1]. كما ذكر محمد البرجي كصهر لمعتوق جبران وقد كان لكليهما معاملات تجارية في بنغازي وتركيا[2].

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن توجه تجار طرابلس إلى الزواج من داخل فئة التجار لم يقتصر على التصاهر مع المحليين، وإنما شمل أيضًا غيرهم من الجاليات العربية، إذ تشير السجلات إلى التاجر محمد القنين كصهر للحاج قاسم المغربي العطار، كما تذكر ساسي بن الشريف محمد القصبي، الذي كان شريكًا لأخيه في تجارة جلود مع تركيا، بوصفه صهرًا لأحمد ميكوا المغربي العطار[3].

وبالإضافة إلى هذا النوع من المصاهرات التي قامت بين التجار الطرابلسيين، ظهر نوع آخر من المصاهرة ربط بين التجار وبين فئة رجال السلطة، فكان عثمان باي قرمانلي بن يوسف باشا، على سبيل المثال، صهرًا لمحمد بن مسعودة الذي كان يعد من تجار المدينة وأعيانها[4]. وكان عمر الشلي، وهو أحد قواد البحرية، صهرًا لحسن الفقيه حسن[5]. كما أصهر حسن الفقيه حسن أيضًا إلى القائد علي التاجوري[6]. وأصهر محمد محسن ابن شيخ البلد إلى معتوق الجبياني، حيث كان الأول فضلا عن أنه من تجار المدينة، أحد رجال السلطة إذ كان من رؤساء البحر، وظهر كجابي لمنطقة الجفارة وعضوًا في وفد رسمي مبعوث إلى فرنسا، أما الثاني فقد ذكر في اليوميات بوصفه أحد تجار المدينة وأعيانها، وكأحد المتابعين لصفقات يوسف باشا التجارية[7].

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 351، 370، 524، 532، 591، د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 117، 131.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 367، 393، 456، 617، 636.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 16، 44، س.م.ش رقم ()1، ص 89.

(4) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 216، 293، 584.

(5) المصدر نفسه، ص 194.

(6) المصدر نفسه، ص 285.

(7) المصدر نفسه، ص ص 267، 280، 338، 435، 518، 570، 594.

وفي إطار هذا النوع من المصاهرات، يمكن أن أشير أخيرًا إلى زواج محمد المرابط من ابنة ابن إبراهيم، إذ بدا الأول واحدًا من المتنفذين، حيث ذكر من ضمن أعضاء السفارة المتجهة إلى فرنسا لتهنئة ملكها، وكأحد المفاوضين بخصوص ديون الرعايا الأرناؤوط التي طالبت بها الدولة العثمانية. هذا في حين بدت أسرة الزوجة كإحدى الأسر التجارية في المدينة، حيث ذكر بعض أفرادها كتجار مثل علي بن إبراهيم وحسين بن إبراهيم، وإبراهيم بن إبراهيم[1].

إن إنحصار الأمثلة التي وردت في السجلات واليوميّات عن مصاهرات التجار الطرابلسيين في هذين النمطين، وما توحي به من إنغلاق لمجتمع المدينة التجاري على ذاته وإنفتاحه في إتجاه واحد فقط يرتبط بالسلطة، قد يدفع المرء إلى الإعتقاد بوجود «طبقة» تجارية قائمة بالفعل لها مصالحها الواضحة. ولعل سياسة المصاهرة تعد خير معبّر عنها بما أقامته من تحالف لهؤلاء التجار فيما بينهم، وبينهم وبين السلطة، ولكن يجب التنبيه إلى أن الصورة التي ترسمها هذه المصادر عن مصاهرات التجار، لايمكن الركون إليها بصفة كلية. فالمحكمة الشرعية لم تبد كمكان لتسجيل عقود الزواج، والإشارات التي وردت في سجلاتها عن المصاهرات ظهرت في إطار دعاوى مختلفة، إما خاصة بتركات أو طلاق أو نفقة أو مطالبة بصداق. لذلك فإن الصورة التي ترسمها لهذا الموضوع تظهر منقوصة، إذ أنها تقتصر على بعض الشخصيات. أما بقية التجار ممن لم يكن لهم منازعات مشابهة، أو أن نزاعاتهم لم تصل إلى القضاء، فإننا لا نعلم عنهم شيئًا، وتكون بالتالي عملية تقييم موضوع خلفية هؤلاء من منطلق المصاهرة، عملية جزئية. ومن ناحية أخرى، فإن هذا النقص الذي تفرضه طبيعة السجلات فيما يتعلق بمصاهرات التجار، ظهر واضحًا أيضًا من خلال اليوميات. فحسن الفقيه حسن في تطرقه إلى هذا الموضوع إقتصر على ذكر ما يخصه مباشرة سواء في شخصه أو أسرته، وما حضره من إحتفالات زواج، بالإضافة إلى ما يتعلق ببعض الشخصيات البارزة.

إن مختلف هذه المعطيات، تدفع بي إلى الإعتقاد بأن نوعي المصاهرات

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 463، 518، 564، 568.

اللذين يبرزان في السجلات واليوميات، يخصان في الأغلب فئة معينة من التجار. غير أنه بالتأكيد، كانت هناك أنواع أخرى من المصاهرات لباقي تجار طرابلس لم يرد ذكرها في السجلات واليوميات، إذ أن الزواج لم يكن يمثل أمرًا فرديًا بقدر ما كان يعدّ من الشؤون العائلية. ومن هذا المنطلق، فإن عملية الزواج، التي كانت ترتبها العائلات وليس الأفراد ذوو الشأن أساسًا (الزوج والزوجة)، كانت تخضع لعدد من الإعتبارات الإجتماعية والإقتصاديّة وأيضًا العصبية التي تخدم في مجملها مصالح معينة. وفي ضوء هذه الإعتبارات، إنتشر على سبيل المثال زواج الأقرباء وخاصة من ابناء العمومة لإسهامه في تأكيد الترابط بين أفراد العائلة الواحدة وتعزيزها إجتماعيًا من جهة، ودوره في ضمان المحافظة على الثروة والأملاك داخل العائلة من جهة ثانية. كما وجد أيضًا الزواج القائم على أساس وحدة الإنتماء القبلي الذي يهدف إلى توثيق الروابط بين أبناء القبيلة، وإحتفاظ هذه الأخيرة بوحدتها وتماسكها الداخلي. كما قام أيضًا التزاوج بين أطراف ينتمون إلى نفس الفئات الإجتماعية والإقتصادية بهدف تعزيز أوضاعهم ومكاناتهم. غير أنه بالإضافة إلى هذه الأنماط من الزواج، فإن المصلحة قد تقود في بعض الأحيان إلى قيام تحالفات عن طريق المصاهرة بين عائلات لا تربطها صلة قرابة، أو بين أطراف ذوي إنتماءات قبلية مختلفة، أو بين فئات إجتماعية وإقتصادية متباينة.

إن هذا التعدد في إنماط الزواج لا يستبعد معه وجود تعدد في مصاهرات التجار بإعتبارهم يشكلون جزء من المجتمع، ويتقيدون بتقاليده ومفاهيمه ونظرته للأشياء. ولئن كنت لا أجد من الشواهد المادية ما يؤيد هذا الإفتراض، فإن النظر في تعدد الخلفيات الإجتماعية والإقتصادية للتجار، وتعدد إنتماءاتهم القبلية والجهوية، كما هو مبين في الصفحات السابقة، يجعله الأقرب إلى الواقع. ولكن ومع التأكيد على تعدد أنواع مصاهرات التجار، فإن ذلك لا ينفي عن بعضهم على الأقل الشعور والوعي بالإنتماء المصلحي، وهو ما ترجمت عنه مجموع الإشارات التي تضمنتها السجلات واليوميات عن تزواجهم فيما بينهم ومصاهراتهم مع أصحاب النفوذ، وهي تحالفات تنبىء عن سياسة إستراتيجية في الزواج من شأنها أن تعزز مراكزهم الإجتماعية والإقتصادية، وتخدم مصالحهم «الطبقية».

إن النظر في الخلفيات الإجتماعية والاقتصادية للتجار الطرابلسيين، بدا مهمًا للتعرف على بعض جوانب تكون المجتمع التجاري المحلي لمدينة طرابلس. غير أنَّ إبراز الاختلاف والتباين في هذه الخلفيات، لا يكفي وحده للوقوف على خصائص ومميزات هذا المجتمع. لذلك وبعد التعرض إلى خلفيات هؤلاء التجار، أرى من الضروري أن يتم الآن السعي إلى التعرف على الفئات التجارية المختلفة، وذلك من خلال النظر في التراتب الطبقي بين العناصر المكونة لهذا المجتمع.

2 ـ فئات التجار الطرابلسيين.

قد يبدو للوهلة الأولى أمر القيام بعملية تصنيف التجار والتعريف بفئاتهم/ «طبقاتهم» أمرًا يسيرًا. فمن خلال التعرض للنشاط التجاري في الباب الأول من هذه الدّراسة، ألمحت إلى وجود التنوع والتفاوت. فالتجارة الصغرى إرتبطت وإلى حد كبير بالأسواق الواقعة داخل أسوار المدينة وفي ضواحيها. هذا في حين شملت التجارة الوسطى مدن الايالة المختلفة وأريافها. أما التجارة الكبرى فهي بالإضافة إلى إنفرادها بالتجارة الدولية، فإنها لا تغفل عن المشاركة في ميداني التجارة الصغرى والوسطى.

إن هذا التباين الشديد في النشاط التجاري نتج عنه إختلاف في أصناف التجار. كما أنه من خلال التمعن في خلفيات التجار الإجتماعية والإقتصادية، بالإضافة إلى التلميحات المتعلقة ببعض جوانب حياتهم العملية والخاصة، يتأكد الإحساس بوجود تفاوت بينهم. ولكن بالرغم من ذلك، فإنه يتوجب التنويه بأن التراتب الطبقي، إن صح القول، بين هؤلاء التجار يظل، إذا ما استثنينا أولئك الذين ينحدرون من الفئة الحاكمة، غير واضح تمامًا. وهذا الغموض يجعل القيام بعملية التصنيف عمًلا شاقًا ويستوجب الحذر.

إن الصعوبة والحذر في عملية التصنيف هذه تعود إلى طبيعة البحث في التاريخ الإجتماعي والإقتصادي للعالم العربي الإسلامي بصورة عامة، وما يتعلق منه بتاريخ إيالة طرابلس الغرب بصفة خاصة. فجلّ المصادر التاريخية إن لم أقل كلها، لم تهتم بتاريخ الأهالي قدر إهتمامها بتاريخ الحكام والدول. لذا فإن الإشارات ذات العلاقة بالجوانب الإجتماعية والإقتصادية بدت فضلاً عن ندرتها مرتبطة بنشاط النخبة الحاكمة ومن يدور في فلكها.

فإهمال جلّ الأعمال العربية لتاريخنا الإجتماعي والإقتصادي، لم يساهم في دعم الطرح النخبوي فحسب، بل إنه ساهم في تأكيد الغموض الذي يكتنف تاريخ العرب وبعض مفاهيمه. لذلك فإن مفهومًا كمفهوم الطبقية[1]، والذي يعد من بين أهم المواضيع التي عن طريقها يمكن طرح فهم مغاير لتاريخ المنطقة، لايزال يعاني الكثير من الغموض بل والتناقض.

ففي ظل الدولة العثمانية على سبيل المثال، بدا المجتمع مقسمًا وفقًا للمعايير الإقتصادية إلى طبقتين أساسيتين، الأولى هي الطبقة الحاكمة، وهي غير معنية بالإنتاج الإقتصادي وما يترتب عنه من دفع الضرائب، والثانية هي طبقة الرعية التي تقع على كاهلها عملية الإنتاج والمَعنيّة أساسًا بدفع الضرائب. ونظرًا لإختلاف مجالات الإنتاج، قسمت هذه الطبقة الأخيرة إلى فئتين، الأولى تشمل التجار والصناع من سكان المدن، في حين تشمل الفئة الثانية الفلاحين في الأرياف والبدو[2].

وإذ مثلت إيالة طرابلس الغرب جزء من الدولة العثمانية، فقد يبدو بديهيًا أن يجد هذا التقسيم صداه في مجتمعها. غير أن القبول بهذا التقسيم قد يتضمن الكثير من التعسف فيما يتعلق بطبقة الرعيّة، حيث لا يبدو التسلسل الهرمي بين الفئات المكونة لها واضحًا. وهذا الغموض أكدته المصادر المحلية بدورها من خلال تجاهلها الحديث عن هذه الطبقة، والعمل عند ذكرها على تصنيفها إلى

(1) مفهوم الطبقية: «هو مفهوم إجتماعي سياسي وإقتصادي وإيديولوجي يشير إلى تصنيف حقيقي أو مفترض ضمن علم الإجتماع تنقسم بموجبه الفئات الإجتماعية على أساس إقتصادي. . . ويتضمن مفهوم اللامساواة المنطلقة من عدم التجانس بين الفئات الإجتماعية في مقدار الملكية أو في قيمتها أو في دورها الإجتماعي. وقد ينتج واقع اللامساواة الطبقي أو الوضعي بين أفراد المجتمع. . . عن التفاوت في الثروة أو المهنة أو مستوى التعليم أو السلطة أو الوجاهة أو أي عامل إجتماعي آخر». الكيالي عبد الوهاب (محرّر)، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط (3) بيروت 1983، ج (3)، ص 765.

(2) البربار، عقيل محمد: «الإعفاءات الضريبية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي، وظهور الأعيان (1835 ـ 1902)»، في المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 7 ـ 8 أكتوبر 1993، ص ص 65 ـ 66؛ Inalcik, H: «The Ottoman Economic Mind and Aspects of The Ottoman Economy» in Studies in The Economic History of The Middle East , M.A Cook (Ed.), London, Oxford Univeristy Press, 1970, P P 217-218.

مجموعات بحسب الوظائف التي تشغلها والمهن التي تمارسها، وليس بحسب التفاوت الطبقي بين أعضائها[1].

إن هذا الغموض الذي يصاحب الطبقات الإجتماعية عند ذكر فئة العامة من الناس في المصادر، لا يؤهلني للحديث بوضوح عن التراتب «الطبقي» داخل المجتمع التجاري. لذلك، فإن الحاجة تبدو ماسة إلى النظر في الجانب الكمي الذي قد يمثل معينًا في إبراز التفاوت، غير أن هذا الأمر يشكو بدوره من مشاكل. فبالإضافة إلى ما يمثله نقص المعلومات عن هذا الجانب من عقبة في وجه الباحث في مجالات التاريخ الإجتماعي والإقتصادي، فإنه في إطار الإهمال الموجه إلى الأهالي وحياة المجتمع اليومية، فإن تلك المعلومات على ندرتها، تبدو مرتبطة في مجملها بالسلطة وأفرادها، كالإشارة إلى الضرائب والمكوس، وقيمة الصادرات والواردات، ومصروفات الباشا، أو ما تملكه هذه الشخصية السياسية أو تلك. ولئن كانت نوعية هذه المصادر التي أتعامل معها في هذه الدراسة، سواء منها سجلات المحكمة الشرعية أو اليوميات، تحد من هذا العائق بما تتضمنه من معلومات عن كثير من جوانب الحياة اليومية، وإشارات إلى بعض الجوانب الكمية ذات العلاقة بطبقة الرعية، فإنها لا تقدم حلا للإشكالية المطروحة. فالمصادر نفسها إحتوت على كثير من نقاط الضعف حين تلميحها إلى مثل هذه القضايا. وقد أشرت إلى بعض هذه النقاط في مواضع سابقة، غير إنني أجد من الضروري التذكير بها مجددًا. فبالنسبة لموضوع التجارة والتجار، أغفلت هذه المصادر في كثير من الأحيان ذكر العديد من التفاصيل ذات العلاقة بعملية التبادل. فتراها تشير بوضوح إلى تنقل القوافل والمتورطين فيها، ولكنها تغفل عن ذكر نوعية السلع[2]. أو أنها تذكر هذه

---

(1) يمثل مؤلفا ابن غلبون وأحمد الأنصاري (التذكار والمنهل العذب) المصدرين التاريخيين المحليين الوحيدين بالنسبة لدراسة هذه المرحلة من تاريخ الايالة، وهما لم يتناولا طبقة العامة إلا عند الحديث عن علاقتها بالسلطة (ثورات، تحركات داخلية). أما حسن الفقيه حسن الذي تعد مذكراته من المصادر التاريخية المهمة، فإنه في إشارته إلى هذه الطبقة كان يكتفي بذكر الجماعات المهنية مثل الخبازين، النجارين، الحدادين، الخضارين، الدباغين، العطارة، التجار، العلماء....

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 323، 312، س.م.ش رقم (1)، ص 130، س.م.ش رقم (3)، ص 54.

الأخيرة، ولكن دون تحديد قيمتها الكمية أو المالية أو كليهما[1]. أو أن يقع ذكر أنواع السلع وتحديد قيمة رأس المال، ولكن دون تحديد وجهة القوافل[2]. كما يفتقد هذا النوع من المصادر إلى تفاصيل عن الدورات التجارية كالحديث مثّلا عن مصدر السلعة وثمنها في مكانها ثم نقلها وتكاليفه وسعر البيع ومقدار الربح. ومن بين المشاكل الأخرى التي تصادفنا هو تعدد العملات المستعملة وغياب المعلومات في الغالب عن قيمتها فيما بينها خاصة بالنسبة للقرن الثامن عشر، فضّلا عن التغيير الحاصل في قيمة العملة المحلية في فترات مختلفة من المرحلة قيد الدراسة مما يصعب معه المقارنة بين الإستثمارات التجارية لهذا التاجر أو ذاك. كما يصعب معه إتخاذ قيمة محددة يمكن أن يقع من خلالها تحديد الفئات التجارية المختلفة.

ولكن بالرغم من وجود مختلف هذه العقبات التي يصعب في ظلها التعبير بوضوح عن التفاوت داخل المجتمع التجاري المحلي لمدينة طرابلس فإن القيام بعملية تصنيف التجار وإستخلاص تراتبهم «الطبقي» لا يبدو على الرغم من صعوبته مستحيلا.

إن تنوع التجارة القائمة في المدينة ما بين تجارة داخلية وأخرى خارجية، أو تجارة قريبة المدى وبعيدة المدى، يمكن أن يشكل كما سبقت الإشارة، مدخّلا يتم من خلاله التعرف على تفاوت تجار المنطقة «الطبقي». فالتجار الذين يمارسون التجارة في إطار الأسواق داخل الأسوار، يصعب إدراجهم في فئة اولئك المتورطين في التجارة مع خارج المدينة، فهذه الأخيرة تتطلب تكاليف وأموال أكثر من الأولى. كما أن التجار الذين يمارسون هذا النوع الأخير من التجارة يمكن أن يتفاوتوا فيما بينهم بحسب آفاق نشاطهم. فإذا كان هذا النشاط يدور في نطاق الايالة أو المناطق القريبة المجاورة فإن دورة رأس المال تكون أصغر وتكون الكلفة أقل، وكذلك عنصرا المغامرة والمخاطرة. أما

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 25، 308، 437، س.م.ش رقم (2)، ص ص 10، 48، 136.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 20، 22، 114، س.م.ش رقم (1)، ص ص 10، 44، 79، س.م.ش رقم (2)، ص ص 15، 25، 38، 102، س.م.ش رقم (3)، ص 15.

إذا شمل المناطق البعيدة التي تستغرق خلالها العملية التجارية وقتًا أطول، فإن التكاليف تكون أكثر وإحتمالات المخاطرة والمغامرة تكون أعظم. ولكن يبدو من المهم أن أذكر أن الركون إلى هذا المعيار وحده لا يكفي.

فالمتصفح للمعاملات التجارية الواردة في المصادر الأولية، وما يذكر من اسماء التجار، يتبين أن الجميع بدا متورطًا في التجارة الصغرى والكبرى، الداخلية والخارجية. ومن هذا المنطلق ودون أن أتجاهل هذا المؤشر، أقترح ضرورة التركيز على نوعية التجارة الداخلية لإنه إذا ما إشتهرت أسواق المدينة بالعمليات اليومية التي تتصف بصغر حجمها، فإن اسواق المدينة وفنادقها، كان يغذيها تجار الجملة. ومع ذلك فإنني لا زلت أعتقد بأن التركيز على التجارة الدولية يمثل إحدى الأدوات المهمة التي بالإمكان توظيفها في إبراز التفاوت «الطبقي» بين التجار الطرابلسيين. فهذا النشاط الذي اشرت إلى أهميّته على مستويات متعددة شملت السلطة والأفراد على السواء، لم تكن المشاركة فيه حكرًا على فئة بعينها بل إستقطب الجميع. غير أن الإختلاف في طبيعة المساهمة وحجمها من شأنه أن يشكل مقياسًا للتفاوت. فحجم رأس المال المستثمر في هذا النشاط، وهو بالضرورة لا يمثل سوى جزء من رأس المال الكلي للتاجر، لا يمكن مقارنته برأس مال صاحب دكان بقالة. هذا وإذا ما دققنا النظر في الفترة الزمنية التي يستغرقها رأس المال في دورته، والتي تتجاوز في بعض الأحيان السنة[1]، ناهيك عن إحتمالات تعرضه للتلف والخسارة، فإن الصواب لن يجانبنا كثيرًا إذا ما اعتمدنا هذا المعيار في إبراز التفاوت المقترح.

والحديث في حقيقة الأمر عن رأس المال المستثمر، يعد بدوره مؤشرًا هامًا يفيد الباحثة في دعم وجهة نظرها الساعية إلى تقسيم التجار إلى فئات مختلفة، لذلك، ولئن كنت ذكرت آنفًا صعوبة المقارنة بين رأس المال التجاري لهذا التاجر أو ذاك بسبب تعدد العملات المستعملة، فإنه بالإمكان تجاوزها بالتركيز فيما يتعلق بالقرن الثامن عشر على الحالات التي وقع خلالها التعامل

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 211، س.م.ش رقم (1)، ص 143، س.م.ش رقم (2)، ص ص 15، 52.

بالعملة المحلية المتمثلة في الريال في حين أن توفر المعلومات في بداية القرن التاسع عشر عن أسعار الصرف يجنبنا هذا الإنتقاء.

إن العناصر التي إعتمدت عليها في توضيح تفاوت تجار المدينة لم تقتصر على نوعية التجارة الممارسة أو رأس المال المستثمر فحسب، بل شملت عناصر أخرى أخصّ الذكر منها المؤسسات المستخدمة والسلع المتداولة. ففيما يتعلق بالمؤسسات يمكن أن نلحظ الفارق الواضح بين التاجر المستقر في المدينة والمستخدم للوكلاء والمضاربين في تسيير نشاطه، إذ تجنبه أمواله مشقة السفر والتنقل، وبين التاجر المتنقل والمباشر لنشاطه بنفسه والعامل في إطار ذلك كوكيل أو مضارب. ومن ناحية أخرى، يمكن أن نتلمس أيضًا الفارق بين التجار الذين يقومون بعمليات تجارية منفردين ولصالحهم وحدهم، وبين من تؤدي بهم محدودية رأس المال الذي يتعاملون به إلى عملهم على إقامة الشركات فيما بينهم.

أما السلع، فإن تعدد أنواعها وإختلاف مصادرها وأطر تداولها، يمكن بدوره من الوقوف على تفاوت تجار المدينة، ففي التجارة الداخلية تتنوع السلع إلى محلية وأخرى مستوردة، كما تختلف أيضًا بين سلع ثمينة يقتصر تداولها عادة على فئات معينة من المجتمع وتتعامل بها في الغالب فئة محددة من التجار، وبين سلع يومية بسيطة ينتشر تداولها لدى الجميع ولا تختص بالتالي بتجار معينين. أما في التجارة «الدولية»، فإن المعاملات القائمة على سلع العبور مثَلا تتطلب في رأيي تكاليف أكبر من تلك التي تقوم على تصدير السلع المحلية أو إستيراد السلع للإستهلاك المحلي. ولكن بالرغم من ذلك، فإن إغفال السجلات واليوميات في كثير من الأحيان ذكر أنواع السلع عند ذكرها معاملات التجار، قد لا يسعفنا في تحديد اسماء معينة لكل فئة من التجار، غير أنه مع ذلك تساعد في تحديد الملامح العامة للفئات المختلفة.

إن مختلف هذه المعطيات التي تقترحها السجلات واليوميّات حول نشاط التجار الطرابلسيين، بالإضافة إلى الإشارات التي تتعرض فيها إلى خلفياتهم الإجتماعية والإقتصادية، مكنتني من تصنيف تجار المنطقة إلى ثلاث فئات تجارية، فئة صغار التجار وفئة متوسطي التجار وفئة كبار التجار.

أ ـ فئة صغار التجار

تبدو فئة صغار التجار أقل الفئات التجارية ذكرًا في المصادر، فهي لا تظهر بنفس الوضوح الذي تظهر به فئتا متوسطي وكبار التجار. لذا فإنه من الحري بي التنويه في البداية إلى أنني لن أقف عندها كثيرًا. ولكن رغم هذا الغموض الذي يحيط بها ويحول دون ذكر شواهد واسماء محددة، فإن الدلائل تشير إلى وجودها. فمن خلال النظر في خلفيات التجار الإجتماعية والإقتصادية، لاحظنا وجود فئة منهم ممن بدا نشاطها التجاري حديثًا إذ لم ينتسب عناصرها إلى أسر تجارية ورثت فيما ورثت رأس المال. كما أنهم لم ينتموا إلى أصحاب الوظائف، أو الصنائع، أو ذوي الأملاك، أو الثروة التي قد تمكنهم من توفير رأس المال الذي يبدأون به نشاطهم بداية قوية. فهؤلاء حتى وإن تحولوا من خلال نشاطهم إلى تجار كبار، فإنه من الارجح أن يكونوا في بداياتهم من صغار التجار. كما أن وجود التجارة الصغرى التي تمارس في نطاق اسواق المدينة، يتضمن في ذاته دليًلا على وجود هذه الفئة. ولئن كانت المعلومات في المصادر تفيد بمزاولة متوسطي وكبار التجار أيضًا لهذا النوع من هذا النشاط الداخلي، فإنه بالتمعن في مجالات هذا الأخير، والتي سبق وأن تعرضت إليها في الباب الأول، حيث تنوعت بين تجارة «قطاعي» وتجارة «جملة»، وما بين معاملات يومية بسيطة ومعاملات كبرى، وبالنظر في نوعية السلع التي تقوم عليها مختلف هذه المعاملات، يبدو أنه في الإمكان وضع تصور عن هذه الفئة من التجار وتحديد ملامحها.

إن الحديث عن هذا الصنف من التجار يعني الحديث عن اولئك الذين لا يملكون رؤوس أموال، أو بتعبير أصح من يتعاملون برؤوس أموال صغيرة. لذا فقد لا أتجاوز الحقيقة إن قلت أن هذا الوضع، فضلاً عن أنه يفرض عليهم حصر نشاطهم في نطاق المدينة، فهو يجعله مرتبطًا أساسًا بتجارة القطاعي. وفي هذا النوع من التجارة أعتقد أن صغار التجار كانوا يقومون على تلبية المتطلبات الضرورية لسكان المدينة، وبالتالي فإن ما يغلب على السلع التي يتعاملون من خلالها هو طابعها الإستهلاكي اليومي. ومن هذا المنطلق يمكن أن أدرج ضمن هذه الفئة بعض تجار المواد الغذائية كالحبوب، والبقول، والزيت، حيث سبقت الملاحظة من خلال النظر في المكاييل الخاصة بهذه المواد وجود

الأجزاء الصغيرة لها كالثمنية والربعية والنصف، مما يوحي بنوعية المعاملات القائمة عليها. كما يمكن أن نجد من هؤلاء التجار بائعي الخضار والفواكه واللبن والزبدة والبيض والخبز.

ولا تنحصر إهتمامات صغار التجار في المواد الغذائية وحدها، وإنما تمتد لتشمل مواد أخرى، فيمكن أن نجد منهم الحطابين والفحامين. ولكن تجدر الإشارة إلى أن المقصودين من هؤلاء، هم من يتعاملون مع البيوت، حيث يبدو الحطب والفحم من ضروريات كل بيت لإستخدامهما في عمليات الطهي والتدفئة، وليسوا المتعاملين مع أصحاب الصنائع، إذ تشير المصادر إلى أن هذا النوع من المعاملات كان محتكرًا من قبل بعض الشخصيات[1]. كما تشير المصادر أيضًا إلى بائعي القطاعي للملح والدخان الذين ينعتون «بالرباحة» تعبيرًا عن كدحهم من أجل الكسب[2]. وهذا النعت لا يمكن أن يرتبط في إعتقادي إلا بصغار التجار.

وقد لا يبدو غريبًا أن أضمن هذه الفئة أصحاب الحرف الصناعية التجارية. فهؤلاء وإن كانوا يصنفون من الصناع، فإنه لا يمكن فصلهم كلية عن المجتمع التجاري لما يقومون به غالبًا من بيع مصنوعاتهم البسيطة مباشرة إلى المستهلكين. ويمكن أن أذكر منهم النساجين ـ إذا ما استثنينا منهم نساجي الأردية الحريرية أو تلك التي يتدخل في نسجها خيوط الفضة لإرتفاع تكلفتها ـ والنعالين، والطحانين وبائعي الحصر، والقفاف، والأواني.

إن هذا التحديد لمجالات نشاط صغار التجار، لا يعني بأي حال إقتصارهم عليها دون غيرها من الأنشطة. غير أن الغياب الملحوظ لهذه الفئة في السجلات واليوميات من جهة، ثم الإعتماد في تصنيفها ـ كما يلاحظ ـ أساسًا على فكرة محدودية رأس المال الذي تتعامل من خلاله من جهة ثانية، يجعل مزوالة هذه النوعية من الأنشطة هي الأقرب إلى إمكانياتها. كما أن هذه الفكرة بدورها تجعلهم بداهة غائبين عن مجال التجارة بعيدة المدى وخاصة منها «الدولية»، حيث يبدو من الممكن أن يمتد نشاطهم إلى خارج المدينة، ولكن

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 447.

(2) المصدر نفسه، ص ص 404، 406.

في حدود الايالة بإعتبار إنتشار العمل بنظام الشركة الذي يخول لهم ذلك، وإن كان نشاطهم يدور في إطار نوعية السلع التي يتعاملون بها داخل المدينة. فتشير السجلات على سبيل المثال إلى مشاركة بين إبراهيم بن محمد العويتي وأحمد بن شرف الدين تتعلق بتجارة فول إلى غريان[1]. ومشاركة بين يوسف القريب وحسين بن الفقيه محمد الغرياني بخصوص جلب زيت من غريان أيضًا[2]، غير أن إفتقاد المعلومات عن كميات هذه المواد يجعل من العسير تحديد مبلغ رأس المال المتعامل به.

إن مزوالي هذه النوعية من الأنشطة، وإن وقع تصنيفهم جميعًا ضمن صغار التجار، فإنه يجدر التنويه بأن أوضاعهم يبدو عليها التفاوت، فإذا ما كان بعضهم من الجوالين الذين يتنقلون بين أحياء المدينة عارضين سلعهم للبيع[3]، فإن منهم من باشروا أعمالهم من خلال الدكاكين والحوانيت المنتشرة في المدينة، والتي ارجح انهم كانوا يستغلونها عن طريق الكراء وان لا يستبعد امتلاك بعضهم لها. ولعله من المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أنه من خلال تعديد المصادر لذكر الحوانيت والمحلات الموجودة داخل الأحياء السكنية، كما سبق وتبين إبان التعرض إلى طبوغرافية المدينة، فإنني أميل إلى الإعتقاد بأن نشاط صغار التجار ارتبط بها أكثر من تلك الموجودة في الأسواق الرئيسية، وذلك لقيام هؤلاء التجار على تلبية متطلبات الأهالي اليومية من جهة، ثم لإعتقادي بإن تكلفة الدكاكين داخل الأسواق كانت أكبر من التي في خارجها والمتفرقة في أحياء المدينة[4].

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 225.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 417.

(3) يشير صاحب اليوميات إلى أحدهم ممن كان يتنقل بين الأحياء والأسواق لبيع الزيت، الأمر الذي يمكن إسقاطه على بيع سلع أخرى، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 590.

(4) يلاحظ من خلال السجلات واليوميات أن أسعار الدكاكين في الأسواق المختلفة كانت متفاوتة فيما بينها، الأمر الذي يعود ربما إلى إختلاف مواقعها وطبيعة نشاطها، حيث بدت الدكاكين في الأسواق الرئيسية أغلى ثمنًا من تلك الموجود في الأسواق الثانوية أو في أطراف المدينة، أنظر على سبيل المثال د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 158، 449، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 229، 230.

أخيرًا، لئن كانت المعلومات عن فئة صغار التجار محدودة وتشكو من غياب الكثير من التفاصيل مما جعل صورتهم تبدو باهتة والحديث عنهم يصطبغ بالعمومية، وهو ما يرجع أساسًا إلى مشكلة المصادر، فإنه في المقابل تظهر فئة متوسطي التجار أكثر وضوحًا.

ب ـ فئة متوسطي التجار:

بالنظر إلى المعلومات والإشارات التي تتيحها السجلات واليوميات عن التجار الطرابلسيين ونشاطهم، تبدو فئة التجار المتوسطين هي الغالبة عدديًا. والحديث عن هده الفئة يفترض أساسًا الحديث عن تجار يحتلون موقعًا وسطًا بين صغار التجار وكبارهم. فإذا ما أقررنا مبدئيًا بأن نشاط صغار التجار يقترن بالتجارة الدائرة في نطاق المدينة وفي إطار المعاملات اليومية، وأن نشاط كبار التجار يرتبط بالتجارة الدولية والمعاملات الكبرى، فإنه من البديهي أن يقترن نشاط متوسطي التجار بالحركة التجارية القائمة في نطاق الإيالة، التي وان كانت تقتضي تحمل مشاق التنقل بين المناطق وتتطلب مصاريف وتكاليف أكبر من تلك التي تتطلبها الحركة داخل المدينة، فإنها لا ترقى بأي حال إلى مشاق وتكاليف واحتمالات المخاطرة التي تستوجبها التجارة «الدولية».

ولكن من المهم الإشارة إلى أنه من خلال النظر في طبيعة النشاط التجاري لمدينة طرابلس، والذي إحتلت فيه التجارة الخارجيّة المكانة البارزة، ومن خلال مجموع المعاملات المختلفة المذكورة في المصادر الأولية، يمكن أن نتبين أن الموقع الوسط الذي إتخذته هذه الفئة من التجار خول لها تأدية دور أكثر أهمية في النشاط التجاري القائم، وأتاح لها تنويع نشاطها، فإلى جانب بروزها في التجارة الإقليمية زاولت التجارة داخل المدينة، كما مارست التجارة «الدولية».

وإلى جانب التنوع في نوعية التجارة التي باشرها هذا الصنف من التجار، تبدو مجالات نشاطهم أيضًا متنوعة. فلقد تبين إبان التعرض إلى فئة صغار التجار تعاملها أساسًا بأنواع معيّنة من السلع التي تصنف من ضمن الضروريات، وتلبي بصورة عامة متطلبات الأهالي اليومية، غير أنه في مقابل هذه النوعية من السلع، يتبين من خلال المصادر وجود أنواع أخرى غالية التكلفة أو ذات صبغة

إقتنائية تختص بفئات إجتماعية معينة، أو مصنفة من ضمن الكماليات، وتبدو مقتصرة في تداولها على كبار التجار كما سأوضح ذلك لاحقًا. وبين هذين النوعين من السلع، وجدت العديد من المواد التجارية التي وأن كان لا يستبعد إشتغال الجميع بها فإنها تشكل في رأيي مدار إهتمام متوسطي التجار.

إن هذا التنوع في التجارة التي تمارسها فئة متوسطي التجار وتعدد مجالاتها، يُظهر لهذه الفئة خواصّ مشتركة مع فئتي صغار وكبار التجار. لذلك وقبل التعرض إلى أنشطتها يبدو من الضروري السعي أوّلا للتعرف على العناصر التي شكلت هذه الفئة. وتحديد ملامحها، وعملية التعرف على هؤلاء التجار، سوف تتم من خلال النظر إليهم في التجارة البعيدة وبالإعتماد على معطيين أساسيين أراهما مهمّين، وهما التقنيات والأساليب المستخدمة في هذه التجارة، ثم الرساميل التجارية المستثمرة، إذ من خلالهما يمكن التعرف على السلع التي يتاجرون بها، والتي لا أعتقد أنها كانت تختلف عن تلك التي يتداولونها في تجارتهم المحلية.

تعد التقنيات والأساليب المتعامل بها في التجارة البعيدة واحدة من المعايير المهمة التي تساعد في عملية التمييز بين متوسطي وكبار التجار وهما الفئتان اللتان تبدوان المتورطتان أكثر من غيرهما في هذا النوع من التجارة. وقد برز من خلال مجموع المعاملات المذكورة في السجلات واليوميات إختلافًا في أساليب التجارة حيث وجد منهم المتنقلون، والمقيمون، الذين يستخدمون الوكلاء والمضاربين، كما وجد منهم أيضًا من إعتمدوا على إقامة الشركات فيما بينهم. فالتجار الذين يباشرون أعمالهم التجارية بأنفسهم من خلال التنقل بين المناطق المختلفة، وما يتضمنه ذلك من تحمل لمشاق السفر، لا يمكن النظر إليهم إلا بوصفهم من المتوسطين، إذ أن الإمكانيات المادية المتميزة لكبار التجار تجنبهم تحمل مثل هذه المشاق وتظهرهم كتجار مقيمين يعتمدون في تجارتهم على الوكلاء بصفة خاصة، أو الدخول في شركات القراض التي يقتصر دورهم فيها على تقديم «الصارميات» التي تعود إليهم بعد دورتها بأرباحها. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن بعض متوسطي التجار كانوا يستغلون تنقلاتهم لإتمام بعض المعاملات والصفقات لكبار التجار، فتشير المصادر مثّلا إلى حسن الكعامي الذي كانت له تجارة مع إيالة تونس يباشرها

بنفسه، وفي إطار ذلك كان يجري بعض المعاملات للباي خليل، كما يتعامل معه بالقراض[1]. كما يذكر الحاج الطاهر بن عريفة كواحد من التجار الدائمي السفر وخاصة إلى تركيا، وخلال تنقلاته تلك كان يتعامل مع آخرين من خلال نظامي القراض والوكالة[2].

من ناحية أخرى، إن الإكثار من ذكر الشركات يمكن أن يؤكد كما سبقت الإشارة غلبة فئة متوسطي التجار العددية، فالتجارة الكبرى كانت تستدعي أموالًا طائلة قد لا تكون في متناول الكثيرين، لذلك كان التوجه نحو إقامة شركات الأموال التي تمكن التجار وهم من الأرجح من غير الكبار الذين بإمكانهم اتمام الصفقات منفردين، من مزوالة هذا النشاط، والاستفادة من عوائده التي تتحدد عادة بحجم المشاركة برأس المال[3].

إن ظهور التجار المتوسطين كتجار متنقلين أو كشركاء، لا يمنع وجود من اعتمد منهم في نشاطه على استخدام الوكلاء والمضاربين، غير أنه مع ذلك، يمكن تمييزهم من خلال النظر في مبالغ الرساميل المستثمرة. فيتضح من خلال مجموع المعاملات ذات العلاقة بالتجارة بعيدة المدى، المسجلة في المحكمة الشرعية، أن رأس المال التجاري المستثمر في هذا النشاط بدا متفاوتًا بشكل كبير. ففي القرن الثامن عشر تراوح خلال سنوات [1722 ـ 1727] ما بين 16 ريالًا و5100 ريال، وخلال سنوات [1760 ـ 1763]، ما بين 30 ريالًا و8075ريال، وفي بداية القرن التاسع عشر تراوحت استثمارات التجار في التجارة البعيدة (خلال سنوات 1802 ـ 1807 و1815 ـ 1835) ما بين 22500 ريال و2170000 ريال[*]. وإزاء هذا التفاوت، وفي غياب المعطيات/ الشواهد التي

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 368، 397، 400.

(2) المصدر نفسه، ص ص 228، 303، 535.

(3) تشير السجلات إلى قيام شركات على أساس النصف والثلث والخمس، د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 77، 97، س.م.ش رقم (2)، ص 136، س.م.ش رقم (3)، ص 22.

(*) قد يلاحظ المرء الإختلاف الكبير في حجم رأس المال التجاري المستثمر فيما بين القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، لذلك يبدو من المهم الإشارة هنا إلى وجوب مراعاة التخفيض الكبير في قيمة العملة خلال هذه الفترة الفاصلة، والذي استمر بوضوح في فترة حكم يوسف باشا.

تحدد «الطبقات» التجارية، فإنني افترض أن استثمارات متوسطي التجار تقف في حدها الأعلى عند الألف ريال في القرن الثامن عشر ومليون ريال في بداية القرن التاسع عشر، وهي المبالغ التي أراها تمثل الحد الأدنى لإستثمارات كبار التجار، وهذا الافتراض لا يبدو مستبعدًا، إذ بالتمعن في أصحاب أعلى الرساميل المذكورة، يبرز ما يفيد بأنهم من كبار التجار. فيوسف المكنى مثّلا، الذي ذكر في سنة 1723 كموظف لـ 5100 ريال في إحدى العمليات التجارية، ذكره القنصل الفرنسي بولار بوصفه يمثل وأخوه علي التاجرين الثريين الوحيدين في البلاد[1]، كما إنني أشرت إليه سابقًا بوصفه أحد رجال السلطة. أما محمد بن الحاج رحومة حريدان، الذي ذكر في سنة 1760 كمسلم أموال وسلع قدرت بـ 8075 ريال على سبيل القراض والوكالة في إحدى معاملاته، بدا منتسبًا إلى إحدى الأسر التجارية الثرية، وهو ما يستدل عليه من خلال ما ذكر في السجلات عن جزء من تركة والده كان محل نزاع بين الأبناء[2]. أما علي الباش الذي ظهر كصاحب أعلى رأس مال تجاري في السجلات (2170000) ريالا، فيمكن تصنيفه أيضًا من بين كبار التجار بإعتبار ذكره في اليوميات ضمن مجموعة التجار الأثرياء الذين تفرض عليهم أعلى التبرعات[3].

والآن وبعد أن تم تحديد بعض ملامح فئة المتوسطين من تجار طرابلس مقارنة بكبار التجار خاصة، بات بالإمكان التعرف على نوعية السلع التي يتاجرون بها، وبالتالي تحديد مجالات نشاطهم التي بدت متعددة ومتنوعة.

تمثل تجارة الأقمشة والمنسوجات المختلفة واحدة من أبرز هذه المجالات. وقد كنت أشرت في الباب الأول من هذه الدّراسة إلى أهمية المكانة التي إحتلها هذا النشاط في إقتصاديات المنطقة، الأمر الذي يبرز جليًا من خلال تعدد الأسواق ذات العلاقة. وهذه الأهمية وإن كانت تجعل إمكانية ممارسة هذا النوع من التجارة من قبل الفئات التجاريّة المختلفة واردة، فأنني أرجح أنها كانت

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 358، فيرو: الحوليات، ص 269.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص ص 130، 136، 148.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (3)، ص 58، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 305، 527، 599.

بعيدة عن إهتمامات صغار التجار أو أنها محددة بتجارة «القطاعي»، أما كبار التجار فإن إهتمامهم يكون مقتصرًا في الغالب على الأنواع الفاخرة والثمينة منها كالمنسوجات الحريرية، أو تلك التي يتدخل في نسجها الفضة وهي التي يختص بها الأثرياء ووجوه المجتمع[1]. تبعًا لذلك فإن هذا النوع من التجارة يبدو في إعتقادي مجالًا لنشاط متوسطي التجار أكثر من غيرهم. ولعل ما يؤكد ذلك، هو تتبع معاملاتهم في السجلات واليوميات حيث يتبين تورط العديد منهم في هذا النشاط سواء ما دار منه في نطاق المدينة والايالة، أو ما أمتد إلى البلدان الأخرى وخاصة الإسلامية منها.

ففي الإطار المحلي تذكر السجلات عبد الله بن عبد الله الذي كان يبيع العباءات ويرسل الطواقي لبيعها في البادية[2]. ومحمود مرداس الذي يذكر بيعه لـ4 «مقاطع بو غازلي»[3]. وعاشور ابن الحاج يوسف الفيتوري، الذي يبدو من تجار الجملة، حيث ذكر إرساله لـ 24 مقطعًا من القماش «البوغازلي» لتباع بزليطن[4]. ويوسف بن جمعة قبوش الذي ذكر في إحدى المعاملات بيعه لـ 15 مقطع قماش[5]. وبالقاسم بن محمد بن محمد بن سالم الجنزوري الذي ذكر إرساله لـ 3 «مقاطع بارلي» لتباع في غريان[6]. وحمادي بن محمد بن عبد الملك الذي ورد ذكره كمرسل «لشدتي» قماش لتباع في مصراتة[7].

---

(1) في وصفها للألبسة تؤكد الآنسة توللي على الفارق الكبير بين ملابس الأعيان، ووجهاء القوم ورجال السلطة، وبين ملابس الرجل العادي سواء في خامتها أو قيمتها، توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص ص 52 ـ 54، ويؤكد على ذلك الرحالة ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص 11، كما يشير حسن الفقيه حسن في مذكراته إلى بعض ما يرتديه ويتاجر به التجار من رجال السلطة وهم الذين يمثلون كبار التجار حيث يتبين أن جميعها من الأقمشة والمنسوجات الفاخرة والثمينة، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 368، 369، 391، 405.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 48.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 123.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 75.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 78.

(6) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 104.

(7) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 10.

أما فيما يتعلق بالمعاملات مع العالم الخارجي، فيمكن أن أشير إلى محمد القنين، والحاج علي الشويرف اللذين كانا يسافران إلى مصر لجلب الأقمشة[1]. ومصطفى بن أحمد شاوش الذي ذكر جلبه «لملف» حين رجوعه من تركيا[2]. ومحمد بن إبراهيم المزغورتي ومحمد بن معتوق العزغورتي اللذين ظهرا كشريكين في عملية تصدير طواقي والبسة إلى تركيا[3]. وسعيد النجار الذي كان يرسل الطواقي إلى شريكه بمصر[4]. ومن هؤلاء أيضًا يمكن أن أذكر مقيطف بن محمد بن عبد الصمد المصراتي الذي كان يستجلب «اللفة» الجربية[5]. كما يذكر حسن الفقيه حسن محمد الهواشي الذي أقام شركة مع أحدهم بخصوص جلب الأقمشة من صفاقس، والأمين بن شتيوي الذي كان يتنقل إلى جربة ليتسوق «اللفة»[6].

وإلى جانب تجارة الأقمشة والمنسوجات إهتمت هذه الفئة من التجار بتجارة المواد الغذائية كالحبوب والبقول ، والزيت، والسمن والتمور حيث نراها تستجلب هذه المواد من مراكز إنتاجها في الإيالة ومن ثم يقوم بتصربفها بالجملة في داخل المدينة، كما تعمل على إعادة توزيعها على المناطق غير المنتجة[7]. وبالإضافة إلى ذلك نراها تتعامل بهذه المواد في التجارة «الدولية» من خلال عمليات التصدير والتوريد، فيذكر الحاج علي الشويرف كتاجر متنقل إلى مصر لجلب الأرز[8]، وعلي بن إبراهيم اللبيدي كشريك بالثلثين في عملية توريد حمص وفول وحلبة وشعير وخروب من تونس[9]، كما يذكر علي بن رمضان

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 41، س.م.ش رقم (1)، ص 33.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 154.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 509، 542.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 67.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 131.

(6) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 216، 239.

(7) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 2، 29، 98، 107، 225، 385، 459، 478، س.م.ش رقم (1)، ص ص 36، 73، س.م.ش رقم (2)، ص ص 57، 60، 107، س.م.ش رقم (3)، ص 14.

(8) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 33.

(9) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 136.

بربوش كتاجر متنقل إلى صفاقس لجلب قمح[1]، والسيد حسين بن أحمد كمصدر «البرسيلي» تمر إلى مالطا[2].

ولكن تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المتاجرة بالحبوب في النطاق «الدولي» وخاصة ما يتعلق بحركة التصدير، بدت مجالات لنشاط كبار التجار. فالإشارة الوحيدة إلى عملية تصدير شعير، المذكورة في السجلات وهي في سنة 1760، يستشف منها أن القائم بها وهو علي بن سليمان، يندرج ضمن كبار التجار، حيث تمثلت الكمية المصدرة في 45 قفيزًا حددت قيمتها النقدية بـ 4000 ريال، وهو مبلغ يجعلني أصنف هذا التاجر من بين كبار التجار حسب الإفتراض المقترح آنفًا، خاصة وأن نفس عملية التصدير هذه شملت مجموعة أخرى من السلع حددت قيمتها بـ 6840 ريالًا، مما يعني أن إجمالي رأس المال المستثمر في هذه المعاملة بلغ 10840 ريال[3]. ولعل ما يؤكد عدم ظهور متوسطي التجار في عمليات تصدير الحبوب، ما تردد من إشارات في المصادر إلى قيام السلطة وكبار رجالاتها بمثل هذه العمليات، بل وأيضًا إحتكارهم المتاجرة بها بصفة عامة في بعض السنوات، وخاصة في بداية القرن التاسع عشر[4]، مما لا يفسح أيَّ مجال لمتوسطي التجار للمنافسة في هذا المضمار.

إن نشاط هذه الفئة من تجار طرابلس، لم يقتصر على التعامل بهذه السلع وحدها وإنما شمل أنواع أخرى متعددة. فمنها المواد الأولية التي تستخدم للصناعات كالصوف والجلود، ومواد الصباغة. وأغلب هذه المواد من منتجات الإيالة، حيث كان هؤلاء التجار يتعاملون بها كما هو الأمر بالنسبة للمواد الغذائية بالجملة في داخل المدينة والإيالة، ويتعاملون بها أيضًا في التجارة الخارجية[5]. ولكن يجب أن استثني من معاملاتهم الخارجية الجلود وبعض

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 95.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (2)، ص 108.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص ص 54 ـ 55.

(4) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 280، 442، 478، فيرو: الحوليات، ص 341؛ Dyer, M: «Export Production in Western Libya...», p 124.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 40، 126، 211، 463، س.م.ش رقم (1)، ص ص 52، 77، 78، 154، س.م.ش رقم (2)، ص 52.

مواد الصباغة التي تستجلب من مناطق بعيدة «كالحشيشة»، وهي من السلع التي بدت المتاجرة بها في النطاق «الدولي» مرتبطة بكبار التجار[1]، وإن كان بعض المتوسطين قد تعاملوا من خلالها أيضًا بالاعتماد على نظام الشركة[2].

وإلى جانب هذه النوعية من المواد الأولية تبين المصادر إهتمام هؤلاء التجار بمواد أخرى كالنحاس والقصدير والرصاص[3]. كما شملت اهتماماتهم بعض المصنوعات مثل النعال، والصابون، بالإضافة إلى مواد العطارة، والدخان قبل أن يخضع لنظام الاحتكار الشامل. كما تعامل بعضهم بتجارة الأسلحة البسيطة (غداري، بنادق، سيوف) والبارود، غير أنهم اقتصروا، على ما يبدو، على التعامل بها في حدود الإيالة، إذ لا تشير المصادر إلى ما يفيد بامتداد تجارتهم هذه إلى النطاق «الدولي»[4].

وبالإضافة إلى هذه السلع ترد إشارات عن متاجرة بعضهم بمواد أخرى يمكن تصنيفها من بين السلع الثمينة نظرًا لعلو تكلفتها بوصفها من المواد المستوردة، ومحدودية انتشارها بين أفراد المجتمع، كالبن والعبيد على سبيل المثال، غير أنه يجب التنبيه إلى أنَّ تعامل متوسطي التجار بمثل هذه المواد كان يتم على نطاق ضيق، وهو ما يتضح من خلال الكميات المتاجر بها بالنسبة للعبيد والتي تتمثل في كثير من الأحيان في عبد أو اثنين أو ثلاثة[5]، كما يبرز

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 358؛ س.م.ش رقم (1)، ص 158؛ الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 221، 232، 405؛ Dyer, M: «Export Production in Western Libya...» p 125.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 48، س.م.ش رقم (3)، ص 22.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 112، 336، 353، س.م.ش رقم (1)، ص 78.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 75، 125، 299، 361، 509، س.م.ش رقم (1)، ص ص 11، 16، 25، 48، 54، 55، 57، 64، 66، 67، 152، س.م.ش رقم (2)، ص ص 10، 74، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 406.

(5) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 117، 154، 261، س.م.ش رقم (1)، ص ص 13، 44، 241، س.م.ش رقم (2)، ص ص 13، 15، 49، 75، 135، س.م.ش رقم (3)، ص 51.

أيضًا من خلال إقامة الشركات فيما يتعلق بتجارة البن[1].

إن المتتبع لنشاط فئة متوسطي التجار، يمكن أن يتبين قيامه في جزء كبير منه على تجارة الجملة، وخاصة ما يتعلق بتجارة المواد الزراعية والحيوانية، وبعض المصنوعات كالمنسوجات مثلاً. وهذا النوع من التجارة يفترض في وجوده امتلاكهم لأدوات أكبر من تلك التي يتصرف من خلالها صغار التجار. فإنْ كان هؤلاء الأخيرين ظهروا كجوالين وأصحاب دكاكين في الأحياء السكنية للمدينة أو بعض الأسواق الجانبية، فإن تنوع أنشطة متوسطي التجار وإتساعها تبعث على الإفتراض أولا بتركيز حوانيتهم في الأسواق الرئيسية للمدينة، وثانيًا باتخاذهم لمحلات إضافية ومخازن يخزنون فيها بضائعهم. ومن ناحية أخرى، فإن التنوع الكبير الذي يلاحظ على المواد التي يتاجرون بها وما يتضمنه من اختلاف في قيمتها يشير إلى تمايز فيما بينهم، يظهره أيضًا التفاوت في حجم استثماراتهم في التجارة البعيدة، الأمر الذي يدفع بي إلى التفكير بأن بعضهم كان من صغار التجار، أسعفهم الحظ فارتقوا إلى فئة متوسطي التجار، أو أنهم كانوا من كبار التجار الذين صاحبهم سوء الطالع في عملياتهم الكبرى فتدنوا إلى فئة متوسطي التجار.

في الختام، إنَّ المتمعن في فئتي صغار ومتوسطي التجار يستطيع أن يتبين أنه بالرغم من وجود بعض نقاط التشابه التي تجمعهما، فإنه كانت لكل فئة منهما خصائصها وسماتها التي ميزتها عن الأخرى، سواء فيما يتعلق بنوعية التجارة التي زاولتها (آفاقها ومجالاتها)، أو ما يتعلق بالأدوات التي استخدمتها وعملت من خلالها. غير أنَّ البحث في مجتمع مدينة طرابلس التجاري المحلي و«طبقاته»، سوف يكون منقوصًا إذا اكتفينا بالنظر في هاتين الفئتين. لذلك ولكي تكتمل الصورة، كان لا بد من الوقوف عند فئة كبار التجار والتعرف عليها.

ج ـ فئة كبار التجار.

إنَّ السمة الرئيسية التي تميز هذه الفئة من التجار الطرابلسيين هي ارتباطها

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 41، س.م.ش رقم (1)، ص 125، س.م.ش رقم (3)، ص 1.

الوثيق بالتجارة الكبرى، سواء منها الداخلية أو الدولية. وهذه الخاصية وإن شكلت إلى حد بعيد محور نشاط السلطة ورجالاتها، فإنه بالرجوع إلى معاملات بعض التجار من الأهالي المذكورة في السجلات واليوميات، فإنه بالإمكان الإقرار بوجود من اهتم منهم بهذا النوع من التجارة. لذلك فإنّ الحديث عن فئة كبار التجار يعني الحديث عن صنفين منهم، أولهما المتمثل في السلطة ورجالاتها، والثاني المتمثل في التجار من الأهالي.

كنت أشرت في بداية هذا الفصل إلى تورط السلطة ورجالاتها في النشاط التجاري القائم في مدينة طرابلس، ونوّهت بدور وضعيتهم السياسية وأثرها في سيطرتهم على الموارد الاقتصادية المختلفة للمنطقة، هذه السيطرة التي أهلتهم لتبوّء مكانة متميزة في مجتمع المدينة التجاري، واحتلال أعلى درجات سلم هذا المجتمع. وبالرغم مما قد يبدو للمرء من عدم جدوى الوقوف عند هؤلاء التجار مرة ثانية، فإنني أرى أهمية التعرف على السلع التي يتاجرون بها، وطرق تسييرهم لمعاملاتهم لما يخوله لي ذلك من التعرف بوضوح أكبر على كبار التجار من الأهالي.

فتفيد المعلومات ذات العلاقة بالنشاط التجاري لممثلي السلطة ورجالاتها بأن اهتماماتهم انصبت أساسًا على المواد التي تقوم عليها التجارة الدولية. وفي إطار ذلك ظهر نوع من التفاوت في مقدار ذلك الإهتمام. ففي حين أخضعت بعض المواد للإحتكار التام من قبل حكام طرابلس، وجدت سلع أعفيت من هذا الاحتكار، كما وجدت بعض المواد التي يمكن تصنيفها بين هذه وتلك.

لقد شهد نظام الاحتكار التجاري إتساعًا كبيرًا إبّان فترة حكم يوسف باشا القرمانلي فشمل، لأسباب وعوامل مختلفة سوف أتعرض إليها لاحقًا، سلعًا متعددة، الأمر الذي قد لا يسمح بالتعرف بدقة على الحدود التي يقف عندها نشاط السلطة التجاري. غير أنه بالتمعن في مجموع الإشارات في المصادر والدراسات المختلفة ذات العلاقة بهذا النشاط، يمكن تحديد بعض المواد التي بدت خاضعة دومًا لنظام الاحتكار. فمن بين هذه المواد يذكر الملح الذي وإن لم يكن تعامل حكام طرابلس به مباشرًا، فإنهم كانوا يبيعون حق تصديره إلى

الشركات الأوروبية، كما كانوا يبيعون حق المتاجرة به في الداخل[1]. وكما هو الأمر بالنسبة للملح، كان تصدير بودرة الصودا، وهي من المواد المنتجة محليًا بغرض التصدير، محتكرًا من قبل الباشا، حيث كان يبيع هذا الاحتكار إلى الفرنسيين والإنجليز[2].

وعلاوة على هاتين المادتين، احتكرت السلطة أيضًا شراء وتصدير الجلود حيث كان يُمنح كالتزام للتجار اليهود مقابل دفع مبالغ سنوية[3]. وفي مقابل هذه السلع التي تقع ضمن الصادرات، احتكر باشاوات طرابلس شراء بعض المواد التي كانت تستجلب من الخارج، وخاصة ما يتعلق منها بتلبية الحاجات الضرورية لتدعيم حكمهم كالعتاد والذخيرة والأسلحة، والمعادن الثقيلة كالحديد والرصاص، والمواد الخاصة ببناء السفن كالأشرعة والأعمدة والأخشاب. إن الشواهد عن وجود هذا الاحتكار تبدو عديدة في عهد يوسف باشا في إطار ما يذكر عن بعض معاملاته بهذا الخصوص كشرائه لمراكب «كريستة وغداري» من تجار البانيين، وفرضه الأتاوات على أهالي الايالة لدفع ثمن مشترياته من المدافع والقذائف والبارود، بل وأيضًا من خلال ما تؤكده الدراسات عن احتكاراته هذه[4].

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 404، 434، 439، 461، 509، فيرو: الحوليات، ص ص 281، 322، 355، كابوفين: طرابلس والبندقية. . ، ص 63؛ Dyer, M: «Export production in Western Libya...», P126.

(2) فيرو: الحوليات، ص 335؛ Dyer M: «Export Production in Western Libya...», p 127

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 322، 439، Dyer, M: «Export Production in western Libya..», p 125.

(4) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 365، 410، 432، 476، 504؛ بروشين: تاريخ ليبيا. . . ، ص 227؛ ابن إسماعيل، عمر: إنهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا (1795 - 1835)، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1966، ص 231؛ الحرير، عبد المولى: «نظرة تحليلية لأبعاد سياسة يوسف باشا القرمانلي الإقتصادية على العلاقات الإجتماعية في النصف الأول من القرن 19»؛ في المجلة التاريخية المغربية، س12، ع37 - 38، جوان 1985، ص 84، الشركسي، محمد مصطفى: الأزمة المالية عند نهاية العهد القرمانلي في رأي المؤرخين الغربيين، في العلاقات العربية التركية، أعمال المؤتمر الثاني للعلاقات =

هذا وإذا ما كنت أفتقد إلى شواهد محددة تفيد بهذا الاحتكار في فترات حكم أسلافه، فإنه بالإمكان الاستدلال عليه من خلال غياب المعلومات التي تشير إلى تعامل التجار من غير السلطة بهذه النوعية من المواد، فضلاً عما يتردد من ذكر لديون أولئك الحكام الكبيرة لصالح التجار الأوروبيين، وهم القائمون على جلب هذه المواد، مما يرجّح أن تلك الديون كانت تتعلق أساسًا بمشتريات الباشاوات في هذا المجال[1].

لقد إتّسعت إحتكارات السلطة التجاريّة في بداية القرن التاسع عشر، فشملت أنواعا أخرى متعدّدة من السلع التي كان يُمنح حق المتاجرة بها وفق نظام الإلتزام إلى من يستطيع دفع أعلى قيمة، فمن بين هذه السلع يذكر الصابون والدخان والفحم والجلد[2].

وإلى جانب مختلف هذه المواد التي كانت تخضع لنظام الاحتكار الكامل من قبل حكام طرابلس، تفيد المصادر والدراسات، بوجود مواد أخرى كانت تقع في دائرة اهتماماتهم وإن لم يفرض عليها الاحتكار التام. وتمثل المواد الزراعية، التي تشكل بعض صادرات الايالة وأبرزها الحبوب، أهم هذه المواد. فامتلاك الباشاوات لأخصب الأراضي الزراعية بالإضافة إلى الضرائب التي كانت تؤخذ عينًا من المزارعين، كان يوفر لهم كميات ضخمة من الحبوب يقع بيع جزء منها في الداخل، كما يجري بيعها أيضًا إلى التجار الأوروبيين بغرض التصدير[3]. غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه قد يقع في بعض الأحيان الاحتكار التام لهذه المواد[4].

= العربية التركية، طرابلس، الجماهيرية العظمى ديسمبر 1982، تحرير د. عقيل محمد البربار، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988، ج (1)، ص 203.

(1) فيرو: الحوليات، ص ص 335، 404.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 305، 404، 406، 437، 447، 466، 511.

(3) المصدر نفسه، ص 478؛ Dyer, M: «Export Production in Western Libya...», p 124

(4) فيرو: الحوليات، ص 341، بروشين: تاريخ ليبيا، ص 227؛ ابن إسماعيل: إنهيار حكم الأسرة القرمانلية، ص 231، الحرير: «نظرة تحليلية لأبعاد سياسة يوسف باشا. . .»، ص 84؛ Dyer, M: «Export Production in Western Libya..», p 129.

وبالإضافة إلى الحبوب يبدو الزيت من المواد التي كان يتعامل من خلالها ممثلو السلطة. فرغم عدم توفر شواهد محددة تؤكد تورطهم في هذه التجارة، فإنه بالإمكان القول أنَّ حصولهم على كميات هامة من هذه المادة من إنتاج أراضيهم الخاصة ومن الضرائب كما هو الشأن بالنسبة للحبوب، يجعل من غير المستبعد أن يتاجروا بتلك الكميات. ولعل ما يؤيد ذلك، ما يشير إليه أحد الدراسين، بناء على أحدى الرسائل القنصلية الموجودة في الأرشيف الفرنسي، من قيام علي باشا القرمانلي وابنه بتسديد جزء من ديونهما للتجار الفرنسيين من خلال بيع الزيت لهم[1].

إن اهتمام حكام طرابلس بالتجارة لم يقتصر على التعامل من خلال السلع المذكورة، وإنما شمل أنواع أخرى يبرز من بينها العبيد الذين كانوا يحصلون عليهم بكميات كبيرة، سواء في شكل ضرائب ترسل إليهم من المناطق الجنوبية للإيالة، أو في شكل غنائم يتحصلون عليها من عمليات الغزو التي تشنّ في بعض السنوات، وخاصة في بداية القرن التاسع عشر، على بلاد السودان[2]. فقد كان يقع تصدير هؤلاء العبيد إلى المناطق المختلفة وخاصة إلى تركيا، أو بيعهم إلى بعض التجار الأجانب مقابل مشترياتهم[3]. كما يمكن أن أذكر في الختام ما تشير إليه المصادر من إتجار يوسف باشا ببعض السلع الأخرى كالمواشي والتمور، والكحول عن طريق وكلائه[4].

إنَّ تورط السلطة في النشاط التجاري لا يقتصر في ظهوره على المعاملات الخاصة بالباشاوات وأفراد الأسرة الحاكمة وحدهم، ولكنه يبرز أيضًا في

---

(1) Dyer, M: «Export Production in Western Libya..»p129.

(2) أشير في هذا الخصوص إلى ماسبق أن ذكرته عن الإتفاقية التي عقدتها حكومة طرابلس مع حكام فزان سنة 1630، والتي تنص على إرسال أتاوة سنوية تتمثل في أربعة الآف مثقال ذهبًا يعطى نصفها تبرًا ونصفها الآخر عبيدًا، والتي لم تذكر المصادر أي تعديل بخصوصها رغم تجديد الإتفاقية في الفترة القرمانلية، وبخصوص ما يصل من عبيد في شكل غنائم، أنظر الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 280، 364؛ فوليان: ليبيا أثناء حكم يوسف باشا...، ص 114.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 336، 365، 437، 532.

(4) فوليان: ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ص ص 65، 90.

المعاملات المتعلقة بالمتنفذين من رجالاتها. ولعل أبرز مثال عن هؤلاء الأخيرين هو الباي خليل الذي توفر لنا اليوميات الكثير من المعلومات عن تجارته ومجالاتها.

لقد تنوعت هذه المجالات وتعددت، فشملت في جزء منها تجارة المواد الغذائية كالزيت، والقمح، والشعير، والسمن، والعسل، إذ يستشف من اليوميات أن إتجاره في هذه السلع كان مرتبطًا بإنتاج ممتلكاته الزراعية والحيوانية (أراضي حراثة، سواني، زيتون، مواشي)، هذا فضلاً عما كانت تخوله له وظيفته كباي لبنغازي ودرنة من الحصول على منتجات تلك المناطق من خلال نظام الإلتزام[1]. وبالإضافة إلى هذه المواد التي كانت تنتج محليًا، تشير اليوميات إلى إتجار الباي خليل بمواد أخرى تقع ضمن المواد الغذائية، ولكنها كانت تستورد مثل الأرز والقهوة، والسكر[2].

وقد شملت اهتمامات خليل باي التجارية بعض المواد الأولية كالغوّة، التي يبدو أن أهميتها كمادة تجارية جعلته يعمل على زراعتها في أراضيه لاستغلالها في تجارته، إذ تفيد اليوميات بامتلاكه لأراضي مزروعة فوّة[3]. كما يذكر من بين مجالات نشاطه تصديره المواشي إلى مالطا[4]، هذا فضلاً عن إتجاره بخيوط الفضة والحرير والمنسوجات الفاخرة[5].

إن مختلف هذه السلع، كانت تمثل وإلى حد بعيد المجالات الأساسية التي تدور في نطاقها تجارة كبار تجار طرابلس من المتنفذين، غير أنه علاوة على هذه المواد يمكن من خلال النتف المتناثرة هنا وهناك عن معاملات بعض رجالات السلطة الآخرين، تبين أنواع إضافية من السلع التي كانوا يتاجرون بها.

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات: فبخصوص امتلاكه للأراضي والمواشي، أنظر ص ص 373، 377، 380، 387، 395، 398. وبخصوص إتجاره في المواد المذكورة، أنظر، ص ص 348، 377، 398، 407، 410.

(2) المصدر نفسه، ص ص 378، 379.

(3) المصدر نفسه، ص ص 361، 377.

(4) المصدر نفسه، ص 378.

(5) المصدر نفسه، ص ص 348، 368، 369، 377، 390، 409.

فيذكر على سبيل المثال إتجار يوسف المكنى بالعبيد والحشيشة اللذين كان يستجلبهما من مناطق الجنوب وبلاد السودان[1]. كما يُذكر قيام بعض هؤرء أمثال حسونة الدغيس وبعض رؤساء البحر بتصدير الصوف والحشيشة إلى فرنسا[2].

وهذه النوعيات المختلفة من السلع، وإن كانت تظهر تميزًا لهؤلاء التجار عن باقي الفئات التجارية، فإن طرقهم في التعامل تؤكد بدورها هذا التميز. فإذا ما غلب على فئتي صغار ومتوسطي التجار مباشرتهم لنشاطهم التجاري بأنفسهم والدخول في نظام شركة الأموال، فإن كبار التجار اعتمدوا أساسًا في تسيير نشاطهم على الوسطاء، فأموالهم ووضعهم المادي المتميز يكفيانهم مشقة التنقل بأنفسهم. هذا وقد اختلف أصناف الوكلاء العاملين في خدمة هؤلاء. فكان منهم العبيد حيث تشير المصادر على سبيل المثال إلى استخدام الباي خليل «لوصيفه» عبدو في معاملاته مع خانية، كما تشير إلى «خديم» مصطفى قرجي الذي كان يسافر إلى أزمير لصالح سيده، بالإضافة إلى ما ذكر عن سفر مسعود «وصيف» حسونة الدغيّس إلى فرنسا بوسق صوف وفوّة وحشيشة[3]. وإلى جانب هؤلاء العبيد، كان التجار من رجال السلطة يستخدمون وكلاء آخرين في نشاطهم، بل وقد يقع توظيف أكثر من وكيل في ذات الوقت. فقد كان للباي خليل على سبيل المثال العديد من الوكلاء الذين يتنقلون لحسابه إلى مختلف المناطق يتاجرون بمختلف السلع كالحاج حسن الكعامي، وعلي الهوني، والحاج عبد الرحيم، ومحمد الدقي ومحمد بن دخيل ومحمد البرجي، والفقيه عمر[4]. وهذا إن دل على شيء فهو يدل على الإمكانيات المادية المتميزة لهؤلاء التجار. كما أنه إلى جانب هذه الوكالات، تشير الشواهد إلى استثمار هؤلاء لأموالهم في شركات القراض من خلال تقديم «الصارميات» مستغلين في ذلك خبرة بعض الأشخاص بأمور التجارة. فيذكر في السجلات يوسف المكني الذي أعطى «صارميّة» للطيف بومليانة ليعمل بها على وجه القراض. كما يشير حسن الفقيه حسن إلى إبقاء الباي خليل عند حسن الكعامي، بعد محاسبة

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 358.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 221.

(3) المصدر نفسه، ص ص 221، 457، 571، 617، 633.

(4) المصدر نفسه، ص ص 368، 375، 377، 378، 387، 393، 395.

بينهما، أموالاً ليعمل بها على وجه القراض[1]. ولكن يبدو من المفيد الإشارة إلى أنّ سمة عدم التنقل والاعتماد على الوكلاء والمضاربين في تدبير أنشطة رجال السلطة التجارية، يمكن أن يستثني منها رؤساء البحرية الذين بدوا مباشرين لنشاطهم بأنفسهم، ليس بسبب ضعف إمكانياتهم، وإنما بسبب طبيعة وظيفتهم التي تفرض عليهم عملية التنقل.

أمّا فيما يخصّ التجارة الداخلية، فإن التعامل مع مناطق الايالة كان يتم أيضًا بالاعتماد على الوكلاء والمضاربين. أما تعاملاتهم داخل المدينة، فرغم عدم توفر المعلومات عن كيفية تدبيرها، فإنني أعتقد أنها وإذ ارتبطت بالتجارة الكبرى، فإنه كان يقع خلالها الاستعانة بالسماسرة الذين يرتبط عملهم بهذا النوع من التجارة. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض هؤلاء التجار وحيث كانت طبيعة وظائفهم لا تمكنهم من تسيير أمور تجارتهم، فقد أوكلوا تلك المهام إلى من وثقوا بهم. ويمكن الإستدلال على ذلك من خلال اهتمام صاحب اليوميات بذكر الكثير من معاملات خليل باي التجارية وغيرها وإشاراته إلى علاقته بها، مما يوحي بأنه كان متوليًا لتصريف أموره[2].

إن عرض أنواع السلع وطرق تعامل التجار من رجال السلطة، وهم المصنفون من كبار التجار، كان مهمًا للتعرف على خواص هذه الفئة. غير أن هذه الأهمية لا تقف عند هذا الحد، إذ بالتعرف على السلع وأساليب التعامل، وبالتمعن في المعاملات الخاصة بالتجار من الأهالي الواردة في السجلات واليوميات، يمكن الوقوف على بعض من هؤلاء الأخيرين ممن بدوا منتمين إلى فئة كبار التجار. فمن هؤلاء يمكن أن اذكر أحمد بن حسين بن بوزيد الترهوني، الذي تشير السجلات الشرعية إلى نشاط له مع إقليم فزان، فيذكر إرساله مع وكيل له حريرًا ليباع هنا كمقابل جلب سلع أخرى، بالإضافة إلى ما ذكر عن توظيفه لبعض ماله في معاملات قراض. ويبدو أنه كان ينتمي إلى أسرة تجارية إذ ذكر أخوه قاسم مسبوقًا بلقب التاجر[3].

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 358، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 369.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 347، 348، 361، 363، 375، 377، 378، 380.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 25، 91 ـ 92، 226.

كما تذكر السجلات رجب عيواز الذي كان يتعامل مع مناطق الجنوب أيضًا، فتفيد المعلومة بإرساله خرزًا إلى فزان مع وكيل له موصيًا إياه بإحضار عبيد. ويبدو أنه كان من الشخصيات المعتبرة في المدينة، إذ يرد ذكره في إحدى قيودات المحكمة الشرعية مسبوقًا بالقاب التكريم والتجليل (الأجل، سيدي رجب عيواز)[1].

ويمكن أن أصنِّف الفقيه محمد المرخي ضمن كبار التجار، إذ ذكر كواحد من تجار البن في بداية القرن الثامن عشر، فقام بإرسال قنطارين غير إثني عشر رطلاً من البن مع أحدهم لتباع في تركيا، وهي كمية مهمّة من مادة تمثل إحدى سلع العبور التي تتطلب تكاليف أكبر في التعامل من خلالها، وذلك في مقابل جلب قمح. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التاجر كان له على الأرجح نشاط آخر له صلة بالمعادن الثمينة، مما مكنه من تولي نظارة ختم الفضة، حيث تشير السجلات إلى وجود «طابع المرخي على الفجرة»[2].

ومن بين هؤلاء التجار يمكن أن أشير أيضًا إلى محمود بن الحاج قاسم الحناشي الذي كانت له تجارة مع فزان، حيث كان يرسل السلع مقابل جلب العبيد، فضلاً عما يذكر عن إتجاره بالذهب[3]. والحاج محمد بن الحاج أحمد وريدة الذي كان له وكلاء في فزان يرسلون إليه الحشيشة من هناك[4]. كما يمكن إضافة علي بن عبد الله إلى قائمة كبار التجار. هذا وعلى الرغم من جهلي بأنواع السلع التي يتعامل بها، فقد ذكرت السجلات الشرعية وبالتحديد في سنة 1723، تسليمه لـ 1200 ريال على سبيل القراض والأمانة في إحدى معاملاته، وهذا المبلغ يتجاوز ما افترضته كحد أدنى لاستثمارات كبار التجار في هذه المرحلة، علمًا بأن هذا المبلغ أستغل في شراء اثنين وعشرين رأسًا من العبيد حيث تمّ شحنهم إلى تركيا لبيعهم، كما وقع التعامل به أيضًا في أكثر من معاملة تجارية شملت مدن أطنة ولمية وأزمير[*]، كما شملت إيالة

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 56، 81 ـ 83.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 145، 251، 306.

(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 312، 434.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 354.

(*) مدن في تركيا.

مصر ومدينة طرابلس[1].

بالإضافة إلى هؤلاء التجار تجدر الإشارة إلى الحاج سالم بن عمر الذي تعددت مجالات نشاطه، فبرز منها إتجاره في الأقمشة وخيوط الفضة، وإتجاره في القمح والعبيد والنحاس والحشيشة، وشملت في إطار ذلك مناطق صفاقس وجربة وبنغازي وفزان، فضلاً عن معاملاته المحلية. هذا علاوة عما كان يقدمه من «صارميات» على وجه القراض والأمانة قدرت في إحدى معاملاته في سنة 1763 ما بين نقد وسلعة بنحو 5422 ريالاً[2].

وبالنظر في معاملات التجار الطرابلسيين من الأهالي المذكورة في اليوميات، تتراءى بعض الشخصيات التي يمكن تصنيفها ضمن فئة كبار التجار أذكر منها، عبد الله الوسلاتي. فقد كان لهذا الأخير معاملات مع تركيا تقوم على تصدير العبيد والصوف واستيراد القمح والشعير والفول والحمص، معتمدًا في ذلك على نشاط «وصيفه» عبد الله الذي بدا وكيلاً تجاريا لسيّده[3].

ولعل أبرز الشخصيات التجارية التي تعبر بوضوح عن فئة كبار لتجار من الأهالي تتمثل في شخصية حسن الفقيه حسن، الذي تفسح مذكراته ودفتره التجاري المجال لأي باحث للوقوف على بعض مجالات نشاطه المتنوع، والذي شمل تجارة الأقمشة والحديد والقطن والشمع والزيت والأرز والفوّة والزعفران، بالإضافة إلى المجوهرات والأحجار الكريمة[4]. وقد كان حسن الفقيه حسن يعتمد في نشاطه التجاري الخارجي على عبيده، حيث يذكر على سبيل المثال إرساله «وصيفيه» علي وخير الله للإتجار لحسابه في إيالتي تونس والجزائر[5]، فضلاً عن تعامله مع الآخرين من خلال نظم التوصيات التجارية

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 190.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص ص 143، 158.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 483، 549، 563، 625، 628، 630، 633.

(4) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، دفتر الفقيه حسن التجاري، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 88، 89، 122، 187، 192، 199، 202، 246، 513.

(5) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 252، 340.

والقراض والشركة[1]. والجدير بالتنويه في هذا السياق أن حجم رأس المال التجاري لحسن الفقيه حسن كان يقدر خلال سنتي 1228 ـ 1229 هـ/ 1813 ـ 1814م، حسبما تفيد قيوادته التجارية، بـ 9380 ريالا دورو أي ما يقدر بحسب أسعار صرف الدورو في ما بين السنتين بـ 29078000 ريال محلي، استثمرت في نشاطه الخارجي في إطار معاملات قراض، وتوصيات، وأمانات وشركات[2].

إن هؤلاء التجار المصنفون من فئة كبار التجار، وإن تميزوا عن بقية الفئات التجارية بنوعية نشاطهم ومجالاته وطرق تعاملهم وحجم استثماراتهم التجارية، فإنَّ هذا التميز يفترض أن يصحبه أيضًا تميزًا آخر له صلة بأدوات ووسائل التجارة. إن الشواهد التي تمكن من رسم صورة واضحة عن تلك الأدوات تبدو نادرة. غير أن نوعية نشاط هؤلاء التجار الذي يرتبط أساسًا بالتجارة الكبرى يفرض التفكير، وكما هو الحال بالنسبة لبعض متوسطي التجار، في إتخاذهم للمخازن لإيداع البضائع قبل التصرف بها. وهذه المخازن أرجّح أنها كانت متعددة بحسب تعدد أصناف السلع واختلافها. أما فيما يتعلق بالمحلات التجارية، فيبدو أن ممارستهم للتجارة الكبرى لم يكن يعني تخليهم عن ممارسة التجارة الصغرى التي يعبّر عنها وجود الدكاكين بالأسواق. غير أن وضعهم المادي المتميز يسمح بالاعتقاد بأنهم كانوا يستغلون هذه المحلات وفق

---

(1) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخبية، شعبة الوثائق والمخطوطات، دفتر الفقيه حسن التجاري، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 192، 196، 198، 201، 202، 246، 601، على أن الجدير بالذكر أن دخول بعض كبار التجار في الشركات التي ذكرت أنها تعبر عن فئة متوسطي التجار لا يبدو مستبعدًا إذ لم يجد هؤلاء التجار ضيرًا في التعامل من خلالها غير أنني أعتقد أن مشاركتهم في رأس المال تكون الأكبر حجمًا.

(2) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، دفتر الفقيه حسن التجاري، ولعله من المفيد الإشارة إلى أن الباحث عمار جحيدر ومن خلال دراسته لدفتر الفقيه حسن التجاري يحدد حجم التعامل التجاري الداخلي لهذا الأخير فيما بين سنتي 1222 ـ 1226هـ/ 1807 ـ 1811م بـ 56154630 ريال. جحيدر: آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، ص 284، 286، فإذا أجرينا مقارنة بسيطة بين حجم استثمارات حسن الفقيه حسن التجارية داخليًا وخارجيًا لتبين أن معدل الإستثمار في التجارة الخارجية فاق معدل الاستثمار في التجارة الداخلية بالنسبة لسنة واحدة، الأمر الذي يؤكد بدوره الإهتمام الكبير الذي يوجهه كبار التجار للتجارة الخارجية.

نظام الملكية أو على الأقل ملكية الانتفاع في المحلات المملوكة للسلطة، وليس وفق نظام التأجير. هذا بالإضافة إلى تعدد ملكياتهم بهذا الخصوص حيث كان يقع استغلالها بصورة مباشرة وغير مباشرة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ما ذكره حسن الفقيه حسن عن امتلاكه لعتبتي دكانين بسوق الرباع، كان يتعامل من خلال أحدهما، فيما كان يؤجر الثاني[1].

وإذا ما ارتبط نشاط هذه الفئة من التجار بصورة خاصة بالتجارة الخارجية، فقد اتجه بعضهم إلى تملك وسائلها التي بدت المواصلات من أهمها، وخاصة ما يتعلق بالنقل البحري. ويمكن أن أشير في هذا الشأن على سبيل المثال إلى التاجر عبد الله الوسلاتي الذي كان يملك «قايقا ومرتقاوة» يسخرهما في نشاطه التجاري[2].

ويبدو من نافلة القول أن هؤلاء التجار كانوا يتميزون بامتلاكهم للمال الذي يمثل أحد أهم الأدوات التجارية، وقد سبق أن أشرت إلى جانب من ذلك في سياق الحديث عن استثماراتهم التجارية وحجمها، غير أنه بالإمكان، بالاعتماد على بعض النتف المتناثرة عن ثروات البعض منهم وتركاتهم، القول بأنها اتصفت بالاتساع والتنوع مؤكدة بذلك أهمية إمكانياتهم المادية. فتقوم تركة الحاج سالم بن عمر على سبيل المثال شاهدًا مهمًا على ذلك. ففي إطار دعوى مرفوعة بين ورثته في سنة 1763 بخصوص هذه التركة، يتبين أن هذه الأخيرة تضمنت عقارات سكنية في طرابلس وصفاقس، وأراضي زراعية (سانية بسكرة، ونصف سانية الشط، وجنان بالهنشير، وثماني نخلات بالحشان)، وبعض الحيوانات (مجموعة من الإبل، وبغلين، وثورين وحمار)، ومجموعة من السلع المتمثلة في قمح (غير محدد الكمية) وقنطارين نحاس فزان، وخمسة أحمال «حشيشة»، واثنين وستين حملاً من سلع فزان (غير محدد نوعها)، وثلاثة وثلاثين عبدًا أحضروا من فزان، بالإضافة إلى ما هو عند الناس من العبيد لم يتسلم ثمنهم بعد وهم خمسة عشر عبدًا. وضمّت هذه التركة أيضًا عبيدًا للخدمة المنزلية (عبدين وست خادمات، ثلاث منهن بما استولدن)، كما ضمّت بعض المؤن (خابيتي دهان، جرة عسل، جرة صابون)، وأدوات شخصية كالملابس

---

(1) حسن، حسن الفقيه: اليوميات، ص ص 76، 188، 217، 232، 245، 254.

(2) المصدر نفسه، ص ص 549، 563، 635.

والأسلحة (2 غداري و2 مكاحل)، وأدوات منزلية، هذا فضلاً عن بعض الحلي من الجواهر والذهب (غير محددة)، والأموال السائلة التي حددت بـ 2400 ريال و20 شريفيًا (تقدر بحسب أسعاب الصرف لسنة 1760 بحوالي 700 ريال)[1].

ولعله من المفيد الإشارة في هذا السياق إلى ما ذكره حسن الفقيه حسن عن أملاكه غير المنقولة المتمثلة في مجموعة العقارات في المدينة والمنشية، والمتكونة من سبعة محلات سكنية في أماكن متفرقة من المدينة تتضمن محلّ سكناه بسوق الترك، وثلاث طواحين، ونصف فرن، وعتبتي دكانين بسوق الرباع، وسانية العيون وربع سانية عبادي، هذا بالإضافة إلى ما يشير إليه من امتلاكه لخمس وخمسين شجرة زيتون في بلد مسلاتة. ولئن كانت هذه العقارات لا تمثل غير جزء من ثروة حسن الفقيه حسن، وبالتالي لا تمكن من وضع تصور كامل عن حدودها وحجمها، فإنه بالإمكان القول من خلال ما سجله من مبالغ الزكاة التي أخرجها في بعض السنوات، بأنها كانت في نمو مطرد[2].

إن أهميَّة الموقع الذي احتله هؤلاء التجار في الحركة التجارية من جهة، واتساع ثرواتهم وتميز إمكانياتهم المادية من جهة ثانية، كانا قد أهلاهم بشكل كبير لأن يتبوأوا مكانًا متميزًا في المجتمع، فإذا كان ان التجار من رجال السلطة تمكنوا وبفضل خلفيتهم هذه من أن يشكلوا فئة كبار التجار وصفوة المجمتع، فإن بعض التجار من الأهالي استطاعوا بفضل نشاطهم التجاري وإمكانياتهم الشخصية أن ينضموا إلى هذه الفئة، وأن يصبحوا من وجوه المدينة وأعيانها، الأمر الذي أهلهم بالتالي لأن يكونوا قريبين من الفئة الحاكمة. إنَّ هذا القرب بدت مظاهره متعددة، فنراهم على سبيل المثال يستشارون في بعض شؤون الإيالة[3]، كما كانوا يكلفون ببعض المهام المتعلقة بأمور المجتمع[4]، وببعض

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص ص 157، 158.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 69، 75، 77.

(3) يذكر على سبيل المثال إجتماع يوسف باشا ببعض الشخصيات التي نجد من بينها كبار التجار أمثال حسن الفقيه حسن ومحمد بن مسعودة ومصطفى بن موسى، وإستشارتهم في قضية السكة وإختيار أمين لها: اليوميات، ص ص 397، 399، 460.

(4) يذكر حسن الفقيه حسن تكليفه من قبل الباشا بتوزيع الأموال على الفقراء في المناسبات، اليوميات، ص ص 262، 339، 479.

متعلقات الفئة الحاكمة[1].

ومن المظاهر الأخرى لقرب كبار التجار من الأهالي من السلطة، ما يذكر عن إسهاماتهم في حل مشاكل الأخيرة المالية سواء ما يقدمونه في شكل قروض وسلف، أو في شكل تبرعات[2]. علاوة على ذلك، فإن فيما تذكره المصادر عن حضورهم للمناسبات الاجتماعية الخاصة بالفئة الحاكمة والمشاركة فيها[3]، وما أشرت إليه من إقامة بعضهم لعلاقات مصاهرة مع بعض أفراد الوسط الحاكم ما يؤكد ذلك القرب، والذي استفادوا منه في الحصول على بعض الامتيازات مثل إعفائهم من الضرائب[4].

إن المتمعن في فئة كبار التجار يستطيع أن يلحظ سمة بارزة تميزها تتمثل في تكاتف الثروة السياسية والثروة التجارية في تشكيلها، فأغلب عناصر هذه الفئة كانوا من المتنفذين في السلطة الذين مارسوا التجارة، في حين كان الباقون من أصحاب الثروة التجارية الذين بدوا قريبين من السلطة ويدورون في فلكها، غير أنه يجدر التنويه إلى أنَّ أصحاب السلطة وإن تمكنوا بفضل نفوذهم من تحقيق الثروة التجارية، فإنَّ هذه الأخيرة، وإن قربت أصحابها من وسط السلطة، فإنها لم تمكنهم من الحصول على النفوذ السياسي.

في الختام، إنَّ الشواهد التي عملت على إبرازها ضمن مواضيع مختلفة شملها هذا الباب والباب السابق، أكدت وبشكل جلي أهمية مدينة طرابلس

---

(1) يذكر حسن الفقيه حسن مثلًا تكليفه من قبل الباشا مع آخرين بحساب تركة إحدى زوجاته وتقويمها، كما ذكر أيضًا قيامه بمتابعة بعض أمور مناني ابنة الباشا المالية، هذا فضلاً عن قيامه بتدبير أمور خليل باي، اليوميات ص ص 357، 390، 394، 405، 504، 505، 510.

(2) تشير وثائق حسن الفقيه حسن إلى عادة لجوء يوسف باشا وابنه علي من بعده إليه للإقتراض، اليوميات، ص ص 83، 97، 98، 99، وبخصوص تبرعات كبار التجار من الأهالي للسلطة نجد خير مثال عليها فيما ذكره حسن الفقيه حسن عن المبالغ التي تفرض عليه وعلى مصطفى بن موسى وعلي الباش، والتي بدت عالية مقارنة بتبرعات الآخرين: اليوميات، ص ص 402، 526، 599.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 336، 501، 524، 582، 585.

(4) نجد مثالًا واضحًا على هذه الإعفاءات فيما ذكر عن تمتع حسن الفقيه حسن بها. الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 77، 81، 93.

كمركز لنشاط تجاري متسع ومتعدد الأوجه. وهذه الأهمية، وإن كانت تدين في ظهورها أساسًا إلى الموقع الجغرافي الذي احتلته المدينة ودورها السياسي، فقد أسهم في بروزها وجود المؤسسات التجارية المختلفة التي سير من خلالها ذلك النشاط، حيث ترجمت هذه الأهمية من خلال تشعب علاقات المدينة التجارية، وما رافقه من تعدّد في أنواع السلع الواردة والصادرة، واختلاف النقود المتداولة، وتنوع المعاملات والآليات. وقد أكد البحث في المجتمع التجاري للمدينة تلك الأهمية سواء في الإطار العام بما أظهره من تعددية في تشكيلته، بشموله لكتل وجاليات تجارية مختلفة الأصول الاجتماعية والانتماءات الجغرافية، أو في الإطار المحلي من خلال ما اتضح من تورط العديد من الفئات المحلية، ذات الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية المتباينة، في هذا النشاط. ولكن، وعلى الرغم من ذلك بدا من الواضح أن أهمية الدور التجاري الذي لعبته مدينة طرابلس، لم ينعكس بنفس القوة على التجار المحليين. فإن كان هؤلاء الأخيرين قد سيطروا على التجارة المحلية والإقليمية، دون أن نعتبر مالقوه من منافسة من قبل التجار اليهود، فإنَّ نشاطهم في التجارة «الدولية»، رغم ما بان عليه من اتساع، كان محدودًا بآفاق ومجالات معينة لم يتجاوزها وارتبطت في أغلبها بالمناطق الإسلامية، في حين بقيت المعاملات مع البلدان الأوروبية تحت سيطرة الجاليات الأوروبية.

إن تعدد آفاق نشاط مدينة طرابلس التجاري وتنوع مجالاته بالإضافة إلى التباين الذي ظهر في خلفيات التجار الطرابلسيين الاجتماعية والاقتصادية، كان له أثره في إفراز نوع من التمايز بينهم، حيث أمكن تصنيفهم إلى ثلاث فئات مختلفة هي فئة صغار التجار، وفئة متوسطي التجار، وفئة كبار التجار، كان لكل منها إطار نشطت فيه، واهتمامات ومجالات وإمكانيات ميزتها عن غيرها. ولكن أجد من المهم التنبيه إلى أنَّ هذه التصنيفات، وإن اعتمدت على مجموعة المعطيات التي تطرحها المصادر الأولية، فإن ذلك لا يعني أنها كانت جلية تمامًا، إذ أن عدم وجود حدود معينة تفصل مختلف هذه الفئات عن بعضها، جعل هذه الأخيرة تتداخل بشكل كبير.

أخيرًا، قد يبدو للمرء أنَّ البحث في مختلف المواضيع التي شملها البابان الأول والثاني من هذه الدّراسة، يشكو من الإغراق في السرد والعرض، غير أن

هذين الأخيرين كانا مهمين على هناتهما للوقوف على أبرز أساسيات نشاط مدينة طرابلس التجاري، إذ من خلالهما يمكن التعرّف على خلفية تكوين الطبقة التجارية. وبالتالي يؤهلني للحديث عَن العوامل المباشرة التي حالت دون اكتمال نموّها.

الباب الثالث

تكوين الطبقة التجارية الطرابلسيّة في مرحلتي القوّة والضعف

تمهيد:

يهدف هذا الباب إلى البحث في موضوع تكوين الطبقة التجاريّة في مرحلة قوة السلطة السياسية وفي مرحلة ضعفها في طرابلس القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

لقد ذكرت أنَّ النشاط التجاري مثل عصب الاقتصاد بالنسبة لإيالة طرابلس بصورة عامة ومدينة طرابلس على وجه الخصوص. فبحكم إمكانيات المدينة الطبيعية والاقتصادية، واستراتيجية موقعها، فضلاً عن أهميتها «السياسية» و«الإدارية» أهل النشاط التجاري لأن يحتل ومنذ وقت طويل المكانة البارزة في اقتصادياتها.

إن عراقة النشاط التجاري وتطوره عبر مراحل تاريخية طويلة، كان له الفضل في تطور العديد من المؤسسات التجارية، أخصّ بالذكر منها الأسواق والفنادق، والمكاييل والأوزان، والنقل. إن هذه المؤسسات، وكما سبق وألمحت، أتت معبّرة عن طبيعة نشاط المنطقة التجاري، وملبيّة لأغراضه ومجالاته المتعددة. كما أسهمت بما اشتملت عليه من تنظيم وتقنين، في تواصل واستمرارية هذا النشاط من جهة، وفي رعايته وتنظيمه من جهة أخرى. تبعًا لذلك احتلت مدينة طرابلس مكانة تجارية متميّزة على جميع المستويات (محليًا وإقليميًا ودوليًا)، الأمر الذي يؤكده تشعّب علاقاتها وتعدد السلع والنقود المتداولة فضلاً عن تنوع طرق التعامل والآليات المستخدمة.

إنَّ الأهمية التجارية لمدينة طرابلس وما إتصف به النشاط التجاري القائم بها من حركية، كانا قد أهلاها لأن تشكل مركز جذب على المستويين الداخلي والخارجي. ولقد تعرضت في الباب الثاني من هذه الدراسة إلى ما اتسم به

مجتمع المدينة التجاري في القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر من تعدّدية، إذ شمل إلى جانب التجار المحليين بمختلف انتماءاتهم، تجّار الجاليات الأجنبية سواء العربية الإسلامية، أو الأوروبية، أو اليهودية. وفي سياق دراسة فئة التجار المحليين أوضحت ما كان لأهمية نشاط المدينة التجاري من دور في استقطاب فئات متعددة من السكان ذوي الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة، كما تبين أثر هذه الأخيرة في إبراز التفاوت «الطبقي» بين مختلف تلك الفئات والذي بدا انعكاسًا لتنوع النشاط التجاري القائم وتعدّد مجالاته.

إنَّ مختلف المعطيات التي وقع عرضها في البابين الأول والثاني من الدراسة، تدفع إلى الاعتقاد للوهلة الأولى بوجود «طبقة» تجارية طرابلسية قائمة بالفعل. فالتجار المحليون الذين شكلوا أكثر من 80٪ من مجموع التجار العاملين بالمدينة ظهروا من خلال المعطيات الأولية المسيطرين الفعليين على الحركة التجارية. فعلى المستوى الداخلي (داخل المدينة والإيالة)، سيطروا على 77,10٪ من جملة المعاملات الدائرة، أما على المستوى الخارجي (خارج الإيالة) فقد سيطروا على 78,64٪ من مجموع المعاملات، وتبعًا لذلك، بدا التجار الطرابلسيون، بشكل إجمالي، الأكثر بروزًا في عمليات تبادل مختلف أنواع السلع المتداولة مقارنة بالجاليات التجارية الأجنبية.

كما تجدر الإشارة إلى أنَّ البحث في فئة التجار المحليين، أظهر وجود معالم جنينية للانتماء «الطبقي» لديهم. فالمتمعن في عديد الشركات القائمة، يخلص إلى أن المصالح المشتركة كانت أقوى بكثير من صلة الدم والقرابة. كما أنَّ الإحساس بالانتماء «للطبقة» التجارية قد يكون من بين الأسباب التي دفعت تجار المنطقة لمصاهرة أسر معينة.

ولكن وبالرغم من ذلك، فإنَّ النظرة الفاحصة لمختلف هذه المعطيات تؤدي في واقع الأمر إلى نتائج مغايرة. لأنه وإذا ما دققنا النظر، على سبيل المثال، في طبيعة النشاط التجاري القائم، لوجدنا أنَّ الجزء الأكبر منه كان قائمًا على المعاملات الداخلية التي محورها التبادل بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي. ولا أقصد بذلك المعاملات الجارية داخل المدينة أو داخل الإيالة فحسب،

وإنما أيضًا تلك المعاملات التي كانت تدور في نطاق الدولة العثمانية سواء مع مركز الدولة، أو مع الولايات التابعة لها. هذا وإن وقع تصنيف هذه المعاملات في الفصول السابقة على أنها معاملات خارجية، فإنّما كان بالقياس مع المعاملات التي كانت تتم في نطاقي المدينة والإيالة ولمقارنتها بها. فإيالة طرابلس رغم ما تمتعت به من مظاهر الاستقلالية عن الحكومة المركزية باستنبول في هذه المرحلة قيد الدراسة، فإنها وكما هو حال جلّ الولايات العثمانية الأخرى، لم تنفصل عنها، وإنما ظلت تمثل جزء تابعًا لها، وخاضعًا لنفوذها. عليه، فإنه ليس بالإمكان النظر إلى المعاملات التجارية بين طرابلس وبين الدولة العثمانية وولاياتها بوصفها معاملات خارجية، وإنما بوصفها معاملات داخلية خاصة وإنه وجد ما يؤكد ذلك في وحدة النقود المستعملة، وسيادة نفس القوانين والنظم الإدارية والاقتصادية، فضلاً عن التبعية السياسية(*).

وانطلاقًا من هذه الفكرة، فإنَّ ما توحي به المعطيات المستخرجة من السجلات واليوميات عن بروز التجار المحليين في الحركة التجارية الخارجية وسيطرتهم على القسم الأكبر منها يحمل في طياته الكثير من المغالطة. فمعاملاتهم «الدولية»، وهي المعاملات التي كانت تتم مع بلدان وجزر شمال المتوسط وبلاد السودان، لم تمثل في حقيقة الأمر سوى 4,98٪ من مجموع معاملاتهم. وهي نسبة ضئيلة مقارنة بمساهمة الجالية الأوروبية على سبيل المثال في هذا النشاط، وهي الجالية التي بدت المسيطرة الفعلية على التجارة الخارجية، خاصة إذا ما اعتبرنا أنَّ نشاطها في داخل المدينة والإيالة يقع بدوره

(*) يمكن الإستفادة في التأكيد على عدم إستقلالية إيالة طرابلس وأيضًا بقية الإيالات العربية عن الدولة العثمانية في هذه المرحلة مما تذكره د. عفاف لطفي السيد في معرض حديثها عن تركيز الحكم الذاتي في مصر، عن الفرق بين اللامركزية والحكم الذاتي، حيث تحدد بعض النقاط التي تراها رئيسية للتمييز بين المظهرين. أنظر. مرسوط، عفاف لطفي السيد: "من ولاية عثمانية إلى دولة ذات حكم ذاتي: مصر". في العلاقات العربية التركية، أعمال المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية، طرابلس، الجماهيرية العظمى ديسمبر 1982، تحرير د. عقيل محمد البربار. مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988، ج(1)، ص 105.

في نطاق تجارتها الدولية. ومن ناحية أخرى، وإذا ما أمعنَّا النظر في القائمين بهذا النوع من التجارة من المحليين، فإنه يتضح أنَّ هذه الأخيرة، علاوة على ضعف مشاركة الطرابلسيين فيها، كان يسيطر عليها فئة كبار التجار التي بدا أغلب عناصرها من رجالات السلطة، والدائرين في فلكها.

وفي سياق الحديث عن المعطيات المتعلقة بالنشاط التجاري، فإنَّه بالتطلع إلى السلع التي كان يتعامل بها التجار الطرابلسيون ومقارنتها بالسلع التي تتعامل بها الجاليات الأجنبية (الأوروبية واليهودية على وجه الخصوص)، تبرز الحقيقة المهمة التالية: وهي أنَّ نشاط المحليين يكاد ينحصر في السلع الاستهلاكية، أمَّا النشاط الأوروبي واليهودي فقد ارتكز على السلع الاستراتيجية المهمة ذات التكاليف الكبرى وأيضًا الأرباح الكبرى. وفي هذا دليل حسب ظني على ضعف رأس مال المحليين التجاري مقارنة مع رأس مال الجاليات الأوروبية واليهودية، حيث لم يتمكنوا من منافستهم بالتعامل بالسلع الاستراتيجية.

هذا كما تجدر الملاحظة أن طبيعة المجتمع الطرابلسي وتكويناته الاجتماعية في الفترة قيد الدراسة، قد تكون من بين أهم العوامل المؤثرة في تكوين "الطبقة" التجارية. فالبعد «الطبقي» كما ذكرت سابقًا، لم يكن واضحًا في المجتمع الطرابلسي، إذا استثنينا التقسيم التقليدي الذي يعمد إلى تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين هما الطبقة الحاكمة، وطبقة الرعية. وبين هذه الطبقة وتلك تظهر في العادة عدة فئات اجتماعية تتنافر تارة وتتآلف أخرى، ولكنها لا ترقى إلى مستوى «الطبقة». فهذه الفئات غالبًا ما تتكون من أفراد ذوي خلفيات إجتماعية واقتصادية متنوعة وذوي أنشطة مختلفة (ملاك أراضي، تجار، بيروقراطيون، علماء، رياس بحر، أمناء حرف، رؤساء طوائف)، وبذلك تكون أقرب، وبحكم انتماءاتها المتنوعة، إلى الطبقة الوسطى. تبعًا لذلك، لم تكن منفصلة كليًا عن الطبقة الحاكمة، بل مرتبطة بها وقريبة منها. عليه فإنه يصعب من جراء التداخل بين الفئات، الحديث عن طبقات في المجتمع الطرابلسي وإنما عن فئات.

إن ظاهرة التداخل بين الفئات المختلفة لهذا المجتمع وصعوبة تحديد معالمه، انعكست بشكل واضح عند قيام الباحثة بتحديد الفئات المكونة له

وتحديد تراتبها. إن التداخل بين تلك الفئات كان كبيرًا، وغابت تبعًا لذلك الفروق أو الحدود المميزة لكل فئة. كما أنَّ غياب البعد «الطبقي» للمجتمع الطرابلسي يكمن في غياب نمط للحياة أو نمط معيشي يميز التجار عن غيرهم إذا استثنينا ظاهرة المصاهرة المحدودة!

خلاصة القول، إن تكوين "الطبقة" التجارية في طرابلس تأثر في واقع الأمر بعوامل متعددة ومختلفة يرتبط بعضها بطبيعة النشاط التجاري، ويرتبط بعضها الآخر بالتجار أنفسهم. ففيما يتعلق بالنشاط تبين أنه كان ضعيفًا في أدواته وآلياته، وهو ما يرجع إلى ضعف المؤسسات المحلية. إن هذا الضعف يظهر على وجه الخصوص في عدم توحيد الأوزان والمكاييل. وفي تأخر وسائل النقل في المنطقة وما كان يقابله من تفوق أوروبي في هذا المجال، الأمر الذي كان له أثره في فقد الطرابلسيين الهيمنة على التجارة البحرية، وبالتالي الجزء الأكبر من التجارة الخارجية. بالإضافة إلى انخفاض قيمة النقود المحلية وما أدى إليه من اللجوء إلى التعامل بالعملات الأجنبية والأوروبية منها بصفة خاصة، وهو ما أسفر عن ضعف التعامل النقدي. ومن ناحية أخرى، افتقدت المنطقة إلى وجود المؤسسات المالية والتجارية الكبرى كالمصارف والشركات المصرفية، والتعامل بالصكوك والسندات، حيث كانت هذه الأخيرة رغم معرفة الطرابلسيين بها، محدودة الانتشار كما هو الشأن بالنسبة للعقود والتأمينات.

أما فيما يتعلق بالتجار، فقد بدوا من الضعف بحيث لم يقدروا على الظهور كطبقة قائمة بذاتها. فالفاعلون منهم كانوا يستمدون قوَّتهم من خلال ارتباطهم بالسلطة ويعتمدون في وجودهم واستمراريتهم على علاقتهم بها، مما جعلهم دائمًا في موضع التابع. كما أنهم افتقدوا إلى سياسة وتوجهات معينة تجمعهم وتخلق منهم فئة اجتماعية موحدة واعية بدورها ومدركة لمصالحها، وبالتالي قادرة على قيادة غيرها من الفئات الاجتماعية المتنوعة.

إن مختلف هذه العوامل وإن كانت أثرت في تكوين «الطبقة» التجارية في طرابلس، فإنها كانت ترتبط بدورها بعوامل بعضها داخلي وبعضها خارجي. وهذه العوامل قد تبدو وللوهلة الأولى منفصلة ومتباينة، غير أن المتمعّن في

جزئياتها يخلص إلى أنها وثيقة الصلة في حالتي الظهور والاختفاء بالسلطة. فهذه الأخيرة، والتي لم تتخلص كلية من النفوذ الخارجي سواء في مرحلتي القوة أو التصدع، كان لها الدور الرئيسي في تشكيل "الطبقة" التجارية في طرابلس. ففي حالة القوة تعمل الأطراف والفئات على الالتفاف حول السلطة المركزية التي بيدها وحدها دعم مصالح تجار المنطقة وتنمية نشاطهم، أمّا في حالة الضعف ونتيجة للعلاقات الوثيقة بين ممثلي السلطة وكبار التجار اللصيقين بها، يسعى كل واحد منهم، وفي غياب الحس «الطبقي»، إلى النجاة بنفسه. نخلص من هذا كله إلى أن التصدع الذي كانت له انعكاسات هامة في حالتي القوة والضعف، جرَّ «البلاد» إلى منزلق التبعية.

هذه في عجالة أهم المواضيع التي سيتم التطرق إليها في هذا الباب، والذي قمت بتقسيمه إلى فصلين تناولت في الأول أثر مركزية السطة في طرابلس على التجارة والتجار، حيث أبرزت مظاهرها التي رأيتها تتمثل في عملية مراقبة السوق والنقود فالاحتكار التجاري، هذا في حين تم البحث في الفصل الثاني في تصدع السلطة وذلك بالوقوف عند مظاهره الداخلية والخارجية وأثر ذلك في إضعاف «البلاد» اقتصاديًا ثم انعكاس ذلك على مختلف الفئات الاجتماعية بصورة عامة، وعلى النشاط التجاري وفئة التّجار بصفة خاصة.

الفصل الأول

مركزيّة السلطة

تمهيد:

إنَّ وضعية «الأراضي الليبية» في المرحلة قيد الدراسة لم تختلف كثيرًا عن غيرها من بقية المنطقة العربية. فكما عرفت هذه الأخيرة ظاهرة تأرجحها بين التبعية المباشرة للوجود العثماني وبين الخروج عن السيطرة العثمانية، فإن «الأراضي الليبية» لم تشذ بدورها عن هذه الظاهرة. فبعد أن استمرت «الأراضي الليبية» لأكثر من قرن ونصف (1551 ـ 1711) إيالة من إيالات السلطنة العثمانية، تأتمر بأمرها في كل صغيرة وكبيرة، شهدت المنطقة مع بداية القرن الثامن عشر وصول الأسرة القرمانلية إلى سدّه الحكم. والمتأمل في الأعمال ذات العلاقة «بالأراضي الليبية»، يلاحظ أنَّ هنالك خلطا بين مفاهيم عدّة لها علاقة بطبيعة النظام السياسي السائد في المرحلة قيد الدراسة. فجل هذه الأعمال لا تتردّد في الربط بين قيام الأسرة القرمانلية وبين ظهور «الدولة» في تاريخ «الأراضي الليبية» الحديث[1].

ولأنَّ العديد من باحثي الأقطار العربية رأوا في قيام الأسر الحاكمة إعلانًا عن قيام «الدولة» الحديثة[2]، فإن الإستعجال في إطلاق مثل هذه المفاهيم لم

(1) نجد أن عددًا من الباحثين الذين تناولوا تاريخ ليبيا الحديث يستعملون، سواء عن قصد أو غير قصد، لفظ الدولة القرمانلية للحديث عن فترة حكم الأسرة القرمانلية، أنظر على سبيل المثال ابن إسماعيل، عمر: إنهيار حكم الأسرة القرمانلية، ص ص 28، 39، 40، 216، 271، ميكاكي: طرابلس الغرب تحت حكم اسرة القرمانلي، ص ص 21، 28، 29، 83، 90، 170، بروشين: تاريخ ليبيا ص ص 121، 158، 260، 261.

(2) أنظر مثًلا إيليا، حريق: «الدولة العربية الأصول التاريخية ورؤى الحاضر: نشوء نظام الدولة في الوطن العربي»، في المستقبل العربي، س10، ع99، مايو 1987، =

يضف الكثير من العتمة على تاريخ هذه المناطق فحسب، بل وعلى مفهوم «الدولة» ذاته.

تبعًا لذلك، فإنَّ هذه الدراسة حتى وإن لم تضع من بين أهدافها البحث في خلفيات هذه المفاهيم، فإنَّ موضوع «الطبقة التجارية» له علاقة وطيدة بالنظام السياسي القائم. لذلك فإن التوقف عند ظاهرة الشكل السياسي للأسرة القرمانلية، سوف يساعد المرء من ناحية على فهم العلاقة بين تجار المنطقة وبين أولياء الأمر بالإيالة، وعلى تحديد طبيعة هذا النظام من ناحية أخرى.

لهذه الأسباب ولغيرها، رأيت أن يستهل هذا الفصل بالحديث عن خلفية المنطقة السياسية. إن هذه الخلفية تبعث على الاعتقاد بأنَّ الشكل السياسي السائد في تاريخ «الأراضي الليبية» يغلب عليه طابع التجزئة. لذلك فإن دخول المنطقة تحت سلطان بني عثمان أولاً، ثم قيام الأسرة القرمانلية ثانيًا، وضعًا بالتدريج حدًا لهذه الحالة وهيّآ المنطقة إلى قيام سلطة مركزية.

إن قيام السلطة المركزية في المرحلة المشار إليها آنفًا، يبدو أنها جعلت البعض يربط بينها وبين قيام «الدولة» القطرية في «الأراضي الليبية». غير أنَّ المتمعن في شروط قيام «الدولة» الحديثة، سوف يخلص إلى آراء لا تنسجم وهذا الطرح. فالسلطة المركزية و«الدولة»، وإن كانتا تلتقيان في الكثير من العناصر التي تشكل كل منهما، فإن الثانية تتميز عن الأولى ببعض العناصر التي تمثل لوازم في قيامها لا تتوفر في السلطة المركزية. لذلك فسوف يتم في هذا الفصل، وبعد الإشادة بالجزئيات التي يستشف منها خضوع المنطقة إلى سلطة مركزية وليس إلى «دولة»، التوقف عند مفهوم «الدولة».

إن المتصفح لتاريخ المنطقة التي أطلق عليها العثمانيون اسم إيالة طرابلس الغرب، يستطيع أن يتبين بيسر أن التجزئة مثلت الظاهرة البارزة فيه. ففي إطار غياب الحدود الإدارية التي وضعها العثمانيون «للأراضي الليبية»، والتي اعتمدت

= ص ص 77 ـ 95، عبد الكريم رافق في حديثه عن حكم الدايات في الجزائر، وحكم الأسرة الحسينية في تونس والأسرة القرمانلية في طرابلس الغرب، العرب والعثمانيون 1516 ـ 1916، مكتبة أطلس، دمشق، ط(1)، 1974، ص ص 369، 372، 373، بشروش، توفيق: جمهورية الدايات في تونس 1591 ـ 1675، مجموعة أيام الناس، تونس، 1992، ص ص 6 ـ 11.

فيما بعد لرسم الحدود القطرية، كان الحديث عن هذه المنطقة، يعني الحديث عن ثلاثة أقاليم منفصلة. إقليم برقة والذي يمتد من منطقة سرت غربًا في اتجاه الشرق إلى الصحراء الغربية لمصر، وإقليم طرابلس الذي يشمل المنطقة الواقعة من سرت شرقًا حتى الجنوب التونسي، وإقليم فزان الذي يقع في جنوب الإيالة وتحدّه كل من النيجر وتشاد.

إن العوامل الجغرافية والمناخية «للأراضي الليبية» كان لها دور بارز ضمن عوامل أخرى، في وضع حدود طبيعية بين أقاليمها الثلاث. فشكلت منطقة خليج سرت التي يلتقي فيها البحر بالصحراء منطقة عازلة بين إقليمي برقة وطرابلس، في حين مثلت الحمادة الحمراء ومنطقة الهروج فواصل طبيعية لإقليم فزان عن طرابلس وبرقة. إن هذه الحدود الطبيعية كان لها أثرها في إبراز التجزئة السياسية التي عرفتها «الأراضي الليبية» منذ ما قبل الميلاد وحتى بدايات العصر الحديث، الأمر الذي يتضح في اختلاف التاريخ السياسي لكل من الأقاليم الثلاث.

فإذا ما ألقى المرء نظرة خاطفة على خارطة «الأراضي الليبية» في الفترة السابقة للفتح الإسلامي، لوجد أن إقليم طرابلس كان ومنذ القرن السابع قبل الميلاد تحت سيطرة الفينيقيين، وتابعًا لقرطاجة حتى سنة 146 ق.م. وبدخول الرومان للمنطقة والذي أنهى الوجود القرطاجي، استمرت تبعية طرابلس (المدن الثلاث) لإفريقية الرومانية. أما إقليم برقة فقد كان مستعمرة إغريقية منذ سنة 631 ق.م، ومنذ سنة 321 ق.م أصبح تابعًا لمصر البطلمية. وعلى الرغم من أنَّ الأجزاء الغربية أصبحت تابعة للإمبراطورية الرومانية منذ سنة 146 ق.م، فإن منطقة برقة ظلت مستقلة وتابعة لمصر. وبسقوط الحكم البطلمي بمصر في سنة 74 ق.م، ودخول الرومان إليها، استمرت تبعية برقة لمصر. لذلك وعلى الرغم من أن الرومان نجحوا في السيطرة على كامل شمال إفريقيا فإن التقسيمات الإدارية التي اتخذوها لممتلكاتهم، وسار عليها البيزنطيون بعد ما آلت إليهم تلك الممتلكات، أبقت إقليمي برقة وطرابلس منفصلين، إذ جعلت الأول تابعًا لمصر، في حين جعلت الثاني تابعًا لإفريقية[1].

---

(1) أبو صوه، محمود أحمد: مقدمة في تاريخ المغرب الإجتماعي والإقتصادي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية الليبية، ط(1) 1992، ص ص 83 ـ 85، 97، وقد=

أمّا فيما يتعلق بثالث أقاليم «ليبيا» أي ذلك المتعلق بفزان، فإنَّ الدراسات التقليدية تكاد تحصر تاريخه في أمرين، الأول له علاقة باستقلالية هذا الإقليم وبسيادة الجرمنتيين الذين أنشأوا مملكة تعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد[1]، أما الأمر الثاني فيتعلق بعمليات التبادل التجاري، التي كانت تربط واحات الجنوب بمنطقة وواحات الشمال.

إنَّ هذا الوضع الذي كانت عليها «الأراضي الليبية» عشية الفتح الإسلامي، يبدو أنه لم يشهد كثير تغيير بعد دخول المسلمين المنطقة. فالمصادر تؤكد استمرار الوضع الذي كانت عليه الأخيرة. فبالرغم من جهود المسلمين الأوائل في توحيد المغرب العربي، فإنه باحتفاظهم بنفس التقسيمات الإدارية التي وضعها الرومان وإنتهجها البيزنطيون، ظل إقليم برقة يمثل جزءً تابعًا لولاية مصر في حين شكل إقليم طرابلس إحدى المعاملات لولاية إفريقية[2]. وهذه الوضعية سوف تستمر طوال الفترات اللاحقة التي شهدت انفصامًا لوحدة المغرب وقيام الإمارات والدويلات المختلفة. فقد ظلت طرابلس تمثل دائمًا جزء من ولاية إفريقية في عهد الأغالبة، ثم الفاطميين، ومن بعدهم الزيريين، فالموحدين وأخيرًا الحفصيين[3]. أمّا برقة فقد استمرت بدورها تشكل عمالة منفصلة عن

= تناول حسين مؤنس هذه النقطة في سياق آخر ولكن متوصّلا إلى نفس النتيجة التي مفادها انفصال إقليمي برقة وطرابلس وتبعيتهما إداريًا لمراكز مختلفة في الفترة التاريخية السابقة لدخول الإسلام إلى المنطقة، مؤنس، حسين: تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح العربي إلى بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر، العصر الحديث للنشر والتوزيع، ط (1)، 1992، مج (1)، ج (1) ص 196، وأنظر بهذا الخصوص أيضًا مجموعة من الباحثين: تاريخنا، دار التراث (د.ت)، ج (2)، ص ص 165 ـ 166..

(1) تاريخنا، ج (3)، ص ص 79، 89، El- Hasnawi,: Fazzan Under The Rule of the Awlad Muhammad , PP 27-28.

(2) مؤنس: تاريخ المغرب وحضارته. . .، مج (1)، ج (1)، ص 196.

(3) المرجع نفسه، مج (1)، ج (1)، ص ص 204، 567، 573، مج (2)، ج (2)، ص 100، روسي: ليبيا منذ الفتح العربي. . .، ص ص 69، 74، 76، 89، 97، تاريخنا، ج (4)، ص ص 116، 147، 186، وقد يبدو من الجدير بالتنويه أن أقليم طرابلس شهد في بعض الفترات القصيرة من هذه المرحلة إستقلالًا عن إفريقية من ذلك الفترة التي أعقبت مباشرة خروج الفاطميين إلى مصر حيث جعلوها عمالة مستقلة تتبعهم مباشرة قبل أن تلحق مرة أخرى بإفريقية الزيرية. ثم الفترة التي إستولى خلالها بنو خزرون على حكم طرابلس، ثم =

طرابلس، فكانت أولاً تحت النفوذ المباشر للعباسيين، ثم الطولونيين في مصر، ثم الفاطميين في المغرب ومصر، لتخضع بعد ذلك لنفوذ القبائل العربية منذ القرن الحادي عشر للميلاد[1].

هذا فيما يتعلق بإقليمي برقة وطرابلس، أما فيما يخص فزان، فإنَّ الدراسات تشير إلى احتفاظ هذا الإقليم وفي جل مراحل تاريخه الإسلامي بنوع من الاستقلالية. فتذكر استيطان الأباضيين به في القرن الثالث للهجرة/ العاشر للميلاد، ثم خضوعه لنفوذ أسرة بني الخطاب التي كوَّنت إمارة في الإقليم عاصمتها زويلة، استمرت لما يقرب من القرنين والنصف (306 ـ 568هـ/ 918 ـ 1172م)، حيث قام شرف الدين قراقوش، مبعوث تقي الدين الأيوبي حاكم مصر، بإنهاء حكمها. ثم في سنة 656هـ/ 1258م تسجّل المصادر دخول فزان تحت نفوذ كانم حتى القرن الرابع عشر حين استغلت إحدى الأسر المحلية من الخرمان ضعف كانم في هذه الفترة للتولى حكم الإقليم لفترة من الزمن، انتهت بظهور أولاد محمد وسيطرتهم على الحكم بداية من القرن الخامس عشر[2].

إن هذه التجزئة التي عرفتها «الأراضي الليبية» أدت بدورها إلى خلق تجزئة إجتماعية وإقتصادية بين أقاليمها الثلاث. فحيث مثلت أقاليم «ليبيا» في جل مراحل تاريخها أطرافًا لمراكز مختلفة (برقة ومصر، طرابلس وإفريقية)، فإنها ارتبطت بعلاقات اجتماعية واقتصادية مع تلك المراكز أكّدت تجزئة «الأراضي الليبية». ولست أقصد من وراء هذا القول أن التواصل الاجتماعي والاقتصادي بين برقة وطرابلس على سبيل المثال كان مفقودًا، ولكن ما أعنيه

= سقوطها في إيدي النورمان، بالإضافة إلى الفترة التي حكم فيها بنو غانية، وبنو ثابت، وأخيرًا فترة إحتلالها من قبل الإسبان وفرسان مالطا. غير أن ذلك لم يؤثر في وضعها بالنسبة لبقية أقاليم ليبيا، وبخصوص فترات الإستقلالية عن افريقية أنظر: مؤنس: تاريخ المغرب وحضارته، مج (1)، ج (1)، ص ص 563، 573، تاريخنا، ج (4) ص 147، روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص ص 77، 79، 88، 94، 118، 146، 160.

(1) مؤنس: تاريخ المغرب وحضارته، مج (1)، ج (1)، ص ص 228، 585؛ تاريخنا، ج (4)، ص ص 116، 147.

(2) تاريخنا، ج (4)، ص 116؛ El- Hasanswi,: Fazzan Under the Rule of the Awlad Muhammad, PP 28-34.

هو أن علاقة إقليم برقة بمصر كانت أقوى من علاقته بطرابلس، كما أنَّ علاقة هذا الأخير بتونس كانت أمتن من علاقته ببرقة.

إن فكرة التجزئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية «للأراضي الليبية» المشار إليها، أخذتها من عمل الدكتور محمود أبو صوة «مقدمة في تاريخ المغرب الاجتماعي والاقتصادي». ففي إطار بحثه في أحداث الفتح الإسلامي «للأراضي الليبية»، ويؤكّد الدكتور أبو صوة على أهمية عامل تبعية الأطراف (برقة وطرابلس) للمراكز (مصر وإفريقية) في تفسير وقائع هذا الفتح. وهذه التبعية لا ترتبط بالضرورة بوجود سيطرة سياسية مباشرة للمراكز على الأطراف، وإنما مردّها وجود علاقات حيوية ربطت مناطق بأخرى، ومحورها سيطرة المناطق التي تملك الجزء الأكبر من الحاجات الحيوية التي تخضع لها تلك العلاقات على المناطق الأخرى، مما يجعل الأولى تظهر كمراكز، في حين تظهر الثانية كأطراف، وهو ما يبرز بالنسبة «للأراضي الليبية» في علاقة طرابلس بتونس وعلاقة برقة بمصر[1].

وهذه الفكرة تناولها أيضًا الدكتور علي عبد اللطيف حميدة بعد ذلك في عمله الخاص بالمجتمع والدولة في ليبيا، حيث يشير إلى هذه العلاقات الحيوية التي ميَّزت تاريخ ليبيا قبل المرحلة الاستعمارية، وإن كان يستخدم للتعبير عنها مصطلح «الاقتصادات الإقليمية»، فيذكر وجود إقتصادات إقليمية بين طرابلس والجنوب التونسي، وبين برقة ومصر، وبين فزان وبلاد السودان[2].

إن وضعية «الأراضي الليبية» التي شكلت التجزئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية أهم ملامح تاريخها القديم والوسيط، يبدو من الصعب في ظلها

---

(1) أبو صوة: مقدمة في تاريخ المغرب الإجتماعي والإقتصادي، ص ص 81 ـ 98، وقد سبق للدكتور أبو صوة تناول هذه الفكرة في دراسة سابقة بعنوان «رؤية جديدة للفتح الإسلامي لليبيا» في مجلة البحوث التاريخية التي تصدر عن مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، السنة 8، عدد 1، يناير 1986، ص ص 35، 70.

(2) حميدة، علي عبد اللطيف: المجتمع والدولة والإستعمار في ليبيا: دراسة في الأحوال الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لحركة وسياسات التواطؤ ومقاومة الإستعمار (1830 ـ 1932)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط(1)، 1995، ص ص 34، 76، 94، 134.

الحديث عن وجود سلطة مركزية. فإذا كان «المجتمع الليبي»، كغيره من المجتمعات البشرية، عرف وجود السلطة السياسية، فإن هذه الأخيرة ظهرت مجزأة وفي شكل بسيط يقترن بوجود العشيرة أو القبيلة، أو إحدى الأسر التي تتمتع بنفوذ. غير أنَّ وضع التجزئة هذا بدا وكأنه شهد تغيرًا إثر دخول العثمانيين للمنطقة.

فبسيطرتهم على طرابلس في سنة 1551م، جعل العثمانيون «الأراضي الليبية» تظهر ولأول مرة في تاريخها بمظهر الكيان الموحد تحت اسم إيالة طرابلس الغرب، التي ضمت طرابلس وبرقة وفزان. وضمُّ العثمانيين لأقاليم «ليبيا» الثلاث في إطار كيان موحد، يبدو أنه وراء ما ذهب إليه بعض الباحثين من إضفاء صفة «الدولة» على حكم القرمانليين، على اعتبار أن العثمانيين فرضوا السلطة المركزية التي مهدت إلى قيام «الدولة القرمانليّة». غير أن المتمعن في الأحداث التي أدت إلى ظهور إيالة طرابلس الغرب، قد يتضح له أن ضم العثمانيين لأقاليم برقة وطرابلس وفزان في إطار كيان سياسي موحد، لم يكن بتخطيط مسبق من العثمانيين بقدر ما فرضته الظروف التاريخية التي أحاطت بالوجود العثماني في كل من مصر 1517 وطرابلس 1551 وتونس 1574.

إن دخول العثمانيين لهذه المناطق، وعلى الرغم من خصوصية فتح كل منطقة، لا يختلف من الناحية الاستراتيجية على الأقل عن فتوحات المسلمين الأوائل، ففي الحالتين كشفت العمليات العسكرية والسياسية أيضًا عن دراية القوات الفاتحة بخلفية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تربط هذه المناطق ببعضها البعض.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن حقيقة فتح مصر مثلاً في 1517 وطرابلس في 1551 وتونس في 1574، تعمل على هدم فرضية استراتيجية علاقة المركز بالأطراف والعكس. فتواريخ الفتح هذه وإتجاه تحركها من الشرق إلى الغرب، قد تبدو للبعض إنها من مقومات العمليات العسكرية، إذ لا يجوز حسب اعتقادهم فتح طرابلس مثلاً ثم العودة إلى مصر، أو فتح تونس ثم الرجوع إلى طرابلس.

غير أن المتمعن في استراتيجية علاقة المراكز بالأطراف ووقائع فتح هذه المناطق، مصر، طرابلس، تونس، سوف يتأكد لديه أن هذه الاستراتيجية التي

سبق للمسلمين اتباعها في فترة الفتوحات الأولى (في القرن السابع)، عمل العثمانيون في القرن السادس عشر على الاستفادة منها ومن ثم تطبيقها. فإن تفتح مصر في سنة 1517 قبل «الأراضي الليبية»، فذلك يعود حسب ظني إلى سببين قد يبدوان للوهلة الأولى متناقضين ولكنهما في حقيقة الأمر مكملين لبعضهما البعض.

فالدولة العثمانية التي كانت تسعى لتزعم العالم الإسلامي كان من الطبيعي أن تتجه بأنظارها إلى مصر المركز المهم، إسلاميًا وعربيًا، للسيطرة عليه خاصة وأن الظروف بدت مهيأة لذلك في ظل ما كان يتراءى من ضعف للماليك حكام مصر. غير أنه إلى جانب ذلك بدا للصراع العثماني - الصفوي في المشرق دور بارز في تحديد تاريخ فتح مصر، فالعثمانيون الذين سعوا جادين للقضاء على الصفويين رأوا في التقارب الذي ظهر بين الأخيرين ومماليك مصر والشام، خطرًا يتهددهم. عليه وقبل أن يستكملوا عملياتهم العسكرية ضد الصفويين، اتجهوا للقضاء على المماليك في الشام ومصر[1].

أما السبب الآخر لفتح مصر قبل «الأراضي الليبيّة»، فله علاقة في اعتقادي بإدراك العثمانيين لخلفية العلاقات التي تربط هذه المنطقة بالمنطقتين المجاورتين لها، والتي أظهرتها دائمًا كطرف في جزء منها لمصر، وفي جزئها الآخر لإفريقية (تونس). إن هذا الأمر قد يبرز بشكل أكثر وضوحًا، بمعرفتنا أن التوجه نحو «الأراضي الليبية» والتفكير في السيطرة عليها كان سابقًا لفتح مصر. فالتحركات العثمانية في «الأراضي الليبية» وهي التحركات التي تقع في نطاق الصراع العثماني - الإسباني في البحر المتوسط، بدأت منذ مطلع القرن السادس عشر، وتأكدت بعد احتلال الإسبان لطرابلس في 1510 حتى وإن لم تتخذ طابعًا رسميًا. في هذا الإطار يسجل أحد الدارسين استنادًا على وثائق ومصادر أوروبية تهديد سفن تركية لطرابلس في 1512، كما يشير إلى أن خير الدين بربوسا الذي كان على اتصال بالعثمانيين، حاول مهاجمة طرابلس في 1515[2]. ولكن ونتيجة

---

(1) مصطفى، أحمد عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، ط(1)، 1982، ص 83، عمر، عمر بن عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي (1516 - 1922)، دار النهضة العربية، (د.ت)، ص 75.

(2) روسي: ليبيا منذ الفتح العربي. . .، ص ص 151، 156، 157.

وعي العثمانيين، فيما يبدو، لأهمية مصر كمركز بالنسبة «للأراضي الليبية» بعد فتحهم مصر، وإنما الانتقال رأسًا لفتح تونس. فإدراك العثمانيين لوجود العلاقات التي تربط مصر (المركز) ببرقة (الطرف) جعلتهم على وعي بأن سقوط الأولى يعني ضمنًا دخول الثانية تحت نفوذهم. إن ما يؤكد ما ذهبت إليه هو ما ذكر عن النفوذ الذي كان يمارسه مماليك مصر على إقليم برقة والذي انتقل إلى العثمانيين بعد فتحهم مصر[1].

أما بالنسبة لطرابلس، فرغم أن فتحها من قبل العثمانيين كان سابقًا لفتح تونس، فإن المتمعن في خلفية ووقائع فتح المنطقتين سوف يتبين له أن هذا السبق لم يكن مقصودًا منذ البداية بقدر ما فرضته ظروف فتح تونس. فإذا كان الوجود العثماني في طرابلس وتونس يقع في نطاق الصراع العثماني ـ الإسباني للسيطرة على الملاحة في البحر المتوسط، بالإضافة إلى سعي العثمانيين لتزعّم العالم الإسلامي، فإن إدراك العثمانيين أولاً لأهمية السيطرة على تونس لضرب الأسبان، ثم وعيهم بما تمثله هذه السيطرة من إخضاع لأطرافها، جعلهم يوجهون عنايتهم لإسقاطها قبل غيرها.

فبالرغم من أن التحركات العثمانية بغرض السيطرة على طرابلس بدأت منذ فترة مبكرة ترتبط بالاحتلال الأسباني للمنطقة (1510) كما أشرت آنفًا، فإن هذه التحركات لم تتخذ طابعًا جديًا إلا بعد فشل العثمانيين في الاحتفاظ بتونس بعد هزيمتهم أمام القوات الاسبانية في 1535، وعجزهم عن الاحتفاظ ببقية النقاط التونسية المهمة الأخرى كالمهدية وجربة في 1550. والمتفحص للروايات التي تناولت الدخول العثماني لطرابلس سوف يجد فيها ما يؤكد ما ذهبت إليه.

إن هذه الروايات تذكر أنه بعد الاحتلال الاسباني لمدينة طرابلس في 1510، وحيث عجز الطرابلسيون عن المقاومة، فإنهم انسحبوا من المدينة ولجأوا إلى المناطق المجاورة وخاصة تاجوراء، حيث انتدبوا هناك وفدًا منهم أرسلوه إلى القسطنطينية طلبًا للنجدة والعون، وقد استجاب السلطان العثماني لطلب الوفد الطرابلسي، فأرسل إليهم مراد آغا في نفر قليل من الجند حيث نزلوا بتاجوراء وحاولوا من هناك فرض حصار على طرابلس، غير أنهم لم

---

(1) رافق: العرب والعثمانيون، ص 80.

يوفقوا إلى شيء وانتظروا حتى سنة 1551 حين مرَّ الأسطول العثماني بقيادة درغوت باشا بالسواحل الطرابلسية، مددًا لقلج علي المحاصر لحلق الواد ليطلبوا منه العون، فأجابهم إلى ذلك منهيًا حكم فرسان مالطا وكلاء الإسبان في المنطقة، ومخضعًا طرابلس بشكل نهائي للحكم العثماني[1].

إن المتطلع إلى هذه الرواية، وبغضّ النظر عما تتضمنه من تبرير للوجود العثماني في طرابلس، يتبين له عدم جدية التحركات العثمانية للسيطرة على طرابلس قبل 1551. فإن تكتفي الدولة العثمانية بإرسال مراد آغا في قليل من الجند إلى طرابلس المحتلة من قبل الأسبان ثم فرسان مالطا، في وقت كانت فيه الأساطيل العثمانية تجوب البحر المتوسط وتصل إلى نقاط أبعد من طرابلس في حوضه الغربي، بل وتهاجم أيضًا السواحل الأوروبية فيه، وفي المقابل تشحذ قواها وتعمل بجدية للسيطرة على تونس، فإن الأمر يدعو للبحث عن أسبابه. إن هذه الأسباب أراها ترتبط أساسًا بوعي العثمانيين بأهمية السيطرة على تونس قبل طرابلس بوصفها المركز الأهم. غير أن فشل العثمانيين في الاحتفاظ بتونس أو السيطرة عليها بشكل كامل حتى ذلك الوقت، جعلهم يغيرون من خططهم بالعمل على إضعافها باستقطاع أطرافها أولاً ومن ثم تضييق الخناق عليها، وهو ما نجحوا فيه بالفعل في سنة 1574 بعد تظافر القوات العثمانية الموجودة في طرابلس والجزائر بالإضافة إلى القوات المرسلة من القسطنطينية[2].

---

(1) ابن غلبون: التذكار، ص ص 92 ـ 94؛ الأنصاري: المنهل العذب، ص ص 186 ـ 188، 189، غير أن رواية الأنصاري تختلف عن رواية ابن غلبون في أن درغوت باشا حين فتح طرابلس قدم من جربة. أنظر بهذا الخصوص أيضًا فيرو وعزيز سامح اللذان يذكران أن درغوت باشا جاء من الجزائر أو المغرب مددًا لسنان باشا الذي أرسل لفتح طرابلس فيرو: الحوليات: ص 91 ـ 92؛ سامح: الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ص ص 22 ـ 23، 48 ـ 52.

(2) بخصوص وقائع الفتح العثماني لتونس والتحركات فيها منذ 1534، وحتى فتحها نهائيًا في 1574 أنظر ابن أبي دينار، محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني: المؤنس في أخبار أفريقية وتونس، دار المسيرة، لبنان، ط (3)، 1993، ص ص 184 ـ 186، 194 ـ 196، 198 ـ 201؛ روسو، الفونص: الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى إحتلال فرنسا للجزائر، نقلها للفرنسية ونقحها وحققها وضبطها بأمهات المصادر التونسية وقدم لها =

إن تباين خلفيات الفتح العثماني لكل من مصر وطرابلس وتونس، ودورها في عدم تزامن هذا الفتح، مثل في اعتقادي عاملاً مهمّا في بروز إيالة طرابلس الغرب. فعمليّة الحاق «الأراضي الليبية» بالدولة العثمانية التي تمّت في فترة متأخرة عن ضمّ مصر وسابقة لفتح تونس من جهة، وأهمية المنطقة بالنسبة للعثمانيين في صراعهم ضد الإسبان في البحر المتوسط من جهة ثانية، كانا وراء ظهور «الأراضي الليبية» بمظهر الكيان الواحد والمستقل عن المناطق المجاورة[1].

ولكن، وإن حقق الوجود العثماني في إيالة طرابلس الغرب توحيدًا «للأراضي الليبية» وأخضعها لسلطة سياسية واحدة، فإنَّ هذه الوحدة كانت، كما يتضح من خلال دراسة تاريخ الإيالة إبّان الحكم العثماني المباشر الأول، ظاهرية أكثر منها حقيقية. فالنفوذ العثماني على الإيالة ظل ولفترة طويلة من الزّمن مرتبطًا بالجزء الغربي من «ليبيا» (أي إقليم طرابلس)، ومحصورًا في أغلب الأوقات في المنطقة الساحلية. أمّا بقية أجزاء الإيالة والمناطق الداخلية، فإن سيطرة العثمانيين عليها كانت إسمية. فالمنطقة الشرقية على سبيل المثال (برقة) بقيت طوال النصف الثاني من القرن السادس عشر والعقود الثلاث الأولى من القرن السابع عشر خارج سيطرة حكومة الإيالة، حيث تم بعد ذلك احتلال بعض النقاط الساحلية وتنصيب الحاميات العسكرية بها مثلما حدث في بنغازي في سنة 1635، وفي درنة سنة 1662، بالإضافة إلى إرسال بعض الحملات العسكرية إلى بعض واحات الجنوب كما وقع بالنسبة لواحة أوجلة في سنة 1639. ولكن ومع ذلك فإن نفوذ العثمانيين انحصر في المدن الساحلية في حين بقي نفوذ رؤساء وشيوخ القبائل قويًا في الدواخل، واقتصر دور العثمانيين على فرض وتحصيل الضرائب التي كثيرًا ما كانت تنقطع. أما إقليم فزان، فبالرغم

= بدراسة نقدية محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط (1)، 1992، ص ص 84 ـ 105؛ سامح: الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ص ص 233 ـ 236، 246، 257.

(1) تجدر الإشارة إلى أن عزيز سامح يذكر إستناد إلى سجلات الشؤون الهامة للديوان السلطاني العثماني أن الإيالة الطرابلسية ربطت بايالة تونس بعد فتح الأخيرة حين إستمرت كذلك حتى فصلت عنها سنة 985هـ/ 1577م. الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية: ص ص 266، 268.

مما تذكره المصادر عن محاولات العثمانيين فرض سيطرتهم المباشرة عليه، فإن تلك المحاولات باءت بالفشل واحتفظ الإقليم باستقلاله تحت حكم أسرة أولاد محمد وإن اقترن ذلك بدفع الضرائب في بعض السنوات، والتي كان يتدخل في دفعها مدى قوّة هذا الطرف أو ذاك[1].

إنَّ عدم نجاح العثمانيين في فرض سيطرتهم على كامل أجزاء الإيالة يبدو أنه راجع إلى قوة التحالفات القبلية التي واجهتهم، بالإضافة إلى تأثيرات خلفيّة المنطقة المتمثلة في استمرار «العلاقات الحيوية» أو «الاقتصادات الإقليمية» المشار إليها آنفًا، والتي ربطت طرابلس بتونس وبرقة بمصر، وفزان ببلاد السودان. من ناحية أخرى، يبدو أن الإدارة العثمانية في الإيالة لم تكترث كثيرًا في هذه المرحلة بمشاكل المنطقة الداخلية مكتفية بالمبالغ التي كانت ترسل إليها من «الأراضي الليبية». فالدولة العثمانية وإذا اعتبرت مختلف الإيالات توابع لها، فإنها اهتمت بالسيطرة على المراكز دون العمل على الخروج بها من علاقات القرون الوسطى. كما أنَّ الدولة العثمانية وإذ انحصرت وظائفها في حكمها لمناطق نفودها في الدفاع عنها ضد الأخطار الخارجية وحفظ الأمن في داخلها، ثم تحصيل الضرائب، وهي المهمة الأساسية التي اعتبرتها شغلها الشاغل، فإنها بقيت بعيدة عن الحياة العامة للولايات، ولم تسع لإحداث أيّة تغييرات على المستوى الداخلي[2]. عليه، فإن غياب سلطة مركزية في المنطقة، واستمرار العلاقات الحيوية على ما كانت عليه أقاليم «ليبيا» الثلاث، لم يكن ليمثل أيّ عائق بالنسبة لها طالما أن نفوذها على المراكز مستمرًا، وطالما أن الضرائب، وهي ما يهمها بالدرجة الأولى، تصلها من مختلف الإيالات.

---

(1) العياشي: الرحلة، ج (1)، ص 106؛ فيرو: الحوليات، ص ص 145، 147 ـ 149؛ روسي: ليبيا منذ الفتح العربي. . .، ص ص 214، 217، 232، 233، 242؛ بروشين: تاريخ ليبيا. . .، ص ص 48، 64.

(2) حول وظيفة الدولة في النظم العثمانية، أنظر: عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن: «النظم الإدارية في البلدان العربية وأثرها في العلاقات العربية العثمانية (1517 ـ 1798)»، في العلاقات العربية التركية، أعمال المؤتمر الثاني للعلاقات التركية، طرابلس ديسمبر 1982، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988، ج (1)، ص ص 67 ـ 68؛ فارس، محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث، دار الشرق، بيروت، ط (2)، 1979، ص 54.

إنَّ هذا الوضع الذي كانت عليه إيالة طرابلس إبّان الحكم العثماني، وإن غابت فيه السلطة المركزية، فإنه لا يجب أن نغفل خلاله دور العثمانيين في وضع لبناتها الأولى بتوحيدهم «الأراضي الليبية» وإظهارها بمظهر الكيان السياسي الموحد. فبفضل هذا التوحيد تمهّد الأمر للقرمانليين [1711 ـ 1835] فتمكنوا من تثبيت دعائم السلطة المركزية وتأكيدها.

لقد عني القرمانليون منذ توليهم حكم طرابلس بمدّ نفوذهم على جميع أرجاء الإيالة. فإخضاع المنطقة وبشكل مباشر له أهمية خاصة بالنسبة إليهم. هذه الأهمية لا تنتهي عند بعد «هيبة» السلطة الحاكمة فحسب، بل تمتد لتشمل شرعية السيطرة على مواردها. ولما كان نطاق حكم القرمانليين محدودًا بحدود الإيالة، فإنَّ توسيع دائرة نفوذهم وفرض سيطرتهم على كامل أجزاء الإيالة شكل هدفًا مهمًا وأساسيًا بالنسبة لهم للحصول على أكبر قدر من الخضوع والمال.

إنَّ تحقيق هذه الغاية دفع القرمانليين منذ البداية إلى الاهتمام بالجيش الذي رأوا فيه الأداة التي تمكنهم من الوصول إلى غايتهم. فالمراجع تفيد بأنه ما أن استلم أحمد القرمانلي مقاليد الحكم، حتى بادر بالقضاء على رؤوس الانكشارية الذين شكل وجودهم خطرًا على حكمه. وحتى يحكم قبضته على المنطقة أعاد تشكيل الجيش بالاعتماد أساسًا على عناصر القورغليّة الموالين له، والذين كان لهم فضل صعوده إلى الحكم، بالإضافة إلى العرب المحليين الذين شكلوا عنصرًا مهمًا في ذلك الجيش. وبفضل هذه القوات استطاع أحمد القرمانلي وخلفاؤه من بعده مجابهة العديد من التحركات والثورات التي واجهتهم والقضاء عليها. كما عملوا من خلالها على بثّ الشعور بوجود حكومة قوية قادرة على قمع الانتفاضات المناوئة في مختلف المناطق[1]. غير أنَّ افتقاد هذه القوات لصفة النظامية بالنظر إلى عجز القرمانليين عن دفع الرواتب الثابتة لها، والاكتفاء باستدعائها وقت الحاجة مقابل إعفائها من الضرائب، بالإضافة

---

(1) ميكاكي: طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ص 28، بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 109 ـ 111، وبخصوص هذه الثورات ومجابهة القرمانليين لها، وحملاتهم العسكرية في داخل الإيالة، أنظر الفصل الثاني من هذا الباب، موضوع تصدع السلطة الداخلي.

إلى غياب الوحدة والتناسق بين صفوفها[1]، أدّى إلى إفقاد الجهاز العسكري، أداة فرض السلطة المركزية، القوة والفعالية اللازمة.

علاوة على ذلك، إنَّ إدراك القرمانليين فيما يبدو لخلفية المنطقة (تجزئها السياسي والاجتماعي والاقتصادي) ووعيهم بعدم قدرة جهازهم العسكري على تجاوز هذه الوضعية، جعلهم يقنعون بفرض السيطرة المباشرة على المناطق الحضرية فحسب. ولضمان استمرارية هذه السيطرة، عمدوا إلى تقسيم تلك المناطق إلى وحدات إدارية أوكلوا قيادتها إلى أبنائهم وأقربائهم والموالين لهم[2]. أما المناطق الداخلية، فقد تميزت دائمًا بقوة نفوذ الأسر المحلية والقبائل فيها. ولعلّ سيطرة أسرة أولاد محمد على إقليم فزان يعتبر أصدق تعبير عن علاقة القرمانليين بالقوى المحلية. فقد اكتفى القرمانليون بسيطرة غير مباشرة على هذا الإقليم، قوامها استخلاص ضرائب سنوية من أولاد محمد الذين استقلوا بحكم فزان، إلا إذا استثنينا فترة حكم يوسف باشا الذي نجح في سنة 1812 في الحاق فزان بالإدارة المركزية في طرابلس، وإخضاعه لسيطرة مباشرة بعد القضاء على حكم أولاد محمد. هذا في حين سلك القرامانيلون في المناطق الداخلية الخاضعة لنفوذ القبائل، سياسة التحالفات مع القبائل القويّة. فكانت هذه السياسة تقوم على منح تلك القبائل الامتيازات المتعلقة بالضرائب في مقابل أن تظهر الولاء وتعمل

---

(1) ذكرت أن الجيش القرمانلي كان يتكون من القورغلية والعرب المحليين، وهؤلاء الأخيرون إختلفت إنتماءاتهم القبلية، كما تباينت خلفياتهم الإقتصادية والإجتماعية، مما يعني إمكانية تنافرهم، هذا بالإضافة إلى إستخدام القرمانليين لعناصر أخرى مثل حديثي العهد بالإسلام والأرناؤوط مما كان من شأنه أن يعمق ذلك التنافر في صفوف الجيش. أما فيما يخص ضعف الجهاز العسكري المنوط بعجز السلطة المالي (دفع رواتبهم) أنظر بشأنه مثلا بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 131 ـ 132، 133.

(2) قد لاتسعفني ندرة التفاصيل في المصادر عن الإدارة في فترة حكم أحمد القرمانلي للتدليل على هذا الأمر، غير أنه ترد إشارة مثًلا إلى تعيينه أخاه شعبان حاكمًا على تاجوراء ثم على بنغازي ودرنة، وتعيينه بعد ذلك ابنه محمود حاكمًا على كامل المنطقة الشرقية حيث إستمر في منصبه هذا إبان حكم أخيه محمد باشا أما في عهد خلفاء أحمد القرمانلي، فإن الشواهد على إستعمال الباشوات القرمانليين لأبنائهم وأقاربهم وأصهارهم في المراكز الإدارية وأيضًا العسكرية المهمة كانت واضحة وأكيدة. أنظر بالخصوص الأنصاري: المنهل العذب، ص ص 287، 332، فيرو: الحوليات، ص ص 276، 309، 346، 412، بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 114، 127، 158.

على ضمان خضوع القبائل الأخرى للسلطة القائمة[1].

إنّ نجاح القرمانليين في فرض نفوذهم المباشر على المراكز الحضرية بصورة خاصة، واستمرار نفوذ القبائل في مناطق الدواخل وأسرة أولاد محمد في فزان، قد يبدو منافيًا لمفهوم مركزية السلطة. غير أن فشل القرمانليين في فرض سيطرة تامة ومباشرة على سادة وحكام تلك المناطق، لم يمنع سادة هذه المناطق من اعتبار القرمانليين حكامًا للإيالة. كما أن عدم توفيق الأخيرين في ضمّ بقية المناطق إلى نفوذ الباشا المباشر لا يقلل من «هيبتهم»، ولعل أهم عناصر هذه «الهيبة» تكمن في تحصيلهم المستمر للضرائب. كما أن إقرار التعامل بعملة واحدة في كامل الإيالة، هي عملة مدينة طرابلس مركز السلطة، يعد وجهًا آخر من وجوه الاعتراف بسيادة الأسرة القرمانلية. هذا فضلاً عن ظاهرة تكامل إقتصاديات المنطقة. إن هذا التكامل، يبرز جليًا من خلال الدور الذي اضطلعت به مدينة طرابلس بالنسبة لاقتصاديات الإيالة، إذ أنها كانت مركزًا لتجميع السلع التي يعاد توزيعها محليًا وإقليميًا «ودوليًا».

وعلى صعيد آخر، قد يبدو من المفيد التنويه بأن فرض حكومة طرابلس سيطرتها المباشرة على المدن والمراكز الحضرية المهمّة في الإيالة، كفل لها في ذات الوقت خضوع المناطق الأخرى حتى وإن لم يقترن ذلك بوجود سيطرة مباشرة. فهذه المناطق وحيث إنها ارتبطت بعلاقات اجتماعية واقتصادية مع تلك المدن والمراكز، فإنه من الطبيعي أن تتأثر بما يجري فيها وبالتالي، فالسيطرة على المراكز المهمة في الإيالة يعني ضمنًا السيطرة على المناطق المرتبطة بها[2].

---

(1) حميدة: المجتمع والدولة والإستعمار في ليبيا، ص ص 48 ـ 49؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص 113.

(2) يندرج ذلك في إطار فكرة المراكز والأطراف والعلاقات الحيوية التي تجمعها غير أن الجدير بالذكر أن الدكتور محمود أبو صوة أشار في عمله المشار إليه آنفًا إلى تبعية واحات الجنوب إلى برقة وتأثرها بما يجري فيها بسبب إرتباطها بها إقتصاديًا. كما أشار إلى تبعية المدن والقرى في الجهة الغربية للأراضي الليبية لمدينة طرابلس التي مثلت بالنسبة لها المركز. أبو صوة: مقدمة في تاريخ المغرب الإجتماعي والإقتصادي، ص ص 81 ـ 94.

إنَّ طبيعة النظام السياسي الذي رافق قيام الأسرة القرمانلية، والذي اشتمل على كثير من عناصر «الدولة»، يبدو أنه وراء ما تضمنته بعض أعمال الباحثين الذين عمدوا إلى ربط قيام «الدولة» في تاريخ «ليبيا» الحديث بقيام الأسرة القرمانلية. غير أنَّ المتمعن في شروط قيام «الدولة» الحديثة، يخلص إلى أنَّ النظام السياسي الذي أقامه القرمانليون، لا يعدو أن يكون سوى سلطة مركزية، ولا يرقى لبناء «الدولة».

فالدولة كما يعرّفها بعض الباحثين هي «كيان سياسي قانوني، ذو سلطة سيادية معترف بها، في رقعة جغرافية محددة، على مجموعة بشرية معينة»[1]. إنَّ هذا التعريف الخاص «بالدولة»، وبالرغم من اختصاره الشديد، فإنه احتوى على العناصر الأساسية التي يقوم عليها مفهوم «الدولة». وهذه العناصر تبدو مشابهة إلى حد بعيد مع العناصر التي يقوم عليها مفهوم السلطة المركزية، مثل ضرورة توفر الإقليم والسكان، والاعتراف بسيادة هذه السلطة، مما يعني إضفاء صبغة الشرعية عليها. ولكن وإن كانت هذه العناصر مطلقة فيما يتعلق «بالدولة»، فإنها بالمقابل تبدو نسبية في السلطة المركزية، ومنوطة بصورة كلية بمدى قوّة هذه السلطة أو ضعفها.

إنَّ هذا التشابه بين مقوّمات قيام السلطة المركزية من جهة، والدولة من جهة ثانية، يجب ألاّ يحجب التباين الموجود بينهما. وهذا التباين يقوم على ما تتميز به «الدولة» من عناصر لا تتوفر في غيرها من أشكال النظام السياسي. إنَّ أبرز هذ العناصر تتمثل في أنَّ «الدولة» بالإضافة إلى أنها كيان سياسي، هي أيضًا كيان قانوني، ومعنى ذلك أن هذا الكيان تحكمه جملة من القواعد المقننة التي تسمو بالسلطة فيه عن أن تكون فردية/شخصية، لتتخذ شكل المؤسسة. وهنا تصبح السلطة مجردة لا يعود يملك منها الحكام سوى الممارسة، وبالتالي فإنها لا تتأثر بالتغييرات التي تطرأ على هؤلاء الحكام ممّا يضفي عليها صفة الديمومة.

---

(1) إبراهيم، سعد الدين وآخرون: المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط(1)، 1988، ص 41.

إن هذا الشكل الذي تتخذه السلطة في «الدولة»، يجرّني إلى التوقف عند معيار آخر له أهمية في تمييز «الدولة» عن غيرها من الأشكال السياسية. ففي إطار إضفاء بعد المؤسسة على السلطة في «الدولة» وتجردها، وفي ظل ما تمتعت به من سيادة مطلقة، فإنَّ مشاعر الولاء والانتماء المختلفة التي يكنُّها الناس، انتقلت إلى «الدولة». ومن هنا فقد ارتبط مفهوم «الدولة» بمفهومي الأمة والمواطنة عوضًا عن الهوية الدينية أو العرقية أو الانتماء القبلي أو الطائفي[1].

إنّ نظرة فاحصة لمفهوم «الدولة» والعناصر التي يقوم عليها، تفيد بأنه ليس بالإمكان الحديث عن النظام السياسي الذي تشكل في «الأراضي الليبية» مع قيام الأسرة القرمانلية، على أنه «دولة». فبالرغم من أنَّ هذا النظام نجح بصورة عامة في مد السلطة السياسة على كامل الإيالة، فإنَّ الاعتراف بسيادة هذه السلطة ظل نسبيًا بالإضافة إلى وجود تكوينات أخرى منافسة، والتي لا تزال تحتفظ بقوّتها مثل القبائل والأسر المحلية. كما أنَّ السلطة في هذا النظام والمؤسسات التي كوّنها، كانت تخضع بشكل كلي لشخص الباشا والأسرة الحاكمة. وأخيرًا، فإنه ليس من الممكن حتمًا الحديث في ظل ذلك عن المواطنة أو عن وجود أمة ذات الانتماء الواحد، خاصة إذا أخذنا بالاعتبار إستمرار القبيلة كوحدة أساسية للتنظيم الاجتماعي في المنطقة، والمحدّدة الرئيسية لهوية الأفراد وولائهم. تبعًا لذلك ولكل هذه الأسباب وغيرها، اخترت أن يتمّ الحديث عن النظام السياسي الذي قام على «الأراضي الليبية» في هذه المرحلة قيد الدراسة على أنه سلطة مركزية. فالقرمانليون لا يمكن النظر إليهم كبناة «دولة»، وإنما كبناة سلطة مركزية مهدت فيما بعد لقيام «الدولة» في القرنين التاسع عشر والعشرين.

هذا باختصار الوضع الذي كانت عليه المنطقة والذي أدى إلى قيام سلطة مركزية تحت إسم الأسرة القرمانلية. لذلك فإن هذا الفصل سوف يبحث في هذه السلطة. ونظرًا لأهمية مدينة طرابلس التجارية وتعدد علاقاتها من جهة،

---

(1) بخصوص مفهوم الدولة والعناصر التي يقوم عليها وإختلافه عن أشكال الأنظمة السياسية الأخرى أنظر إبراهيم، سعد الدين وآخرون: المجتمع والدولة في الوطن العربي، ص ص 63 ـ 101، 108 ـ 114، بوردو، جورج: الدولة، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط (2)، 1987؛ الأيوبي، نزيه: الدولة المركزية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط (1)، 1989، ص ص 12 ـ 13.

وبحكم احتوائها لمركز السلطة من جهة ثانية، عانت في حالتي القوة والضعف من تبعات هذه المركزية. تبعًا لذلك سيتم في الصفحات التالية النظر في أهم مظاهر مركزية السلطة والمتمثلة في عملية مراقبة السوق والنقود والاحتكار. وفي نفس السياق سيقع الاهتام بإبراز تأثيراتها على تجارة طرابلس وتجّارها.

1 ـ مراقبة السوق.

لقد اشتهرت مدينة طرابلس منذ القدم بأهمية نشاطها التجاري، وأشاد العديد من الرحالة بأهمية أسواقها، كما أشادوا بحسن تنظيمها وتنسيقها[1]. غير أنَّ الدمار الذي لحق بالمدينة إبّان الاحتلال الإسباني في سنة 1510، يبدو أنه شمل أسواقها ومراكزها التجارية أيضًا. لذلك نجد جلّ المصادر التاريخية إن لم أقل كلها، تنسب عملية بناء وإنشاء معظم أسواق المدينة إلى حكام طرابلس من العثمانيين والقرمانليين[2].

إنَّ عملية بناء، أو بتعبير أصح إعادة بناء مراكز المدينة التجارية، روعي فيه أهمية نشاط المدينة التجاري، وضرورة وضعه تحت إشرافهم وسيطرتهم، الأمر الذي يؤكده إختيار مواقع تلك المراكز. فبالرجوع إلى المصادر التي اهتمت بطبوغرافية مدينة طرابلس، يتضح أنَّ المراكز التجارية الكبرى والرئيسية من أسواق وفنادق، قامت في الجزء الذي احتوى على مؤسسات «الحكومة» السياسية والإدارية. فهذه المراكز كانت من جهة قريبة من مقر «الحكومة» الممثل في القلعة، إذ لم يفصلها عنها سوى الخندق المحيط بالأخيرة، ومن

---

(1) ابن حوقل: أبو القاسم: صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992، ص ص 71 ـ 72؛ البكري، أبو عبيد: المسالك والممالك، حققه وقدم له وفهرسه أدريان فان ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب، بيت الحكمة تونس، 1992، ج (2)، ص 653؛ الإدريسي، أبو عبد الله محمد: نزهة المشتاق في إختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، ط (1)، 1989، مج (1)، ص 297؛ الوزان الحسن بن محمد الفاسي، وصف افريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (2)، 1983، ج (2)، ص ص 97 ـ 98.

(2) انظر على سبيل المثال ابن غلبون: التذكار، ص ص 154، 210؛ روسي: ليبيا منذ الفتح العربي. . . ، ص ص 241، 262، شالابي: معالم المدينة البيضاء، ص ص 192 ـ 205.

جهة ثانية، كانت قريبة من مقر شيخ البلد، وقريبة من المحكمة الشرعية[1]. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ الكثير من تلك المراكز التجارية كان محاطًا أو مجاورًا لمحلات سكنى الجنود. فسوق الرباع على سبيل المثال، إستمد اسمه من وجود الرباع فوقه التي خصصت لسكنى الجنود. واحتوى سوق الترك على فندق الباشا الذي كان مخصصًا لإقامة الانكشارية. كما كان فندق جيجة الواقع بسوق السبابيط منزلاً لرجال المدفعية[2].

إنَّ هذه الخاصية التي ارتبطت بإقامة الأسواق والفنادق قريبًا من المؤسسات الحكومية يبدو أنها لم تكن قاصرة على المراكز التجارية الثابتة داخل السور فحسب، وإنما شملت إلى جانب ذلك الأسواق الأسبوعية والموسمية التي كانت تعقد في المناطق المحيطة بالمدينة ومدن الإيالة الأخرى، إذ كثيرًا ما أشارت المصادر إلى انعقادها قريبًا من مقر حكام المناطق والحاميات العسكرية[3]. وهذه الخاصيّة المتعلقة بمواقع الأسواق، وإن وفَّرت عنصرًا مهمًا للحركة التجارية وعملية المبادلات وهو الأمان، فإنها بالمقابل أسهمت في جعل تلك الحركة تقع تحت إشراف السلطة ومراقبتها.

وعلى صعيد آخر، فإن اضطلاع الحكام بعملية بناء الأسواق والفنادق أسهم في تحقيق العديد من المكاسب للسلطة. فمن جهة، مكنها من تنمية أصولها العقارية، ومن جهة ثانية، كفل لها الحصول على موارد مالية جديدة، هذا بالإضافة إلى ما حققه لها من فرض مراقبتها وسيطرتها على التجار بتحكمها أولاً في أحدى الأدوات التجارية المهمة بالنسبة لهم، ثم باستحواذها على جزء من عوائدهم في شكل ريع عقاري. فمن خلال عملية البناء تلك، إمتلكت السلطة بعض أسواق المدينة، وعلمت في إطار ذلك على استغلال المحلات

---

(1) انظر بالخصوص ما ذكر عن طبوغرافية مدينة طرابلس في تمهيد الباب الأول من هذه الدراسة.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 330، 339؛ التليسي: حكاية مدينة، ص 96، شلابي: معالم المدينة البيضاء، ص ص 134، 144.

(3) انظر بخصوص أماكن انعقاد الأسواق الأسبوعية والموسمية العياشي: الرحلة، ج (2)، ص 381؛ ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص ص 15، 29، 32، 48، 54؛ خشيم: الحاجية، ص 117.

التجارية عن طريق منح حق الانتفاع للتجار، وذلك إما باعتماد نظام التأجير، حيث تذكر المصادر على سبيل المثال خضوع عدد من دكاكين سوق الربع الجديد لهذا النظام، أو بالاعتماد على نظام بيع «العتبة» كما وقع بالنسبة لأسواق الربع القديم و«العطارة» و«الخرداجية»، بالإضافة إلى بعض محلات سوق الربع الجديد[1]. غير أنَّ هذا النظام الأخير، وإن كان يسمح للتجار بتملك المحال التجارية والانتفاع بها، فإن هذه الملكية بدت مشروطة بمدة الانتفاع، كما أنه لم يكن في وسع التجار التصرف في تلك المحال بالبيع مثلاً إلا بإذن السلطة[2].

إنَّ جملة العمليات المتداخلة والمشار إليها في الفقرات السابقة، مكنت السلطة المركزية من وضع الحركة التجارية والتجار، ولو بصورة غير مباشرة، تحت إشرافها ومراقبتها غير أن سعي السلطة إلى فرض مراقبة أكثر فاعلية على النشاط التجاري والعاملين به جعلها لا تكتفي بذلك، وإنَّما تتعداه إلى اتخاذ عدد من الإجراءات التي تحقق لها أغراضها وبشكل أفضل. ولعل استخدامها للأمناء والشواش داخل الأسواق ما يؤكد هذا الحرص.

فالأمانة التي تعد إحدى الوظائف الإدارية الهامة والتي ظهرت في الدولة العثمانية، حيث يكلّف مباشروها الذين يتم تعيينهم من قبل السلطان أو من ينوب عنه بمهام إدارة أو مراقبة أو الإشراف على إحدى المؤسسات الخدمية أو الإدارات العامة أو أحد مصادر الدخل كالأسواق على سبيل المثال والحرف ودار السكة ومخازن السلاح والجمارك[3]، عرفتها أيضًا مدينة طرابلس. ولكن يبدو من المفيد في البدء التنويه بوجوب التفرقة بين أمناء الأسواق التخصصية وبين أمين السوق. ففي حين يعد أمناء الأسواق التخصصية، أمناء للطوائف الحرفية ويمثلون حلقة وصل بين هذه الطوائف والسلطة، ويعملون على حل النزاعات بين أعضاء الطائفة وبين هؤلاء الأخيرين والزبائن، فإن أمين السوق الذي يعرف في المصادر

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 228، 230، 530.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 88، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمخطوطات، مجموعة الفقيه حسن، ملف رقم 24، المجموعة السادسة، وثيقة رقم 187.

(3) Lewis, B: «Emin», in Encyclopedie de L'islam, Nouvelle edition, 1965, Vol II, P 713.

المعاصرة بأمين البلاد وأمين المعاش، هو المشرف العام على كامل الأسواق والحركة التجارية في المدينة، وهو ما سيكون مدار اهتمامي هنا.

قبل الخوض في موضوع الأمناء، إذ تقتصر في الأغلب على ذكر بعض من تولوا هذه الوظيفة مع الإشارة في طيات ذلك إلى بعض مهامهم. غير أنه بالرغم من نقص المعلومات حول هذا الموضوع، فإنه يبدو بالإمكان، بما توفر حوله من نتف، الوقوف على علاقة أولئك الأمناء بالسلطة ودورهم في فرض رقابتها وإشرافها على السوق.

إن علاقة الأمناء بالسلطة تظهر أولاً في عملية تعيينهم المنوطة مباشرة بشخص الباشا، حيث يرد في المصادر ذكر لعدد من قرارات العزل والتولية لهؤلاء الأمناء صادرة عن الباشا، الممثل الأعلى للسلطة في طرابلس[1]. وتدخل السلطة في عملية تعيين الأمناء جعلت من هؤلاء الأخيرين ممثلين لها ومشرفين على تنفيذ قراراتها وإجراءاتها فيما يتعلق بحركة السوق، الأمر الذي يبرز بوضوح من خلال النظر في وظيفة هؤلاء الأمناء.

لقد شملت وظيفة أمين البلاد التي تستمد أصولها من خطة الحبسة في الإسلام جزءً من وظيفة المحتسب. فكان من مهامه النظر في المعايش من مراقبة للأوزان والمكاييل، والأسعار، وجودة السلع، ومنع الغش[2]. ولكن تجدر الإشارة إلى أنَّ الأمناء بوصفهم موظفين «حكوميين»، فإن التزامهم بمهام

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 334، 346، 444، 460، 478، 580.

(2) لعله من المفيد الإشارة إلى أن هذه المهام كانت تقع ضمن دائرة إختصاصات شيخ البلد حسبما جاء في تحديد وظائفه. بلدية طرابلس في مائة عام 1286 ـ 1392هـ/ 1870 ـ 1970م، شركة دار الطباعة الحديثة، طرابلس، ص 69. غير أن مصادر المرحلة قيد الدراسة تفيد بوجود إنفصال بين أمانة السوق ومشيخة البلد مع قيام أمين البلاد بالمهام المذكورة. أنظر في هذا الخصوص، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 344، 346، 445، 460. كما يبدو من المفيد الإشارة إلى وجود أمناء متخصصين ببعض المهام من ذلك ما يرد في المصادر من ذكر لأمين الرمانة نسبة للأوزان الثقيلة مما يفترض معه وجود أمين السنجة أي الأوزان الخفيفة، وأرجح أن يكون هؤلاء الأمناء المختصون من أعوان أمين البلاد أنظر على سبيل المثال، د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 265، س.م.ش رقم (2)، ص 140.

وظائفهم، كان يرتبط فيما يبدو بمصلحة من يمثلون، الأمر الذي يتضح على سبيل المثال في عملية مراقبة الأسعار. فبالرغم ممّا تشير إليه المصادر عما لحق الأسعار من ارتفاع كبير، فإنها تغفل أي ذكر لعمل الأمناء على تحديدها أو السيطرة عليها. وعدم تدخلهم في هذا الأمر، يخدم في اعتقادي مصلحة حكام طرابلس، خاصة في ظل ما كانوا يمارسونه من احتكار تجاري. فالمصادر تذكر مثلاً وجود ارتفاع رهيب في أسعار الحبوب في نفس الفترات التي تسجل خلالها احتكار الباشا لتجارة القمح، وإتجار بعض رجال السلطة بأنواع أخرى من الحبوب[1]. لذلك فإن ارتفاع أسعار هذه المواد التي من شأنها أن تؤثر على أسعار المواد الأخرى المختلفة، سيسهم في رفع عوائد وأرباح الباشا ورجال حكومته، هذه فضلاً عمّا يتراءى من علاقة هذا الارتفاع بانخفاض قيمة العملة المحلية التي كان للسلطة ضلع كبير في تدهورها.

إن وظيفة الأمناء شملت بالإضافة إلى الجوانب المذكورة آنفًا، مهام أخرى تؤكد في مجملها أهمية دورهم في فرض سيطرة السلطة على الحركة التجارية وعلى العاملين بها. فمن بين هذه المهام عملهم على قبض المكوس وجباية الرسوم من الأسواق. وفي هذا الإطار ترد في سجلات المحكمة الشرعية إشارة إلى قيام الأمين الحاج شعبان بقبض مكس «الفجرة»[2]. كما تسجل اليوميات إشراف الأمين محمد الداقيز على قبض الرسوم من مختلف أسواق المدينة بعد إتفاقه مع الباشا على فرضها[3]. وضمن نطاق الضرائب أيضًا ظهر من مهام الأمين ومراقبة ملتزمي الجمارك البرية (أي ملتزمي الضرائب التي تفرض على البضائع الداخلة إلى المدينة برّا)، حيث يصل بهم الأمر في بعض الأحيان إلى التصرف بالعزل والتولية لهؤلاء الملتزمين. فيذكر حسن الفقيه حسن وقوع نزاع بين الذمي غويلي متولي «لزمة الباب» وبين الحاج سليمان القرباع أمين البلاد

(1) يلاحظ هذا الأمر على وجه الخصوص إبان سنوات حكم يوسف باشا أنظر بالخصوص الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 263، 265؛ ابن إسماعيل: إنهيار حكم الأسرة القرمانلية، ص ص 31، 32؛ الحرير: «نظرة تحليلية لأبعاد سياسة يوسف باشا القرمانلي الإقتصادية»، ص 84؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص 227.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 486.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 443، 445.

بسبب ما كان يجبيه الأول من تجار الخضار عند دخولهم إلى المدينة، تلاه عزل الأخير لغويلي وتعيين آخرين كملتزمين بدله[1].

وعلى صعيد آخر بدا من مهام الأمناء العمل على متابعة قرارات السلطة المتعلقة بحركة السوق والإشراف على تنفيذها، الأمر الذي يظهر مثلاً فيما يتعلق بتداول النقود من فرض التعامل بعملة معينة، ومنع تداول أخرى، ومراقبة أسعار الصرف. فيرد في اليوميات بهذا الخصوص تفويض الباشا للحاج سليمان بن عليوة أمين البلاد، لتنفيذ أوامره المتعلقة بسحب العملة القديمة من التداول وغصب الأهالي على تداول الجديدة منها، بالإضافة إلى منع تداول الريال التونسي وتحديد سعر صرف الريال دورو، حيث أعقب ذلك إصدار الأمين سليمان بن عليوة قرارًا بمعاقبة كل من يخالف هذه الأوامر «بالخازوق» فضلاً عن قيامه بضرب الأهالي لإجبارهم على القبول بتلك الأوامر. كما يذكر أيضًا عمل الحاج سليمان القرباع على استصدار فتوى من علماء المدينة تمكنه من معاقبة كل من يخالف أوامر السلطة فيما يتعلق بتداول بعض العملات أو منع بعضها وحصوله عليها[2]. وبالرغم من أن اليوميات تذكر تزامن عملية استصدار هذه الفتوى مع فترة تولي سليمان القرباع أمانة السكة، وهو ما يبعث على التفكير بوجود علاقة بين الأمرين، فإن الإشارة إليه كأمين للبلاد في تاريخ قريب من تاريخ استصدار الفتوى، وإن كان لاحقًا، يجعلني أرجح أن ذلك الإجراء اتخذه بوصفه أمينًا للسوق وليس أمينًا للسكة[3]. ولعل ما يؤكد ذلك أن أمين السكة يكون معنيًا بالعملة وقت ضربها من حيث عيارها ووزنها وشكلها ومعدنها، أي قبل أن يقع تداولها، فمتى خرجت إلى السوق، أصبحت خارج اهتماماته وفي مدار اهتمامات المشرف على حركة السوق.

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ، ص ص 425، 426.

(2) المصدر نفسه، ص ص 410، 411، 460، 462، 464.

(3) ذكر إستصدار الحاج سليمان القرباع للفتوى المذكورة بتاريخ 17 ذي القعدة 1244هـ، وهوتار يخ يقع ضمن فترة توليه أمانة السكة التي إمتدت من 24 ربيع الأول 1244 وحتى أواخر جمادى الثانية 1245هـ. هذا في حين ذكر كأمين للبلاد في 28 محرم 1245هـ. ونظرًا لقرب هذا التاريخ من تاريخ استصدار الفتوى فإنني أرجح أن يكون الشخص المذكور أمينًا للبلاد إبان إستصداره لتلك الفتوى خاصة وأن اليوميات لا تحدد تاريخ توليه. الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 398، 410، 425، 452.

إن هذه المهام التي اضطلع بها الأمناء في طرابلس، وإن إكتست أهمية خاصة بالنسبة للسلطة بما تؤدي إليه من فرض سيطرتها وإشرافها على حركة السوق، فقد كان من الطبيعي أن تتجه عنايتها إلى اختيار الأقدر على القيام بها لتكليفه بالأمانة. وهذه الغاية، وإن ظهرت واضحة في إشراف الباشاوات المباشر على تعيين الأمناء، فإنها تبرز بشكل أوضح في تكرر عمليات العزل والتولية لأولئك الأمناء، وفي الظروف التي أحاطت بتوليهم. فبالرجوع إلى ما ذكر عن متوليي وظيفة الأمانة في اليوميات مثلاً، يتبين أنه تم استبدال الأمين ما يقرب من سبع مرات خلال مدة قصيرة لا تتجاوز أربع سنوات (1242 ـ 1245 هـ/ 1836 ـ 1830م)، وفي إطار ذلك وقع تغيير الأمين أربع مرات خلال سنة 1245 هـ/ 1829 ـ 1830م فقط. وبالرغم من تكرر نفس أسماء الأمناء خلال هذه المدة، فإنَّ مدة بقائهم في هذه الوظيفة كانت تتراوح ما بين ستة أشهر كحد أقصى وشهرين ونصف كحد أدنى[1].

إن هذا التغيير المتكرر لأمناء البلاد، يبدو أنه كان يراعى من خلاله مدى قدرتهم على القيام بالمهام الموكولة إليهم أو تنفيذ قرارات معينة، خاصة وأنهم كانوا في احتكاك مباشر مع العامة. فالمتمعن في الظروف التي أحاطت بتولي هؤلاء الأمناء، يخلص إلى أن أغلبهم ارتبط تعيينهم بظروف خاصة. فمحمد الداقيز الذي حل مكان سليمان القرباع سبق قرار تعيينه بثلاثة أيام ذكر لمحادثات بينه وبين الباشا بخصوص فرض ضرائب جديدة على الأسواق، ولحقه مباشرة إشرافه على جباية تلك الضرائب. أما سليمان بن عليوة الذي تولى الأمانة بدل محمد الداقيز، فقد اقترن خبر تعيينه بذكر بعض الإجراءات التي اتخذها لفرض التعامل بالعملة التي وقع سكها حديثًا، والتي لم تلق رواجًا، كما لحق خبر تعيينه صدور عملة جديدة وإشرافه على فرض تداولها مع تحديد أسعار صرفها مفوضًا في ذلك تفويضًا تامًا[2].

إن اهتمام السلطة بفرض إشرافها التام على حركة السوق والسيطرة عليها، جعلها لا تقتصر في تحقيق ذلك على خدمات الأمناء المدنيين وحدهم كممثلين

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 344، 346، 444، 460، 478.

(2) المصدر نفسه، ص ص 443، 445، 460، 462، 464.

لها في الأسواق، فتعمد إلى استخدام الشواش وهم من ذوي الصفة العسكرية. إن عمل هؤلاء لا يشكل في حقيقة الأمر أي تعارض مع عمل الأمناء بقدر ما هو مكمل له، إذ بدوا كأداة تنفيذية للقرارات التي تصدرها السلطة بخصوص حركة السوق، والتي كان الأمناء مكلفون بمتابعتها والإشراف على تنفيذها. فتشير النصوص إلى قيام الشواش باستخلاص الضرائب من أصحاب الحوانيت، وجباية الرسوم على المبيعات في الأسواق، فضلاً عن مراقبتهم لحركة صرف العملات والأخبار عن مخالفي أوامر السلطة بالخصوص، بل وأيضًا إنزال العقوبات بهم[1].

إن وجود الأمناء والشواش كممثلين للسلطة في الأسواق، بما كانوا يباشرون من مهام، حقق للسلطة جزء كبيرًا من أغراضها في فرض الرقابة والإشراف على حركة السوق والعاملين به. غير أن طبيعة وظائف ممثليها، التي ارتبطت بالعمل داخل المدينة، جعل تلك الرقابة وذلك الإشراف يقتصران في الغالب على الحركة التجارية المحلية وبالتالي على التجار العاملين داخل المدينة. عليه ان من البديهي أن تعمل السلطة على اتخاذ أدوات أخرى تكفل لها الإشراف على تجارة المدينة الخارجية والعاملين في إطارها، مؤكدة في ذات الوقت سيطرتها من خلال جبايتها الضرائب التي تُعد بالنسبة لاقتصاد الايالة، الذي وصف بأنه إقتصاد ريعي، إحدى أهم هذه الأدوات على الإطلاق.

لقد اكتست الضرائب والرسوم التجارية أهمية قصوى بالنسبة لحكام طرابلس. فهي بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة لمواردهم المالية، شكلت واحدة من أبرز قنوات مراقبة الحركة التجارية الداخلية والخارجية على السواء. كما أسهمت في السيطرة على التجار بما كان يقع في إطارها من انتزاع لجزء هام من عوائدهم. ولكن وقبل الخوض في موضوع الضرائب يبدو من الضروري التنويه إلى أنَّ هذا الموضوع لا يخلو من مشاكل حقيقية، لعل من أبرزها ندرة المعلومات في المصادر عنه في المرحلة قيد الدراسة. فلم تظهر حتى الآن، فيما أعلم، أي سجلات خاصة بالضرائب تتعلق بالفترة التاريخية السابقة للحكم العثماني المباشر الثاني للإيالة (1835 ـ 1911م).

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 335، 372، 434، 444، 462، 527، 531.

إنَّ غياب هذا النوع من السجلات بالإضافة إلى وقوعه في نطاق فقدان الكثير من الوثائق المتعلقة بتاريخ ليبيا الحديث، والذي يعود ربما إلى الإهمال والإتلاف الذي قد تكون تعرضت له بسبب التغييرات والتقلبات السياسية التي شهدتها المنطقة، يرجع أيضًا إلى سبب آخر أساسي في اعتقادي يتعلق بخضوع الضرائب في إياله طرابلس، كما هو الشأن بالنسبة لجل المناطق التابعة للنفوذ العثماني، لنظام الالتزام في غالب الأحيان، الأمر الذي أدى إلى فقدان الكثير من التفاصيل عن النواحي الجبائية لارتباطها بالدفاتر الخاصة بالملتزمين. ولكن وبالرغم من هذه العوائق التي تواجه أي باحث في موضوع الضرائب خلال المرحلة قيد الدرس، فإنه من خلال ما توفر من نتف وإشارات هنا وهناك عن الضرائب التجارية، أمكن التعرّف على عدد منها، كما أمكن الوقوف على قيمة بعضها وإن بدت المعلومات عن هذا الجانب محدودة جدًا.

لقد تعدّدت الضرائب والرسوم التجارية في طرابلس وتنوعت، والمتطلع إلى المصادر التي تناولت هذا الجانب، يستطيع أن يتبين أنها شملت نواحي مختلفة بدء من الضريبة المفروضة على الأسواق، إلى الرسوم على المبيعات، فضرائب الصادرات والواردات، وحتى الخدمات المتعلقة بالنشاط التجاري.

فضريبة الأسواق تتمثل في الرسوم التي كانت تجبى من أصحاب المحلات التجارية والحرفية. ويبدو أن هذه الرسوم كانت تقع ضمن الضرائب العقارية التي فرضت على أهالي المدينة. فكما شملت هذه الضرائب المحلات السكنية، شملت أيضًا المحلات التجارية والحرفية من دكاكين، وفنادق، ومخازن، وطواحين، وأفران. . . وتمدنا اليوميات ببعض المعلومات عن هذه الضريبة تؤكد من خلالها ارتباطها بملكية العقارات من جهة، وتشير إلى قيمتها من جهة ثانية. فيذكر حسن الفقيه حسن في موضع من يومياته، قيامه بتأجير دكانه الواقع بسوق الرباع، وفي إطار ذلك شرطه على المستأجر القيام بدفع الضريبة إلى «الحكومة»، مما يعني أنه الملزم الأول بدفعها. وفي موضع آخر يذكر تعيين الباشا للشواش ليقوموا باستخلاص هذا النوع من الرسوم عن كل محل تجاري أو حرفي محددًا قيمتها في سنة 1241هـ/ 1825 ـ 1826م، بريالين دورو، أي ما يعادل 42 ريال محلي آنذاك، عن كل دكان وفندق وطاحونة وفرن[1].

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 254، 335.

وبالإضافة إلى هذه الرسوم الثابتة التي كانت تجبى في صورة ضريبة عقار، كان أصحاب المحلات التجارية معرضين إلى دفع رسوم إضافية تتخذ صبغة التبرّعات الإجبارية، حيث تتحدّد قيمتها بحسب حاجة السلطة إلى المال. فيشير حسن الفقيه حسن في أكثر من موضع من مذكراته إلى الرسوم الإضافية التي كانت تفرض على المحلات التجارية والتي عُرفت «بالفرقة»، محدّدًا في إطار ذلك مبلغ هذه الرسوم التي تراوحت فيما يتعلق بالدكاكين ما بين ريال دورو وريالين دورو ونصف، في حين بلغت بالنسبة للفنادق في بعض الفترات عشرين ريالاً دورو[1].

إنَّ هذا النوع من الرسوم، وإن اختصَّ بالتجار أصحاب الدكاكين والمنتفعين بها، فإن ذلك لا يعني أنَّ غيرهم من التجار كانوا معفيين من الضرائب. فهؤلاء الأخيرين وإذ لم يكونوا معنيين بدفع هذه الرسوم، بالنظر لعدم مباشرتهم لنشاطهم في إطار مواقع ومحلات ثابتة، فقد ألزموا بدفع نوع آخر من الضرائب يمكن أن نضعها تحت مسمى رسوم أرضية السوق. فتشير النصوص إلى وجود رسوم تفرض على «الشوارق» (المضلات والخيام)، التي ينصبها التجار لمزاولة البيع والشراء[2]. إن تحديد هذا النوع من الرسوم التي تؤخذ على «الشوارق»، وإن ارتبط ذكرها بسوقي الثلاثاء والجمعة، فإن الأمر يدفع إلى التفكير بأنها لم تقتصر على هذين السوقين وإنما شملت كل الأسواق المؤقتة التي كانت تعقد سواء في داخل المدينة أو في الأرياف المحيطة بها، بل ربما ألزم بدفعها كل من نصب مظلة أو خيمة في أي جزء من المدينة لمزاولة أي نشاط إقتصادي، باعتبار ما يمثله ذلك من استغلال لأراضي السلطة.

إنّ إشارة النصوص إلى هذا النوع من الرسوم، تقف عند ذكرها دون تقديم أية تفاصيل عنها كتحديد قيمتها على سبيل المثال. ولكن بالرغم من ذلك، فإنَّ في الإشارة إلى استغلال عوائد هذه الرسوم في جزء من مصاريف الجند النظاميين ما يستشف منه أهمية تلك العوائد[3].

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 474، 531، 577، 578.

(2) المصدر نفسه، ص 483، غير أن صاحب اليوميات يقرن ذكر هذه الرسوم بسوقي الثلاثاء والجمعة.

(3) المصدر نفسه، ص 483.

إنَّ الضرائب المتعلقة بالنشاط التجاري والتي فرضت على تجار طرابلس، لم تقف عند الرسوم الخاصة بالعقارات التجارية والحرفية، أو أرضية الأسواق فحسب، وإنما تعدتها لتضم أيضًا الضرائب والمكوس على المبيعات داخل الأسواق.

لقد شمل هذا النواع الأخير من المكوس أنواع مختلفة من السلع الواقعة في نطاق التبادل، ففي هذا الإطار يذكر صاحب اليوميات أنه وقع إبّان حكم يوسف القرمانلي تكليف عدد من الشواش باستخلاص الرسوم على السلع المعروضة في أسواق المدينة، وهي «سوق السراجة، وسوق السرارة، وسوق القزدارة، وسوق السبابيط الأحمر، وسوق سبابيط النسوان الأصفر، وسوق السبابيط الأصفر، والدباغة، وسوق حوالي الحرير، والفنيدقة وغيره»[1]. وهذه الرسوم لم تكن تؤخذ في شكل مبلغ إجمالي عن كل سوق أو عن كل دكان، وإنما كانت تفرض على كل قطعة من السلع المعروضة وتتفاوت بحسب اختلاف أنواع السلع. فمن ذلك ما ذكر عن «طابع اللفة» أي رسم بيع «اللفة» الذي كان يجبى من أسواق الرباع والثلاثاء والجمعة، بالإضافة إلى الرسوم التي كانت تؤخذ على العباءات والتي حددت بنصف ريال عن العباءة الكبيرة وربع ريال عن العباءة الصغيرة، كما ذكر أيضًا استخلاص رسم قدّر بريال دورو على كل عبد يباع داخل المدينة[2].

إن ارتباط الشواهد عن هذا النوع من المكوس بفترة حكم يوسف باشا، لا يعني أنها استحدثت في عهده، فلئن كانت المعلومات مفقودة عن هذه المكوس إبّان حكم أسلافه من القرمانليين، فإنَّ فيما تورده المصادر من إشارات إلى وجود هذه المكوس في العهد العثماني المباشر الأول للايالة[3]، ما يستشف منه استمراريتها حتى وإن غاب ذكرها. ومن ناحية أخرى، إن اهتمام صاحب اليوميات بذكر بعض هذه الضرائب يبدو أنه راجع إلى التحوير الذي طرأ عليها، والمتمثل في ربط عملية جبايتها بالإدارة مباشرة بعد أن كانت خاضعة لنظام الالتزام. فيذكر حسن الفقيه حسن إتخاذ الباشا قرارًا بجعل «جملة البلاد ميري»

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 445.

(2) المصدر نفسه، ص ص 444، 462، 483.

(3) ابن غلبون: التذكار. . .، ص ص 118، 123، روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص 236.

سبق مباشرة عملية استخلاص هذه المكوس[1]. ولعل ما يؤيد ذلك ما ورد من إشارة في تاريخ سابق لهذا القرار، إلى وجود «لزمة» سنوية مفروضة على جماعة التجار «الحراير والحرّارة» بسوق الحمام الكبير مقدارها ألف وخمسمائة ريال دورو في كل سنة، يدفعون منها ثلاثين ريالاً كل أسبوع. هذا بالإضافة إلى ما ذكر عن استلزام محمد القاجيجي للمكس المفروض على بيع العبيد قبل أن يقع إلغاء هذه «اللزمة»[2].

إنَّ النظر في الضرائب التجارية في طرابلس كان من الضروري أن يشمل نوعًا آخر منها اكتسى أهمية خاصة بالنسبة للسلطة، وأعني به الضرائب الجمركية. فهذه الأخيرة فضلاً عن أهمية المداخيل المتأتية عنها، مكنت السلطة من توسيع دائرة رقابتها للحركة التجارية. فإذا كانت الضرائب التي فرضت على الأسواق وعلى السلع المعروضة بها قد أسهمت في مراقبة الحركة التجارية المحلية، فإن الضرائب الجمركية احتلت موقعًا مهمًا في مراقبة الحركة التجارية الخارجية.

ولكن وقبل الخوض في تفاصيل عن هذه الضرائب أرى من المفيد التنويه بأن المعلومات المتاحة عنها في المرحلة قيد الدرس تكاد تنحصر في بداية القرن التاسع عشر، في حين تصمت المصادر عن ذكر أي تفصيلات عن هذه الضرائب في الفترة السابقة عن ذلك إلا فيما ندر. إن هذه المعلومات تفيد بخضوع الضرائب الجمركية بشكل كلي لنظام الالتزام، حيث كان يوسف باشا القرمانلي يبيع حق استخلاص هذا النوع من الرسوم إلى شخص أو مجموعة أشخاص لقاء تقاضيه مبلغًا إجماليًا محددًا عنها[3].

إن غياب المعلومات عن الضرائب الجمركية في القرن الثامن عشر، لا يمنعني في حقيقة الأمر من القول بأنّها خضعت في هذه المرحلة أيضًا لنظام الالتزام. فارتباط الجمارك بهذا النظام في فترة حكم يوسف باشا القرمانلي، لا

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 443.

(2) المصدر نفسه، ص ص 402، 462.

(3) المصدر نفسه، ص ص 321 ـ 322، 425، 471، 506، 513، 545، 595، 608، 611، 612، 625، 626، 627.

يمثل في اعتقادي سوى استمرارًا لما كان معمولاً به في الفترات السابقة. إن هذا الأمر يتأكد من خلال بعض الإشارات التي توردها المصادر، والتي تفيد بارتباط الجمارك بنظام الالتزام منذ القرن السابع عشر في إطار التنظيمات التي سنها محمد باشا الساقزلي (1633 ـ 1649) وأقرها خلفاؤه من بعده[1]. وفقًا لذلك، فإن المعلومات التي أسوقها عن لزمة الجمارك وملتزميها، وإن كانت تتصل أساسًا ببداية القرن التاسع عشر، فإنها تشمل أيضًا ومنطقيًا القرن الثامن عشر.

إن وعي حكام طرابلس بأهمية نشاط مدينة طرابلس التجاري من جهة وإدراكهم لأهمية المداخيل التي يمكن أن تتأتى لهم من وراء الضرائب الجمركية التي تجبى فيها، يبدو أنهما مثّلاَ دافعًا قويًا للعمل على تجزئة لزمة الجمارك في المدينة إلى عدد من اللزمات وذلك بحسب منافذها وأيضًا بحسب أنواع السلع الصادرة منها والواردة إليها. ففي هذا السياق تذكر النصوص وجود لزمة جمرك باب البحر ولزمة الباب القبلي ولزمة الجلد ولزمة الدخان ولزمة الفول، هذا فضلاً عن لزمتي «الرمّانة» و«السنجة» اللتين أدرجتا ضمن لزم الجمرك، إذ يبدو أنهما تتعلقان بالرسوم التي تؤخذ على عمليات وزن البضائع عند دخولها وخروجها من المدينة.

إن هذا التعدّد في فروع الجمارك صاحبه تعدّدًا في ملتزميها. ولكن إذا كانت المصادر قاصرة عن إعطائنا صورة واضحة عن هؤلاء الملتزمين خلال فترة طويلة من المرحلة قيد الدراسة، فإن المعلومات المتاحة عنهم خلال بعض السنوات من حكم يوسف باشا القرمانلي تفيد بأن «لزم» الجمارك كانت محتكرة من قبل الأقليات، اليهود بصفة خاصة والأوروبيون أحيانًا. ولتوضيح الصورة عن «لزمة» الجمارك وتعدد فروعها وملتزميها، رأيت أن أدرج المعلومات المتعلقة بها في الجدول التالي: ـ

---

(1) أنظر بخصوص إلتزام الضرائب الجمركية في القرن السابع عشر أبن غلبون: التذكار، ص ص 106، 118، الانصاري: المنهل العذب، ص 232.

جدول رقم (15)

لزم الجمارك والمتعاقبون عليها وأسعارها في بعض السنوات من بداية القرن التاسع عشر(*)

تاريخ اللزمة	الملتزم	نوع اللزمة	سعر اللزمة
1240 ـ 1241هـ/ 24 ـ 1825م	الذمي غويلي	جمرك باب البحر	24000 ريال دورو
1241 ـ 1242هـ/ 1825 ـ 1826م	رحمين الطيار وشاهول الفلوس	جمرك باب البحر	22000 ريال دورو
1241 ـ 1242هـ/ 1825 ـ 1826م	نسيم الطويل وبابانه ولد حاي ناعيم	الباب والجلد والدخان والفول والسنجة والرمانة	90000 قرش طرابلس (ما يعادل 22500 ريال دورو)
1243هـ/ 1828	شاهول الفلوس	جمرك باب البحر	18000 ريال دورو
1243 هـ/ 1828	خليفة ولد حنان	الباب والدخان والرمانة والسنجة والفول	6000 ريال دورو
1244 هـ/ 1829	الذمي غويلي	باب البحر والباب القبلي وجميع اللزم تحتها	24000 ريال دورو
1244 هـ/ 1829	شاهول الفلوس	الجمرك وجميع اللزم عدا الجلد	25000 ريال دورو
1244 هـ/ 1829	إبراهم التونسي	باب البحر	20000 ريال دورو
1244 هـ/ 1829	الذمي غويلي	الباب القبلي وجميع اللزم التي تحت الجمرك	10000 ريال دورو
1245 هـ/ 1829	ولد الرومي وأنجلو وجماعة من اليهود	الباب القبلي واللزم	10000 ريال دورو
1245 هـ/ 1830	القايد شاهول الفلوس	باب البحر	19000 ريال دورو
1246 هـ/ 1830	إبراهم التونسي	باب البحر والباب القبلي وجميع اللزم	20500 ريال دورو
1246 هـ/ 1830	ابراهم التونسي	باب البحر	15000 ريال دورو
1246 هـ/ 1831	إبراهم التونسي	الجمرك وجميع اللزم تحته	21500 ريال دورو
1247 هـ/ 1831	أنجلو الانجليز	الباب القبلي واللزم	6000 ريال دورو
1247 هـ/ 1831	إبراهم مكيو وإبراهم الشروسي	باب البحر	8500 ريال دورو
1248 هـ/ 1832	لوتيه وقصطينو	باب البحر	ـــ ـــ ـــ ـــ

* المصدر: الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 321، 322، 425، 471، 506، 513، 545، 555، 595، 608، 611، 612، 625، 626، 627، 636.

إنّ خضوع الضرائب الجمركية لنظام الإلتزام، قد يبدو للوهلة الأولى مناقضًا للفكرة القائلة بأنّ الضرائب تعد إحدى أدوات السلطة في مراقبة الحركة التجارية، ذلك أن عدم مباشرتها لعملية الجباية، قد لا يمكنها من الإشراف على الصادرات والواردات. غير أن لجوء حكام طرابلس إلى هذا النظام كان يخدم أكثر من غرض. فالقائمون بهذا الأمر وبحكم انتمائهم إلى أقليات، كانوا أكثر ارتباطًا بإرادة الباشا وبالتالي فإن إنصياعهم لأوامره كانت أكيدة. أما الغرض الثاني والأكثر أهمية، فهو أن هذا النظام يؤمن للحكام الحصول على العوائد السنوية لهذه الضرائب قبل استيفائها. ولئن كان الملتزمون يتحصلون في المقابل على امتياز استخلاص تلك الضرائب، فإن ذلك لا يلغي بأي حال دور السلطة في الإشراف على حركة التصدير والتوريد. وحضور السلطة ودورها في هذا المجال، يمكن أن نتبينه من خلال بعض الدلائل. من ذلك ما يرد في المصادر من إشارة إلى الكتبة المعيّنون من قبل السلطة في دائرة الجمارك في نفس الوقت الذي يذكر فيه وجود الملتزمين، حيث يبدو أنه كان من مهامهم تسجيل الصادرات والواردات وكمياتها، ثم ما يذكر عن إشراف ومراقبة أعوان السلطة لهؤلاء الملتزمين في قبضهم للرسوم، الأمر الذي يظهر على سبيل المثال فيما سبق ذكره من قيام أمين البلاد بمراقبة ملتزمي الجمارك البرية[1]. هذا بالإضافة إلى ما يلاحظ من تفاوت في مبالغ «اللزمة» في السنوات المختلفة كما هو موضح في الجدول أعلاه، والتي يبدو أنه كان يراعى في تحديدها مدى نشاط تجارة المدينة الخارجية، ويؤكد بالتالي حضور السلطة وإشرافها على هذه الحركة.

إن تطبيق نظام الالتزام على الرسوم الخاصة بالجمارك يضع أمامنا إشكالية الجهل بقيمتها لارتباطها بدفاتر الملتزمين من جهة، ثم لافتقادها للتقنيين من جهة أخرى، باستثناء ما يتعلق منها بالأطراف الأجنبية وخاصة الأوروبية لارتباط حكام الايالة بإتفاقيات مع الحكومات الأوروبية لمست هذا الجانب، ذلك أنه كان من الطبيعي أن يعمد الملتزمون إلى تعويض المبالغ التي يدفعونها لقاء حصولهم على «اللزم»، بل وأيضًا تحقيق أرباح إضافية، ولكن ومن خلال بعض المعلومات النادرة عن هذا النوع من الرسوم يمكن التعرّف على قيمة بعضها.

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 313، 425، 461.

يجدر التنويه أوّلاً إلى أنَّ الرسوم الجمركية كانت تتنوع ما بين رسوم ثابتة، تتمثل في رسوم الإرساء التي تفرض على السفن في دخولها وخروجها من الميناء ورسوم التراخيص، ثم الرسوم غير الثابتة وهي المفروضة على السلع. ففيما يتعلق بالنوع الأول من هذه الرسوم، فإنَّ الإشارة الوحيدة التي توفرت لديّ عنها تفيد بأنها كانت في سنة 1830 محدّدة بخمسة ريالات دورو كرسم إرساء وريالين دورو للتراخيص[1].

أمّا النوع الثاني، فقد بدا الأكثر تعقيدًا، إذ كانت قيمة الضرائب التي تفرض على السلع تتفاوت بحسب أصناف التجار وأيضًا بحسب أنواع السلع. فيذكر بعض الباحثين أن هذه الضرائب كانت تجبى بواقع 3٪ بالنسبة للتجار الأوروبيين و7٪ بالنسبة للمسلمين و10٪ بالنسبة لليهود[2]. غير أن الشواهد تفيد بأن هذه النسب لم تكن صحيحة إلا بالنسبة للأوروبيين وخاصة منهم رعايا دول فرنسا وإنجلترا والبندقية وإسبانيا أو من كانوا تحت حماية هذه الدول، حيث حرصت الأخيرة في كامل إتفاقياتها مع الايالة على إثبات هذا الامتياز القاضي بعدم دفع رعاياها لأكثر من 3٪ من قيمة البضائع كرسم جمركي على كل السلع مهما اختلفت نوعياتها، بل وأعفيت بعض البضائع التي صنّفت كسلع ذات منفعة للبلاد عند استجلابها من قبل الأوروبيين من دفع هذه الرسوم[3]. وعلى الرغم من أن رسم الـ 3٪ الذي يدفعه الأوروبيون حدّد على أساس ما كان يدفعه

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 555، غير أن الجدير بالإشارة أن هذه الرسوم كانت تتحدد بالنسبة للسفن الأوروبية بحسب الإتفاقيات التي وقعتها كل دولة مع الإيالة. انظر على سبيل المثال رسوم الإرساء التي كانت تفرض على السفن الفرنسية، ماساي: الوضع الدولي لطرابلس الغرب، ص ص 91 ـ 92، 117.

(2) روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص 353؛ الشركسي: «الأزمة المالية عند نهاية العهد القرمانلي»، ص 204.

(3) ماساي: الوضع الدولي لطرابلس الغرب، ص ص 56 ـ 57، 68، 78، 92، 117، 126؛ كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 57؛ ميكاكي: طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ملحق الوثائق، ص ص 10، 12، 13؛ دي ايبيلسا، مكيال: معاهدة السلم الأولى الإسبانية الليبية المعقودة في 1784م (1198هـ)، ترجمة طه إدريس، مراجعة نجاح القابسي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1980، ص 40.

الطرابلسيون إبّان عقد الاتفاقيات الأولى بين الدول الأوروبية والايالة في القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر وحافظوا عليه فيما بعد(1)، فإنه من الواضح أن الرسوم التي يدفعها الطرابلسيون شهدت إختلافًا حيث كانت قيمتها تتفاوت بحسب تنوع السلع واختلاف مصادرها، وأيضًا بحسب طبيعة الحركة التجارية إن كانت تصديرًا أو توريدًا، وفي إطار ذلك كانت بعض هذه الرسوم بعيدة عن التقنين لخضوعها لتقديرات الملتزمين.

إن المعلومات التي تتيحها لنا المصادر عن هذه الرسوم تقتصر على بعض أنواع السلع وتتعلق بسنوات معينة. ففي إطار مخالصة بين عامل وصاحب سلعة مسجلة في المحكمة الشرعية في سنة 1726، يذكر الأول أنه دفع تسعة ريالات قرامل كرسم جمركي لقنطارين واثنين وثمانين رطلاً من «القمام» مشيرًا إلى أن سعر قنطار «القمام» هو ستة ريالات ألا ربعًا، مما يعني أن الضريبة تتمثل في نسبة 4,75٪ من سعر القنطار الواحد(2). ويمدنا أحد الباحثين استنادًا على تقارير بعض القناصل الأوروبيين بقيمة الرسوم التي تؤخذ على استيراد وتصدير العبيد في أواخر القرن الثامن عشر وتحديدًا في سنة 1786، حيث يتبين اختلاف هذه القيمة في عمليات الاستيراد عنها في عمليات التصدير، واختلافها أيضًا في الحالة الأولى بحسب اختلاف المناطق الوارد منها العبيد. فيذكر أن رسوم الاستيراد كانت تؤخذ بواقع 3,5٪ من ثمن العبد في طرابلس بالنسبة لأولئك المستجلبين من فزان، في حين كانت تؤخذ بواقع 2,5٪ بالنسبة للعبيد المجلوبين من غدامس. أما الرسوم الخاصة بالتصدير فلم تكن تقدر بحسب ثمن العبد ولكن بمبلغ معين على كل رأس، قدر بقرش إسباني، وهو مبلغ كان من الوارد أن يتضاعف(3).

---

(1) يتضح ذلك من خلال صيغة البند الخاص بقيمة الرسوم الجمركية في تلك الاتفاقيات والذي يذكر فيه بأنه على الأوروبيين أن يدفعوا نفس الرسوم الجمركية التي يدفعها الطرابلسيون على ألا تتجاوز 3٪. انظر بالخصوص الإحالات في الحاشية السابقة. كما يشير ابن غلبون إلى أنه إبّان حكم عثمان باشا الساقزلي كانت المكوس على الصادرات والواردات محددة بنسبة 3٪ أيضًا. التذكار، ص 118.

(2) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 163.

(3) Renault, F: «la Traite des Esclaves Noirs en Libye au XVIII Siècle», in The Journal of African History, Cambridge University press, Vol 23, N 2, 1982, p 180.

كما يمدنا صاحب اليوميات ببعض المعلومات عن الرسوم التي كانت تفرض على بعض السلع الغذائية، فيذكر أنه في سنة 1247هـ/ 1831م، دفع عبد الله حفيض رسمًا جمركيًا على أرز استورده قدّره بـ 3٪ من قيمته. ولكن يبدو أن هذه النسبة كانت مرتفعة عما هو مقرر، إذ يشير إلى تذمر صاحب السلعة من دفعها، عقبه إجتماع شيخ البلاد مع ملتزمي الجمارك وأمره لهم بأخذ الضريبة كما جرت العادة. ثم وقع الإتفاق على تحديد رسم جمركي بالنسبة للأرز بأن يؤخذ في شكل مبلغ محدّد بحسب وحدات الكيل/ التعبئة، وقد قدر بريال دورو على كل 10 «زنابيل» أرز. كما جرى في نطاق هذا الاجتماع الاتفاق أيضًا على الرسم الذي يؤخذ على الزيت، فحدّد بنسبة 1٪ من قيمته مهما كان مصدره أو وجهته[1].

والجدير بالذكر أنَّ قيمة هذه الضرائب المذكورة في اليوميات، كانت تختص فيما يبدو بالجمارك البحرية وحدها، هذا في حين كانت الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع الواردة والصادرة عن طريق البر أعلى قيمة إذ قدرت بنسبة 10٪ من قيمة السلع، وربما تجاوزت ذلك لخضوعها لتقديرات الملتزمين. ففي هذا الإطار يشير صاحب اليوميات إلى وقوع نزاع بين أمين البلاد وملتزم الباب القبلي «بسبب الناس التي تجيب الخضار إلى البلاد من شأن الجمرك، جعل عليهم اليهودي شيء كثير، فأبى الحاج سليمان [أمين البلاد] ذلك وجاءه ونبه عليه وقال له خذ منهم العشر»[2]. ولئن يقترن هذا الشاهد بالرسوم التي تؤخذ من الخضّارين، فإنَّ ارتفاع قيمة الرسوم على السلع الصادرة والواردة عن طريق البر بصورة عامة، يؤكده ما ذكره الرحالة أبو العبّاس الفاسي في سنة 1212هـ/ 1797 ـ 1798م، عن تفضيل الحجاج النزول بسلعهم بمنطقة الأزرارية خارج أسوار المدينة، وإحجامهم عن الدخول إلى المدينة بمتاعهم «للوظيف المخزني الذي كان على ذلك»[3].

إنَّ الضرائب ذات الصبغة التجارية في مدينة طرابلس، لم تتحدد بالأصناف المذكورة والتي لها علاقة مباشرة بالنشاط التجاري فحسب، وإنما

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 579، 580.

(2) المصدر نفسه، ص 425.

(3) خشيم: الحاجية. . ، ص 143.

شملت أيضًا الخدمات المتعلقة بالنشاط. وقد كنت أشرت آنفًا إلى وجود لزمة الرمانة والسنجة اللتين تختصان بالرسوم التي تأخذ على عمليات الوزن. كما تشير المصادر أيضًا إلى «لزمة السمسارة»[1] التي وإن لم يذكر عنها أية تفاصيل، فمن المرجح أنها كانت تتعلق بالرسوم التي تؤخذ على السماسرة على ما يقومون به من وساطة في الأسواق.

إن مختلف هذه الضرائب كانت بالإضافة إلى التنظيمات الخاصة بالأسواق وغيرها من مؤسسات «الحكومة» أسهمت بشكل فعال في فرض مراقبة السلطة لحركة السوق وإشرافها عليها. غير أنه إلى جانب ذلك كان لهذه الضرائب دور كبير في تحقيق السيطرة على تجّار المدينة، بما كان يقع خلالها من تعرف على حجم نشاطهم، وبالتالي انتزاع أموالهم عند الحاجة. ولئن اقتصر الحديث عن الضرائب هنا على تلك التي تفرض في مدينة طرابلس، فإنه تجدر الإشارة إلى أن تجّار المدينة، وبحكم تعاملاتهم مع كثير من المناطق الأخرى داخل الايالة، كانوا معرضين لدفع هذه الضرائب وغيرها في تلك المناطق. هذا دون أن ننسى ما كان يفرض عليهم من ضرائب إضافية ليس لها علاقة بنشاطهم كضرائب الملكية وترميم المدينة، علاوة عن الاتاوات المخصصة لسداد ديون الباشا. فنتيجة لتفاوت قيمتها، خصّ الباشا كبار التجار بدفع المبالغ الأكبر منها، وفي ذلك دليل على إطلاعه على أوضاع التجار المادية، هذا فضلاً عن المصادرات التي كان يتعرض إليها بعض هؤلاء، الأمر الذي يؤدي إلى فقدانهم ثرواتهم أو جزء منها[2]. إن هذه العمليات مجتمعة كانت لا محالة كفيلة بأن تمنع عملية التراكم المالي لدى التجار، والتي كانت ضرورية لظهور «طبقة» تجارية في المنطقة، كما أن هذه الإجراءات «التعسفية» جعلت العديد من التجار يحجمون عن الدخول في مشاريع استثمارية تجارية كبرى خشية لفت أنظار السلطة القائمة.

إنَّ مراقبة السوق بما صاحبها من فرض «هيمنة» السلطة على التجارة والتجار وما اقترن بها من انتزاع لأموال الأخيرين مثلت واحدة من أبرز مظاهر

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 406.

(2) المصدر نفسه، ص ص 188، 190، 217، 305، 335، 383، 402، 526، 599.

مركزية السلطة. غير أن مظاهر هذه المركزية بدت أشمل من أن تقتصر على هذا الجانب وحده. فالنقود التي تعد مؤسسة وثيقة الصلة بالسلطة والتي تعتبر في ذات الوقت واحدة من أهم المؤسسات التجارية والاقتصادية بصفة عامة، شكلت وجهًا آخر من وجوه المركزية.

2 ـ النقود.

لقد ارتبطت النقود على الدوام بالأنظمة السياسية القائمة. إن جوهر العلاقة يتمحور أساسًا حول ما ترمز إليه النقود من «قوة» و«إستقلال» هذا النظام أو ذاك. عليه فإن التعرض إلى مسألة النقود هنا، يبدو مهمًا في اعتقادي للتأكيد على مركزية السلطة التي شهدتها طرابلس القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. فالنقود في هذه المرحلة، رغم ما تضمنته من بقاء مظاهر تبعية طرابلس للدولة العثمانية باعتبار سكها بإسم السلاطين العثمانيين واحتفاظها بمسميات العملات العثمانية وحتى بأوزانها في بعض الأحيان، فقد برزت من جهة ثانية كمظهر مهم من مظاهر مركزية السلطة إذ أخضعت بكل أصنافها سواء المحلية أو الأجنبية وبشكل كلي لإشراف السلطة.

إن اهتمام السلطة بفرض سيطرتها وإشرافها على النقود يرجع إلى الأهمية التي تكتسيها هذه الأخيرة. فيعرّف الباحثون النقود بأنها كل وسيط للمبادلة يتمتع بقبول عام في الوفاء بالإلتزامات، وهي تقوم على أربعة مظاهر إقتصادية تتمثل في أنها أداة للتبادل، وأداة للسداد/ الدفع، ومقياس للقيمة، بالإضافة إلى كونها أداة للإدخار[1]. وتبعًا لذلك، لعبت النقود دورًا نشيطًا في اقتصاد المناطق. كما إكتست أهمية بالغة بالنسبة للنشاط التجاري، إذ مثلت في وجودها وغيابها، وفي قوتها وضعفها، وأيضًا فيما ارتبط بها من معاملات، مؤشرًا مهما عن مدى التطور التجاري والنمو الاقتصادي لأية

---

(1) البراوي: الموسوعة الاقتصادية، ص 516؛ الآجري، خير الدين: النقود ودورها في التجارة والاقتصاد، مطبعة فن وألوان، تونس، 1984، ص ص 6 ـ 7؛ النعاس، عبد الرحيم محمد: ظهور وتطور النقود ودور المصارف في ليبيا، مؤسسة الفرجاني، طرابلس، (د.ت.) ص ص 14 ـ 18؛ الشافعي، محمود: العملة وتاريخها: دراسة تحليلية في نشأة العملة وتطورها وهواية جمعها، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980، ص ص 11 ـ 12.

منطقة. وانطلاقًا من هذه الأهمية، فإنه قد يبدو الحديث عن النقود في هذا الموضع من الدراسة متأخرًا نوعًا ما. وفي الحقيقة إن تأجيل البحث في هذا الموضوع والاكتفاء ببعض الإشارات المتفرقة عن بعض جوانبه كان عن قصد. فهذا الجزء من الدراسة لا يبحث في موضوع النقود من منطلق إقتصادي صرف، يتناول عملية تداولها وقيمتها وأوزانها فضلاً عن بعض المظاهر المرتبطة بها كالتضخم مثلاً، وإنما باعتبارها إحدى مظاهر «الإستقرار» و«القوة» التي كثيرًا ما ترتبط بظهور السلطة المركزية أو باختفائها. فاحتفاظ السلطة مثلاً بل وإصرارها على حق سك وإصدار النقود المحلية، وتحديد أوزانها وعيارها، ثم متابعتها في داخل الأسواق، وتدخلها في تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية والتحكم في تداولها، تمثل مجتمعة أهم مظاهر مركزية السلطة.

وعلى الرغم من أنني ذهبت إلى أن مركزية السلطة ارتبطت بظهور الأسرة القرمانلية [1711 ـ 1835]، فإن بداية سك النقود، والتي رأيت فيها إحدى معالم قيام السلطة المركزية، يعود إلى فترة سابقة. إن أسبقية سك النقود في الايالة عن قيام الحكم القرمانلي، وإن كانت أكيدة، فإن تحديد تاريخ معين لبدء سك النقود يبدو أمرًا مستعصيًا نظرًا لتباين آراء المؤرخين والباحثين حول هذا الأمر. فيذكر عزيز سامح استنادًا على سجلات الشؤون الهامة للديوان الهامايوني باستنبول، أنَّ مصطفى باشا [1571 ـ 1574]، كان أول من سك النقود في الايالة بأمر من السلطان العثماني وذلك في سنة 981هـ/ 1572 ـ 1573م، وهي من النقود الفضية التي ضربت من فئتين. وينقل الشركسي عن الباحث الإيطالي شيمينو إعتقاده بأنه ربما يكون سك العملة قد بدأ في سنة 982هـ/ 1574م، حيث وُجد صنفان من العملات يحملان هذا التاريخ إحداهما ذهبية والأخرى فضية. ويذهب روسي إلى أن محمد باشا الساقزلي [1633 ـ 1649] هو أول من ضرب السكة، وهي من العملة الفضية التي حملت اسم القرميل حيث استخدم في سكها كميات الفضة التي تحصل عليها من حملته ضد واحة أوجلة في سنة 1639م. أما المؤرخون الطرابلسيون، فإنه إذا ما استثنينا ابن غلبون الذي يستند عليه روسي فيما ذهب إليه من رأي، فإن الأنصاري ومحمد ناجي يردان بداية سك النقود وإنشاء «الضرب خانه» إلى مستهل القرن الثامن عشر، إبّان حكم

خليل بك [1702 ـ 1709][1]. ولعلّ ما صحب هذه الآراء من اختلافات يرجّح ما ذهبت إليه من غياب السلطة المركزية التي ترعى مثل هذه المؤسسات وتعمل على حمايتها، وهو ما دفع بالعديد من الباحثين إلى تحديد تواريخ مختلفة. وهذا لا يعني أن الأيالة لم تشهد صدور عملات في الفترات المشار إليها، ولكن عملاتهم صدرت عن جهة هي الدولة العثمانية، لم تنظر إلى القائمين على الايالة على أنهم يمثلون سلطة مركزية مستقلة، بل أطرافًا يأتمرون في كل صغيرة وكبيرة بأمرها.

ولما كان ظهور الأسرة القرمانلية حمل معه قيام سلطة مركزية تتمتع بكثير من مظاهر «الاستقلالية» فقد انعكس ذلك على مسألة النقود التي أولاها القرمانليون اهتمامهم، هذا الاهتمام الذي يبرز جليًا في سيطرتهم على دار السكة، وفي استمرار إصدارهم للنقود حتى نهاية حكمهم، ثم ما صاحب ذلك من متابعة التدخل في الأمور المتعلقة بتداولها وصرفها.

إنَّ المصادر لا تسعفنا بذكر الكثير من التفاصيل المتعلقة بدار السكة الطرابلسية في المرحلة قيد الدراسة. ولكن وبالرغم من ذلك، فإنه يوجد في بعض النتف والإشارات، ما يفيد وقوعها تحت سيطرة السلطة. فقد كان من المهم بالنسبة لها أن تضع هذه المؤسسة تحت إشرافها وإدارتها المباشرين. فكان مقرها، حسب إفادة أحد الباحثين، في داخل القلعة التي تمثل مركز السلطة ومحل سكنى الحكام[2]. كما اضطلع بإدارتها والعمل فيها موظفون يتم تعيينهم من قبل الباشا. وتمدنا المصادر الأولية في هذا الخصوص بأسماء عدد من الشخصيات التي تولت أمانة دار السكة بقرار من الباشا مثل الحاج سليمان القرباع، ومحمد بن زين الدين، ومحمد المكاوي، وإبراهم ولد شالوم. كما تمدنا أيضًا بأسماء بعض العمال الفنيين المشتغلين بضرب النقود أمثال الذمي

---

(1) سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ص 88، حاشية رقم (1)؛ الشركسي، محمد مصطفى: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب (1551 ـ 1911)، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1991، ص 35؛ روسي: ليبيا منذ الفتح العربي. . .، ص 233، حاشية رقم (5)؛ ابن غلبون: التذكار، ص 163؛ الأنصاري: المنهل العذب، ص 278؛ ناجي: طرابلس الغرب، ص 176.

(2) الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب ص 35.

عقبان، والذمي الغالي، وبابانة ولد حاي ناعيم، وموشي الركاح، وإبراهم دندي، وشمعون ولد رحمين، وإبراهم سويد، ومحمد الكازانجي[1]، حيث يبدو جليًا من خلال ذكر هذه الأسماء وقوع الجانب الفني من عملية ضرب السكة في الغالب تحت سيطرة اليهود، في مقابل سيطرة المسلمين على الجانب الإداري والإشرافي المتمثل في أمانة دار السكة.

لقد صدر عن دار السكة الطرابلسية عدد كبير من العملات التي كانت تشبه بصورة إجمالية العملات العثمانية، كما حملت أسماء السلاطين العثمانيين وتواريخ توليهم العرش، وفي بعض الأحيان عدد سنوات حكمهم باستثناءات قليلة سجل عليها تاريخ الضرب[2]. وقد اختلفت هذه النقود في معادنها فكان منها الذهبية والفضية والنحاسية، كما اختلفت أيضًا في أوزانها وعيارها. غير أن الجدير بالذكر، أن الدّارس لهذه النقود يواجه صعوبات واضحة في رصد أنواعها بدقة وهذه الصعوبات منشأها تعدّد العملات الموجودة وإفتقادها إلى تحديد تاريخ ضربها، مع احتفاظ الكثير منها بنفس المسميات. وحيث لم يحظى موضوع النقود الطرابلسية فيما يبدو، بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين، فإن معلوماتي عنها تستند أساسًا إلى ما نقله الشركسي عن الباحث الإيطالي شيمينو بهذا الخصوص، بالإضافة إلى ما أوردته سجلات المحكمة الشرعية واليوميات عن مسميات بعضها، فضلاً عما سجله صاحب اليوميات عن صدور بعض أنواع النقود في سنوات مختلفة. وبالنظر إلى اختلاف طبيعة هذه المصادر، فإن المعلومات فيها تبدو متداخلة في أغلب الأحيان، ولكنها مع ذلك مكملة لبعضها.

إن أكثر المعلومات وضوحًا عن النقود الطرابلسية، هي تلك المتعلقة بالعملات الذهبية، وقد كان هذا النوع من العملات الذي ضرب على نفس نمط النقود العثمانية يحمل أيضًا نفس مسمياتها كالأشرفي أو الشريفي والمحبوب،

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 390، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 299، 303، 306، 313، 397، 398، 452، 460، 476، 533، 535، 544، 595.

(2) الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب، الملاحق من 21 إلى 27، ص ص 115 ـ 121.

كما كان يضاف إليها صفة الطرابلسي لتمييزها. وتفيد الدراسات بأن الشريفي كان يمثل حتى سنة 1773 العملة الذهبية الوحيدة الواقعة في التداول[*]. وترجع بداية سك هذا النوع من النقود إلى أواخر القرن السادس عشر، فيُذكر وجود نموذج منها ضرب باسم السلطان مراد الثالث [1574 ـ 1595م]. كما ضرب الشريفي أيضًا باسم السلطان محمد الرابع [1648 ـ 1687] وتحديدًا في سنة 1667م. وفي الفترة القرمانلية يبدو أنه لم تظهر في البداية الحاجة إلى سك هذا النوع من النقود، وذلك حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث عمل علي باشا على إعادة ضرب الشريفي باسم السلطان مصطفى الثالث [1757 ـ 1773] وكان بوزن 3,40 جرام وعيار 22. كما سك يوسف باشا بعد ذلك الشريفي باسم السلطان سليم الثالث [1789 ـ 1807] ولكن بأوزان متفاوتة بلغت بالترتيب 3,35 جرامًا و3,40 جرامًا و3,50 جرامًا و3,60 جرامًا، فضلاً عن قيامه في نفس المرحلة وتحديدًا في سنة 1213هـ/ 98 ـ 1799م، بسك نصف الشريفي الذي يزن 1,55 جرامًا[1].

أما فيما يتعلق بالنوع الثاني من العملات الذهبية الطرابلسية والمتمثل في المحبوب، فإن بداية ظهوره ترجع إلى فترة حكم علي القرمانلي حيث ضرب لأول مرة باسم السلطان عبد الحميد الأول [1773 ـ 1779] وكان بوزن 2,60 جرامًا وعيار 18. وقد عمل يوسف باشا بعد ذلك على سك المحبوب باسم السلطان محمود الثاني [1808 ـ 1839] غير أنه خفض في وزنه فبلغ 2,20 جرامًا[2].

(*) تجدر الإشارة إلى أنه ورد ذكر الدينار ذهب ضرب طرابلس في سجل المحكمة الشرعية لسنوات [1722 ـ 1727] مما قد يتعارض مع آحادية الشريفي في التداول في هذه الفترة. غير أنني أرجح أن تكون التسميتان لنفس العملة. فحيث يعبر الدينار عن العملة الذهبية فليس من المستبعد أن يعرف الشريفي عند العامة بهذه التسمية، خاصة مع عدم وجود تعدد في العملات الذهبية لتمييزها بأسمائها فضلا عن محدودية تداولها في المعاملات المالية إذ يرتبط ذكرها في الأغلب بذكر المهور. ولعل ما يؤكد ذلك هو إختفاء تسمية الدينار في النصف الثاني من القرن 18 الذي شهد إعادة ضرب الشريفي وإنتشار تداوله بالإضافة إلى سك عملات ذهبية أخرى كان من الضروري أن تحدد تسمياتها لتميزها.

(1) الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب، ص ص 37 ـ 38، 41، 119.

(2) المرجع نفسه، ص ص 40 ـ 42، 118.

وإلى جانب النقود الذهبية عرفت طرابلس إبّان حكم القرمانليين سك وتداول النقود الفضية. غير أن الباحث في هذا الصنف من العملات يواجه صعوبة بالغة في تحديدها نظرًا لتعددها واحتفاظ الكثير منها بنفس المسميات، رغم اختلافها في الوزن والعيار.

فبالإضافة إلى بعض العملات التي ضربت في فترات سابقة واستمرّ تداولها لبعض الوقت من الفترة القرمانلية كالريال القرميل الذي ضرب في سنة 1649، والريال المنسوب إلى خليل بك[1]، عمل الباشاوات القرمانليون على إصدار أنواع جديدة من القطع النقدية الفضية. فيذكر ابن غلبون قيام أحمد باشا بسك عملتين إحداهما في سنة 1411هـ/ 1729م أطلق عليها اسم «العشارية» إذ كانت تمثل عشر الريال، والثانية في سنة 1144هـ/ 1731م أطلق عليها «القنيدية» ويبدو أنه كان لها نفس قيمة الأولى إذ مثلت بدورها عشر الريال[2]. ويضيف حسن الفقيه حسن إلى هاتين العملتين قطعتين أخرتين ضربتا في نفس المرحلة هما «العثماني» في سنة 1725، والريال الحنّاشي في سنة 1729[3]. ومن خلال دراسة للنقود الصادرة عن دار السكة الطرابلسية، يذكر شيمينو وجود ثلاث عملات فضية ضربت باسم السلطان العثماني محمود بن مصطفى [1730 ـ 1754] لها نفس العيار وهو 350، ولكنها تختلف من حيث الوزن. فكان وزن اثنتين منها 0,25 جرامًا، في حين كان وزن الثالثة 0,26 جرامًا[4]. ولئن لم يذكر شيمينو أسماء هذه العملات فمن المرجح أن تكون واحدة منها «القنيدية» المذكورة آنفًا.

---

(1) تفيد سجلات المحكمة الشرعية لسنوات [1722 ـ 1727] إستمرار تداول الريال قرميل في هذه السنوات إذ يذكر في العديد من المعاملات التجارية والمالية المقيدة في المحكمة الشرعية. كما يذكره حسن الفقيه حسن في يومياته مشيرًا إلى سعر صرفه في سنة 1735. ويبدو أن التعامل بهذه العملة قد إنقطع في الفترة اللاحقة إذ يختفي ذكره من السجلات. أما فيما يتعلق بالريال المنسوب إلى خليل بك فإن في إشارة حسن الفقيه حسن إلى سعر صرفه في سنة 1735 ما يفيد بإستمراره في التداول على الأقل إبان حكم أحمد القرمانلي.

(2) ابن غلبون: التذكار، ص 201، حاشية (1).

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 171، 172، 174.

(4) الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب، ص 49.

ولقد استمر خلفاء أحمد القرمانلي في سك النقود الفضية. فيذكر في اليوميات صدور نوع من أرباع الريالات في سنة 1750[1]، والتي من غير المستبعد أن تكون واحدة من القطع الثلاث التي ذكر شيمينو صدورها باسم السلطان محمود بن مصطفى. كما تشير النصوص إلى قيام علي القرمانلي بسك بعض العملات الفضية الأخرى. فيسجل صاحب اليوميات صدور الأرباع في سنة 1775م، والريال الذي ميزانه نصف أوقية فضة (15,3974 جرامًا) في سنة 1779، والقروش الفضية الكبيرة في سنة 1783. ويؤكد الشركسي استنادًا إلى شيمينو وجود هذه الأنواع من العملات فيما توفر من نماذج للمسكوكات الطرابلسية، فيذكر القرش الذي حدّد ميزانه بـ 17,15 جرامًا، ويشير إلى الريال الذي ذكره حسن الفقيه حسن مرجّحًا أن يكون من نوع الزلطة. كما يقدم بالإضافة إلى هذه العملات نماذج أخرى ذات أوزان متفاوتة بلغت بالترتيب 6,05 جرامًا و4,60 جرامًا و1,90 جرامًا و1,55 جرامًا، غير أنه لا يحدد مسمياتها[2]. وقد عمل يوسف باشا بعد توليه مقاليد الحكم على سكّ هذا النوع من النقود فأصدر أنواعًا مختلفة حمل الكثير منها اسم الريال رغم اختلاف أوزانها. فيذكر صاحب اليوميات من بينها الريال أبو خمسين، والريال الشبيه بالريال التونسي، والريال الكبير الذي يزن أربعة دراهم (حوالي 10,27 جرامًا)، والريال الذي يزن ثلاثة دراهم ونصف (أي قرابة 10,73 جرامًا)، والريال الذي يزن درهمين (حوالي 6,13 جرامًا)، كما عمل على سك أجزاء الريال، الربع والنصف. وإلى جانب هذه الريالات يسجل حسن الفقيه حسن صدور قرش باسم السلطان محمود في سنة 1808، وقرش جديد في سنة 1813 يزن أربعة دراهم. كما سجل وجود عملات أخرى كالعدلية واليوزليك[3]، ولا تختلف

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 174.

(2) المصدر نفسه، ص ص 175، 176، الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب...، ص ص 50 ـ 51، 118.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 176، 179، 282، 351، 357، 362، 367، 398، 462، 545. ولعله من الجدير بالتنويه في هذا الإطار أن صاحب اليوميات يذكر صدور أنواع أخرى من الريالات في هذه الفترة منها أبو ثلاثمائة وأبو مائة وأبو أثنى عشر مائة. غير أن عدم تحديد أنواع المعدن المستخدمة فيها في ظل وجود الريالات النحاسية، يجعل من غير المؤكد كونها من العملات الفضية، أنظر ص ص 178، 184، 185.

المعلومات التي يقدمها الشركسي في هذا الصدد بقدر ما تكمل ما ذكر حسن الفقيه حسن، فيذكر وجود ثلاثة أشكال من القروش الصادرة في عهد يوسف باشا يزن الأول ما بين 7,20 و12,25 جرامًا، ويزن الشكل الثاني ما بين 3 و 5 جرامات، في حين يتراوح وزن الشكل الثالث ما بين 1,20 و2,60 جرامًا. كما يشير إلى وجود قطع نقدية ذات حجم كبير يبلغ وزنها 24,5 جرامًا يعتقد أنها تقع ضمن نوع اليوزليك. ويحدد الشركسي وزن العدلية بـ 6,30 جرامًا، غير أنه يضيف إلى هذه الأنواع من النقود، عملات أخرى منها الأسليك التي تزن 4,5 جرامًا، وعملة أخرى يعتقد أنها من أنواع الريالات حدد وزنها بـ 4,60 جرامًا[1].

ولم تقف عملية إصدار النقود التي اضطلعت بها سلطة طرابلس عند العملات الذهبية والفضية فحسب، بل شملت علاوة على ذلك العملات النحاسية. إن المعلومات عن سك هذا النوع من النقود تبدو كسابقتها غير واضحة خلال الفترة الأولى من حكم القرمانليين. إذ يذكر صدور ثلاث عملات نحاسية باسم السلطان أحمد الثالث [1703 ـ 1730] بأوزان متفاوتة بلغت 5,15 جرامًا و2,25 جرامًا. وحيث لم تحدد سنوات صدور هذه العملات بدقة، فإنه من غير المستبعد أن تكون صدرت إبّان حكم أحمد القرمانلي، خاصة وأن النصوص تفيد بقيامه بتحديد قيمة بعض العملات الفضية بالنسبة للنحاسية[2]. ولقد حملت العملات النحاسية في هذه الفترة اسم الفلس والريال، غير أنها كانت فيما يبدو محدودة التداول إذ لم يقع ذكرها سوى مرة واحدة في سجلات المحكمة الشرعية لهذه المرحلة، الأمر الذي يعود ربّما إلى ضآلة قيمتها حتى وصفت بأنها «فلوس الباطل»[3]. وفي مقابل ذلك جرى توسع في سك العملات النحاسية منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى أواخر حكم الأسرة القرمانلية. فبالرغم من قلة ذكر هذا النوع من النقود في المعاملات المالية المسجلة في المحكمة الشرعية أو في اليوميات، فإن الإشارات إلى سك وإصدار أنواع مختلفة منها كانت متعدّدة. فتذكر النصوص صدور قطعتين من هذه النقود باسم السلطان محمود الأول [1754 ـ 1757] الأول بوزن جرام واحد والثانية بوزن

(1) الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب، ص ص 52 ـ 53.
(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 173.
(3) د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص 122.

0,60 جرامًا. ثم جرى خلال سنوات [1757 ـ 1773] سك قطعتين أخريين باسم السلطان مصطفى الثالث تزن الأولى 2,10 جرامًا، في حين تزن الثانية 0,90 جرامًا. كما ضربت العملات النحاسية باسم السلطان عبد الحميد الأول [1773 ـ 1789] منها الريال الذي صرفه 4 فلوس، وقطعة لها قيمة 10 بارات، وأخرى لها قيمة 20 بارة[1].

إن هذا التعدد في القطع النحاسية الصادرة عن دار السكة في طرابلس، بلغ أقصى مداه إبّان حكم يوسف باشا، ففضلاً عما تشير إليه دراسة النماذج المتوفرة عن المسكوكات الفضية الصادرة في عهده، من أن جلها من القطع النحاسية المفضضة[2]، قام يوسف باشا بسك وإصدار العديد من العملات النحاسية الأخرى يذكر منها حسن الفقيه حسن قطعتان في سنة 1795، الأولى لها قيمة 4 ريالات، والثانية لها قيمة ريالين، وقطعة في سنة 1811 بـ 25 ريالاً[3]. كما ترد في سجل المحكمة الشرعية إشارة إلى صدور عملة في سنة 1823 تسمّى أبو ستمائة» وهو فلس نحاس صرفه أربعة فلوس نحاس». بالإضافة إلى البارة النحاسية ذات 5 بارات[4]. هذا في حين يسجّل الشركسي قيام يوسف باشا بإصدار أكثر من 12 قطعة نقدية نحاسية، غير أنه وإذ يغفل ذكر مسمياتها، فإنه يحدد أوزان بعضها بـ 4,55 جرامًا و3,95 جرامًا، و5,40 جرامًا و4,35 جرامًا، و2,95 جرامًا، 6,75 جرامًا، 2,80 جرامًا و3,30 جرامًا، و4,30 جرامًا[5].

إنَّ مختلف هذه العملات التي ضربت كانت بقرار من باشوات طرابلس الذين قاموا بتحديد أوزانها، وعيارها، وأسعار صرفها، والأهم من ذلك متابعتها داخل السوق. فالتعديلات التي كانت تطرأ على أسعار صرف تلك العملات كانت منوطة مباشرة بالسلطة الممثلة في شخص الباشا. وفي هذا الخصوص

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 176، الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب، ص 59.

(2) الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب، ص ص 53، 59، 117.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 176، 185.

(4) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (3)، ص ص 2، 280.

(5) الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب، ص ص 59، 120.

تشير المصادر إلى أن التغيير الذي شهده صرف الريال الحنّاشي والعشارية على سبيل المثال، خلال سنتي 1729 و 1731، والقرميل في سنتي 1731 و 1735، والقنيدي في سنة 1735، قد تمّ بأمر من أحمد باشا[1]. غير أن التدخل الكبير لحكام طرابلس فيما يتعلق بمسألة تعديل أسعار صرف العملات المتداولة يبرز بشكل جلي منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث تتعدّد في المصادر الإشارات إلى التنبيهات المتكررة لعلي باشا ويوسف باشا على وجه الخصوص بشأنها[2]. فقد شهدت فترة حكم هذين الأخيرين تدنيًا ملحوظًا في قيمة النقود التي أصدرها، وهذا التدني الذي هدّد بفقد المحلية وظيفتها كوسيلة للدفع، حتم على حكام طرابلس التدخل في تحديد أسعار صرفها في محاولة منهم للحفاظ على قيمة صرف تلك النقود وبالتالي استمرارها في التداول.

من ناحية أخرى، إن إنهاء تداول بعض العملات، كان يخضع بدوره لقرارات الحكام. فمن خلال احتكارهم لسك النقود وإصدارها، جنح هؤلاء الحكام إلى التلاعب بقيمتها بما يتناسب واحتياجاتهم، واعتمدوا عليها كمصدر مهم للربح. فبالإضافة إلى ما كانوا يقومون به من تخفيض في قيمة النقود التي يصدرونها، فإن عملية طرحها للتداول كان يصحبها قرار بسحب النقود القديمة الأعلى قيمة ووقف التعامل بها. وفي إطار ذلك كان الحكام يتحصلون على فارق القيمة بين هذين النوعين من النقود[3].

إن الحديث عن دور السلطة في طرابلس وتدخلها فيما يخص مسألة النقود لا يتحدّد بما كانت تصدره من عملات محلية فقط، وإنّما يتعداه إلى العملات الأخرى غير المحلية، فحيث ارتبطت طرابلس بعلاقات تجارية مختلفة ومتشعبة مع خارج الايالة، فإنها شهدت وجود وتداول العديد من العملات الأخرى كعملات الايالات المجاورة وعملات الدولة العثمانية، وعملات الدولّ

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 172 ـ 174.

(2) المصدر نفسه، ص ص 175 ـ 178، 182، 218، 223، 231، 244، 265، 351، 362، الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب، ص ص 68، 70.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 398، 462، الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب، ص ص 71، 72.

الأوروبية. وكنت أشرت في الباب الأول من هذه الدراسة إلى بعض أنواع هذه العملات والتطور الذي شهده مجال تداولها خلال الفترات المختلفة من المرحلة قيد الدرس، من ارتباطها في بادئ الأمر بالتجارة الخارجية بوجه خاص بالإضافة إلى المعاملات المالية الكبرى في الداخل، ثم انتشار التعامل بها في مختلف أنواع المبادلات. وإزاء هذه الأهمية التي احتلتها العملات الأجنبية بالنسبة لتجار المنطقة، سعت السلطة وفي إطار فرض سيطرتها على كل ماله صلة بهذا النشاط إلى السيطرة على هذا الجانب، الأمر الذي يبرز من خلال مستويين اثنين، ويتمثل أولهما في التحكم في أسعار صرفها، ويتمثل ثانيهما في التحكم في عملية تداولها.

ففيما يخصّ الجانب المتعلق بتحديد أسعار صرف هذه العملات، تفيدنا سجلات المحكمة الشرعية ويوميات حسن الفقيه حسن بخضوعه لقرارات الحكام حيث تتعدّد الإشارات إلى تنبيهاتهم بالخصوص بالإضافة إلى اهتمامهم بالإعلان عن مثل هذه القرارات[1].

أمّا المستوى الثاني من تدخل السلطة في أمر النقود الأجنبية المتداولة في طرابلس والمتعلق بعملية التحكم في تداولها، فإنه يتضح فيما كانت تصدره من قرارات تقضي بمنع التعامل بها في بعض الفترات. إن الشواهد الخاصة بقرارات المنع هذه ترتبط في المصادر، بصفة خاصة، بفترة حكم يوسف باشا. فيذكر حسن الفقيه حسن إصدار أمين البلاد، ممثل السلطة في الأسواق، أمرًا يقضي وفقًا لتعليمات الباشا، بمنع البيع والشراء بالريال الدورو في سنة 1829، وبالريال التونسي في سنة 1830[2]. إن ارتباط قرارات منع تداول النقود الأجنبية في المصادر بعهد يوسف باشا بالذات، يبرره في اعتقادي التدني المتزايد لقيمة النقود المحلية في عهده وانتشار تداول النقود الأجنبية حتى في المعاملات الصغرى والتي تتمّ في النطاق المحلي، مما أوجب تدخل السلطة بهذه الوسيلة

---

(1) د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (1)، ص 4، س.م.ش رقم (3)، ص 2. وبخصوص الشواهد في اليوميات فإنها عديدة لذلك أنظر منها على سبيل المثال لا الحصر، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 220، 231، 244، 265، 372، 531، الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب، ص 68.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 410، 462، 463.

لحماية ما تصدره. ولعل صمت المصادر عن ذكر مثل هذه القرارات في فترات سابقة مردّه محدودية انتشار النقود الأجنبية وارتباطها بالمعاملات الخارجية والكبرى بصفة خاصة.

إن تدخل السلطة في مسألة النقود لم يقتصر على إصدرا القرارات فقط. ولكنه شمل إلى جانب ذلك الاهتمام بمتابعة تنفيذها. ففي هذا الإطار تشير النصوص إلى أنه بمناسبة صدور القرارات الشاملة لإلغاء تداول بعض العملات المحلية القديمة، وفرض التعامل بالجديد منها، وقرارات منع تداول بعض العملات الأجنبية، كان الباشا يكلف أعوانه بمتابعة تنفيذها مفوّضًا إياهم باتخاذ الاجراءات المناسبة لذلك. فبالنسبة للإجراءات الخاصة بالعملات المحلية يذكر حسن الفقيه حسن في إحدى يومياته، قيام أمين البلاد بضرب الأهالي لإجبارهم على قبول السكة الجديدة التي لم تلق رواجًا عندهم. كما يذكر أنه بمناسبة صدور عملة جديدة صحبها قرار بإبطال التعامل بالقديمة، وقع تكليف أمين البلاد بالاهتمام بترويج تلك العملة والإشراف على تنفيذ القرار المصاحب مع تفويضه باتخاذ مايراه مناسبًا من إجراءات لإلزام العامة بقبولها. وهو ما نرى صداه في إرهاب الأهالي وتهديد كل من يخالف الأوامر بتعرضه للقتل «بالخازوق»، أما بالنسبة للإجراءات المتعلقة بالعملات الأجنبية، فإن اليوميات تذكر عمل أمين البلاد على استصدار فتوى من العلماء في سنة 1244هـ/ 1828م، تقضي بمعاقبة كل من يتعامل بالريال الدورو بعد منع تداوله إما بالقتل أو بمصادرة أمواله. كما كلف أمين البلاد في سنة 1245هـ/ 1830م بالإشراف على تطبيق القرار القاضي بمنع تداول الريال التونسي[1].

ومن جهة أخرى، كانت السلطة تتابع أوامرها بشأن أسعار الصرف التي تحددها. فبعد أن يقع الإعلان عن التعديلات فيها، تشير بعض النصوص إلى قيام الباشا ببث الشواش في الأسواق لمراقبة تلك الأسعار والإبلاغ عن المخالفين الذين كانوا يتعرضون إلى عقوبات متفاوتة، تتراوح ما بين السجن والغرامة المالية والقتل. هذا في حين تفيد نصوص أخرى بأن هذه العقوبات كانت تتفاوت بحسب هوية المخالف، فإن كان عربيًا تعرّض إلى قطع يده

(1) الفقيه، حسن، حسن: اليوميات، ص ص 410، 419، 460، 462، 463.

ورجله ومصادرة أملاكه، وإن كان يهوديًا قتل، فإن كان المخالف مسيحيًا طرد ونفي من البلاد[1].

ولعله من الجدير بالتنويه، أن السلطة ولضمان سيطرتها على النقود، ولتضمن تنفيد قراراتها بالخصوص، عمدت إلى الإشراف على عمليات الصرف، فهي بالإضافة إلى اضطلاعها بالقيام بدور المصرف بما كان يقع من استبدال للنقود في نطاق دار السكة، فإنها أشرفت على الصيارفة وأخضعتهم لرقابتها. فبالرغم مما تفيد به النصوص من وجود صيارفة خاصين في طرابلس، فإنهم لم يكونوا بأي حال بمعزل عن تدخلات السلطة التي كانت تقوم بمحاسبتهم وتعرضهم لدفع الغرامات الماليّة، فضلاً عما يستشف عن خدمة بعضهم في هذا المجال لحساب الباشا[2].

خلاصة القول، إن موضوع النقود وإن كان يوحي بقوة السلطة من خلال احتكارها لسك وإصدار العملة، واتخاذها القرارات ذات العلاقة، سواء بمنع التداول أو فرض العملات والتدخل في أسعار الصرف ثم متابعة كل ذلك والإشراف عليه، فإن هذه القوة تظل ظاهرية. فالنقود، وإن شكلت مظهرًا من مظاهر القوة التي تستمد منها السلطة المركزية شرعيتها، فإن ارتباطها، بل واعتمادها الكلي على هذه السلطة له مخاطره. لأن السلطة المركزية مطالبة وباستمرار، بالمحافظة على قوة النقود الشرائية وعلى حمايتها، وحيث إنَّ هذين الأمرين لا يخضعان وباستمرار لنوايا هذه السلطة أو تلك بل لقوانين السوق، فإن تذبذب أسعار الصرف وتدنيها كثيرًا ما يكون سببًا مباشرًا في إضعاف السلطة المركزية وتصدعها. وحيث إنَّ للنقود/للعملة وجهان يرمز أحدهما إلى القوة والآخر إلى الضعف، ونظرًا لعلاقة السلطة المركزية بهاتين الظاهرتين، فسوف يتم لاحقًا النظر إلى الوجه الآخر للعملة ضمن حديثي عن تصدع السلطة.

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 341، 372، 464، الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب، ص ص 68، 71، بروشين: تاريخ ليبيا، ص 230.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ففيما يخص قيام السلطة بدور المصرف أنظر، ص 462، وفيما يتعلق بالإشارات التي تفيد وجود صيارفة خاصين وتعرضهم للمحاسبة والتغريم من قبل السلطة بالإضافة إلى ما يشير إلى خدمة بعضهم لصالح الباشا، أنظر ص ص 312، 398، 533، 535، 595.

غير أنه وقبل الانتقال إلى البحث في مظاهر ضعف وتصدع السلطة في طرابلس رأيت من الضروري أن أنهي هذا الفصل بالتعرض إلى جانب آخر له أهميته الخاصة في نظري، باعتباره يمثل وجهًا من أبرز وجوه مركزية السلطة وأعني به احتكارات هذه الأخيرة التجارية.

3 ـ الإحتكار.

بادئ ذي بدء يجدر التنويه بأن مسألة الاحتكار التجاري الذي مارسته السلطة في طرابلس، تبدو من المواضيع التي يصعب خوض غمارها. فبالإضافة إلى ندرة المعلومات ذات العلاقة خاصة في الفترة السابقة للقرن التاسع عشر، اتسمت هذه المعلومات أيضًا بعدم الوضوح. فالمؤرخون المحليون ومن استندوا إليهم في أعمالهم، لم يولوا هذا الجانب العناية الكافية، واقتصروا في الغالب على مجرد إشارات متفرقة عن هذا الموضوع وردت في سياق تعديد أعمال هذا الحاكم أو ذاك والتنويه بمساوئ حكمه. إن مشكلة ندرة المعلومات عن موضوع احتكارات السلطة التجارية، تقل حدة إذا لم أقل تختفي بالنسبة للفترة الخاصة ببداية القرن التاسع عشر، فلا يكاد يخلو عمل من الأعمال التي تناولت هذه الفترة، سواء منها الأولى أو الحديثة، من ذكر لهذا الموضوع. ولعل يوميات حسن الفقيه حسن المعاصرة لهذه المرحلة، وبما حفلت به من إشارات إلى احتكارات يوسف باشا التجارية، تمثل أبرز هذه الأعمال. ولكن يبدو من المهم التنبيه إلى أنَّ صاحب اليوميات لا يستخدم لفظ احتكار وإنما «لزمة». ولما كان مفهوم لزمة إحدى السلع عنده يتضمن معنى استلزام الضرائب المفروضة عليها، ومعنى احتكار تجارتها، فقد كان من الضروري التفريق بين المعنيين عند ذكر «للزمة» هذه السلعة أو تلك.

إن معنى «اللزمة» المتعلق بالضرائب يظهر جليًا إبّان ذكر حسن «للزمة» الجلد، والدخان، والفول التي يقرنها بالحديث عن لزمة الجمارك و«السنجة» و«الرمانة». كما يتضح أيضًا في حديثه عن «لزمة» العبيد، التي يذكر في سياق حصول محمد القاجيجي على امتياز استخلاص الضرائب المفروضة على العبيد الذين يباعون داخل المدينة مقابل دفعه مبلغ سنوي عن ذلك[1].

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 322، 462.

أما المعنى الثاني «للزمة»، أي احتكار المتاجرة بإحدى السلع، فإن صاحب اليوميات يشير إليه ضمن حديثه عن «لزمة» البطانة والصابون، والفحم، والملح، والدخان، والتي سأقف عندها في الصفحات التالية.

إنَّ المشاكل الخاصة بندرة المعلومات ثم تفاوتها من فترة إلى أخرى في المرحلة قيد الدراسة، وإن كانت تمثل بعض الصعوبة للمهتم بالبحث في موضوع احتكار السلطة في طرابلس للتجارة، فإنها حتمًا لا تنفي وجوده.

إنَّ أول ذكر صريح لاحتكار حكام إيالة طرابلس للتجارة في المصادر يرجع إلى القرن السابع عشر وتحديدًا إلى فترة حكم عثمان باشا الساقزلي [1649 ـ 1672]. ففي إطار تعديده لأعمال هذا الأخير ومساوئ حكمه، يذكر ابن غلبون أنه بعد أن ثبّت أقدامه في الحكم، أظهر للأهالي وجهه الآخر، بعد سلسلة الإصلاحات التي أجراها إثر توليه السلطة، «فاشتد ظلمه ومنع التجار المسافرين لأرض فزان من التجارة في النحاس والخرز والكاغد، ونادى ألاّ يتّجر بذلك أحد غيره. وحجر على الناس شراء السلع المهمة القادمة من البحر، وأقام رجلاً لشرائها. ودفع لرجل مالا يشتري كل سلعة تأتي من بلاد النصارى وغيرها، ولا يستطيع أحد أن يشتري سلعة من أربابها غيره، وهو يبيع لأهل السوق. فبذلك ضعف تجار أهل البلد والمسافرين لأرض فزان، وضعف الجالبون حيث لم يصادفوا ربحًا بسبب الحجر عليهم»(1). كما يؤكد فيرو من جانبه على احتكار عثمان باشا للتجارة فيما ينقله عن غلبون بهذا الخصوص، غير أنه وإذا ما كان الأخير يذكر وجود احتكار شبه كامل فرضه عثمان باشا على التجارة، فإن فيرو يخص بالذكر من احتكارات هذا الباشا السلع القادمة عن طريق البحر والمصنفة من السلع المهمة دون تحديد لنوعيتها(2).

إن النص الذي يورده ابن غلبون قد يفيد بأن ظاهرة احتكار السلطة للتجارة استحدثت من قبل عثمان باشا. غير أن المتمعن في هذا النص والسياق الذي ورد فيه قد يخلص إلى وجهة نظر أخرى تفيد بوجود الاحتكار في الفترات السابقة، أو على الأقل إبان حكم محمد باشا الساقزلي [1632 ـ 1649].

---

(1) ابن غلبون: التذكار، ص 110.

(2) فيرو: الحوليات، ص ص 170 ـ 171.

فالإشارة إلى احتكار عثمان باشا للتجارة وردت في سياق تعديد مظالمه، هذه المظالم التي ظهرت كنتيجة لتراجعه عن الإصلاحات التي افتتح بها عهده وارتكز عليها في تدعيم حكمه إثر تذمر الأهالي من مجموع التنظيمات التي فرضها محمد باشا الساقزلي. عليه فإنه بالرغم من تركيز المصادر على ذكر النواحي الضريبية في تلك التنظيمات والإصلاحات، فإنه يبدو من غير المستبعد أن تكون هذه الأخيرة قد شملت أيضًا مسألة الاحتكار حتى وإن أغفل ذكرها[1].

إن ظاهرة احتكار السلطة للتجارة، وإن اقترن بروزها حسبما تفيد النصوص بعهد عثمان باشا الساقزلي، وربما بعهد سلفه، فإن المصادر تصمت عن ذكر هذه الظاهرة في الفترات اللاحقة وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ففي هذه المرحلة تفيد النصوص بقيام السلطة، الممثلة في الباشا وأبناء الأسرة الحاكمة، بفرض نظام الاحتكار على جملة من السلع التي كانت تحتفظ بحق المتاجرة بها مباشرة، في حين تمنح امتياز احتكار بعضها إلى أفراد أو جهات مقابل دفعات سنوية. ويختص النوع الأول من الاحتكار الذي كان يمارسه حكام طرابلس، أساسًا بالسلع الغذائية وخاصة منها الحبوب. فتشير المعلومات إلى أنه بالإضافة إلى تعاطي علي باشا القرمانلي لتجارة الحبوب من خلال بيع إنتاج أراضيه الخاصة، وما يتحصل عليه من هذه المواد في شكل ضرائب إلى التجار الأوروبيين، وهو ما يعني فرض السيطرة على سوق الحبوب، فإنه كثيرًا ما كان يعمد إلى الاحتكار الشامل لهذه المادة بما يصدر من قرارات تمنع تصديرها[2]. غير أنَّ الجدير بالذكر أن احتكار الحاكم للسلع الغذائية في هذه المرحلة، بدا منوطًا بالوضع الاقتصادي القائم. فإذا ما شكلت الحبوب في أغلب الأحيان، نظرًا لأهميتها، واحدة من أبرز مواد الاحتكار

(1) ابن غلبون: التذكار ص ص 106، 109، 110، ويخصوص هذه التنظيمات والإصلاحات، والتراجع عنها أنظر أيضًا الأنصاري: المنهل العذب، ص ص 232، 239، 240. ناجي: طرابلس الغرب، ص 170. وقد يبدو من المفيد الإشارة هنا إلى إنفراد الباحث الإيطالي كوستانزيو برينا بذكر الإحتكار التجاري الذي مارسه محمد باشا الساقزلي وخاصة تجارة الجنوب مع بلاد السودان. برينا: طرابلس من 1510إلى 1850، ص 121.

(2) Dyer, M: «Export Production in Western Libya...» p 124.

خاصة فيما يتعلق بعمليات التصدير، فإنَّ عملية الاحتكار قد تشمل في بعض السنوات ليس فقط جميع أنواع السلع الغذائية، بل وأيضًا جميع أنواع التجارة القائمة عليها، سواء الداخلية منها أو الخارجية، الأمر الذي يظهر على سبيل المثال في احتكار حسن بك القرمانلي التام لكل السلع الغذائية إبّان تفشي المجاعة في البلاد في سنة 1785م[1].

أما بالنسبة للنوع الثاني من الاحتكار أي ذلك الذي يمنح كامتياز إلى جهات خاصة مقابل إتاوات سنوية، فإنه يرتبط بالسلع التجارية والاستراتيجية. فمن بين هذه السلع تذكر الجلود ـ التي كانت عملية شرائها وتصنيعها وتصديرها تمثل احتكارًا للباشا الذي يمنح امتيازه هذا للتجار اليهود مقابل جُعل سنوي محدّد. واحتكر الباشا تجارة الملح وأعطى امتياز استغلال الملاحات إلى جمهورية البندقية. كما احتكر أيضًا الصودا وقام في بادئ الأمر ببيع حق استغلالها وتصديرها إلى أحد التجار الفرنسيين، ثم أصبح يستخدم هذا الاحتكار في تسديد ديونه تجاه حكومتي فرنسا وإنجلترا حيث كان يتخلى عن حق استغلالها لمدة ثلاث سنوات بالتناوب بين فرنسا وإنجلترا[2].

إنَّ صمت المصادر عن ذكر أو الإشارة إلى الاحتكار الذي تمارسه السلطة في الفترة الفاصلة بين عهدي عثمان الساقزلي وعلي القرمانلي، إذا ما استثنيا الإشارة إلى احتكار أحمد القرمانلي لبيع النبيذ والذي باعه لأحد السماسرة الإيطاليين[3]، يجعل من الصعب الجزم بما إذا كان الاحتكار الذي فرضه علي القرمانلي يمثل امتدادًا لما كان يحدث في السابق، أو أن نظام الاحتكار انتهى بنهاية عهد عثمان الساقزلي، ليتجدّد في عهد علي القرمانلي، خاصة في ظل ما يبرز من تغيّر في أنواع السلع المحتكرة خلال الفترتين، وما تفيد به سجلات المحكمة الشرعية من تعامل التجار بالسلع التي كان يحتكرها عثمان باشا[4].

---

(1) فيرو: الحوليات، ص 341.

(2) المصدر نفسه، ص ص 322، 335، 340، كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 63 .Dyer, M: «Export Production in Western Libya...» pp125 - 127

(3) فيرو: الحوليات، ص 211.

(4) تفيد سجلات المحكمة الشرعية لسنوات [1722 ـ 1727]، وهي الفترة التي تدخل في نطاق حكم أحمد باشا القرمانلي، بوجود معاملات للتجار الطرابلسيين مع فزان قامت =

ولكن وبالتمعن فيما ذكر عن احتكارات علي القرمانلي، فإنني أكاد أجزم باستمرار ظاهرة الاحتكار. فاحتكار علي القرمانلي لتجارة الحبوب على سبيل المثال، قام أساسًا على ما كان يتحصل عليه من هذه المادة من إنتاج أراضيه الخاصة، فضلاً عما يتوفر لديه منها من خلال الضرائب العينية. تبعًا لذلك، فإنني قد لا أجانب الصواب إذا قلت أن كل باشاوات طرابلس، وفي ظل امتلاكهم دائمًا وباستمرار لأفضل الأراضي الزراعية، وحصولهم على تلك الضرائب العينية، كانوا يمارسون هذا النوع من الاحتكار، بل إن ممارستهم لهذا الاحتكار تبدو أمرًا واقعًا حتى وإن لم يظهر بصورة مباشرة أو في شكل قرارات صريحة. ولعل ما يؤيّد ما أذهب إليه، هو ما تضمنته بعض معاهدات الصلح التي وقعها بعض حكام الايالة مع فرنسا. فقد أشارت بعض بنود هذه المعاهدات إلى تعهد حكام طرابلس بدفع التعويضات المفروضة عليهم من خلال كميات من المواد الغذائية التي من أهمها القمح والزيت، هذا بالإضافة إلى سلع أخرى كالجلود كما حدث في سنوات 1686 و1725[1].

ومن ناحية أخرى، فإن غياب ذكر المواد التي تشير المصادر إليها كمواد محتكرة إبّان حكم علي القرمانلي في معاملات التجار الطرابلسيين الخاصة بالتصدير، والمسجلة في المحكمة الشرعية لسنوات [1722 ـ 1727]، ما يوحي بدوره بأن الاحتكار الذي فرض على هذه السلع كان معمولاً به منذ هذه الفترة[2].

إن المصادر وإن اكتفت بإشارات متفرقة إلى احتكار السلطة للتجارة خلال

= على المتاجرة بالنحاس والخرز، وهي السلع التي ذكرت المصادر إحتكارها من قبل عثمان باشا الساقزلي، الأمر الذي يعني توقف إحتكارها. أنظر بخصوص هذه المعاملات، د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 22، 56، 420.

(1) فيرو: الحوليات، ص ص 218، 286، ماساي: الوضع الدولي لطرابلس الغرب، ص ص 52 ـ 53.

(2) فتصدير الحبوب في هذه المرحلة لم يذكر سوى مرة واحدة وكانت تتعلق بكمية من القمح غير محددة ولم تتم. كما أن الإشارة إلى تصدير الجلود وردت مرة واحدة أيضًا وكان صاحبها اليهودي روبين وهو ما يتفق مع ما ذكر عن حصول التجار اليهود على إمتياز إحتكار هذا النوع من السلع، أنظر بالخصوص د.م.ت.ط، س.م.ش لسنوات [1722 ـ 1727]، ص ص 46، 107.

القرنين السابع عشر والثامن عشر، فإنها أسهبت في المقابل وأفاضت فيما يخص هذه الظاهرة في بدايات القرن التاسع عشر. فهذه الفترة التي تتزامن وعهد يوسف القرمانلي شهدت توسع هذا الأخير في نظام الاحتكار، حتى بدا وكأنه شمل كامل تجارة طرابلس.

لقد استمر يوسف باشا في فرض نظام الاحتكار على المواد التي احتكرها أسلافه كالحبوب والملح والجلود، وإن أجريت بعض التعديلات بالخصوص. فشمل احتكار الحبوب عمليات التصدير والتوريد معًا بعد ما كان مرتبطًا بالتصدير وحده، وأصبح حق إحتكار الملح يُعطى للأفراد بعد انتهاء إتفاقية طرابلس مع البندقية بشأنه. كما لم يعد شراء احتكار الجلود وقفًا على اليهود وحدهم وإنما شاركهم فيه بعض الطرابلسيين وإن كانوا من رجال السلطة[1].

وإلى جانب هذه المواد عهد الباشا إلى فرض الاحتكار على مجموعة أخرى من السلع كالصابون، والفحم، والدخان حيث كان يتنازل عن هذه الاحتكارات لمن يدفع أعلى قيمة وهم إما من اليهود أو من رجال السلطة[2]. واحتكر أيضًا تجارة الزيت والخمور ومنتوجات الصناعة اليدوية. كما احتكر تصدير المواشي والتمور، واستيراد كل ما يلزم الجيش والأسطول والقصر، ليتوج كل ذلك في سنة 1827 بفرض الاحتكار الكامل للتجارة الطرابلسية والذي استمر حتى سنة 1830 حيث فرضت عليه فرنسا إلغاءه[3].

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، فيما يتعلق بإحتكار الملح أنظر ص ص 404، 439، وبخصوص إحتكار الجلود انظر ص ص 304 ـ 305، 437، 439، 447، 466، 511، 546، 587. أما فيما يتعلق بإحتكار الحبوب فأنظر ابن إسماعيل: إنهيار حكم الأسرة القرمانلية، ص 231، الحرير: «نظرة تحليلية لأبعاد سياسية يوسف باشا الإقتصادية»، ص 84، بروشين: تاريخ ليبيا، ص 227، الشركسي: «الأزمة المالية عند نهاية العهد القرمانلي»، ص 203.

(2) تتعدد إشارات حسن الفقيه حسن في يومياته إلى مثل هذه الإحتكارات ففيما يتعلق بإحتكار الصابون أنظر ص ص 304 ـ 305، 437، 447، 448، 466، 511، 546، 587، وبخصوص إحتكار الفحم، انظر ص ص 404، 447، أما إحتكار الدخان فأنظر، ص 406.

(3) بخصوص إحتكارات الباشا للمواد المذكورة، أنظر فوليان: ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ص ص 65، 90؛ بروشين: تاريخ ليبيا . . . ، ص 227؛ ابن إسماعيل: إنهيار حكم الأسرة القرمانلية، ص 231؛ الحرير: «نظرة تحليلية لأبعاد سياسة يوسف باشا =

إن المتطلع إلى ظاهرة احتكار السلطة للتجارة كما ترصدها الأعمال الأولى والحديثة على السواء، يبدو له للوهلة أنها ارتبطت وباستمرار، إما بجشع الحكام وتكالبهم على جمع الأموال مثلما هو الحال بالنسبة لعثمان الساقزلي وحسن بك القرمانلي، أو بالأزمات المالية التي عايشوها، حيث اتخذوا من الاحتكار مورد دخل ومخرجًا من تلك الأزمات وهو ما يذكر بصورة خاصة عن احتكارات علي باشا ويوسف باشا. غير أنَّ قراءة متأنية لمختلف هذه الأعمال تجعل الركون إلى هذه الأسباب وحدها في تفسير ظاهرة الاحتكار، وإذ كانت قوية، فإنها غير كافية. وهو ما يتضح على وجه الخصوص في احتكارات يوسف باشا. فعلى الرغم من أنّ جُلّ الباحثين عمدوا إلى ربطها بتفاقم مشاكله المالية في أواخر سنوات حكمه، فإن في الإشارة إلى ممارسته الاحتكار منذ فترة مبكرة تقترن بسنوات حكمه الأولى، وهي الفترة التي وقع الاتفاق على أن «البلاد» شهدت خلالها شيئًا من «الإستقرار» وتزايدًا في موارد السلطة[1]، ما ينفي أو يحدّ على الأقل من دور الضيق المالي للسلطة في فرض سياسة الاحتكار. عليه فإن هذه الأخيرة حملت في اعتقادي بعدًا آخر أكثر أهمية يتمثل في استخدامها لضرب فئة التجار، بل وكل الفئات الاجتماعية والاقتصادية المهمة في المنطقة ومنع إمكانية ظهورها وتأثيرها على الأحداث الجارية بما يخدم مصالحها. لذلك كانت احتكارات السلطة تشمل باستمرار أهم منتوجات الإيالة، والتي تشكل في ذات الوقت أبرز المواد التي تقوم عليها تجارتها وتتغير بتغير أهمية المنتوجات كمواد للتبادل. ولعل ما يؤكد وجهة النظر هذه، هو تمادي يوسف باشا منذ بدايات عهده في سياسية الاحتكار وتوسيع نطاقها ليشمل

الإقتصادية»، ص 84؛ الشركسي: «الأزمة المالية عند نهاية العهد القرمانلي»، ص 203،

= أما بخصوص فرض الباشا للإحتكار الشامل في سنة 1827 وإجبار فرنسا له على إلغائه في سنة 1830، أنظر فوليان: ليبيا اثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ص 175، ماساي: الوضع الدولي لطرابلس الغرب، ص 136.

(1) بخصوص ما يراه الباحثون من وجود إستقرار ونمو في مداخيل السلطة في بداية عهد يوسف باشا أنظر الأنصاري: المنهل العذب، ص ص 312، 318، فيرو: الحوليات، ص 376، بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 156، 158، 224، فوليان: ليبيا اثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ص ص 89، 105، الحرير: «نظرة تحليلية لأبعاد سياسة يوسف باشا الإقتصادية. . .»، ص 83.

كل السلع سواء الزراعية أو الصناعية أو التجارية، بعد أن أدرك قصور احتكارات أسلافه عن تأدية الغرض منها، والقائم على منع ظهور أية قوة اجتماعية فاعلة في المنطقة. فتشير النصوص إلى تذمّر أعيان طرابلس، وما أعيانها سوى كبار ملاكيها وتجارها وأرباب الحرف فيها، من الوضع السياسي والاقتصادي الذي ساد في أواخر القرن الثامن عشر، والذي رأوا فيه ضربًا لمصالحهم وتهديدًا لوجودهم فسعوا إلى إنهائه. غير أنهم وإذ عجزوا عن تحويل تذمرهم إلى فعل، وتغيير الوضع بالمسك بزمام الأمور بأيديهم، فإنهم عملوا على مراسلة الدولة العثمانية طالبين تدخلها ضد حكم القرمانليين. كما أسهموا في إنهاء هذا الحكم من خلال إجماعهم الرأي على قبول علي برغل حاكمًا لطرابلس في سنة 1793 وتسليمه المدينة دون أدنى مقاومة مع التخلي عن تأييدالقرمانليين[1]. ويبدو أنّ يوسف باشا فهم كل ذلك في حينه فعمل على أخذ زمام الأمر بيده في مرحلة أولى، ثم اتخذ مختلف الإجراءات لتحجيم نمو أية فئة والقضاء على إمكانية ظهور أية قوة اجتماعية فاعلة في البلاد في مرحلة ثانية، فكان تطبيق نظام الاحتكار الشامل للتجارة والاقتصاد بصورة عامة واحدًا من أهم تلك الإجراءات.

ومن ناحية أخرى، فإن ما يدعم وجهة النظر هذه هو ما يُلاحظ عن غياب التجار الطرابلسيين الكلي في عمليات شراء احتكارات الباشا، حيث كان جل ملتزمي هذه الاحتكارات من اليهود، في حين كان الباقون من رجال السلطة، الأمر الذي يضمن للباشا تحقيق غايته. ولعلّ في عدم سعي حكام طرابلس من القرمانليين قبل يوسف باشا إلى فرض الاحتكار الشامل، واكتفائهم بإحتكار السلع المهمة وحسب، ما ينم عن ضعف الفئات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة، خاصة في ظل المشاكل التي ميزت تاريخ الإيالة خلال كامل القرن الثامن عشر، حيث لم تبد الحاجة ملحة له.

نخلص من كل هذا إلى أن وجود السلطة المركزية في طرابلس وممارستها

---

(1) قد يبدو من الجدير بالإشارة في هذا الإطار أيضًا إلى ما يذكر عن إمكانية وجود أعوان لعلي برغل من بين أعيان طرابلس بإعتبار رسالة التوصية التي كان يحملها والموجهة إلى شيخ المدينة. فيرو: الحوليات، ص ص 353، 357، مؤلف مجهول: تكملة تاريخ إيالة طرابلس الغرب، ص 34، بريتا: طرابلس من 1510إلى 1850، ص ص 233 ـ 235، بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 134، 137، 144.

كان له تأثير قوي في إضعاف فئة التجار وهو ما سعيت إلى إبرازه من خلال التعرض إلى أبرز مظاهرها المتمثلة في مراقبة السوق ومسألة النقود وأخيرًا الاحتكار. غير أنّ تأثير السلطة السلبي على التجارة وتأثيرها على تكوين «الطبقة» التجارية في طرابلس كما أراها، لا تتحدّد بهذا الجانب وحده وإنما أيضًا بما اتسمت به هذه السلطة من تصدع وضعف، كان له تأثيراته الهامة على الحركة التجارية والعاملين بها.

الفصل الثاني

تصدّع السلطة

تمهيد:

قد يتساءل المرء كيف يمكن الحديث عن تصدع السلطة في طرابلس خلال مرحلة شهدت قيام الأسرة القرمانلية، إذ قد يجد المرء تعارضًا بين الحديث عن تصدع السلطة في طرابلس في هذه المرحلة، وبين ما كنّا بصدد الحديث عنه في الفصل السابق. غير أنَّ المتمعن في الظروف التي صاحبت ظهور القرمانليين كحكّام للمنطقة، سوف يجد إنّ قيام الحكم القرمانلي واستمراره لا ينم عن إمكانيات متميزة لطرابلس أو قوة في الداخل، بقدر ما يعود إلى ضعف الدولة العثمانية. فهذه الأخيرة شهدت منذ القرن السادس عشر، بوادر الضعف التي تؤكدها هزيمتها أمام الدول الأوروبية في موقعة ليبانتو سنة 1571. ثم تفشي هذا الضعف في القرن السابع عشر نتيجة لتزايد مشاكل الدولة العثمانية الداخلية من جهة، ومواجهاتها المتكررة مع الدول الأوروبية من جهة ثانية. إن استمرار المواجهات بين الطرفين، انتهى في خاتمة المطاف بالأوروبيين إلى استرجاع الكثير من المناطق التي سيطر عليها العثمانيون من قبل. وفي مثل هذه الظروف التي أكدت ضعف الدولة العثمانية وانتقالها إلى طور التفكك، لم تجد الحكومة المركزية باستنبول سياسة أخرى غير العمل على حماية المركز الذي بات مهددًا، مظهرة في الإبان عجزًا عن السيطرة على الأطراف الممثلة في مجموعة الولايات والإيالات التابعة لها. إنّ هذا التغيير أفسح المجال لحكام هذه المناطق لكي يتحرروا من سيطرة الدولة العثمانية. إن هذا الأمر بدا جليًا مع مطلع القرن الثامن عشر والذي شهد

قمّة الانحطاط العثماني وسمح بالتالي بقيام أنظمة سياسية محلية[1].

من ناحية أخرى، إن استطاع القرمانليون في خضم كل ذلك أن يفرضوا سيطرتهم على الإيالة ويثبتوا دعائم السلطة المركزية التي تجلت من خلال مظاهر متعددة، أتيت على إبراز بعضها في الفصل السابق، فإن ذلك لا ينفي ما بدت عليه سلطتهم ومنذ البداية من تصدع وضعف مثّلاَ السمة البارزة لها خلال كامل المرحلة قيد الدراسة. فالقول بتثبيت السلطة المركزية في هذه المرحلة لا يعني حتمًا القول بوجود سلطة قوية. وقد لا أجانب الصواب إذا قلت أن الكثير من مظاهر مركزية السلطة شكلت في ذات الآن دلائل ضعفها وتصدعها.

إن النظر في تصدع السلطة في طرابلس خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر يهدف أساسًا إلى الوقوف على تأثيرات ذلك على النشاط التجاري لمدينة طرابلس والعاملين به. فلئن كانت مركزية السلطة قد أثرت سَلْبًا على هذا النشاط وأضعفت إمكانية بروز «طبقة» تجارية فاعلة في المنطقة، فإنَّ الضعف الذي شاب هذه السلطة كان من شأنه أن ينعكس بدوره على كل شيء، فتكون له تأثيراته ليس على التجارة والتجار فحسب، وإنما على مختلف القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية في المنطقة. غير أن الجدير بالتنويه، أنَّ هذا التصدع الذي شهدته سلطة طرابلس في الفترة قيد الدرس، وبكل تأثيراته، لا يرتبط في أسبابه ومظاهره بالعوامل الداخلية وحدها، بقدر ما كان للعوامل الخارجية أيضًا دور في بروزه. عليه فإن الاهتمام بضعف السلطة هنا كان من الضروري أن يشمل النظر في مختلف هذه العوامل والمظاهر ذات العلاقة. ولذا فإنه سيقع تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين يهتمّ أولهما بالنظر في أسباب تصدع السلطة من منطلق داخلي في حين سيهتم الثاني بالنظر في أسبابه الخارجية.

ولكن وقبل الخوض في تفاصيل موضوع تصدع السلطة بشقيه الداخلي والخارجي وإبراز آثاره، كان لا بدّ من التنويه بأن هذا الفصل يشكو من مشكلة

(1) أنظر بخصوص ضعف الدولة العثمانية، مصطفى، أحمد عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، ص ص 102 ـ 104، 139، 147، 148، 155، 156؛ رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون، ص ص 116 ـ 124، 230 ـ 232.

أساسية تكمن في غياب التوازن بين مبحثيه. إنَّ عدم التوازن هذا، لا يعكس بكل تأكيد وجهة نظر خاصة بالباحثة تغلب من خلالها أهمية العامل الداخلي على العامل الخارجي، ولكنّه جاء نتيجة لغياب التوازن بين المعلومات المتعلقة بالمبحثين، وتواضع ما يتعلق منها بالتصدع الخارجي للسلطة في طرابلس. غير أنه من المفيد أن أذكر في ذات الوقت أن غياب أو ندرة المعلومات الخاصة بهذا الموضوع لا يقلل من أهميته.

1 ـ الأسباب الداخلية.

تجسّد الثورات والمشاكل الداخلية التي واجهت حكّام طرابلس خلال كامل المرحلة قيد الدراسة أهمّ مظاهر تصدّع السلطة، فهذه الثورات، بالإضافة إلى أنها تُجرّء الجميع على الخروج على الباشا وتضع شرعية سلطته المركزية نفسها في موقف حرج، فإنها تؤكد ضعف السلطة القائمة. غير أن الجدير بالذكر أن هذه الثورات والمشاكل، لم تكن وليدة القرن الثامن عشر. كما أنَّ التنويه بضعف السلطة لا يقترن بتولي القرمانليين حكم طرابلس، بل يمثل ظاهرة عامة ارتبطت بوجود العثمانيين في الإيالة. ففي إطار الحكم العثماني المباشر الأول للبلاد، والذي لم يكن يعنيه سوى الحصول على أكبر قدر من الموارد بفرض الضرائب واتباع سياسة جبائية غاية في الشدة، ظهرت الثورات كرد فعل من سكان طرابلس على تلك السياسة. فتشير المصادر إلى أنه في المناطق الساحلية الخاضعة مباشرة لحكم العثمانيين، لم تكف الثورات ضد الإدارة العثمانية لعل من أشهر هذه الثورات، ثورة حجاج بغريان في سنة 1574 ـ 1575، وثورة يحيى السويدي في منطقة تاجوراء في سنة 1587 ـ 1588، وثورة عبد الصمد في سنة 1600 ـ 1601، وثورة النيّال بعد ذلك بثلاث سنوات، ثم انتفاضة الشيخ عبد الله في الجبل سنة 1606، حيث كانت الخاصية المميزة في مختلف هذه الحركات هي بدايتها في منطقة معينة لتمتد بعد ذلك فتشمل مناطق أخرى[1].

ولئن مثلت هذه الثورات أهمّ الحركات التي قامت ضد حكم الباشاوات

---

(1) ابن غلبون: التذكار، ص ص 99، 101، 102، فيرو: الحوليات، ص ص 130، 131؛ 133، بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 52، 53، 57 ـ 58.

العثمانيين في الإيالة، فإنَّ عهد الدايات الذي ميّز القرن السابع عشر، لم يخل بدوره من قيام الكثير من الاضطرابات والتحركات الداخلية، خاصة وأن هؤلاء الدايات كانوا قد اشتطوا في فرض الضرائب وجبايتها لتحقيق الثراء والاحتفاظ بالسلطة في مرحلة شهدت صراعات كثيرة على الحكم[1].

أما في المناطق الداخلية التي ظلت بعيدة عن السيطرة المباشرة للعثمانيين واحتفظ فيها المحليون (شيوخ ورؤساء القبائل في منطقة برقة، والسلاطين في فزان على سبيل المثال)، بنفوذهم، فبالرغم من نجاح بعض الحملات التي وجهتها ضدهم سلطة طرابلس في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فإن الفشل كان واضحًا في الاحتفاظ بتلك المناطق لفترات طويلة، الأمر الذي جعل «حكومة» طرابلس ترضخ للأمر الواقع وترضى بحكم المحليين لها. وقد اقتصرت علاقتهم بها على الحصول على الأتاوات السنوية التي كثيرًا ما كان يتدخل في دفعها مدى قوة أو ضعف حكام الدواخل وحكومة طرابلس، ذلك أن الموارد التي كانت تتأتى من تلك النواحي كثيرًا ما كانت تتوقف إثر إعلان أولئك الحكام عصيانهم وهذا ما كان يعقبه تجريد الحملات إليهم[2].

لقد كان للسياسة الجبائية المرهقة التي مارسها العثمانيون على أهالي طرابلس، تأثير كبير على اقتصاديات المنطقة، حيث دفعت الأهالي في كثير من الأحيان إلى عدم التوسع في الانتاج بل والهجرة أيضًا، فضلًا عن توقف التجارة في بعض الفترات[3]. ولكن من ناحية أخرى كان لقيام هذه الثورات، والقوة والقمع اللذين جوبهت بهما، أن أدوا إلى نتائج أكثر سلبية على اقتصاديات الإيالة، إذ تذكر المصادر تعرض العديد من المناطق إلى التلف والخراب، وتعرض الأنشطة الاقتصادية المختلفة للضعف والانهيار إبان قيام تلك الاضطرابات، كما تشير أيضًا إلى أنه في مجابهة السلطة لهذه التحرّكات كان

(1) ابن غلبون: التذكار، ص ص 102، 110؛ فيرو: الحوليات، ص ص 140، 141، 145، 152، 164، 165، 167، 168، 182، 183، 194، 235، 242؛ بروشين ن. أ: تاريخ ليبيا، ص ص 59 ـ 60، 63، 68، 71 ـ 72، 76، 77.

(2) خوجة: تاريخ فزان، ص ص 52 ـ 89، فيرو: الحوليات، ص ص 182، 94، 225، بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 48، 65، 74، 77.

(3) فيرو: الحوليات، ص ص 171، 235، بروشين: تاريخ ليبيا، ص 57.

يجري إلى جانب إخضاع الثائرين، تحميلهم غرامات إضافية وتعويضات عن الحملات، وتخريب تام للمناطق الثائرة ومصادرة ممتلكاتها حتى يقضى على أية محاولة للثورة فيما بعد. ويمكن الاستشهاد في هذا السياق بما ذكر عن تعرض منطقة تاجوراء التي عرفت بكثرة الثورات التي قامت بها، للتدمير والتخريب أكثر من مرة، بالإضافة إلى نهب تاورغاء، وتدمير مزدة، وتخريب فزان الذي بدا شاملاً في سنة 1682، وهو ما يؤكده ترك الخراج عنها مدة ثلاث سنوات حتى تستقر أحولها[1].

وبالرغم من نجاح حكام طرابلس القرمانليين في فرض سيطرتهم على كامل الإيالة وتثبيت دعائم السلطة المركزية، فإن فترة حكمهم لم تخل بدورها من وجود مثل هذه الثورات والاضطرابات. ولقد شكل، في حقيقة الأمر، قيام هذه الثورات واستمرارها أهم مظاهر التصدع. والمتمعن في تاريخ الأسرة القرمانلية، سوف يخلص إلى أنَّ ظاهرة التصدع المقترحة كانت بفعل هذه الأسرة. لذلك وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تمثل محاولة لدراسة تاريخ المنطقة الاجتماعي والاقتصادي، وليس تاريخ الأسرة القرمانلية، فإن ارتباط تاريخ المنطقة بالنظم السياسية القائمة يدفعني، وفي إطار التعرض إلى مظاهر الضعف والتصدع، إلى الوقوف عند بعض العينات التي ترتبط أكثر من غيرها بهذه الظاهرة. تبعًا لذلك سيتم الوقوف أولاً عند فترة حكم أحمد باشا (1711 ـ 1745)، ثم عهد علي باشا (1754 ـ 1793)، وأخيرًا فترة حكم يوسف باشا (1795 ـ 1832).

ولكن وقبل الخوض في تفاصيل مختلف هذه المشاكل الداخلية التي واجهت سلطة طرابلس وأظهرتها بمظهر الضعف، يجب التنبيه إلى الأمر التالي: فاهتمام هذه الدراسة بالبحث في مدينة طرابلس وفي العوامل المؤثرة في تكوين «الطبقة» التجاريّة بها، لا يعني النظر إليها بمعزل عما كان يجري في بقية أرجاء الإيالة. فمدينة طرابلس، مركز الإيالة على جميع المستويات، كانت تتأثر أيضًا بما كان يجري خارجها. وهنا يبدو من الضروري التذكير بالدور الذي إضطلعت

---

(1) فيرو: الحوليات، ص ص 131، 167، 194، خوجة: تاريخ فزان، ص ص 71 ـ 73، بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 63، 74، 77، 78.

به باعتبارها المحطة النهائية لتجارة المنطقة الداخلية والخارجية على السواء. فمنشأ السلع التي شكلت ركيزة تجارتها كانت من إنتاج ريف الإيالة وواحاتها. كما أن البضائع المستوردة كانت تجد طريقهاإلى مختلف جهات البلاد وإلى خارجها أساسًا عبر مدينة طرابلس. ومن ناحية ثانية، فإن تجارة العبور التي كان لها أهمية خاصة بالنسبة لتجارة وتجار المدينة، كانت تقوم على علاقات الأخيرة بمناطق الداخل التي تمر عبرها الطرق التجارية. عليه ولكل ذلك، وبالنظر إلى تواضع إمكانيات مدينة طرابلس الزراعية، فإن مختلف مناطق الإيالة كانت مهمة بالنسبة لها ولتجارها. فعلى الرغم مما كان للظروف الجغرافية والمناخية من أثر كبير في تواضع إمكانيات الإيالة الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة، فإن هذه الظروف ذاتها كان لها فضل بروز بعض المناطق كمراكز للثروة مثلت مصادر مهمة لإمداد المدينة وتجارها بالثراء والقوة.

ولكن وإذا ما كان لمراكز الثروة هذه أهمية بالنسبة للمدينة وتجارها، فإن أهميتها بالنسبة للسلطة بدت مضاعفة، فسعت دائمًا للسيطرة عليها للاستفادة من ثرواتها. إن أهمية هذه العلاقة القائمة بين مراكز الثروة المتناثرة في أرجاء البلاد وبين ظاهرة مركزية السلطة، تستوجب منا تسليط الضوء على هذا الجانب الذي تجاهلته الكثير من الأعمال الحديثة التي تناولت تاريخ البلاد في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

إن المتطلع للظروف التي صاحبت وصول أحمد القرمانلي إلى السلطة في سنة 1711، سوف يجد أنَّ البلاد كانت تعيش خلالها أوضاعًا اقتصادية على درجة كبيرة من التدني. كما أنها كانت منهكة بفعل الصراعات السياسية التي استفحلت في أواخر القرن السابع عشر مؤدية إلى استنفاذ أموال الخزينة. ففي معرض وصفه لوضع طرابلس إبّان تولى أحمد القرمانلي الحكم، كتب القنصل الفرنسي بولار أنه «ليس لدى حكام طرابلس لا قمح ولا شعير ولا بارود ولا رجال قادرين على تسيير دفة سفنهم»[1]. وأيد القنصل الفرنسي الجديد إكسبيللي، الذي وصل طرابلس في سبتمبر 1711، ما ذكره سلفه فأشار في إحدى رسائله إلى أنَّ «الفاقة كانت تضرب أطنابها في البلاد وأن ندرة المحاصيل

---

(1) نقلاً عن فيرو: الحوليات، ص 269.

كانت تنذر بوقوع مجاعة». كما أشار إلى انهيار التجارة نتيجة عدم الأمان وعجز البك عن دفع رواتب العسكر خاصة بعدما استنفذت أمواله في الهدايا التي أرسلها إلى الاستانة، وعدم قدرة سفنه على الخروج للغزوات بسبب فقد الأسلحة وقطع الغيار[1]. إن مثل هذه الأوضاع كانت تتاح خلالها الفرصة دائمًا للأهالي للثورة وإعلان العصيان، ورفضهم لممارسات السلطة. غير أنه لا يجب إغفال ما تمثله هذه الأوضاع أيضًا من دوافع للحكومات لفرض سيطرتها، لما يؤهلها ذلك من تحصيل الأموال. وهو الأمر الذي نجد صداه فيما تذكره المصادر عن الثورات والمواجهات المتكررة بين الأهالي والسلطة خلال سنوات عديدة من حكم أحمد القرمانلي.

ولعل أبرز ما يسترعي اهتمام المتمعن في الثورات والاضطرابات التي واجهت حكم أحمد القرمانلي، هو ارتباطها الوثيق بمناطق الثروة في الإيالة. فحاجة السلطة الجديدة إلى الأموال بدا من الطبيعي أن يوجهها إلى استهداف مناطق الثروة تلك، فاهتمت بفرض نفوذها فيها. كما أنه في المقابل كان لتلك المناطق من القوة الاقتصادية والاجتماعية ما مكّنها من الدخول في تلك المواجهات مع السلطة.

لقد كانت منطقة تاجوراء أولى المناطق التي استهدفت من قبل السلطة الجديدة، كما كانت أولى المناطق أيضًا التي أعلنت الثورة في وجه هذه السلطة. فهذه المنطقة التي أشادت المصادر المختلفة بخصوبتها فوصفتها بأنها ينبوع غزير من الحبوب، وأكدت على أهمية إنتاجها من الأشجار المثمرة (تمر، فواكه، رمان) والصوف، منوهة بكثرة أناسها وعلو شأنهم وغناهم[2]، استقطبت أنظار أحمد القرمانلي منذ البداية. لذلك عمل على توجيه حملة إليها ولم يكد يمضي على توليه السنة تحت دعوى مساندة أهلها لجانم خوجه مبعوث الدولة العثمانية لتولي شؤون الإيالة، حيث أسفرت هذه الحملة عن تغريم البلدة ثمانين ألف قرش

---

(1) فيرو، الحوليات، ص ص 272، 274.

(2) الفاسي: وصف إفريقيا، ج (2)، ص 110؛ روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص ص 212، 213، سعيدوني: ليبيا كما وصفها رحالة جزائري معاصر لابن غلبون، ص 11؛ Venture de Paradis,: «Ville et Royaume de Tripoli», p 134.

يدفعها أهاليها كعقاب لهم[1]. وللوقوف على ما يمثله هذا المبلغ، قد يبدو من المفيد أن يقع النظر إليه من خلال موارد السلطة في الأحوال العادية. ولكن وإذ لا تتوفر معلومات عن هذه الموارد المتأتية من منطقة تاجوراء، فإنني لا أجد ضيرا في إستغلال المعلومات الخاصة بالقيمة الاجمالية للإيرادات المحلية من ضرائب مباشرة وغير مباشرة التي كانت تحصل عليها السلطة. ففي هذا الإطار يذكر أن مجموع هذه الايرادات بلغ في سنة 1635، 180 ألف قرش إسباني[2]. وبالرغم مما قد يبدو من إمكانية تعرض هذه القيمة للتغيير في السنوات اللاحقة وخلال المرحلة قيد الدراسة، فمن المرجح أنّ هذا التغيير، وإن حصل، فإنه لم يكن كبيرًا. فإذا ما أخذ بالاعتبار أن هذه الايرادات كانت تتأتى أساسًا من المنطقة الساحلية الغربية للايالة، وهي المنطقة التي اقتصر عليها نفوذ حكومة طرابلس الفعلي حتى سنة 1635 كما سبق الذكر (انظر الفصل الأول من الباب الثالث)، فإنها تبدو مقاربة لايرادات السلطة من نفس هذه المناطق في سنة 1820، والتي بلغت 150 ألف قرش إسباني[3]. إن المتمعن في مبالغ هذه الايرادات، يمكنه أن يلاحظ بيسر فداحة المبلغ الذي أغرمه أحمد القرمانلي أهالي تاجوراء في حملته إليهم، إذ مثل حوالى 48٪ من معدّل ايرادات السلطة من المناطق الساحلية الغربية، التي تضم أيضًا منطقة تاجوراء، خلال سنتي 1635 و1820.

ولكن وبالرغم مما توحي به هذه الغرامة من إضعاف للبلدة، فيبدو أنها لم تستنفذ كل قوّتها، إذ أعلنت الثورة من جديد في السنة التالية 1713، ولكن بمساندة ترهونة التي عرفت بكثرة قبائلها، فضلاً عن أهميتها كنقطة عبور بالنسبة لطريق القوافل شمال ـ جنوب[4]. إنّ هذه الثورة الجديدة لتاجوراء دفعت السلطة لإنزال عقوبات أشد بها لتقضي على أية محاولة للتمرد من جديد. فكان أن

---

(1) فيرو: الحوليات، ص 275.

(2) الشركسي: «الأزمة المالية عند نهاية العهد القرمانلي»، ص 201.

(3) بروشين: تاريخ ليبيا، ص 226.

(4) دي أغسطيني: سكان ليبيا، ص ص 179 ـ 182. ويذكر هذا الباحث أن سكان هذه المنطقة من البدو شبه الرحل، يسكنون الخيام وينتقلون للمرعى والزراعة، غير أن تنقلاتهم لا تخرج عن نطاق المناطق المجاورة لها. ص 165، ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص ص 33، 50.

خُرّبت البلدة تمامًا حيث دُمِّرت المحاصيل ونُهِبت البيوت وأُحرِقت، كما صودرت الممتلكات والمواشي، وفرض على الأهالي الضرائب الفادحة[1]. وهذا ما يفسر إحجام سكان المنطقة عن الخروج، وهو أمر تكاد تجزم به المصادر إذ لم تشر إلى أي تحركات في الفترة اللاحقة.

مع ذلك، إن رد فعل السلطة تجاه تحركات تاجوراء، وإن قضى على حركاتها المناوئة، فإنه لم يضع حدًا لتحركات المناطق الأخرى. بل ربما كان دافعا لها. ففي هذا السياق يُذكر أن ابن حسين الكورغلي، الذي ينتسب إلى كراغلة تاجوراء، انتقل إلى منطقة مسلاتة المعروفة بخصوبتها وبأهمية إنتاجها من الزيتون والنخيل وثراء أهلها[2]، فبايعه أناسها على الثورة وانضم إليهم محمد بن منصور الترهوني. وكردّ على هذه التحركات خرج الباشا بنفسه للقاء الثوار فطاردهم، وأحرق بيوتهم، وأباح نهب أموالهم وأغرمهم، كما أجبر من لم يظفر بهم على اللجوء إلى الجبل[3].

لقد أدى العنف والقسوة اللذين جوبهت بهما هذه التحركات إلى شيء من الهدوء في الإيالة، ولكنه لم يستمر طويلاً. ففي سنة 1715 تشير النصوص إلى قيام ثورة جديدة بقيادة علي بن عبد الله بن عبد النبي الصنهاجي المعروف بأبي قيلة. ويبدو أن هذه الثورة كان لها بعد عقائدي، فلقد إدّعى صاحب هذه الثورة أنه المهدي المنتظر ونجح في ضم الكثير من الأنصار إليه. وقد بدأ حركته أول الأمر في منطقة الجبل الغربي الواقعة على طريق التجارة نحو الجنوب والمعروفة بكثرة أهلها وأهميتها كمركز انتاج للزيتون والشعير، ولم يكتف بالدعوة إليه، بل قام بمهاجمة المناطق الجنوبية الشرقية لطرابلس فنهبها واغتصب الأموال وقتل الأرواح، ثم انتقل إلى الجبل الأخضر وبرقة، فسيطر على هذه المنطقة التي

---

(1) ابن غلبون: التذكار، ص ص 193، 194؛ الأنصاري: المنهل العذب، ص 286؛ فيرو: الحوليات، ص 276؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص 112.

(2) الفاسي: وصف أفريقيا، ج (2)، ص 111؛ العياشي: الرحلة، ج (1)، ص 91، سعيدوني: ليبيا كما وصفها رحالة جزائري معاصر لابن غلبون، ص 11؛ Dyer, M «Export Production in Western Libya», P128.

(3) ابن غلبون: التذكار، ص 194؛ الأنصاري: المنهل العذب، ص 286؛ فيرو: الحوليات، ص 276؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص 112.

عرفت بخصبها أيضًا وبأهمية منتجاتها المتنوعة كالحبوب والفواكه والحيوانات والجلود والصوف والسمن والشمع وريش النعام، فضلاً عن أهمية موقعها بالنسبة للطرق التجارية. وفي هذه الثورة خرج الباشا مرة أخرى بنفسه لمواجهة الثوار فقضى على حركتهم قرب سرت[1].

إن الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتميزة لبعض مناطق الإيالة، وإنّ كان لها دور بارز في توجيه أنظار السلطة إليها، أو دفع أهالي تلك المناطق للثورة، فإنها من ناحية أخرى لفتت أنظار المتطلعين إلى الحكم فاعتمدوا عليها في حركاتهم. فيمكن أن أذكر هنا على سبيل المثال، حركة القادة ابراهيم الترياقي وعلي بن خليل الأدغم وابراهيم بليلو في سنة 1719 ـ 1720، والتي هدفوا من خلالها إلى السيطرة على مقاليد الحكم. فحين أرسل هؤلاء إلى برقة لتأديب أهلها على تحالفهم مع حركة علي بن عبد الله الصنهاجي، استغلوا بعدهم عن مركز الحكم ليسيطروا على تلك المنطقة أولاً، ثم ليتحركوا من هناك في اتجاه الغرب فاستمالوا القبائل البدوية في طريقهم، ثم استولوا على بلدة تاورغاء الواقعة في طريق القوافل والكثيرة الانتاج من التمور[2]. كما استمالوا أهالي مصراتة، التي اشتهرت بإمكانياتها الاقتصادية المتميزة سواء بما تنتجه من حبوب وتمور وجلود وصوف، أو بما كان لها من أهمية تجارية والتي انعكست على أهاليها الذين عرفوا بغناهم[3]، ثم واصلوا سيرهم باتجاه طرابلس

---

(1) بخصوص هذه الثورة ومجابهة السلطة لها أنظر ابن غلبون: التذكار، ص ص 194 ـ 195؛ الأنصاري: المنهل العذب، ص ص 286 ـ 287، فيرو: الحوليات، ص ص 276 ـ 277. أما بخصوص المعلومات الخاصة بأهمية المناطق المذكورة إقتصاديًا فأنظر: العياشي الرحلة، ج (1)، ص 106؛ سعيدوني: «ليبيا كما وصفها رحالة جزائري معاصر لابن غلبون»، ص 10؛ Venture de Paradis,: «ville et Royaume de Tripoli», PP 135-136; pellissier de Reynaud, E: «La regence de Tripoli, les Revolutions de la regence, les Deys de Tripoli, les pachas turcs les chefs Arabes», in Revue de deux Mondes, XXVe Année, Tome XII, Octobre 1855, p13.

(2) العياشي: الرحلة، ج(1)، ص 100؛ الفاسي: وصف أفريقيا ج(2)، ص ص 145 ـ 146؛ سعيدوني: «ليبيا كما وصفها رحالة جزائري معاصر لابن غلبون»ص 11.

(3) الفاسي: وصف أفريقيا، ج(2)، ص 111، Venture de paradis,: «ville et Royaume de Tripoli», p 134; pellissier: «La Regence de Tripoli...», p 16. وقد يبدو من المفيد الإشارة هنا أيضًا إلى الدعم الإجتماعي الذي يبدو أن أهالي مصراتة كانوا يتمتعون به إذ =

حيث استطاع أحمد القرمانلي القضاء على حركتهم عند تاجوراء[1].

كما اعتمد جانم خوجة أيضًا على إمكانيات برقة ومساندة زعماء البدو بها في حركته ضد باشا طرابلس في سنة 1720 ـ 1721. ولكن يبدو أنه كان لانقلاب موقف الدولة العثمانية منه، بالإضافة إلى ممارساته السيئة تجاه السكان، من نهب وانتزاع لأموالهم ومحاصيلهم، أثرها في فضّ الأنصار من حوله وانتهاء حركته بالفشل[2].

من ناحية أخرى تذكر المصادر أن ابن الرئيس/ الرايس لما فشلت محاولته الأولى للإطاحة بحكم أحمد القرمانلي في سنة 1721، عمد إلى اللجوء إلى قبيلة المحاميد القوية التي سيطرت على منطقة الجبل الغربي، حيث استعان بها في فرض نفوذه على إقليم سرت، الذي تشيد المصادر بكثرة خصبه ومزارعه بالإضافة إلى أهمية إنتاجه من بعض الموادالمعدة للتصدير كالمواشي والصوف، ملحقًا في إطار ذلك الأضرار بالمنطقة. غير أن محاولته هذه منيت بالفشل وذلك بسبب خروج الحملة إليه من طرابلس، والتي نجحت في أسره ثم إعدامه فيما بعد[3].

إنّ مختلف هذه الاضطرابات التي شهدتها طرابلس إبّان حكم أحمد القرمانلي ومجابهة السلطة لها، وإن ارتبطت في الغالب بالمناطق الساحلية والشمالية بصورة عامة نظرًا لتعدد مراكز الثروة بها، فإن مناطق الجنوب التي شكلت بدورها مراكز مهمة للثروة لم تخل من هذه الاضطرابات، فقد مكنت

= كانت أهم قبائل المنطقة (أولاد بوراوي والشتاونة) معتبرة من الأشراف. كما أنّها تمثل فروعًا من نفس القبائل التي إستوطنت مناطق مختلفة في الايالة مثل ورفلة وساحل الأحامد وزليطن وبرقة، دي أغسطيني: سكان ليبيا، ص ص 256 ـ 262.

(1) ابن غلبون: التذكار، ص 197؛ الأنصاري: المنهل العذب، ص 288، فيرو: الحوليات، ص 278.

(2) ابن غلبون: التذكار، ص 198؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 114 ـ 115.

(3) الأنصاري: المنهل العذب، ص 289؛ فيرو: الحوليات، ص 286؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 115 ـ 116. أما بخصوص إمكانيات سرت الإقتصادية فانظر: العياشي: الرحلة ج(1)، ص 102؛ سعيدوني «ليبيا كما وصفها رحالة جزائري معاصر لابن غلبون»، ص 10؛ Dyer, M:, «Export Production in Western Libya..», P 121.

هذه المناطق أهاليها وفي أكثر من مناسبة من إعلان ثورتهم على حكومة طرابلس. كما أنها دفعت هذه الأخيرة إلى فرض نفوذها عليها. وكنت أشرت في إطار حديثي عن أهمية تجارة العبور بالنسبة للسلطة إلى العناية التي أولاها أحمد القرمانلي منذ سنوات توليه الأولى إلى إخضاع إقليم فزان. فهذا الإقليم الذي شكل أهمية فائقة، ليس بوصفه مركزًا للتجارة الصحراوية فحسب، وإنما لكامل تجارة الإيالة، فضلاً عما تتمتع به من إمكانيات زراعية «متميزة»، شهد إبّان حكم أحمد القرمانلي قدوم ثلاث حملات عسكرية إليه في سنوات 1715، 1718، 1733. إن هذه الحملات وإن أدت في نهاية المطاف إلى إخضاع إقليم فزان بصفة نهائية، فإن آثارها عليه كانت سلبية. ففي نطاق هذه الحملات تعرضت المنطقة إلى النهب وتدمير مراكزها المأهولة، كما ألزمت بدفع تعويضات عن الحملات الموجهة إليها علاوة عن الضرائب المقررة عليها[1].

لقد استطاع أحمد القرمانلي خلال سنوات 1711 ـ 1733 ـ القضاء على كل التحركات التي واجهته، محققًا بذلك أهدافه المتمثلة أساسًا في الحصول على الأموال وفرض السيطرة على مناطق الثروة، الأمر الذي يعني ضمنًا فرض السيطرة على الإيالة. ولئن تم ذلك على حساب الأهالي ومقدرات البلاد الاقتصادية، بالنظر إلى تعرض العديد من المناطق إلى التخريب والتدمير بالإضافة إلى تعرض الأهالي للنهب ومصادرة الأموال والممتلكات وإجبارهم على دفع الضرائب المرهقة، فقد صحبته فترة هدوء واستقرار استمرت حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، إذا ما استثنينا بعض الحركات السياسية التي ظهرت في فترة حكم محمد باشا (1745 ـ 1754)، والتي سرعان ما قضي عليها[2].

لقد كانت فترة الهدوء والاستقرار التي نجح أحمد القرمانلي في تحقيقها

---

(1) ابن غلبون: التذكار، ص 196؛ فيرو: الحوليات، ص ص 227، 282، 288، 289؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص 113.

(2) تشير المصادر إلى قيام محمد باشا بعد توليه بقتل الكاهية حسن وابنه، فأراد ابنا الكاهية الآخران الإنتقام لأبيهما وأخيهما فجمعا الأنصار من الأتراك وقادا حملة إلى طرابلس، غير أن سكان الدواخل، ولأسباب عرقية. كما يذكر المؤرخون، كانوا يشنون الغارات على أفراد الحملة وإستطاعوا إلحاق الهزيمة بهم. ومن ناحية أخرى تشير المصادر إلى أنه بعد قيام الفرنسيين بإضافة الملحق إلى إتفاقية سنة 1729، وذلك في سنة 1752، وهو الملحق الذي يقضي بإنزال عقوبات صارمة برؤساء البحر الذين يسيئون إستخدام حق =

مع بداية ثلاثينات القرن الثامن عشر، قصيرة نسبيًا. إذ سرعان ما ولت مع مطلع النصف الثاني من هذا القرن الذي شهد ظهور العديد من المشاكل والاضطرابات الداخلية، والتي بقدر ما تعددت عواملها ومظاهرها، بقدر ما كانت آثارها أعمق وأشد خطورة على المنطقة.

يرتبط تاريخ طرابلس في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بفترة حكم علي باشا القرمانلي التي استمرت ما يقرب على الأربعين عامًا (1754 ـ 1793). غير أن اللافت للنظر أنه بالرغم من طول هذه الفترة، فإن ذلك لا يقترن بقوة تميز بها حكم علي باشا. فالمصادر تجمع على وصفه بالضعف وعدم القدرة على تسيير الأمور، إذ انزوى في القلعة تاركًا الحكم الحقيقي في أيدي الحاشية المحيطة به والمكونة من عدد كبير من المستجدين على الإسلام ـ Renegades ـ، والذين لم يكن لهم من هم سوى تكوين الثروات وممارسة النفوذ[1].

إن ضعف شخصية الباشا كان قد تزامن مع ظهور جملة من المصاعب المالية واجهت حكومة طرابلس في هذه المرحلة وأدّت فيما أدّت إليه، إلى إضعاف أهم أجهزة السلطة ودعامة وجودها والمتمثلة في الجيش.

لقد تظافرت عدة عوامل في إبراز هذه الصعوبات المالية. فمن ناحية، كان للضغط الذي مارسته الدول الأوروبية على حكام طرابلس، والتهديد باستعمال القوة ضدهم لانتهاك المعاهدات المتعلقة بحركة الملاحة في البحر المتوسط، أثرها في تقليص النشاط البحري الذي عدّ واحدًا من أهم موارد السلطة المالية، وأدى بالتالي إلى انخفاض المداخيل المتأتية عنه[2]. ومن ناحية

= التفتيش على السفن الفرنسية، قاد البحارة الأرناؤوط العاملون لدى الباشا، إضطرابات جديدة هددت حياة الباشا ولم ينقذه إلا تحالف سكان المدينة وأهالي الدواخل معه. عليه فالمتطلع إلى هذه الحركات يلاحظ أنها إستهدف كرسي الحكم في المقام الأول. كما أن الأهالي لم يكونوا خلالها ضد السلطة بقدر ما ناصروها أنظر فيرو: الحوليات، ص ص 311، 314، 315؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص 126.

(1) فيرو: الحوليات، ص ص 318، 319، بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 128، 129؛ السعيدوني: «ليبيا كما وصفها رحالة جزائري معاصر لابن غلبون»، ص ص 7 ـ 8.

(2) فيرو: الحوليات، ص ص 321 ـ 322، كابوفين: طرابلس والبندقية؛ ص ص 115 ـ 116؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 131 ـ 132؛ Pennell, R: «Tripoli in the Mid Eighteenth Century...», p 93.

أخرى، شهدت المنطقة في هذه المرحلة أيضًا توالي العديد من الأزمات الطبيعية عليها. فعرفت ما لا يقل عن أربع أزمات كبرى تمثلت في جدب ومجاعة في سنة 1767، حيث استمرا حتى سنة 1771 ومجاعة في سنة 1776، ثم قحط ومجاعة أعقبا بطاعون خلال سنوات 1783 ـ 1786، وأخيرًا جفاف في سنة 1792، كان لها انعكاسات مهمة على النواحي الاجتماعية والاقتصادية بما نتج عنها من إفناء لعدد كبير من السكان وهجرة عدد آخر منهم وما صحبها من تردي الوضع الاقتصادي، الأمر الذي أدى بدوره إلى تقلص المداخيل المحلية للسلطة[1].

إن قلة ذات اليد هذه التي تؤكدها المصادر، أعجزت السلطة عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه الجهاز العسكري دعامة قوّتها، إذ فقدت القدرة على توفير الأسلحة اللازمة كما لم تتمكن من توفير مرتبات الجند، الأمر الذي أدى إلى تقليص أعدادهم، كما أدى بهم إلى ممارسة السلب والنهب. ومن جهة أخرى، عمدت السلطة وكحل لمشاكلها المالية إلى زيادة حجم الضرائب المفروضة على الأهالي[2].

إن هذه الأوضاع، التي تزامن خلالها ضعف السلطة وأجهزتها من جهة، وظلمها للأهالي بزيادة الضرائب وممارسة الجنود للسلب والنهب من جهة ثانية، بالإضافة إلى ما شهدته البلاد في ظلها من إرهاق اقتصادي نتيجة توالي الأزمات الطبيعية عليها، هيّأت الفرصة لظهور العديد من الاضطرابات الداخلية التي

---

(1) توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص ص 131، 161، 179، 187 ـ 221، 213 ـ 235، 514، فيرو: الحوليات، ص ص 324، 336، 337؛ كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 111؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص 133؛ السعيدوني: «ليبيا كما وصفها رحالة جزئراي معاصر لابن غلبون»، ص 9.

(2) الأنصاري: المنهل العذب، ص 299، فيرو: الحوليات، ص ص 324، 327؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 131 ـ 133. وقد يبدو من المفيد الإشارة هنا إلى ما تذكره المصادر عن المصاعب المالية التي واجهها علي القرمانلي مؤدية إلى إفلاسه إذ يذكر مثّلا إضطراره إلى رهن حلي حريمه أكثر من مرة لدى اليهود والقنصلية الفرنسية لقاء قروض. كما تشير إلى إرساله البعثات إلى الدول الأوروبية طالبًا المعونات المالية، فضّلا عن عمله على إذابة وسبك أواني القلعة الفضية وإضطراره إلى بيع جزء من عبيده. أنظر بخصوص ذلك فيرو: الحوليات، ص ص 324، 327، 335، 341، كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 111.

اتخذت أشكالاً مختلفة. فظهر بعضها في شكل ثورات عمت المناطق المختلفة بهدف التحرر من نفوذ السلطة، وبرز بعضها في شكل صراعات ونزاعات بين القبائل، في حين اتخذ بعضها شكل الصراعات السياسية على الحكم قامت بين أفراد الأسرة الحاكمة.

يقترن ظهور إولى الثورات التي قادتها المناطق ضدّ السلطة في هذه المرحلة بثورة منطقة غريان في سنة 1754. فهذه المنطقة التي تعدّ أحد مراكز الثروة في الإيالة، بالنظر إلى إمكانياتها الاقتصادية المتميزة، حيث عرفت بأهمية إنتاجها من الزعفران والسنا اللذان يشكلان مواد أساسية في صادرات الإيالة إلى أوروبا، بالإضافة إلى أهمية إنتاجها من الحبوب والزيت والفواكه[1]، أهلتها إمكانياتها تلك لأن تعلن خروجها عن السلطة، فقامت بطرد القائد «الحكومي» المعين هناك ورفضت دفع الضرائب. وإزاء ذلك جردت السلطة حملة إلى المنطقة تمكنت على إثرها من القضاء على تلك الثورة التي كلفت الأهالي أربعمائة ألف فرنك دفعت كغرامة، بالإضافة إلى فقدهم عددًا من زعمائهم[2].

إن هذا النجاح السريع في القضاء على ثورة غريان في هذه الفترة التي لا تزال خلالها السلطة تحتفظ بعناصر قوتها، قابله ضعف واضح في السيطرة على الثورة الثانية التي اندلعت في نفس المنطقة في سنة 1780، والتي مثلت دافعًا لانتشار الثورات في المناطق المختلفة. فتشير المصادر إلى أنه على إثر مصادرة الباشا لشحنة من الزعفران أرسلها الشيخ ابن مخيريق، زعيم غريان المنتمي إلى المحاميد، إلى أحد تجار طرابلس، أعلن أهالي المنطقة بمساندة حلفائهم من ورشفانة الثورة، فاستولوا على القلعة وأتلفوا ما تحتويه من مدافع وأسلحة، وقاموا بقتل أفراد الحامية العسكرية الموجودة بها. ولقد استغل الشيخ سيف النصر زعيم أولاد سليمان، الذين كانوا ينتشرون في المناطق ما بين مصراتة وسرت وحتى فزان جنوبًا، هذه الثورة ليعلن ثورته ضد حاكم مصراتة رمضان

(1) الفاسي: وصف أفريقيا، ج (2)، ص 106؛ ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص ص 24، 28، 29؛ روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص 211؛ Ventur de Paradis,: «Ville et Royaume de Tripoli...», P 133.

(2) فيرو: الحوليات، ص 317.

الأدغم، متذرعًا بتعدي القوات «الحكومية» على بعض الخيام التابعة لرعاة الشيخ ابن مخيريق المنصوبة في السّهل. فقام الشيخ سيف النصر بمهاجمة ثكنة مصراتة، واستولى على بعض الأسلحة بها، وقتل بعض جنودها. واستمرت تحركاته المعادية هذه حتى أسفرت عن مقتل القائد رمضان الأدغم. ومن ناحية أخرى، وفي خضم هذه الأحداث عمدت قبيلة النوايل التي كانت تستوطن المنطقة الغربية من الإيالة إلى إعلان الثورة بقيادة شيخها أحمد ولد نوار. وأمام هذه الاضطرابات وحيث عجز علي القرمانلي عن إنهائها باستعمال القوة، فإنه لم يجد بدا من استخدام الوسائل السلمية، فلجأ إلى وساطة المرابطين الذين استطاعوا عقد التسوية مع الثوار من النوايل والمحاميد وأولاد سليمان[1].

لقد كشفت مختلف هذه الثورات والكيفية التي جوبهت بها، النقاب عن مدى الانهيار والضعف اللذين كانت تعانيهما ركائز النظام، الأمر الذي شجع قيام العديد من الثورات الأخرى، والتي هدفت إلى الخروج عن السلطة. فمن ذلك ثورة أهالي منطقة العجيلات في سنة 1781، والتي قاموا خلالها بإشاعة الفوضى في المناطق الغربية ونجحوا في الوصول إلى مخازن الحكومة في زوارة[2]. كما عاود أولاد سليمان المجاهرة بعدائهم في سنة 1783، فلم يكن أمام السلطة في هذه المرة سوى العمل على تنظيم حملة كبيرة إليهم استخدمت خلالها القوات النظامية التابعة لطرابلس وبنغازي ودرنة، بالإضافة إلى المرتزقة من القبائل الموالية، فنجحت في إجبار الثائرين على الخضوع بعد أن فرضت عليهم عقوبات مالية مشددة تمثلت في عشرة آلاف بندقي، ومائة جواد وثمانية آلاف خروف، بالإضافة إلى تحميلهم تكاليف الحملة التي قدرت بأربعين ألف بندقي. غير أن هذا الخضوع كان مؤقتًا، إذ تكررت ثورات أولاد سليمان في سنوات 1786 و1789 و1790، وواجهتها السلطة عن طريق إرسال الحملات، أسفرت آخرها عن إلحاق أضرار بالغة بمنطقة مصراتة[3].

بالإضافة إلى هذه الثورات، التي تحدد المصادر أماكنها والقائمين بها،

---

(1) فيرو، الحوليات، ص ص 328، 330 ـ 332.

(2) المصدر نفسه، ص 333.

(3) المصدر نفسه، ص ص 333 ـ 334، توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص ص 264، 348، 445، كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 229.

تسهب هذه المصادر أيضًا في ذكر الكثير من الحركات الأخرى التي وُجّهت ضد السلطة وقادها البدو في مناطق مختلفة، مهددين خلالها مركز السلطة في مدينة طرابلس أكثر من مرة[1].

إنّ الاضطرابات التي شهدتها الإيالة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لم تقتصر على الثورات التي قادتها المناطق والقبائل ضد السلطة فحسب، بل اتخذت إلى جانب ذلك شكلاً آخر تمثل في النزاعات التي قامت بين القبائل، والتي كان لها بسبب انتشارها في مناطق عدة تأثيرات هامة على اقتصاديات الإيالة. فتشير المصادر على سبيل المثال، إلى الحرب الضارية التي نشبت في سنة 1767 بين قبيلتي الفرجان وأولاد سليمان المساندين من قبل المحاميد. وهي حرب أكدت ضعف السلطة وعجزها عن التدخل لإنهائها، الأمر الذي يبرز أيضًا في سنة 1776 التي شهدت بسبب المجاعة، كثرة التطاحن بين القبائل دون أدنى تدخل من قبل السلطة رغم أن مسرح الحرب وصل إلى أبواب مدينة طرابلس. كما تذكر المصادر أيضًا النزاع بين قبيلة النوايل من جهة وورشفانة ـ وحلفائها المحاميد من جهة أخرى، في منطقة الزاوية خلال سنة 1781، ثم بين النوايل وورغمة في سنة 1782. ولم يقتصر هذا النوع من النزاعات على قبائل المنطقة الغربية من الإيالة فقط، وإنما شمل أيضًا جهاتها الشرقية مثل الصراعات التي قامت بين قبائل الجبارنة والفوايد، وبين العلايا والجوازي في برقة[2].

وإلى جانب مختلف هذه الاضطرابات، شهد عهد علي القرمانلي تفاقم الصراعات السياسية بين أفراد الأسرة الحاكمة. ولقد بدأ هذا النوع من الصراعات منذ السنوات الأولى من حكمه. ففي سنة 1758 حاول أحد أفراد الأسرة الاستيلاء على الحكم معتمدًا على مساندة بعض أعيان مدينة طرابلس، وبالرغم من نجاح السلطة في القضاء على هذه الحركة فإن المحاولات من هذا النوع لم تنته، حيث قادها في السنوات اللاحقة، وفي أكثر من مرة (في سنة

---

(1) توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 247؛ كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 175.

(2) توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 333؛ فيرو: الحوليات، ص ص 324، 331، 332؛ كابوفين: طرابلس والبندقية، ص ص 111، 173؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص 132.

1780 وفي سنة 1786)، أحد أبناء عمومة الباشا بمساندة حكام تونس، مسببًا في إطار ذلك الكثير من الفوضى في المنطقة[1].

إن هذه الصراعات السياسية، ولئن أدت إلى إنهاك السلطة وتأكيد ضعفها، فإنَّ خطورتها مقارنة بتلك التي برزت في أواخر عهد علي القرمانلي بدت محدودة. ففي هذه المرحلة تفاقمت الصراعات بين أبنائه على منصب البك وخاصة بين أكبر أبنائه حسن وأصغرهم يوسف مؤديه في سنة 1790 إلى قتل يوسف لأخيه[2]. إن هذه الحادثة كان لها تأثير كبير على مجرى الأحداث فيما بعد، فعلي القرمانلي بعدم إتخاذه أية إجراءات ضد ابنه يوسف، شجع هذا الأخير على التطلع إلى أكثر من منصب البك. فسعى إلى إنهاء حكم أبيه والحلول محله، يدفعه في ذلك ليس طموحه الشخصي فحسب، وإنما أيضًا خوفه من زوال الحكم القرمانلي. فحالة الفوضى التي كانت تعيشها البلاد، وفي ظل الضعف الذي بدا عليه علي القرمانلي، دفعت بالأهالي إلى طلب تدخل الدولة العثمانية لإعادة الإيالة إلى حضيرتها من جديد، وهو ما رأي فيه يوسف خطرًا يهدد حكم أسرته بالانقضاء[3].

لقد دفعت هذه الأسباب مجتمعة يوسف القرمانلي إلى التفكير في الانتزاء بالسلطة. فسعى إلى تحقيق هدفه عن طريق جمع الأنصار من القبائل المختلفة في الإيالة أولاً، ثم إعلان الحرب التي استمرت ما يزيد عن السنتين، انقسمت خلالها البلاد إلى كتل مختلفة، منها من هي مؤيدة للأب، ومنها من ناصرت الابن، ومنها من اتخذت دور المتفرج، وعاشت في خضمها أقصى حالات الفوضى وعدم الأمان اللذين وإن انتشرا في كامل الإيالة، فإن مدينة طرابلس

---

(1) توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 247؛ فيرو: الحوليات، ص ص 319، 327؛ كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 173.

(2) الأنصاري: المنهل العذب، ص 300؛ توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 415، 417؛ مؤلف مجهول: تكملة تاريخ إيالة طرابلس الغرب، ص ص 24 ـ 26؛ فيرو: الحوليات، ص ص 343 ـ 347؛ كابوفين: طرابلس والبندقية، ص ص 228 ـ 229.

(3) تشير المصادر والمراجع إلى أن أهالي طرابلس (أعيانها وكبار ضباطها) كاتبوا الدولة العثمانية طالبين تدخلها لإنهاء الحكم القرمانلي؛ الأنصاري: المنهل العذب، ص 300؛ فيرو: الحوليات، ص ص 353 ـ 354؛ برينا: طرابلس من 1510 إلى 1850، ص 233.

وضواحيها عانت منهما أكثر من غيرها. فخلال هذه الحرب الأهلية حوصرت المدينة وهددت بالهجوم من قبل قوات يوسف أكثر من مرة، في حين تعرضت منطقتي المنشية والساحل المحيطتين، للتخريب والنهب من قبل هذه القوات التي كانت ترابط بها(1).

إن مختلف هذه الصراعات والثورات والنزاعات التي شهدتها طرابلس خلال كامل النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أبرزت بوضوح مدى الضعف والتصدع اللذين باتت تعايشهما السلطة. غير أن استفحال تلك الصراعات والثورات والنزاعات في أواخر المرحلة المشار إليها، لم يؤد فقط إلى انهيار السلطة، وإنما أدى أيضًا إلى إضعاف المنطقة وسهّل بالتالي سقوطها في يد أيّة قوة أجنبية. فتذكر النصوص أن سنة 1793 شهدت نهاية حكم علي القرمانلي وسقوط الأسرة القرمانلية وإبعادها عن طرابلس، وذلك على يد علي برغل، مغامر مرسل من الدولة العثمانية، تمكن متسلّحًا بفرمان - مشكوك في مصداقيته - من السلطان العثماني، وبثمانية مراكب وبضع مئات من الجنود المرتزقة أن يستولي على طرابلس ويطرد حاكمها دون أدنى مقاومة(2).

هذا وإن استعاد القرمانليون حكم طرابلس في سنة 1795، فإن ذلك تم بالتعويل على مساندة حكام إيالة تونس الذين أمدوهم بالقيادة والجنود. والجدير بالتنويه أنَّ هذه المساندة لم تكن لتقدم لولا إقدام علي برغل على احتلال جزيرة جربة التابعة لحكومة تونس. فبالرغم من أن النصوص تفيد بأن القرمانليين توجهوا إلى تونس مباشرة إثر استيلاء علي برغل على طرابلس في سنة 1793، طالبين معونتها، فإن حكامها اكتفوا بمنحهم حق اللجوء، ولم يحركوا ساكنًا لمساعدتهم إلا بعد ملامستهم لخطورة علي برغل عليهم، والتي جسّدها احتلاله

---

(1) الأنصاري: المنهل العذب، ص 300؛ مؤلف مجهول: تكملة تاريخ إيالة طرابلس، ص ص 28 - 33؛ توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص ص 459 - 460، 470 - 473، 476، 479، 481، 488، 497، 500، 514، فيرو: الحوليات، ص ص 349، 353؛ كابوفين: طرابلس والبندقية، ص ص 231، 223.

(2) الأنصاري: المنهل العذب، ص ص 300 - 301؛ فيرو: الحوليات، ص ص 353 - 356؛ توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس؛ ص ص 560 - 563؛ كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 234؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 142، 144.

لجربة في أواخر سنة 1794، فجاءت مساعدتهم للقرمانليين في إطار عملية استرجاع جربة وكرد فعل على تعديات علي برغل على أراضيهم[1].

إنّ تدخل إيالة تونس في إرجاع القرمانليين على عرش طرابلس، أظهر مدى التصدع الذي وصلت إليه سلطة طرابلس، غير أنَّ هذا الأمر أسهم من ناحية أخرى في تأكيد ضعف المنطقة وإنهيارها. ففي إطار وجود الجند التونسي والقبائل التي انضمت إليه، تعرضت المناطق التي مروا بها إلى الكثير من أعمال السلب والنهب، ولم ينقذ المدينة سوى مبلغ الستين ألف محبوب الذي اضطر أهالي المدينة إلى تقديمه كترضية لأولئك الجنود. وهو المبلغ الذي يفيد القنصل الفرنسي جيس أنه «أتى على ما تبقى من العملات المتداولة في البلاد»، حتى أنه اضطر إلى مدّ العون إلى أهالي طرابلس المفلسين بجمع جزء من المبلغ من الرعايا الفرنسيين[2].

إنّ التدخل التونسي في إعادة القرمانليين إلى حكم طرابلس في سنة 1795، لم يفض إلى تحسين أوضاع المنطقة؛ إذ أنَّ المستفيد الوحيد من هذه العودة هو يوسف القرمانلي. فتشير النصوص إلى أنه لم يمض على تولي أخيه أحمد المُنصب من قبل الجيش التونسي سوى أشهر، حتى نجح يوسف في طرده والحلول محله[3]. غير أن هذا الانقلاب لم يكن ليُحدث أي تغيير في وضع السلطة المتصدع، ذلك أن يوسف وإذ لم يعن بتجنب الأسباب التي أفضت إلى تصدع حكم أبائه وانهياره، والمتمثلة أساسًا في السياسة الجبائية التي اتبعوها، فإنّ عهده (1795 ـ 1832)، استمر يعاصر نفس المشاكل. فعلى الرغم

---

(1) الأنصاري: المنهل العذب، ص ص 303 ـ 307؛ فيرو: الحوليات، ص ص 360 ـ 363؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 148 ـ 151.

(2) فيرو: الحوليات، ص ص 362، 363، وتجدر الإشارة إلى أن الأنصاري يحدد المبلغ الذي دفعه الطرابلسيون بمائة الف محبوب دفعها أغنياء المدينة وأضاف عليها القائد التونسي أربعين ألفًا أخرى من عنده. المنهل العذب: ص 307، غير أنني فضلت الإعتماد على رواية فيرو بالنظر إلى إعتماده على رواية القنصل الفرنسي الذي عاصر الحدث وكان شاهد عيان عليه. وأنظر بالخصوص أيضًا بروشين الذي وإن كان يتفق مع الأنصاري في مقدار المبلغ، فإنه يصفه بأنه أتاوة فرضت على أهالي المدينة، تاريخ ليبيا، ص ص 151 ـ 152.

(3) الأنصاري: المنهل العذب، ص 311؛ توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص ص 594 ـ 595؛ فيرو: الحوليات، ص ص 368 ـ 369؛ كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 239.

من الوضع الاقتصادي المتدني للأهالي بفعل الأحداث التي عصفت بالبلاد في السنوات الأخيرة، والذي تؤكده إفادة القنصل الفرنسي جيس المذكورة آنفًا بخصوص المبلغ الذي دفعه الطرابلسيون إلى الجند التونسي، فإن النصوص تشير إلى أن يوسف القرمانلي وعلى إثر توليه، لم يكتف بجباية الضرائب التي كانت مفروضة فحسب، بل عمل على مضاعفتها. ففي سنة 1796، يذكر نائب القنصل البندقي بتسي في رسالة له، كيف تغلبت المصالح الذاتية على يوسف الذي لا «يسعى إلا للثراء على حساب أسلاب رعاياه، وقد أثقلهم بالضرائب ودمر التجارة بفرض رسوم عالية على دخول وخروج البضائع. وكثير من القوافل التي اعتادت حمل سلعها إلى هنا غيرت طريقها متجهة ببضاعتها إلى أماكن أخرى بعد أن ضاقت بالاجراءات الجديدة الضارة»[1]. كما قام يوسف باشا في سنة 1807 بفرض الضريبة على النخيل والأشجار المثمرة واستمر في مضاعفتها من سنة إلى أخرى[2]. وعمل في سنوات 1806، 1810 ثم 1829 على استحداث رسوم جديدة على التجارة والصناعات[3].

من ناحية أخرى، ومع تزايد مصاعب يوسف باشا المالية بسبب تقلص الايرادات الخارجية[*]، والتي كان يقابلها تزايد مصاريفه، اتجه بكل ثقله نحو الداخل ملقيًا بمشاكله على كاهل الرعية. فالمصادر تفيد بأن الوسائل التي

---

(1) نقلًا عن كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 242.

(2) برينا: طرابلس من 1510 إلى 1850، ص 274؛ Sloush, N: «La Tripolitaine Sous La domination des Karamanlis...», P 221. وبخصوص مضاعفة هذه الضرائب في السنوات اللاحقة أنظر الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 262، 284، حيث يذكر حسن الفقيه حسن أنه فيما بين سنتي 1820و 1821 زاد مقدار هذا النوع من الضريبة من 600 ريال عن كل شجرة ونخلة إلى 1200 ريال.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 443 ـ 444، 445؛ فوليان: ليبيا اثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ص 90.

(*) كانت هذه الإيرادات تتمثل في الأتاوات التي كانت تفرض على الدول الأوروبية الصغرى بالإضافة إلى الهدايا التي تقدمها الدول الأوروبية بصورة عامة، وعائدات الغزو البحري، وقد بدأت هذه الإيرادات في التناقص منذ الحرب الطرابلسية الأمريكية، غير أنها زادت في التقلص مع إلزام الدول الأوروبية الباشا بإنهاء الغزوات البحرية، أنظر بالخصوص، فيرو: الحوليات، ص ص 394، 403 ـ 404؛ روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص ص 327 ـ 329، 333، بروشين: تاريخ ليبيا، ص 224.

انتهجها لم تقتصر على مضاعفة الضرائب واستحداث ضرائب أخرى فحسب، بل قام بالتوسّع في سياسة الاحتكار التي أشرت إليها في الفصل السابق، كما أنه قام كسابقيه بإثقال كاهل سكان المنطقة باستحداث أعباء من نوع جديد. فلقد جعل الأهالي يتحملون نفقاته الخاصة، ونفقات الإنشاءات والترميمات التي كان يقوم بها وتكاليف شراء الأسلحة وتجهيز الجنود، هذا فضلاً عن تحميلهم تسديد ديونه تجاه التجار الأوروبيين، وذلك بفرض ضرائب استثنائية عليهم كلما دعت الحاجة[1]. وفي هذا الخصوص يذكر الأنصاري أن يوسف باشا حمّل الأهالي «بمقتضى ما كان له من إطلاق التصرف في مصاريف شهواته وألوان ملذاته أكثر من طاقتهم حتى آل الأمر إلى فاقته وفاقتهم. ولم يزل الحال يثقل بقدر الضعف حتى استحوذ على عموم الأهالي الإفلاس»[2].

لقد جرّ الإرهاق الضريبي الذي مارسته السلطة على الأهالي إلى إندلاع الثورات وانتشار حركات العصيان، التي كان لها دائمًا نفس الخاصية في قيامها في مناطق الثروة المهمة بالنسبة للسلطة. ففي سنة 1803 تذكر المصادر إعلان أهالي غريان الثورة محتجين على قيمة الضرائب التي كانوا يدفعونها وعلى ممارسات المحلة التي خرجت إليهم لجبايتها، فلم يكن أمام الباشا سوى إرسال الجيش لإخماد تلك الثورة، غير أنه لم يقتصر في إطار ذلك على تحصيل الضرائب المقررة فقط، وإنما غرم الأهالي مبالغ جسيمة[3]. وفي سنة 1806 ـ 1807، جاهر أحمد بن سيف النصر زعيم أولاد سليمان بالعصيان، فغزا مناطق سرت وفزان وبرقة، واضطر الباشا إلى توجيه حملة إليه استطاعت إخماد حركته بصعوبة، بعد مواجهات عنيفة معه أسفرت عن قتله مع الكثير من أنصاره[4]. وفي نفس هذه السنة أيضًا أعلن أهالي غدامس، المنطقة ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لتجارة طرابلس، قطع علاقاتهم بحكومة طرابلس وامتنعوا عن دفع

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، في أماكن متفرقة أنظر على سبيل المثال لا الحصر ص ص 207، 383، 420، 433، 474، 512، 526، 531، 578، 599، 600، 603؛ فيرو: الحوليات، ص ص 403، 404، 412، 415؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 226 ـ 227.

(2) الأنصاري: المنهل العذب، ص ص 332 ـ 333.

(3) المصدر نفسه، ص 314؛ روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص 322.

(4) الأنصاري: المنهل العذب، ص 315؛ روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص 322.

الضرائب. غير أن عجز السلطة كان فيما يبدو وراء عدم استعجالها في الرد عليهم. إذ تشير النصوص إلى انتظارها حتى سنة 1810 لتوجّه إليهم حملة ألزم على إثرها أهالي غدامس بدفع ما تراكم عليهم من جباية، بالإضافة إلى غرامة قدرت بـ 20000 مثقال من الذهب و20000 محبوب، مع إخضاع البلدة للإدارة المباشرة[1].

كما أعلن حكام فزان، الذي حافظوا على ولائهم للقرمانليين منذ سنة 1733، عن رفضهم دفع الضرائب والخروج عن سلطة طرابلس في سنة 1812. إن موقف حكام فزان هذا، والذي هدّد سلطة طرابلس بفقد مورد هام للدخل، أفسح المجال أمام الباشا ليضع يده على ذلك المركز التجاري الغني والمهم. فتذكر النصوص أن الباشا لم يكتف بإرسال حملة إلى فزان، بل عمد في إطارها إلى وضع حد لاستقلالية الإقليم بالقضاء على حكم أسرة أولاد محمد. ولكي يضمن السيطرة الفعلية على المنطقة، قام يوسف باشا بإلحاقها مباشرة بالإدارة المركزية في طرابلس. كما أنه ومن منطق إدراكه لأهمية الضرائب في تأكيد السيطرة، عمل على مضاعفة مبلغ الضرائب المفروضة عليها ثلاث مرات[2].

وإلى جانب مختلف هذه الثورات، شهد عهد يوسف باشا تعدد ثورات منطقة الجبل الغربي الواقعة على طريق تجارة القوافل، والتي كانت شبه مستقلة تحت سيطرة قبيلة المحاميد القوية. فأعلن أهالي المنطقة الثورة في سنوات 1812 و1817 و1820 و1825، رافضين دفع الضرائب ومهددين القوافل المارة بهم. وبالرغم من الحملات المتكررة التي وجّهت ضدهم، فإن السلطة فشلت في فرض الهدوء المطلق على المنطقة، كما فشلت أيضًا في محاولتها فرض نفوذها المباشر عليها وإنهاء سيطرة المحاميد في سنة 1827، بعد ما لامست في

---

(1) الأنصاري: المنهل العذب، ص ص 315، 318، وتجدر الإشارة إلى أن روسي وعزيز سامح يجعلان الـ 20000 مثقال قيمة الضرائب المتراكمة، في حين يحددان مبلغ الغرامة بـ 120000 محبوب دفعت كتعويض عن الحملة. روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص 323؛ سامح: الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ص 169.

(2) الأنصاري: المنهل العذب، ص 318؛ سامح: الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ص ص 170 ـ 171؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 165 ـ 166.

حملاتها السابقة ضدها أهميتها كمركز ثروة[1].

وتعددت في هذه السنوات أيضًا الثورات في برقة. فبدأت بثورة قبائل درنة خلال سنوات 1802 ـ 1805، تضامنًا مع أحمد القرمانلي المدعوم من قبل الأمريكيين في حركته ضد أخيه لاسترداد منصب الباشا، ثم في سنة 1812 أعلنت بنغازي ودرنة الثورة بسبب الضرائب المفروضة عليها. وإذ أرسل الباشا إبنه محمد بك لإخماد هذه الثورة وعيّنه حاكمًا على المنطقة، فإنه لم يلبث أن أعلن في سنة 1816 خروجه عن أبيه مستغلاً تذمر الأهالي من السياسة الجبائية. وعلى الرغم من نجاح الباشا في القضاء على تحركات ابنه، فإن المنطقة لم تهدأ إذ أعلنت الثورة من جديد في سنة 1831[2].

كما ثار عبد الصمد بن سلطان الترهوني أحد زعماء ترهونة في سنة 1824، ولم تتمكن القوات الحكومية من القضاء على ثورته إلا بصعوبة[3]. وفي نفس هذه السنة أيضًا أعلن سكان بني وليد الثورة، وكانت هذه المنطقة تمثل أحد مراكز الثروة في الإيالة، حيث تشيد المصادر بأهمية إنتاجها من النخيل والزيتون، فضلاً عن أهميتها كنقطة عبور بالنسبة لطرق القوافل[4]. وقام النوايل في سنة 1827، والمحاميد من أولاد سعيد بن صولة بقيادة شيخهم ولد سعيد بن المايل في سنة 1828 بأعمال عدائية ضد السلطة، غير أن هذه الأخيرة

---

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 254، 255، 257، 311؛ الأنصاري: المنهل العذب، ص ص 328، 329، 330؛ سامح: الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ص ص 171 ـ 175، بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 166 ـ 167.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 250؛ الإنصاري: المنهل العذب، ص ص 314 ـ 315؛ فيرو: الحوليات، ص ص 401، 402؛ روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص ص 331، 342؛ سامح: الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، ص 168؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 191 ـ 198.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 293، 295؛ الأنصاري: المنهل العذب، ص 331؛ روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص ص 323، 337. على أن الجدير بالذكر أن كلاً من الأنصاري وروسي يجعل تاريخ هذه الثورة في سنة 1826 ـ 1827.

(4) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 296؛ ليون: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ص 31، روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص 212؛ Pellissier de Raynaud, F.: «La Regence de Tripoli..», p 14.

عجزت عن وضع حد لتلك الأعمال[1].

إنَّ غلوَّ السلطة في سياستها الجبائية من جهة، ثم ملامسة الأهالي لضعفها وعجزها من جهة ثانية، شجع ظهور المزيد من الحركات المناوئة والمعبرة عن الثورة التي اتخذت من السنتين الأخيرتين من عهد يوسف باشا (1831 ـ 1832) شكلاً أكثر خطورة، أهمها ثورة عبد الجليل بن سيف النصر في سنة 1831، ثم ثورة المنشية في سنة 1832.

ففي سنة 1831، تفيد النصوص بإعلان عبد الجليل بن غيث بن سيف النصر، زعيم أولاد سليمان، الثورة. إنّ هذه الشخصية التي نشأت في البلاط القرمانلي وشاركت في العديد من الحملات الحكومية ضد الدواخل، كانت على دراية تامة بمدى تردي وضع حكومة طرابلس. ومن ناحية أخرى، فإنه من خلال قيادتها لحملات إلى بلاد السودان، وقفت على أهمية التجارة الصحراوية، وأهمية مناطق الجنوب بالنسبة لهذه التجارة. عليه فإن الثورة التي قادها عبد الجليل بن سيف النصر لم تهدف إلى مجرد إعلان العصيان فحسب، وإنما طمح من خلالها إلى وضع يده على التجارة الصحراوية، وذلك باستقطاع مناطق الجنوب والمناطق الوسطى المطلة على البحر (سرت، موطن أولاد سليمان)، والاستقلال بحكمها. ولقد عمل عبد الجليل بن سيف النصر في سبيل تحقيق طموحاته تلك، إلى تكوين تحالفات مع بعض القبائل المتواجدة في هذه المناطق. فبالإضافة إلى عشائر أولاد سليمان، انضمت إليه قبائل ورفلة، والقذاذفة، والمقارحة، ونودي به رئيسًا لجميع مناطق ورفلة، وسرت، والشاطئ. وبعد أنْ تمّ له ذلك، عمد إلى الاستيلاء على مراكز الثروة في الجنوب فاحتل فزان وسبها وسوكنة. وحيث مثل احتلال هذه المناطق ضربة قوية للباشا، فإنه لم يكن أمامه من بُد سوى العمل على تجهيز الحملات وإرسالها للقضاء على تلك التحركات. غير أنَّ المواجهات بين الطرفين، والقسوة التي أظهرتها قوات السلطة تجاه أهالي بني وليد، من تقتيل للأنفس، وقطع للأشجار، وتعديم للآبار، دفعت أولاد أبو سيف وأولاد بن مريش إلى التدخل لتوقيع الصلح بينهما، ملزمين السلطة بقبوله بعد تهديدهم لها بالانضمام

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 347، 375.

إلى الثوار في حالة رفضها. وبالرغم من إقامة هذا الصلح المبدئي واستعادة الباشا لفزان، فإن المواجهات لم تنته، إذ فشل الباشا في استمالة القبائل المعادية لأولاد سليمان إلى صفه، بل إن أهالي غريان والمحاميد من أولاد سعيد بن صولة أعلنوا ثورتهم تضامنًا مع عبد الجليل بن سيف النصر، الذي تواصلت حركته حتى سنة 1842[1].

أمّا فيما يتعلق بالثورة الثانية، وهي ثورة المنشية في سنة 1832، فإنها كانت أشد خطورة بما أفضت إليه من نتائج كانت أكثر عمقًا بالنسبة للسلطة. ففي هذه السنة وتحت ضغوط القنصلين الانجليزي والفرنسي اللذين طالبا الباشا بسداد جميع ديون رعايا بلاديهما، اضطر الباشا، وقد استنزف أموال الأهالي واستنفذ كل الطرق في سبيل الحصول على المزيد منها، إلى الاتجاه إلى أهالي المنشية والساحل، وهم الفئة التي كانت معفيّة دائمًا من الضرائب، ففرض عليهم دفع ثلاثة ريالات دورو عن كل بئر في سوانيهم. وحيث وجد مشايخ المنشية والساحل أنفسهم في قبضة الباشا، فقد تظاهروا بقبول هذه الضرائب محذرينه من أن يفرض عليهم سواها. غير أنهم وما إن خرجوا من المدينة، حتى أعلنوا عصيانهم. فعمل أهالي المنطقتين في البدء على مقاطعة أسواق المدينة، الأمر الذي دفع يوسف باشا، وقد أحس بخطورة الموقف، أن يعلن تراجعه عن مطالبتهم بتلك الضرائب، ويدعوهم إلى معاودة التردد على أسواق المدينة. غير أن فقدان الثقة في الباشا جعل أهالي المنشية والساحل يسارعون بالمجاهرة بالثورة، فعمدوا إلى تنحية يوسف باشا وتنصيب حفيده محمد القرمانلي باشا عليهم أولاً، ثم قاموا بمحاصرة المدينة وإعلان الحرب في مرحلة ثانية.

ولقد فشلت القوات التي دفع بها يوسف باشا للقضاء على هذه الثورة التي

---

(1) بخصوص هذه الثورة انظر: الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 552، 554، 558، 560، 563، 569، 570، 573، 582، 583؛ الإنصاري: المنهل العذب، ص 333؛ فيرو: الحوليات، ص ص 421 ـ 422؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 239 ـ 242؛ حميدة: المجتمع والدولة والإستعمار في ليبيا، ص ص 87 ـ 88؛ كمالي، إسماعيل: وثائق عن نهاية العهد القرمانلي، تعريب وتعليق محمد مصطفى بازامة، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت)، ص ص 47، 50، 51، 52، 82.

تزايد أنصارها بانضمام بقية المناطق المحيطة بطرابلس إليها، وازداد موقف الباشا حرجًا بتواصل تحركات عبد الجليل بن سيف النصر، وقيام الاضطرابات من جديد في المنطقة الشرقية. فلم يجد من حل أمامه سوى التنازل عن الحكم لصالح ابنه علي بك. غير أن هذا الإجراء الذي أكد اهتزاز السلطة، لم يحسم الثورة أو ينهها. فلم يحصل الباشا الجديد على الاعتراف به إلا من قبل سكان مدينة طرابلس، حيث رفض ثوار المنشية والساحل منحه هذا الاعتراف. كما إستغلت الكثير من المناطق الأخرى الفرصة للتحرر من التزامها نحو سلطة طرابلس. وعلى الرغم من تدخل الدولة العثمانية لصالح علي باشا، إلا أن الثورة استمرت ولم تنته إلا بإقصاء القرمانليين عن حكم طرابلس، وإعادة المنطقة من جديد تحت النفود العثماني المباشر في سنة 1835[1].

إنَّ التعرض إلى الثورات والنزاعات والصراعات المتعددة التي شهدتها طرابلس في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، بدا مهمًا بالنظر لما تشكله من مظاهر ضعف وتصدع السلطة في هذه الفترة. غير أن اهتمام هذا الفصل بالبحث في هذا التصدع لا يرمي إلى إبراز مظاهره فحسب، وإنما يهدف أساسًا إلى إبراز تأثيراته على تجارة المدينة وتجارها. والنظر في آثار تصدع السلطة على هذين الجانبين، يبدو في رأيي مرتبطًا إلى حد بعيد بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الوطيدة بالمناطق المختلفة الأخرى في الإيالة، وبحكم ارتباط تجارتها، كما بينت، بعلاقاتها مع تلك المناطق، لم تكن بمعزل عما كان يجري في خارجها. تبعًا لذلك فقد رأيت أن التعرض إلى تأثيرات السلطة على تجارة المدينة وتجارها، لا بد أن يتم من خلال النظر في آثار ذلك التصدع على مجتمع واقتصاد الإيالة بصورة عامة.

لقد كان من الطبيعي أن ينعكس هذا التصدع الذي أصاب سلطة طرابلس على مختلف أوجه الحياة سواء منها الاجتماعية أو الاقتصادية. غير أن اللافت

---

(1) حول إندلاع ثورة المنشية وتطوراتها أنظر: الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 600، 601، 602؛ الأنصاري: المنهل العذب، ص ص 335، 339؛ فيرو: الحوليات، ص ص 423، 443؛ سامح: الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، ص ص 183-189؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 245-260. وانظر بخصوص إنهاء الحكم القرمانلي في طرابلس نصّ الفرمان العثماني بالخصوص في: د.م.ت.ط، س.م.ش رقم (3)، ص ص 167-168.

للنظر هو أن المتتبع لهذه الانعكاسات، يجد صعوبة في فصل ما يتعلق منها بالجانب الاجتماعي عما يرتبط بالجانب الاقتصادي، إذ بدت تأثيرات كل جانب مؤدية إلى الأخرى. ففي البدء يمكن أن أشير إلى تأثير هذا التصدع على التركيبة الديمغرافية للسكان. فإذا ما كانت المصادر تؤكد على دور الأزمات والكوارث الطبيعية المتوالية في التأثير على هذا الجانب، بما جرت إليه من فناء عدد كبير من الأهالي ودفع قسم آخر منهم إلى الهجرة[1]، فإنها لا تغفل دور مواجهات السلطة للثورات التي قامت، ودور النزاعات القبلية التي عجزت السلطة عن إنهائها في تعميق هذا التأثير. فبالإضافة إلى ما تشير إليه النصوص من تعرّض الثوار إلى التقتيل في مواجهات السلطة معهم، ودور النزاعات القبليّة في القضاء على عديد الأنفس، فإنها تذكر إضطرار بعض القبائل إلى مغادرة الإيالة بسبب هزيمتها في نزاعاتها فيما بينها، أو بسبب فشلها أمام القوات «الحكومية»، أمثال قبيلة الفرجان في المنطقة الغربية، وقبائل أولاد عون والفوايد والجوازي في برقة[2].

إن تصدع التركيبة الديمغرافية للبلاد، وإن اقترن بتعدد الفتن والصراعات التي دارت رحاها في كامل الإيالة، مُنزلة الخراب بكثير من مراكز الثروة فيها، واقترن من جهة أخرى بفرض السلطة للضرائب المرهقة، كان من البديهي أن يفضي إلى تقليص وضعف الانتاج، بل ويهدد القطاعات الاقتصادية بالانهيار فيضعف بالتالي اقتصاديات السكان. ففي هذا الخصوص يذكر الرحالة الورثيلاني الذي زار المنطقة في سنوات (1179 ـ 1181هـ/ 1765 ـ 1768م)، أن «معطن النعيم[*] أرضه طيبة، غير أن الظلم أجلى هذا الوطن». وأنَّ «بلاد سرت من أخصب البلاد وعربها أهل رفاهية، إلا أن الجور أجلاهم وشتت شملهم».

---

(1) توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص ص 162، 187 ـ 221، 262 ـ 263؛ فيرو: الحوليات، ص ص 324، 338.

(2) الأنصاري: المنهل العذب، ص ص 314، 315، 328، 330؛ فيرو: الحوليات، ص ص 331، 402؛ حميدة: المجتمع والدولة والإستعمار في ليبيا، ص ص 118، 134؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 132، 168.

(*) المعطن في اللغة هو المناخ حول الماء (ج معاطن). وهنا هي نقطة ماء بساحل البحر في طريق القوافل في إتجاه الشرق تقع في منطقة النعيم الواقعة بين سرت وإجدابيا.

ومدينة طرابلس والنواحي القريبة منها «ضاقت على أهلها المعيشة وما هي إلا بالكدّ والجد والسعي الكثير ومع ذلك لا يستقرون على طائل»[1]. ويصف نائب القنصل الفرنسي فاللبير وضع الإيالة في سنة 1786 بقوله «لم يعد باشا طرابلس يسوس اليوم سوى رعايا متمردين وفيافي مجدبة وخرائب مهدمة وليست طرابلس الآن سوى صحراء موحشة فكل شيء ماضي في الذبول والانهيار[2]». ويؤكد فيرو من جهته دور السياسة الضريبية في جرّ الخراب الاقتصادي على طرابلس خاصة في فترة حكم يوسف باشا، فيشير إلى أنها تسببت في إنزال الخراب بالزراعة، حيث غالبًا ما يجد الفلاحون أنفسهم مضطرين إلى ترك أراضيهم والارتحال إلى بلدان أخرى، «وهكذا فقد كثر عدد أولئك الذين جلوا عن أراضيهم وأملاكهم، فأصبحت الأرياف شبه خالية من سكانها وصارت منطقة برقة المشهورة بخصوبتها بدون زراعة، وتسربت المياه الغزيرة التي كانت تسقي مزارع درنة وضاعت، وأهملت بساتين الزيتون والبرتقال التي كانت من قبل مخضرة كالغابات الضحوكة»[3]. ولعل ما يؤكد هذا الوضع الاقتصادي المنهار، ما تشير إليه النصوص من تحول الإيالة من طور تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير لمنتجاتها الزراعية وخاصة الحبوب، إلى طور الاعتماد الكلي على الخارج في توفير احتياجاتها الأساسية منها[4].

إنّ مختلف هذه الشواهد، وإن كانت تتصل بالقطاع الزراعي، فإنه لا مندوحة من الإشارة إلى أن القطاع الرعوي كان من شأنه أن يتأثر بدوره بالأجواء التي سادت الإيالة في هذه المرحلة من تاريخها. كما أنّ الصناعات بالرغم من محدوديتها، وحيث اعتمدت في قيامها على هذين القطاعين، كان من الطبيعي أن تتأثر بضعفهما.

إنّ الضعف والتدهور اللذين أصابا مختلف هذه القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى حالة انعدام الأمن والفوضى التي عمّت الإيالة، كانت لهم تأثيرات عكسية على تجارة الإيالة بصورة عامة، وهو الأمر الذي تفيد به النصوص في

---

(1) نقلاً عن السعيدوني: «ليبيا كما وصفها رحالة جزائري معاصر لابن غلبون»، ص ص 9، 12.

(2) نقلاً عن فيرو: الحوليات، ص 339؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 133 ـ 134.

(3) فيرو: الحوليات، ص ص 403، 414.

(4) المصدر نفسه، ص ص 339، 393، توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 131.

إشاراتها إلى العجز الذي أصاب الميزان التجاري خلال سنوات متعددة من هذه الحقبة، وأيضًا في تأكيدها على الركود الذي أصاب هذا النشاط[1]. غير أن الجدير بالتنويه، أن هذه التأثيرات وإن شملت كامل تجارة الإيالة، فإنها بدت أشد وقعًا على تجارة المدينة والعاملين بها.

لقد شكلت مختلف مناطق الإيالة أهمية كبرى بالنسبة للمدينة، كما سبق وأشرت. فمدينة طرابلس وبحكم تواضع إمكانياتها الاقتصادية، بدت معتمدة بشكل كلي على المناطق الأخرى في توفير احتياجاتها الأساسية، كما أنها ارتكزت عليها في عملية تمويل تجارها بالمواد التي يتعاملون بها في تجارتهم الخارجية. ومن جهة أخرى مثلت هذه المناطق أسواقًا مهمة بالنسبة لتجار المدينة حيث يصرفون فيها البضائع التي يستجلبونها. عليه فإن التخريب الذي تعرضت له مختلف تلك المناطق أفضى إلى تقليص مبادلات طرابلس معها، وبالتالي تقليص مبادلات الأخيرة مع العالم الخارجي. وعلاوة على كل ذلك، فإن حالة الفوضى التي سادت في الدواخل التي تمرّ بها طرق القوافل، وانعدام الأمن فيها أدى إلى ركود تجارة العبور التي اعتمد عليها قسم هام من تجارة طرابلس «الدولية»، بل وتوقفت في بعض السنوات، هذا دون أن ننسى ما تعرضت إليه مدينة طرابلس بوصفها مركز السلطة، في إطار تلك الاضطرابات، من حصار في أكثر من مناسبة، قطع كل صلة لها بالمناطق خارج الأسوار، فأدى إلى إقفار أسواقها وإغلاق حوانيتها وكساد تجارتها[2].

---

(1) فيرو: الحوليات، ص ص 319، 332، 333، 339، 403؛ فوليان: ليبيا اثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ص 87؛ كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 242؛ ميكاكي: طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ص ص 201 ـ 202؛ الشركسي: الأزمة المالية عند نهاية العهد القرمانلي، ص ص 202 ـ 204.

(2) لقد تعرضت المدينة للحصار أكثر من مرة في إطار الصراع الذي دار بين علي باشا القرمانلي وابنه يوسف خلال سنوات 1790 ـ 1793، كما تعرضت للحصار خلال حكم علي برغل(1793 ـ 1795) على أن أهم حصار فرض عليها كان خلال ثورة المنشية حيث دام ثلاث سنوات (1832 ـ 1835). وبخصوص تأثر التجارة الطرابلسية (أي المدينة) بحالة الفوضى التي عمت الايالة وتأثرها بالحصار المفروض عليها انظر توللي: عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص ص 472، 488، 500، فيرو: الحوليات، ص ص 351 ـ 352، 360، 436، روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص ص 310 ـ 311، 346 ـ 347؛ كابوفين: طرابلس والبندقية، ص ص 175، 235؛ كمالي: وثائق عن نهاية العهد القرمانلي، ص 48.

وقبل أن أختم الحديث عن التصدع الدّاخلي لسلطة طرابلس وتأثيراته، كان من الضروري الوقوف عند جانب آخر له أهميّة خاصة بوصفه يمثل مظهرًا آخر من مظاهر التصدع، وكانت له علاقة مباشرة بالنشاط التجاري، وأعني به النقود. فلقد وضع التصدع الذي عايشته سلطة طرابلس، خلال كامل المرحلة قيد الدرس، ميسمه على القطاعات التي تخضع لسيطرتها. وإذ مثلت النقود واحدة من أهم هذه القطاعات، بالنظر لاحتكار السلطة لسكها وإصدارها وإشرافها على كل ما يتعلق بتداولها وصرفها، فإنها شكلت بما ظهر عليها من ضعف شاهدًا مهمًا على تصدع السلطة وكان لها تأثيراتها على التجارة والعاملين بها.

لقد عرفت طرابلس في هذه المرحلة العديد من العملات التي اختلفت في أنواعها وأوزانها وعيارها، كما سبق وأوضحت في الفصل السابق. ولكن ولئن اعتبرت عملية سك وإصدار العملة رمزًا «لقوة» و«استقلالية» الأنظمة الحاكمة بصورة عامة، فإن المتمعن في إصدارات القرمانليين من النقود، يرى أن هذه الأخيرة تقوم دليلاً على تصدّع سلطتهم بما تؤكده من استمرار تبعيتهم للدولة العثمانية. فهذه النقود فضلاً عن حملها لأسماء السلاطين العثمانيين فإنها اتخذت نفس أشكال النقود العثمانية واحتفظت بنفس مسمياتها وأيضًا في بعض الأحيان بأوزانها.

من ناحية أخرى، فإنه بالرغم من التعدد والتنوع في النقود الطرابلسية، فإن السمة الغالبة عليها كانت الضعف. إن هذا الضعف يرتبط أساسًا بالأزمات الاقتصادية التي شهدتها الإيالة، والتي ظهرت بوادرها مع بدايات النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ثم استفحلت في السنوات اللاحقة لتتأكد إبّان حكم يوسف باشا القرمانلي. وقد سبق الوقوف في الصفحات السابقة على أبرز عوامل وملامح هذه الأزمات، وتأثير هذه الأخيرة على مسألة النقود ـ يتراءى في مظاهر عدّة لعلّ أهمها مشكلة قلة السيولة النقدية التي عانت منها الإيالة في هذه المرحلة، ثم التزوير الذي شهدته العملات الصادرة عن دار السكة الطرابلسية.

إن دلالات الضيق النقدي في الإيالة تبدو متعدّدة، حيث شملت السلطة والأهالي على حدّ السواء. ففيما يتعلق بالسلطة تشير النصوص إلى اضطرار باشاوات طرابلس في كثير من الأحيان، إلى إذابة فضة قصورهم وصهر نحاس المدافع وسكها نقودًا. كما أنهم وإذ أسرفوا في الاستدانة لتغطية نفقاتهم

الخاصة، فإنهم عمدوا إلى رهن مجوهرات حريمهم ورهن سفنهم الحربية وبيعها، في محاولة لهم تسديد تلك الديون[1]. أما الأهالي الذين استنزفت أموالهم من جراء دفع الضرائب، فإن الحال وصل بهم إلى تصريف حلي نسائهم ومجوهراتهن[2]. من جهة أخرى، إن سجلات المحكمة الشرعية تقدم لنا من خلال ما توفره من معلومات عن المعاملات التجارية القائمة في طرابلس. صورة واضحة عن مدى الضيق النقدي الذي عايشه أهالي طرابلس خلال كامل المرحلة قيد الدراسة. فالمتمعن في هذه المعاملات يجد أنه بالرغم من أهميّة الدور الذي اضطلعت به النقود فيها[*]، فإن الجزء الأكبر منها قام على أساس بيوع الدين. فمن خلال محاولة حصر هذه المعاملات في سنوات مختلفة من المرحلة قيد الدراسة يتبين أنه خلال سنوات 1722 ـ 1727، مثلت المعاملات القائمة على الدين 75 معاملة من مجموع 93 معاملة أي بنسبة 80,6٪ من مجموع تلك المعاملات وفي إطار ذلك شكلت المعاملات القائمة على التقسيط 25 معاملة (بنسبة 33,33٪ من معاملات الدين). وقد تزايدت هذه النسبة خلال سنوات 1760 ـ 1763، فعدّت المعاملات القائمة على الدّين 44 معاملة

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص 600، الأنصاري: المنهل العذب، ص 332؛ فيرو: الحوليات، ص ص 327، 331، 420، 422.

(2) فيرو: الحوليات، ص 339؛ Venture de Paradis. J: «Ville et Royaume de Tripoli..», p. 130.

(*) لقد لعبت النقود دورا بارزًا بالمقارنة مع المقايضة التي التي لا تذكر في السجلات إلا خلال سنوات 1722 ـ 1727، ولم تمثل في هذه الفترة إلا نسبة 7,9٪ من مجموع المعاملات المذكورة والبالغة ثلاثا وتسعين معاملة. على أن الجدير بالذكر أن هذه المعاملات دارت في نطاق الايالة. ولكن ولئن كانت هذه النتيجة تقوم أساسًا على ما ورد في السجلات، فإن المصادر الأخرى تؤكد على أهمية الدور الذي لعبته المقايضة في تجارة طرابلس ليس في نطاقها الداخلي وحسب، بل وأيضًا في نشاطها الخارجي فمن ذلك ما تذكره توللي عن سيادة هذا النوع من المعاملات في المبادلات التي تقوم بين الطرابلسيين والحجاج المارين بالمنطقة. عشر سنوات في بلاط طرابلس، ص 355. هذا إلى جانب المعاملات مع الدول الأوروبية قبل إستفحال الأزمات الإقتصادية بالايالة ففي هذا الخصوص يذكر فيرو إضطرار طرابلس تسديد أثمان واردتها نقدًا في ظل هذه الأزمات التي اثرت في تقليص الإنتاج المحلي الذي كان ما يُصدر منه يكفي لتغطية قيمة الواردات، الأمر الذي يوحي بأن هذا الإنتاج كان يقايض به الواردات. فيرو: الحوليات، ص 339.

من مجموع 51 معاملة، بنسبة 86,2٪ من مجموع المعاملات، وشكلت منها المعاملات القائمة على التقسيط 13,6٪. أما خلال سنوات 1802 ـ 1807، فإن المعاملات القائمة على الدين عدت 17 معاملة من مجموع 18 معاملة أي بنسبة 94,4٪ من جملة المعاملات. وفي إطار ذلك شكلت تلك القائمة على التقسيط نسبة 29,41٪ من معاملات الدين.

إنّ مشكلة قلة السيولة النقدية، وإن كان من شأنها أن تعرقل الحركة التجارية، فإن هذه الأخيرة واجهتها مشكلة أخرى كان لها تأثير أعمق. ففي محاولاتهم الخروج من الأزمات المالية التي حاقت بهم، عمد حكام طرابلس إلى اتباع سياسة غير ملائمة، قامت على تزوير العملة بالتخفيض في أوزانها وعيارها مع الحفاظ في ذات الوقت على قيمتها الإسمية.

لقد لاحت البوادر الأولى لهذا التزوير منذ منتصف القرن الثامن عشر، فيذكر القنصل الدنماركي في سنة 1758 أنه «تم تخفيض قيمة العملة المتداولة بمقدار النصف خلال يوم واحد، وأثر ذلك على التجارة بصورة ملحوظة حيث إختصرت المبادلات التجارية على الأشياء الضرورية فقط»[1]. ويؤكد ذلك القنصل البندقي بيلاتو في سنة 1777، فيذكر: «من الملاحظ منذ زمن انحطاط محسوس في هذا البلد البائس الذي يسير بخطوات كبيرة نحو الخراب، والدليل على ذلك الانخفاض الملحوظ في قيمة النقد الذي نزل في أشهر قليلة إلى 50٪»[2]. غير أن عملية التزوير هذه ازدادت حدة إبّان حكم يوسف القرمانلي وخاصة في العقد الأخير منه، حيث عمد إلى الإسراف في إصدار العملات الرديئة وسحب الأولى «الجيدة» ليحصل على فارق القيمة بينها، وهو فارق وصل في بعض الأحيان إلى حوالي 20٪. فتشير النصوص إلى أنه خلال سنة 1827 وحدها أبدلت العملة أربع مرات، وأنه فيما بين سنتي 1829 و1832 تعرّضت العملة للتغيير إحدى عشر مرة[3]. على أن ما يؤكد ما صحب هذا

---

(1) نقلاً عن الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب، ص 68.

(2) نقلاً عن كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 307.

(3) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 351، 357، 362، 367، 398، 462، 545، 564، برينا: طرابلس من 1510 إلى 1850، ص 274، بروشين: تاريخ ليبيا، ص Sloush, N.:229 «La Tripolitaine sous La Domination des Karamanlis», p 221 وبخصوص حصول =

التغيير من تخفيض في قيمة النقود، هو الارتفاع الكبير في أسعار صرف الريال دورو الذي يتم بموجبه قياس العملة المحلية، إذ تفيد المصادر بأنه خلال شهري مارس ويونيه من سنة 1825 على سبيل المثال، ارتفع سعر صرف الدورو من 20 ريال محلي إلى 40 ريال محلي (أي بنسبة 100٪). وفي يناير 1828 ارتفع من 4 عدليات لكل دورو إلى 28 عدلية للدورو. كما ارتفع سعر صرف الدورو بالنسبة للقروش خلال أربعة أيام فقط من شهر أبريل 1831 من 10 قروش لكل دورو إلى 20 قرشًا للدورو[1].

لقد نتج عن هذا التزوير الذي شهدته العملات الطرابلسية انخفاضًا رهيبًا في قيمتها الشرائية، يبرز في الارتفاع الحاد في أسعار السلع والذي تؤكده سجلات المحكمة الشرعية واليوميات[*]. غير أن الأهم من ذلك هو ما جر إليه من فقدان ثقة الطرابلسيين بهذه العملات والذي ترجمه رفضهم التعامل من خلالها، ثم مقاطعتهم الأسواق، حيث عملت السلطة على إجبارهم على قبولها من خلال إنزال العقوبات بكل من يرفض تداولها[2].

إن آثار هذا التزوير لا تقف عند المعاملات الداخلية فحسب، وإنما شملت التجارة الخارجية أيضًا، الأمر الذي يتضح فيما يذكر عن الصعوبات التي مثلها هذا الجانب بالنسبة للتجارة الأوروبية مع الإيالة، وخوف الأوروبيين من

= السلطة على فارق القيمة بين العملة المسحوبة والعملة الجديدة فإن حسن الفقيه حسن يذكر أنه في سنة 1224هـ/ 1828م، وبعد مناقشات بين الباشا وأعيان المدينة حول إصدار عملة جديدة، إتفق الرأي على أن يجعلوا إلى سيدنا فيها ربح العشرة إثنا عشر، مما يعني أن عشرة قطع من العملة الجديدة تصرف بأثنتي عشر قطعة قديمة. وبذلك يكون الفارق 20٪، اليوميات، ص 397 ـ 398.

(1) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 306، 310، 531، الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب ص 70، كما يشير كولا فوليان إلى هذا الإرتفاع في قيمة العملات الأجنبية في طرابلس فيذكر أنه في أغسطس سنة 1825 بلغت نسبة الإرتفاع 50٪، وبلغت في يونية 1831 نسبة 100٪، ليبيا اثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ص 174.

(*) انظر بالخصوص الجداول الخاصة بأسعار السلع، في الباب الأول من هذه الدراسة، الجداول أرقام (1، 2، 3، 4، 5، 6).

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 410، 419، 460، 462، 463، 602؛ الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب، ص 71؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص 230.

توطيد العلاقات التجارية معها أو إقامة المؤسسات بها، وهو ما عبر عنه القنصل الفرنسي بوضوح في سنة 1783 في تبريره لرفض الغرفة التجارية بمرسيليا تشجيع التجار الفرنسيين على فتح غرف تجارية في طرابلس بقوله، أنه «لا يمكن أبدًا خلق منشأة مربحة ومفيدة في بلاد تتغير فيها قيمة العملة بدون انقطاع حسب احتياجات أو مزاج الأمراء، في بلاد تتكاثر فيها الفوضى والاستبداد»[1].

من جهة أخرى، إن المتمعن في معاملات التجار الطرابلسيين الخارجية يمكنه أن يتبين بوضوح غياب النقود الطرابلسية فيها، فانخفاض قيمة هذه النقود أدى فيما يبدو إلى عدم قبولها في الخارج، فكان أن اعتمدت تلك المعاملات على النقود الأجنبية والأوروبية بصفة خاصة.

إن انتشار تداول العملات الأجنبية في طرابلس لا يقترن بتلك الفترات التي شهدت خلالها العملة الطرابلسية انخفاضًا في قيمتها فحسب، بقدر ما يمثل ظاهرة برزت في كامل المرحلة قيد الدراسة فبالرغم من حرص الحكام القرمانليين، ومنذ عهد أحمد القرمانلي على سك وإصدار النقود، فإن المعاملات المالية المسجلة في المحكمة الشرعية تؤكد انتشار تداول العملات الأجنبية سواء العثمانية، أو عملات الايالات المجاورة، أو العملات الأوروبية.

إنّ وجود هذه العملات في التداول، رغم ارتباط نطاق التعامل بها بالمبادلات الخارجية خلال فترة طويلة من الحكم القرمانلي، مثل دلالة واضحة على ضعف النقود المحلية وعجزها عن القيام بوظيفتها كوسيلة مقبولة للتبادل خارج الإيالة. غير أنّ الضعف الذي شهدته هذه النقود بعد سلسلة التخفيضات المتكررة في قيمتها، أدى إلى فقدانها وظيفتها كوسيلة للدفع وكأداة مقبولة للتبادل في داخل الإيالة، الأمر الذي يؤكده عزوف الأهالي عنها ورفض تداولها كما سبقت الإشارة، ثم اللجوء إلى القرارات بمنع تداولها في محاولة لحماية ما تصدره وفرضه بالقوة، ثم متابعة تلك القرارات بمعاقبة كل من يخالفها[2]. غير أن الجدير بالذكر أن هذه الإجراءات لم تكفل للسلطة إرجاع الثقة في إصداراتها من النقود، فلم تستطع فعليًا منع تداول العملات الأجنبية، بل أنَّ هذه الأخيرة

---

(1) نقلاً عن الشركسي: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب، ص 68.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 410، 462، 463.

أصبحت تمثل المعيار الحقيقي للقيمة بعد أن فقدت النقود المحلية هذه الوظيفة، وهو الأمر الذي يتضح في الاعتماد على العملات الأوروبية بصورة خاصة في تحديد قيمة الأشياء حتى ما كان يتصل منها بالسلطة ذاتها[1].

إنّ ضعف النقود الطرابلسية الذي أفسح المجال أكثر فأكثر للعملات الأجنبية، وإن مثل شاهدًا مهمّا على تصدّع السلطة، فإنه مثّل عائقًا في وجه التجارة الطرابلسية، وأدّى فيما أدى إليه إلى إضعاف الحركة التجارية والتجار المحليين. فالمبادلات الخارجية، ولما كانت تقوم أساسًا على التعامل بالنقود الأجنبية، فإن التعامل النقدي فيها اقتصر في الأغلب على فئة معينة من التجار الذين توفرت لديهم إمكانية الحصول على هذا النوع من العملات، وهم بالدرجة الأولى كبار التجار من أعوان السلطة. هذا في حين انتشر بالنسبة لغيرهم من التجار الاعتماد على رأس المال العيني في هذا النوع من المبادلات. إنّ انتشار الاعتماد على رأس المال العيني، والذي مثل معوقًا في حدّ ذاته أمام تطور الحركة التجارية يبرز بشكل جلي في سجلات المحكمة الشرعية التي تفيد باعتماد الشركات القائمة كليًا على رأس المال العيني، واعتماد الوكالة على هذا النوع من رأس المال بنسبة 88,88٪، هذا في حين شكل رأس المال العيني بنسبة 31,5٪ من معاملات القراض، وهي نسبة تبدو مهمة إذا ما اعتبرنا أن هذا النوع من المعاملات مثل مجالاً للإستثمار بالنسبة لفئات اجتماعية مختلفة من غيرالتجار.

إنّ التدهور الذي أصاب مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة لتصدع السلطة، أكدته هذه الأخيرة من جهتها في عدم توجيهها أية عناية للنهوض بهذه القطاعات. فعلى الرغم من تنوع المداخيل التي يتحصل عليها حكام طرابلس،

---

(1) يرد في يوميات حسن الفقيه حسن التي تتزامن مع فترة حكم يوسف باشا إشارات عدة إلى الإعتماد على الريال الدورو في تحديد قيمة الأشياء في المعاملات الجارية بين الأفراد مع الإعتماد في ذات الوقت على النقود المحلية كوسيلة للدفع. غير أنه بالإضافة إلى ذلك فإن السلطة نفسها كانت تعمد إلى تحديد القيم من خلال الريال الدورو مثل المعاملات التجارية الخاصة بالباشا أو المعاملات المالية ذات الصلة بالعقارات، بل وأيضًا تحديد قيمة الضرائب أيضًا من خلال هذا النوع من النقود، الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 230، 280، 281، 306، 322، 323، 335، 409، 531، 577.

فإنهم حصروا مصروفاتهم في وجهين أساسيين من أوجه الإنفاق. يتمثل الأول في تغطية مصروفات الأسرة الحاكمة ومتطلبات القصر، وهو يستحوذ على ثلثي العوائد، في حين يتمثل الثاني في الإنفاق على جهاز الإدارة والجيش والأسطول[1]. تبعًا لذلك لم يعن باشاوات طرابلس بإدخال أية تحسينات على أساليب الزراعة، ولم يهتموا بتنمية الثروة الحيوانية، كما أنهم لم يشجعوا الصناعات القائمة ولم يهتموا ببعث المنشآت ذات الصبغة الصناعية، وهي كلها من الأمور التي من شأنها أن تسهم في تنمية التجارة. ومن جهة أخرى، وبالرغم من أهمية التجارة بالنسبة لاقتصاديات المنطقة، فإنهم لم يوجهوا أية عناية لتنشيطها وتطويرها سواء بالاهتمام بالتجهيزات الأساسية الخاصة بها، مثل إنشاء السفن المخصصة للتجارة[*] والطرقات، أو ببعث المؤسسات المالية كالمصارف والشركات المصرفية وغيرها من المؤسسات التي تعمل في خدمة النشاط التجاري.

خلاصة القول، إن التدني الاقتصادي وما صاحبه من ضعف للفئات الاجتماعية المختلفة وخاصة التجار في هذه المرحلة قيد الدرس، لا يفسر بالعوامل الداخلية وحدها بما أدت إليه من تصدع للسلطة. فتصدع هذه الأخيرة كانت له أسباب خارجية عملت بدورها على زعزعة النشاط الاقتصادي وتأكيد التدني الاجتماعي.

2 ـ الأسباب الخارجية.

لقد توقفت في الصفحات السابقة على ما كان من أثر التصدع الذي عايشته السلطة في طرابلس داخليًا في إضعاف المنطقة اقتصاديًا واجتماعيًا، وما صاحبه من عدم توجيه أية عناية للتطوير أو تحقيق أية تنمية في الداخل. إن هذا الضعف الذي شكل السّمة البارزة في طرابلس لامسًا جميع المستويات، كان يقابله تفوقًا في الضفة الشمالية للمتوسط شمل جميع المجالات.

إن هذا التفوق الأوروبي لم يكن مرتبطًا بإيالة طرابلس ذات الإمكانيات

---

(1) فيرو: الحوليات، ص ص 414، 415، بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 226 ـ 227.

(*) بالرغم من وجود دار لصناعة السفن في طرابلس، فإنها حصرت إهتمامها في إنشاء السفن الخاصة بالغزو البحري.

المحدودة فحسب، وإنما ظهر على حساب الدولة العثمانية نفسها. ففي الوقت الذي كانت فيه المصادر تؤكد ضعف هذه الدولة إقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وعسكريًا أيضًا، كانت تؤكد في المقابل تزايد النمو الأوروبي في جميع تلك المستويات. وهذا التفوق الذي حققه الأوروبيون على العثمانيين في المركز، كان من المنطقي أن تمتد آثاره إلى الأطراف.

إن التفوق الأوروبي الذي بات واضحًا في القرن الثامن عشر، لم يكن وليد هذا القرن بل يعود إلى مرحلة مبكرة. فالاهتمام بالعلوم وإدخال العديد من التحسينات على وسائل الإنتاج المتنوعة، بالإضافة إلى تشجيع المبادرات الفردية وحمايتها، واستحداث أنواع كثيرة من الزراعات التي لم تكن موجودة من قبل في أوروبا، وإظهار اهتمام خاص بالصناعات والابتكارات، كلها عوامل هيّأت أوروبا الغربية خاصة لأن تتزعم العالم في القرن التاسع عشر.

هذا كما رافق التطور التقني والاقتصادي الذي حققه الأوروبيون، تطورًا ملحوظًا لمؤسساتهم. فقد عمل الأوروبيون على تشجيع الصادرات ومراقبة الواردات بفرض القيود على استيراد السلع المنافسة من جهة، والتركيز من جهة أخرى على ما يخدم منها الصناعات كالمواد الخام والمواد نصف المصنعة.

إنَّ هذه السياسة الاقتصادية، وضعت مع التطور التقني والاقتصادي الذي شهدته أوروبا، أسس تفوقها الذي حدّدت معالمه بصفة نهائية مع بداية العصر الحديث الذي تشكل خلاله النظام الرأسمالي، وظهرت فيه المركنتيلية الأوروبية بقوة، واحتلت خلاله أوروبا مكانة المركز في الاقتصاد العالمي الجديد.

لقد ظهر هذا التفوّق الأوروبي بوضوح في منطقة البحر المتوسط. فبالرغم من إنفتاح العديد من الآفاق أمام أوروبا بفضل الكشوف الجغرافية التي قادتها، فإن اهتماماتها بهذه المنطقة لم تفتر. فقد أتاحت لها إمكانياتها أن يكون لها اليد العليا في تسيير العلاقات بينها وبين مختلف المناطق المطلة عليه. وكانت النتيجة أن أكد الأوروبيون التدني والتدهور الذي تعايشهُ هذه المناطق بتحويلها إلى أسواق لتصريف سلعهم، ومصدر لإمداد أوروبا بالمواد الأولية اللازمة لصناعتها، وبسيطرتهم على التجارة في البحر المتوسط ليس في اطار العلاقات التي تجمعهم بالمناطق المطلة عليه فحسب، بل وأيضًا في علاقات هذه المناطق فيما بينها. علمًا بأن هذا التفوق الأوروبي الذي ظهر على حساب الدولة العثمانية وولاياتها، أسهمت في تحقيقه

السياسة الاقتصادية العثمانية. فهذه الأخيرة كانت تقوم بالدرجة الأولى على توفير المؤن وتجنب المجاعات، والحصول على أكبر قدر ممكن من الضرائب. إن هذه القضايا وغيرها، فرضت نسقًا عتيقًا على التجارة والتجار. ففي الوقت الذي كانت أوروبا تعمل على إزالة كل أصناف القيود أمام الحركة التجارية، كانت الدولة العثمانية، المثقلة بالديون، تقوم بفرض الكثير من القيود على التصدير، بل والأخطر من ذلك تشجيع الاستيراد وفتح الموانئ أمام الأوروبيين بمنحهم امتيازات مكنتهم من السيطرة على التجارة الخارجية العثمانية[1].

إنّ المصالح الأوروبية في البحر المتوسط وعملية السيطرة على التجارة والملاحة فيه ترتبط بمناطق نفوذ الدولة العثمانية، التي بالرغم من الضعف الذي كانت تشهده، فإنها لم تفقد كل ثقلها. وإلى جانب ذلك، فإن تلك المصالح هدّدتها بقوة عمليات الغزو البحري الذي تفوقت فيه إيالات الشمال الافريقي. عليه عملت الدول الأروبية على إيجاد إطار سياسي يرعى مصالحها تلك، فكانت المعاهدات والإتفاقيات التي عقدتها أولاً مع الدولة العثمانية، ثم من الايالات المختلفة. غير أن المتمعن في بنود هذه المعاهدات والإتفاقيات يرى أنها أكدت بدورهاالتفوق الأوروبي بما منحته من امتيازات هامة للأوروبيين.

فالمعاهدة التي وقع الاتفاق عليها بين الباب العالي وفرنسا في سنة 1535 ـ 1536[*] وضعت حجر الأساس للإمتيازات التي تحصل عليها الأوروبيون في

---

(1) أنظر بخصوص التطور والنمو الأوروبي وما أديا إليه من تفوق أوروبا إقتصاديًا في منطقة البحر المتوسط، عيساوي، شارل: تأملات في التاريخ العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط (1) 1991، ص ص 68 ـ 70، 114 ـ 117، 126، 129، 130، 204؛ مصطفى أحمد عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، ص ص 132 ـ 134، Raymond , A.: «Artisants et Commercants au caire», pp 196-197.

(*) ثار في الواقع جدل حول حقيقة إبرام هذه المعاهدة وحول تاريخها. ففي حين يذهب البعض إلى التأكيد على صحة إبرامها، يرى البعض غير ذلك فيشكك في وجودها ويعتقد أنها ليست سوى أسطورة. هذا في حين يجعل آخرون تاريخ أول معاهدة امتيازات عثمانية ـ فرنسية بتاريخ 7 جمادى الأولى 981هـ الموافق للأول من أكتوبر 1569، أنظر بالخصوص. Zeller, G.: «Une légende Qui a la vie dure: Les Capitulations de 1535», in Revue D'histoire Moderne, Tome II, 1955, pp 127-132; M.E: «les Capitulations de 1535 ne sont pas légende», in Annales Economic, Sociétes, Givilisations, 18 année, 1964, p 362; Inalcik, H.: «Imtiyazat», in Encyclopedie de l'islam, Vol 3, 1971, p1213.

الدولة العثمانية والإيالات التابعة لها. فقد نصت أهم بنود هذه المعاهدة على منح الفرنسيين حرية التنقل والإقامة في الدولة العثمانية ومناطق نفوذها، وعلى إعفائهم من الخضوع للقانون العثماني، وتطبيق القانون الفرنسي عليهم بإشراف قنصلهم، ومنحهم حرية ممارسة طقوسهم الدينية، كما منحوا حرية ممارسة التجارة والملاحة في كل الموانئ العثمانية مع إلزامهم بدفع رسوم جمركية تقل عن التي يدفعها رعايا الدول الأخرى[1].

لقد مثلت هذه المعاهدة فاتحة لعدة امتيازات أخرى تحصل عليها الفرنسيون خلال سنوات 1569 و1581 تمثلت أهمها في عدم السماح للسفن الأوروبية بالإبحار في المياه العثمانية إلا إذا حملت العلم الفرنسي، ثم امتياز آخر في سنة 1652 يقضي بضرورة أن يتاجر كل الأوروبيين الذين ليس لهم سفير في استنبول تحت العلم الفرنسي. وإذ نجح الانجليز في سنوات 1580 و1583 و1683، ومعهم الهولنديون في الحصول على نفس الامتيازات الفرنسية، فإن مختلف الرعايا الأوروبيون تمتعوا بهذه الإمتيازات في مختلف مناطق نفوذ الدولة العثمانية، وذلك بدخولهم تحت حماية هذه الدول[2].

إن معاهدات الدول الأوروبية مع الدول العثمانية، مثلت في الواقع منطلقًا لسلسلة المعاهدات التي أبرمتها مختلف تلك الدول فيما بعد من الايالات العثمانية، والتي كانت تتجدّد وتتطور حسبما تقتضي المصلحة الأوروبية. وفي إطار ذلك وحيث مثلت ايالة طرابلس الغرب جزء من الدولة العثمانية، رغم ما تمتعت به في هذه المرحلة قيد الدراسة من مظاهر «الإستقلالية» عن الحكومة المركزية باستنبول، فإنها لم تكن بمعزل عن مختلف تلك المستجدات بقدر ما عانت من تبعاتها.

بادئ ذي بدء قد يبدو للمرء أن الحديث عن المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت بين إيالة طرابلس والدول الأوروبية في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، من قبيل التاريخ السياسي، غير أن الجدير بالذكر أن التدخل المستمر للسلطة، والتداخل بين التاريخ السياسي والتاريخ الاقتصادي

---

(1) ماساي: الوضع الدولي لطرابلس الغرب، ص ص 33، 39.

(2) Inalcik, H.: «Imtiyazat», pp 1213-1214.

والاجتماعي، يجعل من الصعب الفصل بين ما هو سياسي وبين ما هو اقتصادي إجتماعي. لذلك ومن خلال النظر في هذه المعاهدات في إطارها السياسي، سيتم الاهتمام بإبراز ضررها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

لقد شهدت فترة الحكم القرمانلي لطرابلس عقد العديد من المعاهدات بين حكومة طرابلس ومختلف الدول الأوروبية كفرنسا، وإنجلترا، وهولندا، والبندقية، والسويد، والدنمارك، والنمسا، ونابولي، وإسبانيا. وقد يبدو للوهلة الأولى من خلال مختلف المصادر ذات العلاقة بتاريخ طرابلس في هذه المرحلة، ظهور سلطة طرابلس بمظهر القوة تجاه مختلف الدول الأوروبية، خاصة إذا وقع النظر إلى كم الأتاوات والهدايا التي كانت تفرضها سلطة طرابلس على تلك الدول في مقابل عقد الصلح معها وعدم التعرض إلى ملاحتها في البحر المتوسط. فتشير المصادر إلى أن هولندا قدمت لحكومة طرابلس في سنة 1712، 100 قنطار من البارود و4 مدافع برونزية. وفي نفس السنة منحت جنوة حكام طرابلس 4000 قطعة ذهبية وكمية من العتاد الحربي، كما وعدت بإهدائهم سفينة مزودة بـ 56 مدفعًا. وفي سنة 1728، وفي سبيل تجديد الصلح منحت هولندا حكومة طرابلس 6500 فلورين. كما أجبرت النمسا في سنة 1729 على دفع 5000 فلورين. وألزمت الدنمارك في سنة 1751 بدفع مبلغ 26000 زوكيتي مقابل إبرام طرابلس الصلح معها. وفي سنة 1785 فرض على هولندا دفع 6000 فلورين. وخلال سنوات 1796 ـ 1799 قدّرت مجموع الأتاوات التي فرضت على دول وممالك إسبانيا ونابولي والبندقية وراجوزا(*) والدنمارك والسويد بـ 273000 قرش إسباني[1].

ولكن على الرغم من ذلك، فإن المتمعّن في المصادر يمكنه أن يقف بوضوح على أن مختلف هذه المبالغ والأتاوات كانت تفرض على الدول الصغرى في حين لم ترد أية إشارة تفيد دفع الدول الكبرى كفرنسا وإنجلترا لمثل هذه الدفعات. بل على العكس من ذلك، كانت هاتين الدولتين تقومان بغصب حكومة

(*) راجوزا: هي يوغسلافيا الحالية.

(1) الأنصاري: المنهل العذب، ص 313، فيرو: الحوليات، ص ص 274، 275، 291، 292، 325، 335، 373، 376؛ روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص ص 283، 284، 298، 307، 308، 316، 319؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 120، 213، 214، 323.

طرابلس على عقد المعاهدات معهما مستخدمتين في ذلك التهديد بالقوة وباستعمال السلاح. فالمتتبع مثلاً للمعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين الفرنسيين والقرمانليين يجد أنه باستثناء المعاهدتين اللتين أبرمتا في سنتي 1720 و1801 بالإتفاق، عقدت جميع المعاهدات الباقية والمواد المضافة إليها في سنوات 1729، 1752، 1766، 1774، 1830، تحت تهديد من الأسطول الفرنسي[1]. وهذه الخاصية تبرز بوضوح أيضًا في معاهدات إنجلترا مع طرابلس. فكلما دعت حاجة الإنجليز إلى عقد اتفاقية أو تجديد معاهدة كانوا يكتفون بإرسال أسطولهم في البحر المتوسط إلى الإيالة، وفي بعض الأحيان فرقاطة واحدة لإجبار الحكام القرمانليين على توقيعها[2]. ويبدو من المفيد أن أذكر هنا أن فرنسا وإنجلترا لم تكتفيا بإجبار حكومة طرابلس على عقد المعاهدات معهما فقط، وإنما عمدتا أيضًا إلى إلزامها بدفع التعويضات عمّا كان يقع من جانبها من انتهاك لتلك المعاهدات، بل وأيضًا تعويضات عن الحملات التي توجه إليهم[3].

ولقد تفطنت الدُول الصغرى إلى فاعلية التهديد باستعمال القوة في إلزام حكام طرابلس باحترام المعاهدات التي تعقدها معهم. وعبر عن ذلك القنصل البندقي بقوله أنه «العلاج الوحيد الذي يحوي كل أسباب نُصرة حقك وإرغام هذه البلدان [يقصد إيالات الشمال الافريقي] على التزام حدودها»[4]. لذلك فإنَّ هذه الدول عمدت بدورها إلى استخدام هذه الوسيلة كلّما أنست في نفسها القدرة على ذلك، حيث تشير النصوص إلى إرسال البندقية حملة إلى طرابلس في سنة 1766 لتجبر حكامها على الالتزام بنصوص اتفاقياتهم معها، ودفع

---

(1) بخصوص هذه المعاهدات وظروف إبرامها أنظر ماساي: الوضع الدولي لطرابلس الغرب، وأنظر أيضًا فيرو: الحوليات، ص ص 282، 289، 290، 291، 294، 314، 321، 325، 326، 328، 329، 389، 419؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 118 ـ 119، 126.

(2) فيرو: الحوليات، ص 313؛ الخباط، عبد الله خليفة: العلاقات السياسية بين ايالة طرابلس الغرب وإنجلترا (1795 ـ 1832)، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط(1)، 1985، ص ص 24، 26، 29؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 120، 124.

(3) ماساي: الوضع الدولي لطرابلس الغرب، ص ص 88، 137؛ فيرو: الحوليات، ص ص 285، 286، 322، 328؛ الخباط: العلاقات السياسية بين ايالة طرابلس الغرب وإنجلترا، ص ص 31، 63، 64، 108 ـ 111، كابوفين: طرابلس والبندقية، ص ص 75، 76، 115.

(4) كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 115.

التعويضات عمّا وقع من انتهاك لها. كما لجأت إلى هذه الوسيلة كل من هولندا في سنتي 1785 و1802، والدنمارك في سنة 1797، وسردينيا في سنة 1825[1].

من ناحية أخرى، إنّ ما كانت تدفعه الدول الأوروبية لحكومة طرابلس كأتاوات وهدايا، كانت تتنازل عنه لحماية تجارتها وملاحتها في البحر المتوسط من التعرض للغزوات البحرية التي كانت تدعمها حكومة طرابلس، وذلك في وقت كانت عاجزة فيه عن إنهاء ما يهددها. لذلك فقد اكتفت بشراء السّلم مع الإيالة مع الرد على التعديات التي تتعرض لها بأخرى مماثلة[2]. غير أن هذا الوضع تغيّر مع أواخر القرن الثامن عشر. فهذه المرحلة شهدت فقدان أوروبا سيطرتها على أمريكا بعد إعلان الأخيرة استقلالها، الأمر الذي أدى إلى عودة منطقة البحر المتوسط بقوّة إلى دائرة اهتمامات أوروبا، فأصبحت تمثل بالنسبة لها مجالاً حيويًا على قدر كبير من الأهمية. إنَّ أهمية منطقة البحر المتوسط بالنسبة لأوروبا في المرحلة المشار إليها تؤكدها الحملة الفرنسية على مصر في سنة 1798 ـ 1801، كما يؤكدها من جهة أخرى الصراع الإنجليزي ـ الفرنسي، القوّتان العظمتان آنذاك، لبسط النفوذ في هذه المنطقة، وهو الصراع الذي شهدت إيالة طرابلس بعض مظاهره. تبعًا لذلك، فإنَّ التهديدات التي كانت تتعرض لها الملاحة الأوروبية في المتوسط من قبل إيالات الشمال الافريقي بصورة عامة، بالإضافة إلى الاتاوات التي كانت تقوم بدفعها، أصبحت لا تروق للأوروبيين، فجنحت الدول الأوروبية الكبرى والصغرى على السواء، إلى استعمال القوة أكثر فأكثر تجاه سلطة طرابلس مؤكدة تصدّعها.

إنّ هذا التصدع يبرز في استنكاف العديد من البلدان الأوروبية عن دفع الاتاوات المفروضة عليها مثل الدنمارك في سنة 1796، والسويد في سنتي 1797 و1808، وسردينيا في سنة 1825، ونابولي في سنة 1828. ولئن استجابت هذه الدولة في نهاية المطاف، فإن ذلك تم بعد تنازل حكومة طرابلس عن بعض

---

(1) الأنصاري: المنهل العذب، ص 330؛ فيرو: الحوليات، ص ص 335، 385، 376، 407؛ كابوفين: طرابلس والبندقية، ص ص 87 ـ 89، 115؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص 212.

(2) فيرو: الحوليات، ص 395؛ روسي: ليبيا منذ الفتح العربي، ص ص 284، 285، 308، الخباط: العلاقات السياسية بين ايالة طرابلس الغرب وانجلترا، ص ص 79 ـ 80.

مطالبها وبتدخّل من فرنسا وإنجلترا، سواء عن طريق الوساطة السلمية، أو من خلال إجبار سلطة طرابلس على عقد الاتفاقيات وتوقيع الصلح مع هذه البلدان[1]. على أنّ أهم مظاهر ضعف حكومة طرابلس تجاه أوروبا تبرز في نجاح الأخيرة في إنهاء كل التهديدات التي كانت تتعرّض لها من قبل البحرية الطرابلسية بإلزام حكام طرابلس بقبول قرارات مؤتمري فيينا 1814 وإكس لاشابيل 1818، بشأن إنهاء جميع أعمال الغزو، وهي القرارات التي فوّضت كل من إنجلترا وفرنسا بمتابعة تنفيذها[2].

إنّ هذا الضعف الذي ظهرت به سلطة طرابلس تجاه الدول الأوروبية، عبّرت عنه نصوص المعاهدات المبرمة بين الطرفين وما أظهرته بنودها من عدم تكافؤ في العلاقات وما منحته من امتيازات هامة للأوروبيين، ولكن وقبل التعرض إلى هذه المعاهدات، يبدو من الحريّ بي التنبيه إلى أنّ عدم تمكني من الاطلاع على المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها كلّ الدول الأوروبية مع إيالة طرابلس في هذه المرحلة قيد الدرس، جعلني أقصر اهتمامي على ما توفر منها، وهي المعاهدات التي عقدت مع فرنسا وانجلترا والبندقية وإسبانيا، حيث أمكن بمقارنتها الوقوف على التشابه الكبير في بنودها خاصة ما يتعلق منها بالإمتيازات[3].

إنّ الغرض من قيام مختلف هذه المعاهدات هو ضمان حرية التجارة للأوروبيين في الإيالة، وضمان الأمن والحماية للتجارة والملاحة الأوروبية في البحر المتوسط. تبعًا لذلك صيغت بنود هذه المعاهدات لتخدم هذين الغرضين، فكان أهمّ ما نصت عليه هو منح التجار الأوروبيين كافة التسهيلات في عمليات

---

(1) الأنصاري: المنهل العذب، ص ص 313، 329؛ فيرو: الحوليات، ص ص 375، 376، 408، 410، 411؛ الخباط، العلاقات السياسية بين ايالة طرابلس الغرب وانجلترا، ص ص 57، 59، 115، 119، 131، 132؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 212، 214، 218ـ222.

(2) فيرو: الحوليات، ص ص 394، 396، 403، 404؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 215 ـ 219؛ ماساي: الوضع الدولي لطرابلس الغرب، ص ص 134 ـ 135؛ الشركسي: الأزمة المالية عند نهاية العهد القرمانلي، ص 200.

(3) راجع بخصوص هذه المعاهدات ماساي: الوضع الدولي لطرابلس الغرب؛ كابوفين: طرابلس والبندقية، ص ص 277 ـ 283، ميكاكي: طرابلس تحت حكم اسرة القرمانلي، ملحق الوثائق ص ص 9ـ12، 13ـ15؛ دي ابيلسا: معاهدة السلم الأولى الإسبانية ـ الليبية.

التنقل والإقامة داخل الإيالة، ومنح الدول المعاهدة حق التمثيل القنصلي الذي يرعى مصالح رعاياها أمام السلطات الطرابلسية. كما نصّت بنود هذه المعاهدات على منع البحرية الطرابلسية من التعرض لسفن الدول المعاهدة وإلزامها بتقديم المساعدة لها كلّما احتاجتها. وبتركيزها على هذه البنود أسهمت هذه المعاهدات بشكل كبير في تشجيع التجار الأوروبيين على التعامل مع الإيالة، غير أنّها أدّت في نفس الوقت إلى تمكينهم من فرض سيطرة تامة على الحركة التجارية التي قامت بين بلدانهم وطرابلس، وأيضًا السيطرة على جزء هام من تجارة الإيالة الخارجية.

فعلى الرغم من أنّ المتصفح لهذه المعاهدات يجد أنها أثبتت مبدأ المعاملة بالمثل، إلا إذا استثنينا ما يتعلق بالتمثيل القنصلي، فإنّ الواقع يشير إلى عدم تطبيق هذا المبدأ، أو على الأقل عدم استفادة التجّار الطرابلسيين منه. فلئن نصّت مختلف المعاهدات على منح الحرية لتجار الطرفين في مزاولة نشاطهم في مناطق الطرف الآخر، فإن المصادر تفيد بضعف مبادرة التجار الطرابلسيين في العلاقات التجارية التي ربطت الإيالة ببلدان شمال المتوسط. فخلال القرن الثامن عشر، وفي الوقت الذي كانت فيه سجلات المحكمة الشرعية تزخر بذكر العديد من معاملات الخاصة بتجّار طرابلس مع بلدان العالم الإسلامي وبلاد السودان، وتشير إلى اتساع نشاطهم في هذه المناطق، فإنها في المقابل تصمت عن ذكر أي تعامل لهؤلاء التجار مع أوروبا باستثناء إشارة وحيدة إلى عملية تصدير صوف إلى إحدى البلدان الأوروبية، اشترك فيها اثنان من تجار المدينة. وإذا ما كانت المصادر الأخرى تشير إلى وجود من تعامل من الطرابلسيين مع بعض بلدان أوروبا في هذه الفترة، فإنها تفيد بأنهم كانوا من المستجدين على الإسلام، الذين حافظوا على علاقتهم بمواطنهم الأم وعلى الرغم من أن سجلات المحكمة الشرعية واليوميات تذكر وجود معاملات للتجّار الطرابلسيين مع البلدان الأوروبية في بداية القرن التاسع عشر، فإن هذه المعاملات بدت محدودة، كما أنها اقتصرت في الأغلب على المناطق القريبة مثل مالطا وتريسته وليفورنة، وقامت جلها من خلال وسطاء يهود وأوروبيين[1].

---

(1) راجع بالخصوص الفصل الثاني من الباب الأول المتعلق بآلية الحركة التجارية للمدينة، المبحث الثاني: آلية الحركة التجارية للمدينة مع الخارج.

إنَّ ضعف توجه تجار طرابلس نحو الأسواق الأوروبية في المرحلة قيد الدراسة، تعكسه بوضوح سجلات المحكمة الشرعية واليوميات. ذلك أنه بالنظر في مجموع معاملاتهم مع خارج الإيالة والبالغة 302 معاملة، عدّت المعاملات التي قامت مع بلدان وجزر أوروبا فقط 23 معاملة من مجموع هذه المعاملات أي بنسبة 7,6٪[1].

وقد يبدو جديرًا بالذكر أن إغفال نصوص المعاهدات التي عقدت بين طرابلس والدول الأوروبية منح الطرابلسيين حق التمثيل القنصلي مع بلدان أوروبا، يشير بدوره إلى محدودية تعامل تجار طرابلس مع هذه البلدان. فدور القناصل كان يرتبط أساسًا بالنشاط التجاري أكثر منه بالنشاط السياسي، إذ تتمثل مهام القنصل الأساسية في رعاية المصالح التجارية لبلده في المنطقة التي هو فيها، ورعاية حقوق مواطنيه من التجار. وبالرغم من وجود مثل هؤلاء القناصل الطرابلسيين الذين عرفوا باسم الوكلاء في المناطق المختلفة التي كان للطرابلسيين مصالح تجارية بها مثل تونس والاسكندرية والمدن التركية كاستنبول وأزمير، مما يؤكد مهامهم التجارية بالدرجة الأولى وليس السياسية، فإنه لم يوجد ما يفيد بوجود مثل هؤلاء الممثلين التجاريين في البلدان الأوروبية[2].

إنَّ ضعف معاملات التجار الطرابلسيين مع أوروبا لا يمثل خصوصية بالنسبة لهم بقدر ما يقع في نطاق ظاهرة شملت تجار المناطق العربية والعثمانية بصورة عامة. ولئن فُسرت هذه الظاهرة بضيق أفق هؤلاء التجار وعزوفهم عن المتاجرة في «أراضي الكفرة»[3]، فإنها فسرت من جهة أخرى بالصعوبات التي لاقاها هؤلاء التجار في البلدان الأوروبية بسبب اتخاذ هذه الأخيرة للقوانين

---

(1) راجع بالخصوص المبحث الخاص بالتجار المحليين في الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الدراسة والجدول المصاحب رقم (14) الخاص بآفاق معاملات التجار المحليين.

(2) بخصوص طبيعة وظيفة القنصل ومهامه التجارية بصفة خاصة أنظر : Barthold, W: «Consul», in Encyclopedie de l'islam, Vol II, 1965, pp 61-62; Watbled, E: «Aperçu sur les premiers consulats Français dans le levant et les étas Barbaresques», in Revue Africaine, vol 16, 1872, pp 21-24. وبخصوص القناصل/ الوكلاء الطرابلسيين في البلدان الإسلامية أنظر : الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 227، حاشية (3)، 440، حاشية (3)482، 587، جحيدر: آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، ص ص 33، 178، 211.

(3) عيساوي: تأملات في التاريخ العربي، ص ص 90 ـ 91.

الواقية لهم من المزاحمة في أسواقها الداخلية، وما صادفهم من شبكات منظمة تحتكر وتسعى لأن تحتكر وسائل النقل والتجارة وتعمل للسيطرة على كل شيء. لذلك فإنه لم يكن باستطاعتهم إقامة تجارة فعّالة مع أوروبا إلا في المناطق التي كان رأس المال التجاري فيها على نفس مستوى التطور الذين هم عليه كمالطا مثلاً[1]. كما لا يجب أن ننسى في إطار ذلك أيضًا ضعف التنظيمات والتقنيات الخاصة بالتجار المحليين وما يقابله من تطور تلك الخاصة بالأوروبيين، فالمؤسسات المالية الأوروبية على سبيل المثال، كانت على درجة كبيرة من التطور الذي يعكسه انتشار التعامل بالصكوك والسندات، ووجود نظام الائتمان والشركات المصرفية، هذا فضلاً عن النقود التي كانت تقبل عند أطراف مختلفة. كما أن نشاط الأوروبيين سار في الأغلب من خلال المؤسسات والشركات التجارية، واعتمد على وجود الوكلاء الذين بثوا في المناطق المختلفة، على أن الأهم أن هذا النشاط كانت تدعمه الحكومات القوية.

إن الظهور القوي للتجار الأوروبيين في المنطقة وما يقابله من ضعف توجه التجار الطرابلسيين نحو الأسواق الأوروبية، لا يرجع فقط إلى الضعف الداخلي والتفوق الأوروبي فحسب، وإنما يعود أيضًا إلى مجموع الامتيازات التي ألزمت حكومة طرابلس بمنحها للتجار الأوروبيين رعايا الدول المعاهدة.

لقد مثلت هذه الامتيازات بما شملته من حقوق امتداد لتلك التي منحتها الدولة العثمانية تباعًا للأوروبيين منذ القرن السادس عشر، فلمست بذلك الجوانب الدينية والقضائية والتجارية. وحيث أن مجال هذه الدراسة يهتم بالجانب الأخير، فسوف أقتصر على الامتيازات المتعلقة به دون غيره.

إن أهم الامتيازات التجارية التي تحصل عليها التجار الأوروبيون كانت تتعلق بالجمارك. فقد اهتمت الدول الأوروبية في كل معاهداتها واتفاقياتها مع

---

(1) الزواري: «دفتر حسابات خاص حول تجارة التونسيين مع مرسيليا خلال سنتي 1187 - 1188هـ/ 1773 - 1774م»، في الحياة الإقتصادية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان - 1986، ص 19؛ Boubaker,s : La Régence de Tunis au XVII Siècle ses relations Commerciales, pp 175-176; Raymond, A: Artisants et Commerscants au Caire.., Tome I, p 199.

الإيالة بأن تضمن لتجارها حريّة ممارسة التجارة في جميع مواني الإيالة على أن لا تتجاوز الرسوم الجمركية التي يدفعونها ما يدفعه الطرابلسيون شريطة أن لا يتجاوز 3٪ من قيمة البضائع[1]. وعلى الرغم من أن هذا الامتياز منح أيضًا للتجار الطرابلسيين الذين يتعاملون مع موانئ الدول المعاهدة، فإن بعض هذه الأخيرة حرصت على شطبه. فيذكر كابوفين أن القنصل البندقي باللوفتش وحالما تولي مهام وظيفته بعد إبرام معاهدة 1764 بين بلاده وطرابلس، نجح في تعديل المادة الثانية منها الخاصة بامتياز الجمارك بأن لغى منها عبارة «كذلك يعامل الطرابلسيون بالمثل في موانئ البندقية»[2].

وإلى جانب هذا الامتياز تحصل الإنجليز من خلال معاهدة سنة 1751 على إعفاء جمركي للسلع المصنفة ضمن «السلع ذات المنفعة العامة للبلاد مثل المدافع والبنادق والمسدسات والحِرب والسيوف والبارود والقنابل والرصاص والحديد وحبال السفن والكبريت وأخشاب السفن وأعمدتها وأقمشة الشراع والكوريك والقمح والشعير والمسكت والبنادق الصغيرة»[3]، وهو امتياز يبدو أن الفرنسيين تمتعوا به أيضًا بحكم ما تنص عليه معاهداتهم مع حكام الإيالة بوجوب شمولهم بالامتيازات التي تمنح للأمم الأخرى حتى وإن لم ينصّ عليها صراحة[4]. كما شملت الامتيازات الجمركية التي تحصل عليها الأوروبيون إعفاءهم من دفع الرسوم على السلع التي ينزلونها إلى البر لتحفظ في المخازن ثم يعاودون الإبحار بها، والبضائع التي لا يتمكنون من تصريفها في داخل الإيالة[5].

---

(1) ماساي: الوضع الدولي لطرابلس الغرب، ص ص 78، 92، 117؛ كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 278؛ ميكاكي: طرابلس الغرب تحت حكم اسرة القرمانلي، ملحق الوثائق، ص ص 12، 13؛ بروشين: تاريخ ليبيا، ص 124.

(2) كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 98.

(3) ميكاكي: طرابلس الغرب تحت حكم اسرة القرمانلي، ملحق الوثائق، ص 10، بروشين: تاريخ ليبيا، ص 124.

(4) ماساي: الوضع الدولي لطرابلس الغرب، ص ص 97، 122، 136.

(5) المرجع نفسه، ص ص 78، 92، 117؛ ميكاكي: طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ملحق الوثائق، ص 13.

لقد حملت هذه الامتيازات التي نالها الأوروبيون ضررًا بالغًا للتجار المحليين، ذلك أنه في حين كان الأوروبيون يتمتعون بهذ المزايا، كان المحليون ملزمين بدفع رسوم متفاوتة بحسب نوعية السلع ومصدرها، حيث تراوحت هذه الرسوم كما سبق القول ما بين 1٪ و10٪ من قيمة السلع[1]. والجدير بالذكر في هذا الإطار أن كل الرسوم التي تقل عن 3٪ كان الأوروبيون يعاملون خلالها بالمثل مع المحليين بحكم ما تنص عليه معاهداتهم مع الإيالة في هذا الخصوص. فهذا التمايز بين ما فرض على المحليين وبين ما فرض على الأوروبيين، أعطى للأخيرين، ضمن عوامل أخرى، صلاحيات كبرى جعلهم يتفوقون على الأولين في معاملاتهم التجارية مع أوروبا ويسيطرون عليها.

إن هذه السيطرة لم تقتصر في الواقع على هذا المجال من المعاملات فحسب، وإنما شملت أيضًا تجارة طرابلس الخارجية بصورة عامة وهو ما يبرز بشكل جلي في الاحتكار شبه الكامل الذي فرضه الأوروبيون على عمليات النقل البحري. فتشير النصوص إلى أن علاقات طرابلس التجارية التي كانت تتم عن طريق البحر بما فيها الساحلية، كانت تسير بالاعتماد على السفن الأوروبية. فقد برز من هذه الأخيرة السفن الانجليزية والبندقية والراجوزية، وبصفة خاصة السفن الفرنسية التي يذكر القنصل الفرنسي بخصوصها أن عائدات فرنسا من عمليات النقل التي تقوم بها فاقت في القرن الثامن عشر عائداتها من التجارة مع الإيالة[2].

إن هذا الاحتكار فرضه من جهة إفتقاد الطرابلسين للسفن المخصصة للتجارة، حيث اقتصر نشاط دار الصناعة، كما أسلفت، على إنشاء ما يخدم منها عمليات الغزو، وفرضه من جهة ثانية التقدم الذي أحرزه الأوروبيون في مجال بناء السفن وتحسين كفاءتها. غير أنه إلى جانب ذلك كان للامتيازات التي تحصلوا عليها فيما يتعلق بالملاحة والنقل، دورها أيضًا في تأكيد هذا الاحتكار.

---

(1) راجع بالخصوص المبحث الخاص بمراقبة السوق في الفصل الأول من هذا الباب.

(2) فيرو: الحوليات، ص ص 332، 333، كابوفين: طرابلس والبندقية، ص 197، Filippini, J.: «Livourne et l'Afrique du Nord au 18e Siècle», p 128; Panzac, D.: «Le Commerce Maritime de Tripoli de Barbarie», pp 53,54.

فمن خلال معاهداتهم مع الإيالة تحصل الأوروبيون على تعهد من حكام الإيالة بتوفير الحماية لسفنهم التجارية من أية اعتداءات يمكن أن تتعرض لها في موانئ الإيالة، كما ألزموها باحتجاز السفن المعادية ومنعها من مطاردة ومصادرة سفن الدول المعاهدة. كما تحصلوا على امتياز يقضي بإعفائهم من دفع أية رسوم على سفنهم إلا ما يتعلق برسوم الإرساء، وحرصوا بالنسبة للأخيرة على إثبات قيمة معينة كانت تتحدد بحسب نوعية الرحلات التي يقومون بها. كما تحصلوا أيضًا على امتياز آخر يتمثل في إعفائهم من دفع أية رسوم في غير ميناء طرابلس. ولعل ما يؤكد سيطرة الأوروبيين على حركة النقل البحري بالنسبة للايالة، هو ما نصت عليه معاهداتهم من وجوب عدم إكراه الأوروبيين لأي سبب على شحن أشياء لا يرضونها على سفنهم، أو على القيام بأية رحلة إلى مكان لا يرغبون في التوجه إليه[1].

إن احتكار الأوروبيين للنقل البحري في طرابلس، يعني ضمنًا سيطرتهم على التجارة البحرية. وحيث شكلت هذه التجارة جزء مهمًا وأساسيًا في تجارة طرابلس الإقليمية و«الدولية»، سواء ما يقوم منها على السلع المحلية أو سلع العبور، فإن ذلك يعني أن الأرباح الناتجة عن هذه التجارة كانت تتسرب من أيدي التجار الطرابلسيين لتعود إلى الأوروبيين بالدرجة الأولى.

وقد يبدو من المفيد الإشارة إلى أنَّ الأضرار التي خلفتها الامتيازات التجارية وفي ظل التفوق الأوروبي، لم تقتصر على النشاط التجاري وفئة التجار المحليين فحسب، وإنما لمست أنشطة إقتصادية وفئات اجتماعية أخرى، فحيث ارتكز نشاط الأوروبيين أساسًا على تصدير المواد الغذائية والمواد الخام من الإيالة، وفي المقابل جلب المواد الكمالية والصناعية إليها، فإن تمتعهم بالامتيازات المذكورة وما أدى إليه من مزيد انفتاح لأسواق طرابلس أمامهم، كان من شأنه أن يخلق منافسة للإنتاج الصناعي المحلي، ويفضي بالتالي إلى تراجعه وإضعاف الصناع الطرابلسيين، خاصة في ظل تخلف التقنيات المستخدمة في هذا النشاط مقارنة بالتطور الأوروبي في هذا المجال.

---

(1) ماساي: الوضع الدولي لطرابلس الغرب، ص ص 78، 79، 90، 92، 115، 117، 126؛ كابوفين: طرابلس والبندقية، ص ص 280، 281.

إن التصدّع الخارجي للسلطة وآثاره على تجارة وتجار طرابلس لا يتحدد بروزه من خلال المعاهدات المجحفة التي أبرمتها مع الدول الأوروبية والامتيازات التي منحتها إياهم وحدها، ولكنه يظهر واضحًا أيضًا في مسألة الديون التي جرّت إلى مزيد من التغلغل الاقتصادي للأوروبيين في الإيالة، وأكدت ضعف مختلف الفئات الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة.

لقد ارتبطت مسألة الديون هذه بالأزمات المالية التي واجهها حكام الإيالة، والتي تزايدت حدّتها منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر كما أسلفت. فتشير النصوص إلى أن علي القرمانلي كان يعمد، نظرًا لعدم توفر الأموال لديه، إلى شراء ما يحتاجه من بضائع من التجار الأجانب بالدين. وقد كان لتعامل الأوروبيين بالسلع التي تتعلق باحتياجات السلطة كالأسلحة، والأخشاب، ولوازم السفن أن ضخّم من حجم هذه الديون. كما أنه لجأ أيضًا إلى هؤلاء التجار وإلى القنصليات الأوروبية لِمَدِّهِ بالأموال اللازمة لتغطية نفقاته[1]. غير أن مسألة قيام الباشاوات بشراء السلع من الأوروبيين بالدين أو الاقتراض منهم ومن قناصلهم لم تكن خاصة بعلي القرمانلي وحده، بقدر ما كانت ظاهرة ميزت عهد يوسف باشا. فيذكر الأنصاري أن يوسف باشا «استغرق... في الديون من التجار الأجانب بفائض فاحش»، بل أنه كان يعمد إلى المزيد من الاقتراض حين يطالب بسداد هذه الديون[2]. ويشير فيرو بدوره إلى تمادي يوسف باشا في شراء السلع التي يحتاجها حريمه من الأوروبيين بالدين، والاستدانة منهم أيضًا للحصول على الأموال التي يحتاجها لنفقاته الخاصة في السنوات الأخيرة من حكمه، وهي السنوات التي شهدت تقلصًا هامًا في موارده المالية إثر إجبار الأوروبيين له على إيقاف الغزوات البحرية[3]. كما تحفل يوميات حسن الفقيه حسن بذكر العديد من الإشارات إلى ديون يوسف باشا لصالح تجار وحكومتي فرنسا وإنجلترا[4].

---

(1) فيرو: الحوليات، ص 335.

(2) الأنصاري: المنهل العذب، ص ص 333 ـ 334.

(3) فيرو: الحوليات، ص ص 404، 420، 421.

(4) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، فبخصوص الديون الفرنسية أنظر: ص ص 485، 540، 546، 556، 598، 599، أما فيما يتعلق بالإشارات الخاصة بالديون الإنجليزية فأنظر ص ص 508، 512، 516، 526، 529، 530، 575، 578، 596، 598، 599.

إن إسراف حكام طرابلس وتماديهم في الاستدانة من الأوروبيين، في ظل استمرار مشاكلهم المالية، أدى إلى عجزهم عن سداد تلك الديون، الأمر الذي أتاح الفرصة للقناصل الأوروبيين (قنصلي فرنسا وإنجلترا) لممارسة الضغوط عليهم وإرغامهم على تقديم التنازلات والمزيد من الامتيازات لرعايا بلدانهم. فعلي القرمانلي اضطر، لمّا استحال عليه قضاء ديونه للفرنسيين والإنجليز، إلى منحهم حق احتكار استغلال بودرة الصودا بالتناوب بينهما[1]. أمّا يوسف باشا، فإن التنازلات والامتيازات التي منحها كانت أكبر وأهم. فهو بتزايد مصاريفه وبالتالي ديونه، واستنفاذه كل الوسائل التي تمكنه من الحصول على النقود، لم يجد من حيلة، وقد زادت عليه التهديدات والضغوط الأوروبية، سوى ابتداع ما عرف بنظام التذاكر/ البطاقات. فبالإستناد على هذه البطاقات، كان يوسف باشا يعقد الصفقات مع التجار الأوروبيين ويحيلهم من خلالها إلى الأقاليم ومراكز الإنتاج المختلفة في الإيالة فيحصلون بأمره على مختلف أنواع السلع التي يرغبونها ويحدّدونها، مقابل سداد مستحقاتهم، الأمر الذي كان له أثر بارز في استنزاف الانتاج المحلي، واستحواذ التجار الأوروبيين على الجزء الأكبر منه خاصة مع إسراف الباشا في تطبيق هذا النظام. فتشير النصوص إلى أنه كلّما اشتدت حاجة الباشا للمال، كلما لجأ إلى الأوروبيين للحصول عليه. ولتسديد هذه الديون التي تراكمت عمد الباشا إلى التوسع في إصدار البطاقات، وقام في إطار ذلك بتخصيص مناطق معينة لتوفي التزاماته لأكثر من مدين. غير أن عجز المناطق عن تسديد تلك الديون بسبب التدهور الاقتصادي الذي تعايشه، أفضى إلى مطالبة الدائنين برفع قيمة الفوائد، فزيدت هذه الأخيرة تدريجيًا من 2,5٪ إلى 12,5٪. ونتج عن ذلك مزيدًا من الإرهاق للفلاحين والمنتجين المحليين، حيث كانت المحاصيل تباع مقدّمًا[2]. كما نتج عنه أيضًا إلحاق ضرر بالغ بتجار طرابلس الذين أصبحوا ما بين احتكارات الباشا التجارية وبين الأوروبيين أصحاب البطاقات، كالواقع بين المطرقة والسندان، الأمر الذي جعل أحد

---

(1) فيرو: الحوليات، ص 340.

(2) الفقيه حسن، حسن: اليوميات، ص ص 541، 546، 556، 598، فيرو: الحوليات، ص 404، بروشين: تاريخ ليبيا، ص ص 228 ـ 229؛ الحرير: «نظرة تحليلية لأبعاد سياسة يوسف باشا الإقتصادية»، ص 84.

الدارسين المحدثين يرى في تلك البطاقات «المنفذ الذي تمكن من خلاله أصحاب رؤوس الأموال الأجانب تسديد الضربة الأخيرة والقاصمة إلى رأس المال الوطني المنهك بفعل احتكارات يوسف باشا الاقتصادية»[1].

نخلص إلى القول من كل ما تقدم بأن السلطة شكلت العامل الرئيسي والمؤثر في مرحلة تكوين «الطبقة» التجارية في طرابلس، وفي مرحلة اضمحلالها. إن الدور الهام الذي كان للسلطة في هذا الأمر اتخذ أوجهًا مختلفة قد تبدو للوهلة الأولى متباينة ومتناقضة، إذ يتصل بعضها بمركزية السلطة، في حين يتعلق بعضها الآخر بضعفها وتصدعها، غير أنها كانت في حقيقة الأمر متكاملة فيما أسفرت عنه من نتائج.

ففيا يخصّ موضوع مركزية السلطة، فقد تبين أن إيالة طرابلس شهدت في هذه الفترة قيد الدرس قيام سلطة مركزية، وهو الأمر الذي شكل مرحلة مهمة ومتطورة في تاريخها، إذ أكد قيام هذه السلطة وحدة المنطقة السياسية وتكاملها الاجتماعي والاقتصادي بعد فترة التجزئة الطويلة التي كانت تعيشها. غير أن وجود هذه السلطة المركزية، بما لها من ممارسات كان له تأثيراته العكسية على مجتمع واقتصاد الإيالة. فالحكام القرمانليون، بناة السلطة المركزية، هدفوا من ورائها وفي المقام الأول تحصيل القدر الأكبر من موارد المنطقة، لذلك فقد تعاملوا مع مختلف الأنشطة والفئات الاجتماعية القائمة بالشكل الذي رأوه يضمن لهم تحقيق غايتهم.

إن هذه السياسة التي كانت تحركها عقليّة جبائية، وإن طالت آثارها مختلف تلك الأنشطة والفئات، فإن تأثيراتها على تجارة مدينة طرابلس وتجارها كانت أكثر وضوحًا. فمدينة طرابلس بحكم احتوائها على مركز السلطة، وبحكم أهميتها التجارية التي كان أولو الأمر يعونها جيدًا، عانت أكثر من غيرها من تأثيرات مركزية السلطة.

لقد اتخذت هذه الأخيرة، فيما يتعلق بنشاط المدينة التجاري، مظاهر متعددة كفلت للسلطة في مجملها فرض سيطرتها على هذا النشاط المهم وعلى عوائده، فضلاً عن السيطرة على العاملين به، غير أنها أسهمت إلى حد كبير في

---

(1) الحرير: «نظرة تحليلية لأبعاد سياسة يوسف باشا الإقتصادية»، ص 84.

إضعاف فئة التجار ومنع تطورها. فمن خلال عملية مراقبة السوق التي شملت كل شيء بدء من إنشاء وتطوير المراكز التجارية، مرورًا بالتنظيمات الخاصة بحركة السوق، ووصولاً إلى عملية فرض الضرائب وجبايتها، نجحت السلطة في أن تضع حركة المدينة التجارية بشقيها الداخلي والخارجي تحت إشرافها ورقابتها، وبالتالي الاستغلال الأمثل/الأكمل لعوائدها. غير أن هذا الأمر كان له انعكاساته الهامة على تجار المدينة. فممارسات السلطة هذه بالإضافة إلى ما أفضت إليه من تحكم في بعض أدوات التجار والاطلاع على نشاطهم وأوضاعهم، فإنها مكنتها من السيطرة عليهم بما كان يقع في إطارها من انتزاع لأموالهم عن طريق الضرائب. وبذلك فقد أسهمت بصورة مباشرة في منع عملية التراكم المالي لديهم، وهي عملية كانت ضرورية لظهور «الطبقة» التجارية. من ناحية أخرى أسهمت السلطة بسياستها الجبائية تلك في إحجام التجار عن توسيع نشاطهم والدخول في مشاريع تجارية كبرى خشية لفت الأنظار إليهم، الأمر الذي كان له أثره في عرقلة عملية تطورهم.

غير أن تأثيرات السلطة على فئة التجار ومنع تطورها، لم يقف عند مسألة مراقبة السوق وما يتصل بها من ممارسات، وإنما ظهر أيضًا في جانب آخر رأيته يمثل إحدى السمات المهمة لمركزية السلطة وتأثيراتها السلبية، وهذا الجانب يتعلق بعملية الاحتكار التجاري الذي مارسه حكام طرابلس. فنظام الاحتكار هذا يندرج في اعتقادي ضمن سياسة واعية انتهجتها السلطة وهدفت من خلالها ليس إلى الاستفادة الأكثر مباشرة من عوائد التجارة فحسب، وإنما أيضًا إلى تحجيم نمو أية قوة اجتماعية يمكن أن تكون فاعلة في المنطقة. إن هذا الأمر يبرز في اقتصار نظامِ الاحتكار في بادئ الأمر على السلع المهمة، ثم اتساعه تدريجيًا ليصبح شاملاً لكامل تجارة الإيالة بل وأيضًا لاقتصادها.

إن الحديث عن دور السلطة في تعثر تكوين «الطبقة» التجارية في طرابلس لم يرتبط فقط بهذه المظاهر التي تتصل بمركزية السلطة، ولكن أيضًا بجوانب أخرى لها صلة بالسلطة من حيث ضعفها وتصدعها. فتصدع السلطة الذي اتخذ مظهرين داخلي وخارجي، كان له بدوره تأثيره البالغ في تقويض إمكانية تطور التجار إلى «طبقة» فاعلة.

لقد جسدت الثورات والاضطرابات الداخلية المتعددة التي قامت في وجه

السلطة أبرز مظاهر التصدع الداخلي. فهذه الثورات والاضطرابات التي دار رحاها على مناطق مختلفة من الإيالة شكلت مراكز الثروة فيها، ومواجهات السلطة لها، أدت إلى تدهور مختلف الأنشطة الاقتصادية القائمة في المنطقة، وبالتالي إضعاف الانتاج المحلي الذي قامت عليه التجارة الطرابلسية في جزء كبير منها. وعلاوة على ذلك، أفضت هذه الاضطرابات إلى غياب عنصر مهم كان يرتكز عليه النشاط التجاري في استمراره وتواصله، وأعني بذلك عنصر الأمن. فقد أثر انعدام الأمن في الدواخل على حركة القوافل، وأدى بالتالي إلى عرقلة نشاط المدينة التجاري وإلى توقفه في أحيان عدة.

وبالإضافة إلى الثورات والاضطرابات، كان لتصدّع السلطة الداخلي بآثاره على تجارة المدينة وتجارها وجهًا آخر ظهر في مسألة النقود. فالنقود، ولئن مثّلت مظهرًا مهما من مظاهر مركزية السلطة، بالنظر لاحتكار هذه الأخيرة لعملية سكها وتحكمها في تداولها وأسعار صرفها، فإنها مثلت في ذات الوقت أبرز سمات تصدعها. إن هذا الأمر يتضح في عجز السلطة عن القيام بدورها في المحافظة على القيمة الشرائية للنقود التي تصدرها وفي حمايتها. وعجز السلطة عن القيام بهذا الدور، الذي ظهر في التخفيض المتكرر لقيمة العملة وما أدى إليه من فقدانها وظيفتها كوسيلة مقبولة للتبادل وبالتالي تأكيد التبعية النقدية للخارج، والذي ظهر أيضًا في الضيق النقدي الذي عايشته المنطقة، كان قد أسهم بشكل فعال ومباشر في تأكيد ضعف النشاط التجاري، ووضع العراقيل أمام التجار الطرابلسيين.

إن مختلف هذه التأثيرات السلبية التي خلفها تصدّع السلطة الداخلي على النشاط التجاري والعاملين به، فأعاق تطورها إلى «طبقة» اجتماعية فاعلة، أكدها من ناحية أخرى تصدع السلطة الخارجي. إن هذا التصدع الذي ظهر من خلال العلاقات التي أقامتها السلطة مع الدول الأوروبية، جسدته بوضوح بنود المعاهدات الموقعة بين الطرفين بما منحته من امتيازات هامة للأوروبيين تتعلق بتجارتهم في المنطقة. إن هذه الامتيازات التي شملت حرية الإقامة والتنقل، كما شملت النواحي الضريبية من تخفيض وإعفاء، بالإضافة إلى ما يتعلق بالنقل البحري، أعطت التجار الأوروبيين صلاحيات كبرى في داخل الإيالة ومكنتهم، في ظل ما تمتعوا به من تفوق تقني واقتصادي، من السيطرة ليس فقط على

الحركة التجارية بين بلدانهم والإيالة، ولكن على كامل التجارة الخارجية للمنطقة مؤدية بذلك إلى تراجع نشاط المحليين في هذا المجال وبالتالي تأكيد ضعفهم.

إن هذه السيطرة التي فرضها الأوروبيون على تجارة الإيالة الخارجية أكدها من جهة أخرى استغراق سلطة طرابلس في الاستدانة من الدول الأوروبية وتجارها، هذه الديون التي اعتقدت أنها تستطيع من خلالها التخفيف من حدة أزماتها المالية وإنهاء مشاكلها الداخلية، غير أنها عمقت في المقابل التغلغل الاقتصادي للأوروبيين في المنطقة ودفعت إلى مزيد من الإنهاك لجميع الفئات الاجتماعية بها فاستحال قيام «طبقة» فاعلة.

إن ضعف الفئات الاجتماعية المختلفة في الإيالة وعجزها عن الظهور «كطبقات» إجتماعية متطورة، جسّده بوضوح سقوط الحكم القرمانلي وانهياره في مناسبتين الأولى في سنة 1793 والثانية في سنة 1835، وعجز الطرابلسيين في إطاره عن السيطرة على الأحداث أو القيام بأي دور متميز فيها. فعلى الرغم من أن الفرصة بدت سانحة تمامًا أمامهم في ظل الصراعات السياسية على الحكم التي استشرت بين أفراد الأسرة الحاكمة في أواخر القرن الثامن عشر، فإن غياب نخبة محلية جعل القيام بأي دور ريادي، كتأليب فرقة على أخرى أو أخذ زمام الحكم بأيديهم أمرًا بعيدًا. ففي إطار هذه الصراعات تعددت التوجهات، ففي حين اكتفى قسم بتأجيجها ولعب قسم آخر دور المتفرج، فإن القسم الثالث عوّل على المساعدة الخارجية عن طريق رفع العرائض الاحتجاجية للدولة العثمانية وطلب تدخلها لحسم الأمور. إن تباين مواقف الطرابلسيين من تلك الصراعات القائمة وعجزهم عن القيام بدور متميّز فيها، أدى إلى وقوع المنطقة تحت نفوذ سلطة غريبة. وبالرغم من أن هذه الأخيرة لم تدم وقضي عليها بعد فترة قصيرة، فإن هذا الأمر لم يتم من خلال المحليين، ولكن بالتعويل على المساعدة الخارجية. أمّا فيما يتعلق بالانهيار الثاني للحكم القرمانلي في سنة 1835، فلئن مثّلت ثورة المنشية، التي قادها أهالي المنشية والساحل ومن انضم إليهم من بقية المناطق، العامل الرئيسي والمباشر في إحداثه، فإن ما أسفر عنه من نتائج أظهر مرة أخرى عجز المحليين عن السيطرة على الأحداث وتوجيهها لما يخدم مصالحهم، إذ أدّى في نهاية المطاف إلى تراجع المنطقة سياسيًا وجرها نحو منزلق التبعية بإخضاعها من جديد للحكم العثماني المباشر.

الخاتمة

إن هذه الدّراسة كما حدّدت منذ البداية، هي محاولة للبحث في موضوع مؤسسات مدينة طرابلس التجاريّة وخلفية تجارها. إنَّ تحديد هذه الغاية تطلّب التطرق إلى مجموعة من المواضيع التي تتصل بنشاط المدينة التجاري ثم مجتمعها التجاري. كما تتصل بالسلطة وممارساتها وعلاقتها بالتجار، ثم بمختلف الفئات الاجتماعية الأخرى المكوّنة لمجتمع الايالة. كما تتصل أخيرًا بعلاقة السلطة بالعالم الأوروبي الرأسمالي وأثر ذلك في علاقة التجار بهذا العالم. إنّ التعرض إلى مجموع هذه المواضيع، عبر المراحل المختلفة التي جسدتها الفصول المتعددة للأبواب الثلاث التي تضمنتها هذه الدراسة، أدت في نهاية الأمر إلى عدد من النتائج التي رأيت من المفيد أن يقع إجمالها في هذه الخاتمة.

ففي الباب الأول الذي اهتم بدراسة نشاط مدينة طرابلس التجاري الداخلي والخارجي، انطلقت من النظر في المؤسسات التجارية القائمة في المدينة، موضحة ما كانت ترمز إليه من تطور لنشاط المدينة التجاري، ثم ما كان لوجودها من إسهام في تواصل هذا النشاط واستمراريته، حيث خلصت من البحث في هذه المؤسسات إلى أن البنية التحتية، التي من شأنها أن تقود النشاط التجاري للمدينة وتجعله يواكب مثيله في المدن والمناطق التجارية المتطورة، كانت متوفرة. إن هذه النتيجة أكّدها من جهة أخرى البحث في آلية الحركة التجارية للمدينة. فقد أثبت هذا البحث أن الأهمية التي مثلتها تجارة المدينة، تجاوزت حركة التبادل التي تدور في نطاقها، والمعاملات التي تتمّ بينها وبين بقية مدن ومناطق الايالة، لترتكز على المبادلات التي قامت بين المدينة وبين عالم البحر المتوسط بشقيه الإسلامي والأوروبي من جهة، وبينها وبين بلاد السودان من جهة أخرى. ولئن مثَّل تعدد علاقات المدينة التجارية أحد مظاهر

أهمية نشاطها التجاري، فإنَّ هذه الأهمية اتخذت سمات أخرى برزت في تعدد السلع الصادرة والواردة وتنوعها، واختلاف الآليات والتقنيات المتسخدمة في هذا النشاط، والتي جاء اختلافها وتنوعها مواكبًا لطبيعة ونوعية النشاط القائم، فعبّرت بالتالي عن مدى تطوره.

إن النظر في المؤسسات التجارية وآلية حركة المدينة التجارية الذي تم في إطار نشاط المدينة التجاري، وما خلصت إليه من ذلك، أهلني إلى أن أنتقل إلى الشق الثاني من بناء الفرضية، والقائم على البحث في المجتمع التجاري للمدينة. وفي هذا الجزء من الدراسة، انطلقت من أن أهمية نشاط المدينة لم تظهر فقط في تعدد علاقاتها وما يرتبط بذلك من تنوع سلع وآليات التبادل، ولكن أيضاً في تعدد العناصر والفئات المكونة لمجتمعها التجاري. فتوقفت في البدء عند مختلف هذه الفئات من أوروبيين ويهود وعرب ومحليين، موضّحة عدد كل فئة والخصائص التي تميزت بها في نشاطها سواء في علاقاتها التجارية، أو نوعية مبادلاتها والسلع القائمة عليها والآليات المستخدمة فيها. وقد تبين من خلال العرض الذي تناول مختلف تلك الفئات ونشاطها، تميّز التجار المحليين سواء بعددهم، أو بحضورهم الواضح في كل ألوان النشاط التجاري للمدينة، وبكل ما اتصل به من آليات وتقنيات.

إنَّ هذا العرض مثّل مدخلاً ضرورياً للحديث عن التجار الطرابلسيين باعتباره الجزء المهم في الفرضية المطروحة. والتعامل مع فئة التجار المحليين في هذه الدراسة، ركّز على جانبين أساسيين، يتمثل الأول في النظر في خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، في حين يقوم الثاني على النظر في فئاتهم وتراتبهم «الطبقي»، ولقد تبيّن من خلال ذلك تورط العديد من الفئات الاجتماعية، ذات الخلفيات المتباينة، في النشاط التجاري القائم. كما اتضح أن التباين في خلفيات التجار، بالإضافة إلى تعدد آفاق حركة المدينة التجارية كان لهما دور بارز في فرض نوع من التمايز بينهم، الأمر الذي مكّن من تصنيف فئة التجار المحليين إلى ثلاث فئات مختلفة صغرى ومتوسطة وكبرى، وذلك بحسبب ما كان لكل منها من خواص تتعلق بأطر نشاطها واهتماماتها وإمكانياتها المادية ووضعيتها الاجتماعية.

إنَّ هذا التمايز الذي ظهر بين التجار الطرابلسيين وما خلفه من ظهور

الفئات الثلاث المختلفة، بدا من الصعب الحديث في ظله عن وجود «طبقة» تجارية متجانسة، وذلك بالرغم مما لاح من مؤشرات تدل على وجود معالم جنينية للوعي «الطبقي» لدى التجار، إتخذت مظاهر متعددة تتصل بنشاطهم وعلاقاتهم الاجتماعية. من ناحية أخرى، خلصت إلى أنَّ طبيعة المجتمع الطرابلسي وتكويناته الاجتماعية في هذه المرحلة، ربّما كانت إحدى الأسباب البارزة التي حالت دون تكوين «طبقة» إجتماعية فاعلة، إذ كان البعد «الطبقي» غائبًا في المجتمع الطرابلسي إذا تجاوزنا التقسيم التقليدي الذي يقوم على وجود طبقتين رئيسيتين هما الطبقة الحاكمة وطبقة الرعيّة. وغياب البعد «الطبقي» أدى إلى ظهور فئات اجتماعية متداخلة كان من الصعب تحديد معالمها بوضوح.

كما اتضح من خلال دراسة فئة التجار المحليين، أنّ نشاطهم لم يعكس حقيقة الدور التجاري الذي اضطلعت به المدينة. فهم وإن ظهروا مسيطرين بشكل واضح على التجارة المحلية والإقليمية (داخل المدينة والايالة)، فإنَّ اتساع نشاطهم في التجارة الخارجية، كان ظاهرياً ومحدوداً بآفاق معينة. فهذا النشاط الخارجي ارتبط جله بمناطق نفوذ الدولة العثمانية. أمّا التعامل مع البلدان الأوروبية فقد أجبروا على تركه للأوروبيين واليهود، في حين أن المشاركة المحلية في هذا المجال من المعاملات، اقتصرت على فئة كبار التجار التي تشكلت أساساً من رجال السلطة وأعوانها، بالإضافة إلى بعض التجار من الأهالي الذين بدوا قريبين من السلطة.

إنَّ هذا الأمر أدى إلى نتيجة أخرى لها أهميتها. فغياب التجار الطرابلسيين عن عمليات التبادل القائمة بين المدينة والايالة بصورة عامة، وبين أوروبا، كان يعني ضمناً غيابهم عن التجارة الدولية، فتعاملهم مع الدولة العثمانية والمناطق الخاضعة لنفوذها، وفي ظل استمرار تبعية طرابلس للدولة العثمانية، بدت أقرب لأن تصنف ضمن التجارة الداخلية وليس الخارجية. تبعاً لذلك مثل الغياب الواضح للتجار الطرابلسيين عن مجال التجارة الدولية، دليلاً آخر عن ضبابيّة هذه «الطبقة» في طرابلس، إذ لا يمكن اعتبار فئة كبار التجار المشاركة في هذا النوع من التجارة، بالنظر إلى تكوينها «طبقة» تجارية مستقلة بذاتها.

ولئن كنت انتهيت في هذا الجزء من الدّراسة إلى القول بعدم وضوح «الطبقة» التجارية في طرابلس، فإنَّ الجزء الأخير منها، اهتمّ بالبحث في الأسباب

التي وقفت وراءه. وقد وقع التركيز في دراسة هذه الأسباب، أساساً على دور السلطة. فهذه الأخيرة في حضورها القوي وسيطرتها الواضحة على جميع التكوينات الاجتماعية المستقرة والمنتجة، والتي كان التجار أهمّها، من جهة، ثم في ضعفها وتصدّعها من جهة ثانية، شكّلت حسب وجهة النظر المقترحة في هذا العمل، العامل الأساسي في منع تطور، ليس فئة التجار فحسب، وإنما مختلف الفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية إلى «طبقات» قادرة وفاعلة في المنطقة. والتركيز على دور علاقة السلطة بامكانية قيام «طبقة» تجارية في طرابلس من عدمها، استوجب في البدء الوقوف عند شكل النظام السياسي القائم في المرحلة قيد الدراسة لعلاقته بموضوع «الطبقة» التجارية، حيث تم التوصل إلى أنَّ هذه المرحلة شهدت قيام سلطة مركزية.

إنّ قيام سلطة مركزية في إيالة طرابلس في هذه الفترة شكّل أهمية خاصة لها علاقة بآثار وانعكاسات هذه السلطة، التي لامست المستويات المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فعلى المستوى السياسي، تبيّن أن ظهور السلطة المركزية أكّد انتقال المنطقة من مرحلة التجزئة إلى مرحلة الوحدة، كما أكد وإلى الأبد انكفاء سكان المناطق المتنافرة في السابق، والتي كانت تابعة أو متحالفة مع مناطق تونس ومصر والسودان، نحو الداخل. الأمر الذي كان له أثره في تأكيد «استقلالية» المنطقة. فعلى الرغم من عديد الثورات والاضطرابات التي شهدتها الإيالة خلال الحكم القرمانلي، فإنها اتسمت بطابعها المحلي. بل إنَّ التدخل التونسي، على سبيل المثال، في بعض هذه الاضطرابات، كان محتشماً ويخدم بصورة تامة «إستقلالية» الإيالة وتكاملها داخل الحدود التي وضعتها الدولة العثمانية. وبذلك، ومن خلال تثبيته السلطة المركزية، مثل حكم الأسرة القرمانلية، مرحلة مهمة من مراحل بناء «الدولة» الليبية في العصر الحديث، إذ بفضل تأكيد هذه الأسرة لوحدة «الأراضي الليبية» مهّدت للاحقيها وضع اللبنات الأولى لهذه «الدولة».

إن قيام القرمانليين ببناء السلطة المركزية، وإن مثل مرحلة مهمة في تاريخ المنطقة السياسي وخطوة أساسية نحو بناء «الدولة»، فإن آثاره التي شملت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، بدت أكثر أهمية بما ظهر عليها من تفاوت وتباين. فتأكيد القرمانليين لوحدة المنطقة عن طريق إرساء دعائم السلطة

المركزية، كان له دور بارز في خلق التكامل الاجتماعي والاقتصادي بين جهاتها المختلفة. إنّ هذا التكامل ظهر جلياً من خلال النظر في نشاط مدينة طرابلس التجاري وعلاقاتها ببقية مناطق الايالة الأخرى، وطبيعة هذه العلاقات. غير أنه على صعيد آخر، كان لوجود هذه السلطة المركزية أو بالأحرى لممارساتها، تأثيرات عكسية على هذه الجوانب.

فمن خلال النظر في عملية بناء السلطة المركزية، خلصت إلى أنَّ عناية القرمانليين بها، لم تقتصر على فرض «الهيبة» على كامل الإيالة فحسب، ولكن الأهم من ذلك هو إضفاء شرعية السيطرة على مواردها، والحصول على أكبر قدر ممكن من المال. وبعقليتها الجبائية/الريعية هذه، عملت سلطة طرابلس على فرض سيطرتها على الأنشطة الاقتصادية والفئات الاجتماعية المختلفة وتوجيهها نحو ما يخدم أهدافها، الأمر الذي وإن طالت آثاره العكسية مختلف تلك الأنشطة والفئات، فإنَّ آثاره على تجارة مدينة طرابلس وتجّارتها بدت أشدّ وقعًا. فمدينة طرابلس بوصفها مركز السلطة من جهة، وبالنظر إلى أهميتها التجارية التي تجاوزت حدودها لتشمل كامل الإيالة من جهة ثانية، عانت أكثر من غيرها من تبعات السلطة المركزية سواء في قوّتها أو ضعفها.

إنَّ قيام سلطة مركزية في الايالة كان من الممكن أن يمثل دفعة جديدة وقوية لنشاط المدينة التجاري، وأن يسهم في تحويل فئة التجار إلى «طبقة» تجارية متطورة، غير أنَّ هذه الإمكانية مشروطة بانتهاج هذه السلطة لسياسة اقتصادية واعية، والاهتمام أكثر بالإنتاج وتطويره، وتحقيق التنمية الاقتصادية، بدلاً من حصر الاهتمام في الجباية وكيفية مضاعفتها. فوجود مثل هذه السلطة يبدو ضرورياً لتوفير الأجواء المناسبة للتجار لممارسة نشاطهم والتوسع فيه، وأيضاً لتحقيق الحماية لهم.

إنَّ هذا الدور يمكن أن تقوم به السلطة من خلال اهتمامها بأمور عدّة. فمن ذلك إقامة وبعث المؤسسات والمنشآت ذات الصبغة الصناعية كالمدابغ ومصانع النسيج، والمؤسسات الماليّة كالمصارف والشركات المصرفية وغيرها من المؤسسات التي تعمل في خدمة الحركة التجارية. فبفضل ذلك يتم دعم التجارة الخارجية التي تعدّ إحدى المقوّمات الأساسية لقيام «الطبقة» التجارية، كما أنه بفضل ذلك يتم دعم التجار وحمايتهم من المنافسة الأجنبية، كما يدعم

ويحمي أيضاً الفئات الحرفية ـ الصناعية. إنّ حماية التجار، يمكن أن توفّرها السلطة أيضاً بتخفيضها الضرائب على التجار المحليين وفرضها في المقابل وبشكل تصاعدي على التجار الأجانب والمقيمين أو المارّين بالبلاد، هذا فضلاً عن وضع القوانين التي تراعي من خلالها المواد المستوردة من الناحية الضريبية، وفي مقابل تشجيع الصناعات والصادرات إلى خارج البلاد. غير أنَّ الإضطلاع بمثل هذا الدور تبيّن أنه كان بعيداً عن اهتمامات السلطة في طرابلس، بل وعلى العكس من ذلك اتضح أنها لعبت الدور الرئيسي في إضعاف النشاط التجاري والعاملين به.

فالسلطة المركزية في طرابلس، ومن منطلق وعيها بمدى أهمية النشاط التجاري وأهمية عوائده، وجّهت عنايتها إلى وضعه والعاملين به تحت سيطرتها التامة. إنَّ مسألة السيطرة هذه اتخذت، كما إتضح من طيات العمل، مظاهر عدة تراوحت بين الإشراف على سير الحركة التجارية، بفرض مجموعة التنظيمات الخاصة بها، وبين عملية فرض الضرائب المتنوعة التجارية وغير التجارية، والتي أدت إلى منع عملية التراكم المالي لدى التجار، وهذا الأمر مثّل في اعتقادي عاملاً رئيسياً في تقويض إمكانية قيام «طبقة» تجارية، بل وأيّة «طبقة» إجتماعية فاعلة في المنطقة. غير أنَّ غياب هذه «الطبقة»، لا يفسّر بهذه الإجراءات وحدها، فالسلطة أسهمت في تأكيده بفرضها نظام الاحتكار الذي وإن كان محدوداً في بادئ الأمر، فإنه ظهر شاملاً في النهاية، مما خوّل لها سيطرة أكبر على النشاط التجاري، ووضع يدها بشكل مباشر على عوائده مسببة في ذات الوقت عائقاً في وجه التجار.

إنَّ القول بقيام سلطة مركزية في الإيالة في المرحلة قيد الدراسة، لا يعني بالضرورة أنها سلطة قوية. لذلك، فإنَّ وقوع النشاط التجاري والتجار تحت سيطرة السلطة كان من الطبيعي أن يجعلهما يتأثران بها في جميع حالاتها. فكما كان للسلطة، من خلال مركزيّتها، أثر على التجارة والتجار، فإن هذين الأخيرين تأثرا أيضاً بضعفها وتصدّعها. إنّ تصدّع السلطة الذي لمست آثاره نشاط مدينة طرابلس التجاري وتجّارها، برز على المستويين الداخلي والخارجي. فالضعف الداخلي الذي مثلت الثورات والاضطرابات والصراعات التي شهدتها الإيالة، بالإضافة إلى مسألة النقود أهم مظاهره، أدّى إلى تدهور

مختلف القطاعات الاقتصادية في المنطقة، وهي القطاعات التي من شأنها أن تدعم النشاط التجاري، كما أفضى إلى تقويض المقومات التي يعتمد عليها هذا النشاط في استمراره وتطوّره. فالنشاط التجاري للمدينة وبحكم اعتماده أساساً، سواء الداخلي منه أو الخارجي، على علاقة المدينة ببقية مناطق الايالة تأثر بالمناخ المضطرب الذي ساد الايالة. فالاضطرابات والثورات التي قامت في الايالة واتخذت من مناطق الثروة فيها مسرحاً لها، أدّت إلى تدهور الإنتاج الزراعي والرّعوي اللذين اعتمدت عليهما التجارة الطرابلسية بشكل كبير. كما أنّ حالة الفوضى التي سادت الدواخل، أثرت بدورها في كساد المبادلات التجارية للمدينة، وتوقفها في كثير من الأحيان. أمّا بالنسبة لمسألة النقود، فلقد تبين أنه وبحكم خضوعها لسيطرة السلطة في عملية سكّها وتداولها وصرفها، أدّى ضعف السلطة إلى ضعفها، فعجزت عن القيام بوظائفها كوسيلة مقبولة للدّفع والتبادل وكمعيار للقيمة، وهو ما أدّى إلى عرقلة النشاط التجاري للمدينة المحلي والخارجي، ووقف عائق أمام التجار المحليين.

أمّا التصدّع الخارجي فقد تمثل بالدرجة الأولى في عقد المعاهدات غير المتكافئة مع الدول الأوروبية صاحبة الامتيازات المختلفة، وفي الاستدانة. إنَّ هذا المنحى كما أثبتت الدراسة، كانت له خطورته إذ أدّى في خاتمة المطاف إلى وضع تجارة الايالة الخارجية تحت سيطرة التجار الأوروبيين. بل والأخطر من ذلك، أكّد هذا التوجّه تغلغل التواجد الأوروبي في الايالة عاملاً في ذات الوقت على تحويلها إلى سوق مفتوح أمام رأس المال الأوروبي المتطور. كلّ هذه التغيرات عملت على تأكيد نفوذ بعض الدول الأوروبية السياسي داخل لمنطقة، وهي كلها أمور أهّلت الأوروبيين لفرض قواعد جديدة يصعب على تجار المنطقة التعامل بها. إن هذه المنافسة المدعومة من طرف حكوماتهم والسلطة القائمة، أدت إلى تراجع التجار المحليين.

إن البحث في موضوع تكوين «الطبقة» التجارية الطرابلسية، وإن تَمَّ التعامل معه من منطلق فوقي، حيث انتهيت إلى أنَّ السلطة شكلت العامل الرئيسي في إعاقة المنطقة عن تكوين هذه «الطبقة»، فإن ذلك لا يعني أنَّ الظاهرة آحادية البعد. فظاهرة غياب «الطبقة» التجارية في طرابلس، كأيّة ظاهرة تارخية أخرى، لا يمكن التعويل في تفسيرها على عامل واحد. تبعاً لذلك أجد من المفيد في ختام

هذه الدراسة، الإشارة إلى عامل آخر أسهم ولو بدور ثانوي في غياب «الطبقة» التجارية. إنّ هذا العامل، وإن لم يقع التعرض إليه تفصيلاً، فقد وقع التلميح إليه في طيّات العمل، وهو يتعلق بالتجار الطرابلسيين ذاتهم.

فإذا كان صغار ومتوسطو التجار، وبالنظر إلى إمكانياتهم وبحكم طبيعة نشاطهم، عاجزين عن أن يشكلوا «طبقة» متميّزة، فإنّ فئة كبار التّجار التي تشكّلت من رجال السلطة ومن سعوا لأن يكونوا قريبين منها، لم تكن قائمة بذاتها، وإنما اعتمدت في وجودها وبشكل يكاد يكون كليّاً على علاقتها بالسلطة. إنّ علاقة هؤلاء التجار بالسلطة، والتي حرصوا عليها لأهميتها بالنسبة لمصالحهم التجارية، لم تحمهم من تعسّفها، بل لا أتجاوز كثيراً إذا قلت أنّ هذه العلاقة وما أدّت إليه من إطلاع السلطة على حقيقة أوضاعهم، جعلتهم أكثر المستهدفين من قبلها، خاصّة في فترات أزماتها. كما أنّ ارتباطهم بالسلطة جعلهم أوّل المتأثرين بضعفها وتصدّعها.

من جهة أخرى، إذا كان تحوّل التجار الأوروبيين، على سبيل المثال، إلى طبقة «بورجوازية» لها أهمّيتها قد تمّ أساساً من خلال انخراطهم في التجارة الدولية، فإنّ اتساعهم في هذا اللون من النشاط، لم يعتمد فقط على الدّعم الذي وفّرته لهم حكوماتهم في هذا الخصوص، وإنما أيضاً، وفي جزء كبير منه، على المبادرات الفردية التي أسهمت في تطوير الكثير من الآليات والتقنيات المستخدمة في هذا النشاط، كما أسهمت في بعث المؤسسات والمنشآت التي تخدم هذا النشاط من خلال عدم الاقتصار على إبقاء رؤوس أموالهم محصورة في دائرة التداول، ولكن الاتجاه نحو استثمارها في القطاعات التي من شأنها أن تؤدّي إلى تطوير نشاطهم الأساسي.

إنّ مثل هذه المبادرات بدا من الواضح أنّ التجار الطرابلسيين كانوا يفتقرون إليها. فقد حصروا نشاطهم في مجالات وآفاق معيّنة وبإمكانيات محدودة دون أن يسعوا لتطويرها. إنّ هذا الأمر، وإن كان لضغط السلطة وممارساتها بالإضافة إلى المنافسة الأجنبية دور في تأكيده، فإنه لا يجب إغفال مسؤولية التجار أنفسهم عنه. فهم لم يبدوا مستعدين للمغامرة، لذلك فضّلوا تحديد نشاطهم في المجالات والآفاق التي اعتقدوا أنها وحدها التي تضمن لهم الرّبح. بل الأكثر من ذلك فإنه بالرجوع إلى ثروات وتركات بعض التجار

الطرابلسيين المقيدة في سجلات المحكمة الشرعية، يتبيّن أنّ جزء محدوداً فقط من رؤوس أموالهم كان يستثمر في التجارة، في حين أن الجزء الأهمّ منها استثمر في مجالات أخرى بعيدة عن ميادين التجارة والمال. فهم، وحيث وجدوا أنفسهم أكثر المستهدفين من قبل السلطة عند حاجتها للمال، يبدو أنهم فضّلوا استثمار أموالهم فى مجالات رأواها «مضمونة» نسبياً مثل العقارات، كما لجأوا إلى الإكتناز عن طريق تحويل أموالهم إلى ذهب ومجوهرات.

إنّ مختلف هذه العناصر التي جسّدت ضعف التجار الطرابلسيين في ذاتهم، بالإضافة إلى الدّور الأساسي الذي اضطلعت به السلطة في تأكيد هذا الضعف ومضاعفته، أدّوا مجتمعين إلى عدم بروز هؤلاء التجار «كطبقة» متميزة على جميع المستويات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، أو حتى الثقافية، فأفضى بالتالي إلى عجزهم عن القيام بأي دور ريادي. لذلك وحتى في ظل سلطة ضعيفة كالتي كانت عليها سلطة طرابلس، خاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، فإنهم لم يتمكنوا من القيام بأي دور فاعل وعوّلوا بصفة كليّة على المساعدة الخارجية. إن هذا الأمر بالذات، هو الذي أفضى إلى عجزهم عن مقاومة أيّة قوة أجنبية، مما أسفر عن تراجع المنطقة سياسياً بوقوعها مجدداً تحت السيطرة العثمانية المباشرة، وإخضاعها للتبعية المطلقة للدولة العثمانية. بيد أن اللافت للنظر، أنّ هذا التغيير الذي طال البنية الفوقية/ السلطة في نهاية المرحلة قيد الدراسة، وحيث لم يصحبه إختفاء العوامل التي وقفت وراء ضعف المنطقة الاجتماعي والاقتصادي والثقافي أيضاً، فإنه لم يجنّبها الوصول، مرة أخرى إلى نفس النتيجة، أي أنه دفع بها مجدداً نحو منزلق التبعية للأجنبي، والذي عبّر عنه بشكل جلي الاحتلال الإيطالي في سنة 1911.

ملحق

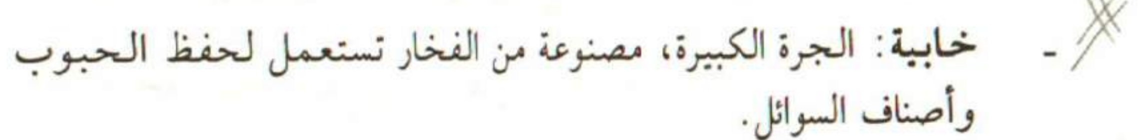
معجم ببعض الألفاظ والمصطلحات الواردة في الدّراسة

- **أردية مسديات**: الرداء هو نوع من اللباس الخاص بالنساء والرجال، مختلف الخامات يلف حول الجسم. ومسديات وصف لها، بمعنى أنها مقوّمة سداها، ممدودة خيوطها.
- **أسليك**: يعرف أيضًا بأزليك، عملة عثمانيّة من الذهب كانت تساوي مائة قرش.
- **أصلاني**: عملة عثمانيّة.
- **إنشونة**: محرفة عن الإيطالية Lancione، قارب شحن شبيه بالصندل.
- **إنكشارية**: (عثمانيّة) كناية عن الفرقة الجديدة من الجيش، تتألف في معظمها من الاحتياط البشري المتوافر في الدولة العثمانية، وحل هذا الجيش في سنة 1826، من قبل السلطان محمود الثاني بعد الثورة التي قام بها هذا الجيش.
- **بارة**: عملة منها الفضي ومنها النحاسي، وهي عمومًا زهيدة القيمة.
- **البابليك**: وأيضًا بيليك: (تركية في أصولها)، بمعنى أميري، حكومي، وهي كناية أيضًا عن الاملاك التابعة للسلطة.
- **باركو**: مركب ذو ثلاث صواري أو مجذافين، يتميز بالسرعة، معروف في اللغات الأوروبية بـ barque و Bark و barco، وهو تحريف عنها.
- **بتية**: زير فخاري، وربما تكون محرفة عن الإيطالية (Botte) بمعنى إناء كبير.

- **براتكة**: إيطالية الأصل Pratica، إجراءات رسمية تعني بأذون الخروج من الحجر الصحّي.
- **برسيلي**: وعاء لحفظ التمور يُعمَلْ من سعف النخيل.
- **برقنتي**: محرف عن الإيطالية (Briganti) مركب يستخدم في عمليات الغزو البحري بصفة خاصة.
- **برنوس**: لباس أشبَهُ بالمعطف ملحق به غطاء للرأس يختلف في خاماته (صوف، حرير، قطن)، بحسب أوقات إرتدائه (صيف وشتاء)، ويُعْمَلْ بألوان مختلفة.
- **بريك**: محرَّف عن اللغات الأوروبية: brig و brick مركب صغير بصاريتين وذو حمولة خفيفة.
- **بشنة**: نبات أو حب نبات يأكله الناس والبهائم.
- **بطانة**: أسلاخ الغنم وجلودها.
- **بطانة تمر**: في اللهجة وعاء من الجلد لحفظ التمور.
- **بلّوط**: محرفة عن اللاتينية: Pilota, pilot, pilote، مرشد سفن لإدخالها إلى الموانيء ونحوه، وتطلق أيضًا على مدير الدفة (في مركب).
- **بندقي**: في النقود: نقد ذهبي نسبة إلى مدينة البندقية في إيطاليا، يعرف في أوروبا بإسم الدوكاة Ducat، شاع في الدولة العثمانية في القرن X و XI هجري/ XVII, XVI ميلادي، وقد اختلفت قيمته في الزمان والمكان.
- **بيع السّلم**: نوع من البيوع، هو بيع الدين بعين، والسّلم لغة هو التقديم والتسليم، ويسمى بالسّلف أيضًا. وفي الشرع اسم لعقد يوجب الملك في الثمن عاجلاً والمثمن آجلاً.
- **تكّة**: رباط للسراويل.
- **جعبة مكحلة**: الجعبة لغة هي وعاء السهام والنبال، وجعبة مكحلة في اللهجة كناية عن أنبوبة البندقية أين توضع ذخيرتها.
- **جلد فيلالي**: جلد منسوب إلى منطقة تافيلالت بالمغرب الأقصى.



- **حرامات، جمع حرام**: إزار من الصوف أو حرير يلبسه الرجال والنساء، وربما يكون نوعًا من غطاء الرأس.
- **حشيشة**: نبات يستخدم في دباغة الجلود وصباغة الأقمشة.
- **حكك، جمع حكة** : في اللهجة كناية عن العلبة وتكون في الأغلب من الصفيح، أو القصدير.
- **حمّالة**: العاملون بالحمل، في اللغة الكثير والقوي الحمل، وهم يعملون بحمل السلع ونقلها من مكان إلى آخر.
- **حمَّالة كيلية**: في اللهجة، أجرة الكيل.



- **حوالة**: لغة النقل، مثل نقل الدين من ذمة إلى ذمة، وهي شرعًا إثبات دين الآخر على آخر مع عدم إبقاء الدين على المحيل بعد هذا الإثبات.
- **حولي**: رداء صوفي له أصناف منه للرجال ومنه للنساء.
- **خابية**: الجرة الكبيرة، مصنوعة من الفخار تستعمل لحفظ الحبوب وأصناف السوائل.
- **خازوق**: عمود طويل محدّد الرأس كان يجلس عليه المذنب فيدخل من أسفله ويخرج من أعلاه ويبقى عليه حتى يموت.
- **خديم**: الخادم.
- **خرداجية**: باعة الخردة، وهي ما تفرق من الأمتعة وصغر، كما أنها كناية عن الأدوات القديمة والمستعملة.
- **خروبة**: في النقود القطعة النقدية الصغيرة وهي جزء من عشرين من الدينار، كما أنها كناية أيضًا عن ميزان.
- **خزامة**: نوع من مواد الصباغة يلون بالأزرق المائل إلى النيلي.
- **دبلوني، أو دبلون**: في النقود، نقد ذهبي إسباني في الأصل Doblon، إختلفت قيمته زمانًا ومكانًا.
- **دخَّان مضغة**: صنف من التبغ يستعمل مضغًا.



- **دستة**: فارسية الأصل، تطلق على العدد 6، وتطلق في بعض المناطق على العدد 12، وقد تعني أيضًا الحزمة أو الربطة.

- **دلاّل**: الذي يدلل، يعلن عن السلعة ويزينها إغراء للمشتري بتزين المبيع، وإغراء للبائع بتزين السعر، فهو وسيط بين البائع والمشتري وقد يتسلم السلعة من البائع لبيعها.

- **دمنة**: في اللهجة قطعة أرض زراعية خصبة.

- **دهان**: في اللغة الأديم الأحمر، وفي اللهجة القديد بعد أن يحرق في الزيت للحفظ.

- **دوات، دواة**: في اللغة هي المحبرة، وتطلق في اللهجة على موضع الجمرات في النارجيلة تشبيهًا له بدواة الحبر.

- **الديوان الهمايوني**: الديوان السلطاني أو الملكي، وهمايوني كلمة أصلها فارسي استخدمت في الدولة العثمانية.

- **ربّاحة**: تجار القطاعي، الساعين من أجل الربح والتكسب.

- **رمانة**: أداة للوزن مخصصة للأوزان الثقيلة.

- **ريال**: في النقود، عملة شاعت في البلاد العربية والعثمانية، اسباني الأصل REAL بمعنى ملكي، اختلفت قيمته زمانًا ومكانًا، وله أنواع ومسميات مختلفة، منها ريال أبو طاقة، والريال الارباع، الريال التونسي وهو نفسه ريال سبيليه، والريال الحناشي.

- **ريال دورو أو الدورو**: قطعة نقدية فضيّة، إسبانية، ودورو Duro بمعنى صلب.

- **زعفران**: نبات بصلي من فصيلة السنوسيات، يشبه السمسم، زهره أحمر يميل إلى الصفرة، يستعمل لتطييب الأطعمة والحلويات وتلوينها، وأيضًا للصباغة باللون الأصفر.

- **زلطة**: في النقود عملة عثمانية اختلف في شأنها إذا كانت من الفضة أو النحاس كما إختلفت قيمتها في الزمان والمكان.



- **زنبيل**: في اللغة القفة الكبيرة تصنع عادة من الخوص، وفي اللهجة قفتان متصلتان تحملان على ظهر الحمار.
- **زوكيتي**: عملة أوروبيّة.
- **زير**: وعاء من الفخار كبير الحجم يستعمل لحفظ الحبوب والسوائل.
- **سانية**: في اللغة الدلو العظيمة وأداتها تنصب على البئر يستخرج بها الماء لسقي الأرض، والإبل يستقي عليها الماء من الدواليب للزرع والحيوان، وقد عممت في اللهجة لتشمل البئر نفسه، وأطلقت على البستان أو المزرعة الصغيرة.
- **سبّاط**: النعل والحذاء.
- **سرّارة**: نسبة إلى السرير، وهو مؤخرة البندقية أي خشبتها، والسَّرارة هم الحرفيون العاملون بصناعة السرير.
- **سفاسر، جمع سفساري**: رداء تلتحف به النساء عند الخروج إلى الشارع معروف خاصة في تونس.
- **سكونة**: محرفة عن الإنجليزية Schooner: مركب شراعي ذو صاريتين أو أكثر قد تصل حتى السبعة.
- **سمسار**: متولي البيع والشراء لغيره والمتوسط الساعي بين البائع والمشتري والمتولي عقد البيع بينهما بأجر.
- **سنجة**: في اللغة ما يوضع في الميزان أي في إحدى كفتيه مقابل الشيء الموزون لمعرفة قدره، وفي اللهجة كناية عن الموازين الصغيرة بصفة خاصة.
- **شاشية**: غطاء للرأس مصنوع من الصوف ومصبوغ باللون الأحمر، إشتهرت مدينة تونس بصناعتها وسوقت منها إلى مختلف البلدان الإسلامية وأيضًا الأوروبية.
- **شب**: حجر معروف له إستخدامات عدة أهمها الصباغة باللون الأحمر.
- **شبوك سباسي**: الشُبك في اللغة أنبوب له رأس مجوّف يوضع فيه التبغ

ويحرق ليدخّن، وسباسي في اللهجة (ج سبسي) وهو لفافة الدخان.

- **شخطور**: سفينة صغيرة ذات صارٍ واحد في الوسط.

- **شدّه القماش**: الشدّه في اللهجة هي الحزمة والربطة.

- **شريفي**: في الأصل عملة ذهبية مصرية مملوكية من عيار مرتفع وتزن درهم وثمن الدرهم. وقد إمتدت التسمية بعد الفتح العثماني، فأطلق على العملة الذهبية المضروبة في القسطنطينية وكانت هذه العملة تضرب في مختلف المناطق الخاضعة للنفوذ العثماني فميزت بإسم البلد مثل الشريفي الطرابلسي، وقد عرفت في بعض الأقطار أيضًا بإسم السلطاني.

- **شطيّة**: سفينة شراعيّة ذات صبغة حربيّة، تستخدم للكشف عن الشواطىء والدفاع عنها، كما تستخدم لنقل المدافع.

- **شوارق**: جمع شارقة، وهي المظلة أو شكل من الخيمة تنصب أيام الأسواق لتيسير المبادلات.

- **شيشمة**: (تركيّة) كناية عن الحنفية.

- **صابة**: في اللهجة محصول العام، كناية عن كثرة الخير.

- **صارميّة (تركية سرماية)**: رأس مال، وتعني بصفة خاصة رأس المال المستثمر في التجارة.

- **صاري**: عمود يقام في السفينة يشد عليه الشراع.

- **صاع**: مكيال تكال به الحبوب ونحوها، تفاوتت سعته في البلاد الإسلامية زمانًا ومكانًا.

- **صندل**: نوع من المراكب المسطحة تستعمل في نقل البضائع إلى السفن ومنها إلى البر، أي أنه قارب شحن وتفريغ.

- **ضرب خانة (عثمانية)**: دار سك النقود وضربها.

- **طابع**: في اللغة الخاتم، كل ما يطبع أو يختم به.

- **طابع اللفة**: كناية عن الرسوم المفروضة على بيع اللفة.

- **طابنجة**: نوع من المسدسات.

- **طبجية**: (تركية) فرق المدفعيّة من الجيش.

- **طرباقلو**: نوع من المراكب.

- **طرنيش**: قطعة نقدية طرابلسية، حسب أتوري روسي هي جزء من القرميل، كل أربع منها تساوي قرميل.

- **طواقي، جمع طاقية**: وهي غطاء للرأس يصنع من الصوف أو القطن.

- **العتبة**: في اللغة، هي خشبة الباب التي يوطأ عليها، كل مرقاة من الدّرج، وهي في اللهجة كناية عن بيع حق الإنتفاع بمحل ما.

- **عثماني**: عملة فضية عثمانية.

- **عدلية**: في النقود، عملة ذهبية في مصر والعراق، وهي فضية في طرابلس.

- **عشارية**: قطعة نقدية طرابلسية ضربت في عهد أحمد القرمانلي [1711 ـ 1745] تساوي كل عشرة منها ريال.

- **غداري**: غدارات، جمع غدرية وغدري: نوع من الاسلحة بين البندقية الصغيرة والمسدس.

- **غراره (ج غرائر)**: كيس كبير من الخيش لحمل الحبوب.

- **فجرة**: هي الفضة المعدن المعروف.

- **فرقاطة**: تحريف من اللاتينية Fregate، نوع من السفن القديمة ذات الإستخدامات الحربيّة.

- **فرقة**: في اللهجة أسهم تبرعات.

- **فرنك**: نقد فرنسي من الفضة.

- **فضة**: عملة نقدية عرفت في مصر، وأستعملت أيضًا في الدولة العثمانية.

- **فلس**: عملة نقدية من النحاس زهيدة القيمة.

- **فلورين، وأيضًا فوريني**: من الفرنسية Florin، ومن الإيطالية Fiorinon،

نقد أجنبي كان في القديم من الذهب، ومن المرجح أنه أصبح من الفضة، إختلفت قيمته في الزمان والمكان.

- **فلوكة**: من اللاتينية Felouqe، مركب صغير عرف في البحر المتوسط، وهو طويل ومسطح ذو أشرعة ومجاذيف.

- **فندقلي**: (تركية)، عملة نقدية تعرف أيضًا بالفندقي، وهي عملة ذهبية عثمانية مضروبة على نفس نسق البندقي.

- **فوّة**: في اللغة عروق رقاق طوال حُمر، يصبغ بها ويداوى وتسمّى عروق الصباغين وهي من النباتات التي تزرع بعلاً وسقيًا، ولها أصناف.

- **قايق**: من اللاتينية Caique- Caic، مركب شراعي طويل ومسطح لا يسير إلا بالمجاذيف.

- **قراض**: هو أن يعطي الرّجلُ الرّجُلَ المال على أن يتجر به على جزء معلوم من ربح المال، أيّ جزء كان مما يتفقان عليه ثلثا، أو ربعا، أو نصفًا، وهو يعرف أيضًا بالمضاربة.

- **قرش**: في النقود عملة شائعة أصلها الماني Groshen، وهي فضية، وإشتهر منها القرش الإسباني.

- **قرميل**: عملة طرابلسية فضية، حسب أتوري روسي ضربت في عهد محمد باشا الساقزلي [1633 ـ 1649] كانت تزن نصف درهم، وإختلف قيمتها بالنسبة للريال.

- **قزدارة**: نسبة إلى القصدير، والقزدارة هم حرفيون صناع يعملون بصنع الأواني القصديرية.

- **قلة**: هي الجرّة الضخمة وتستعمل أيضًا كمكيال، وهي أيضًا الراوية من الفخار يبرّد فيها الماء ويشرب منها.

- **قمام**: في اللهجة نوع من العشب يستعمل في ظفر الشعر.

- **قنيدية**: قطعة نقدية يذكر ابن غلبون أن أحمد باشا ضربها في سنة 1144هـ، وتساوي كل عشر منها ريالاً، وقد إستمر تداولها حتى آخر عهده.

- **كاغط، وأيضًا كاغد**: ورق.

- **كرنتينة**: لاتينية الأصل بالإيطالية Quarantena، وبالفرنسية Quarantaine، وهي كناية عن الحجر الصحي للسفن، تدل على عزل البواخر بركابها وسلعها عند قدومها من الخارج مدة زمنية (أربعين يومًا) خشية تفشي الأمراض المعدية.

- **كريستة**: (تركية)، خشب.

- **كسكسو**: طعام يعمل من طحين القمح المفروك بالماء معروف في بلاد المغرب العربي.

- **كواشيك شمشير**: الكواشيك كلمة تركية جمع كاشيك بمعنى ملعقة، وشمشير كلمة تركية أيضًا تعني نوع جيد من الخشب.

- **كوثر**: نوع من المركب ويبدو أن الكلمة محرفة عن الانجليزية (Cutter)، وهو مركب شراعي صغير وحيد الصواري.

- **كوشنيلية**: صبغة حمراء.

- **كولوني**: عملة أوروبية.

- **لزمة**: ظهرت في الدولة العثمانية وهي كناية عن إيجار أراضي أو مؤسسات ومصالح تابعة للسلطة من طرف خواص مقابل قيمة مالية، يعرف المتحصلون عليها باللزامة والملتزمين.

- **لفة**: أردية صوفية، (حوالي).

- **لكّ**: في اللغة صبغ أحمر تفرزه بعض الحشرات على بعض الأشجار في جزر الهند الشرقية يذاب في الكحول فيكون منه دهان للخشب، واللك في اللغة أيضًا هو ما ينحت من الجلود المصبوغة باللك، واللك في اللهجة مادة من مواد الصباغة.

- **ماسترومو**: محرفة من الإيطالية Nostromo، بمعنى ملاح، مرشد بحري.

- **محبوب**: نقد عثماني من الذهب عرف في البلاد العربية وضرب بها فأضيف إليه اسم مكان ضربه مثل المحبوب المصري والمحبوب الطرابلسي.

- **المحتسب**: متولي وظيفة الحسبة وهي رئاسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتدخل في ولايته كل شؤون النظر والتنظيم والتنفيذ والمراقبة لفروض الكفاية الإسلامية، وتشمل أخلاقيات وقيم الأسواق والحرف والصناعات والإنتاج والتوزيع والأرزاق والسلوك العام والإجتماعي للأفراد والطوائف.

- **محلة**: في اللغة هي منزل القوم، وفي اللهجة هي الفرقة من الجيش.

- **مخايطة**: في اللهجة كناية عن أداة يخاط بها، نوع من الإبر.

- **مرتقاوة**: نوع من السفن.

- **مرتك**: أعمدة خشبية.

- **مرقم**: في اللغة القلم، المكواة، وما ينقش به الخبز، وقد يكون أيضًا كناية عن المرقوم وهو نوع من البسط.

- **مسكت**: ربما هي نفسها المسكة في اللغة وهي القطعة من الجلد.

- **مشط نسواني**: أداة لتمشيط الشعر، ونسواني نسبة للنساء.

- **مضاربة**: من الضرب أي السير في الأرض، وشرعًا عقد شركة في الربح بمال من رجل وعمل من آخر ويكون الربح بينهما على شرط (أنظر قراض أعلاه)، والمضاربة شرعًا هي إيداع أولاً وتوكيل عند تصرف المضارب في المال، وشركة عند تحقيق الربح وظهوره، وغصب إن خالف، وبضاعة إن شرط كل الربح لرب المال، وقرض إن شرط كل الربح للمضارب، والمضاربة مقيدة وخاصة إن قيدت ببلد أو وقت أو سلعة أو شخص أو نوع تجارة، ومطلقة وعامة إن لم تقيّد.

- **مقاولة**: إتفاق بين طرفين يتعهد أحدهما بأن يقوم بعمل معين بأجر محدود في مدة معينة.

- **مقطع**: في اللغة هو آخر الشيء حيث ينقطع وينتهي، موضع القطع أو الإنقطاع، وفي اللهجة يعني اللفة الكاملة من القماش.

- **مكحلة**: بندقية.

- **ملف**: نسيج من الصوف الخفيف.
- **ميري**: (تركية)، أميري، حكومي.
- **نفّة**: دخان مسحوق، النشوق، وهي ما ينف أي يجذب من المنخرين بالنفس.
- **هوى**: نوع من المراكب.
- **وذر**: وعاء توضع فيه الحبوب.
- **وصيف**: خادم، عبد، وفي اللهجة الخادم الذكر.
- **وكالة**: إسم من توكيل بمعنى تفويض، وهي شرعًا تفويض التصريف إلى الغير، أي أن يقيم إنسان أحدًا غيره مقام نفسه في تصرف معلوم.
- **يوزليك**: كلمة تركية الأصل من يوز بمعنى مائة ولك أداة نسبة، أي قطعة نقدية ذات مائة قرش، وهي فضية عرفت في مختلف مناطق نفوذ الدولة العثمانية وإختلفت قيمتها زمانًا ومكانًا.

المصادر والمراجع

1 ـ المصادر

أ ـ المخطوطة

- دار المحفوظات التاريخية (طرابلس)، سجلات المحكمة الشرعية:
  * سجل المحكمة الشرعية لسنوات 1722 ـ 1727.
  * سجل المحكمة الشرعية رقم (1).
  * سجل المحكمة الشرعية رقم (2).
  * سجل المحكمة الشرعية رقم (3).
- مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية (طرابلس)، شعبة الوثائق والمخطوطات:
  * دفتر الفقيه حسن التجاري.
  * مجموعة الفقيه حسن، ملف رقم 24.
    - المجموعة الخامسة، وثيقة رقم 153.
    - المجموعة السادسة، وثيقة رقم 184، وثيقة رقم 187.
    - المجموعة السابعة، وثيقة رقم220.

ب ـ المطبوعة.

- الإدريسي، أبو عبدالله محمد: نزهة المشتاق في إختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، ط (1)؛ 1989، ج1.

- الأنصاري، أحمد النائب: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، دارف المحدودة، لندن، 1984.
- ـــــ: نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، تحقيق وتقديم علي مصطفى المصراتي، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ط (1)، 1963.
- البكري، أبو عبيد: المسالك والممالك، تحقيق وتقديم وفهرسة أدريان فان ليوفن واندري فيري، الدار العربية للكتاب - بيت الحكمة، تونس، 1992، ج2.
- توللي، ريتشارد: عشر سنوات في بلاط طرابلس، نقله إلى العربية عمر الديراوي أبو حجلة، دارف المحدودة، لندن، 1984.
- الفقيه حسن، حسن: اليوميات الليبية، تحقيق محمد الأسطى وعمار جحيدر، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1984، ج1.
- ابن حوقل، أبو القاسم: صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992.
- خوجة، مصطفى: تاريخ فزان، تحقيق وتقديم وتعليق حبيب وداعة الحسناوي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1979.
- ابن أبي دينار، محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، دار المسيرة، لبنان، ط (3)، 1993.
- روسو، الفونص: الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى إحتلال فرنسا للجزائر، نقلها عن الفرنسية ونقحها وحققها وضبطها بأمهات المصادر التونسية وقدم لها بدراسة نقدية محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط (1)، 1992.
- العياشي، أبو سالم: الرحلة العياشية، ماء الموائد، وضع فهارسها محمد حجي، دار المغرب للتأليف والنشر، الرباط، ط (2)، 1977، جزءان.

- ابن غلبون، أبو عبدالله محمد بن خليل: تاريخ طرابلس الغرب المسمى

التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، نشر وتعليق الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349هـ.

- الفاسي، الحسن بن محمد الوزان، المعروف بليون الإفريقي: وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (2)، 1983، ج2.

- فيرو، شارل: الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، نقلها عن الفرنسية وحققها بمصادرها العربية ووضع مقدمتها النقدية محمد عبد الكريم الوافي، جامعة قاريونس، بنغازي، ط (3)، 1994.

- ليون، فرانسيس: الرحلة من طرابلس إلى فزان، ترجمة مصطفى جودة، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، 1976.

- مؤلف مجهول: تكملة تاريخ إيالة طرابلس الغرب، حكم علي باشا القرمانلي باشا طرابلس الغرب 1793، تحقيق يان فنسينا، ترجمة عبد الحكيم الأربد، تقديم خالد الأمين المغربي، مركزجهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1980.

2 ـ المراجع

- الآجرى، خير الدين: النقود ودورها في التجارة والإقتصاد، مطبعة فن وألوان، تونس، 1984.

- إبراهيم، سعد الدين وآخرون: المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط (1)، 1988.

- ابن إسماعيل، عمر: إنهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا، 1795 ـ 1835، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1966.

- الأيوبي، نزيه: الدولة المركزية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط (1)، 1989.

- برنشفيك، روبار: تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (1)، 1988، ج2.
- بروشين، ن. إ: تاريخ ليبيا في العصر الحديث، ترجمة عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط(1)، 1991.
- برينا، كوستانزيو: طرابلس من 1510 إلى 1850، ترجمة خليفة محمد التليسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، 1983.
- بعيو، مصطفى عبدالله: المختار في مراجع تاريخ ليبيا، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، 1795، ج3.
- ـــــ: المشروع الصهيوني لتوطين اليهود في ليبيا، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، 1975.
- بلدية طرابلس في مائة عام 1286 ـ 1391هـ/ 1870 ـ 1970، شركة دار الطباعة الحديثة، طرابلس (د.ت).
- بوردو، جورج: الدولة، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط (2)، 1987.
- التازي، عبد الهادي: أمير مغربي في طرابلس (1143هـ/ 1731م) أو ليبيا خلال رحلة الوزير الإسحاقي، مطبعة فضالة، المغرب، (د.ت).
- التليسي، خليفة محمد: حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، ط (2)، 1985.
- ـــــ: معجم سكان ليبيا، دار الربّان، الجماهيرية الليبية، 1991.
- التميمي، عبد الجليل: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، 1816 ـ 1871، مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، ط (2)، 1985.
- جب، هاملتون وبوون هارولد: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، القاهرة، 1971.

- جحيدر، عمار: آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، الدار العربية للكتاب، الجماهيرية الليبية، 1991.

- حميدة، علي عبد اللطيف: المجتمع والدولة والإستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لحركات وسياسة التواطؤ ومقاومة الإستعمار 1830 ـ 1932، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط (1)، 1995.

- الخباط، عبد الله: العلاقات السياسية بين إيالة طرابلس الغرب وإنجلترا (1795 ـ 1832)، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط (1)، 1985.

- خشيم، علي فهمي: الحاجية من ثلاث رحلات في البلاد الليبية، دار مكتبة الفكر، طرابلس، ط (1)، 1974.

- دي أغسطيني، هنريكو: سكان ليبيا، القسم الخاص بطرابلس الغرب، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي، دار الثقافة بيروت، ط (1)، 1975.

- دي إيبيلسا، ميكال: معاهدة السلم الأولى الإسبانية الليبية المعقودة في 1784م (1198هـ)، ترجمة طه إدريس، مراجعة نجاح القابسي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1980.

- رافق عبد الكريم: العرب والعثمانيون 1516 ـ 1916، مكتبة أطلس، دمشق، ط (1)، 1974.

- روسي، إتوري: ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي، دار الثقافة، بيروت، ط (1)، 1974.

- سامح، عزيز: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة عبد السلام أدهم، دار الفرجاني، القاهرة، 1991.

- الشافعي، محمود: العملة وتاريخها، دراسة تحليلية في نشأة العملة وتطورها وهواية جمعها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.

- شلابي، سالم سالم: معالم المدينة البيضاء، مدينة طرابلس العتيقة، دار الفرجاني، طرابلس، 1994.

- الشركسي، محمد مصطفى: سك وتداول النقود في طرابلس الغرب (1551 ـ 1911)، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1991.

- أبو صوة، محمود أحمد: مقدمة في تاريخ المغرب الإجتماعي والإقتصادي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1992.

- عثمان، محمد عبد الستار: المدينة الإسلامية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة 128، أغسطس 1988.

- عمر، عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي 1516 ـ 1922، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت).

- عيساوي، شارل: تأملات في التاريخ العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط (1)، 1991.

- فارس، محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث، دار الشرق، بيروت، 1979.

- فوليان، كولا: ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشي، مراجعة صلاح الدين السوري، مركز دراسة جهاد الليبيين ضدّ الغزو الإيطالي، طرابلس، ط (1)، 1988.

- كابوفين، جورجيو: طرابلس والبندقية في القرن الثامن عشر، نقله إلى العربيّة عبد السلام مصطفى باش إمام، راجعه عمر محمد الباروني، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي طرابلس، ط (1)، 1988.

- كمالي، إسماعيل: وثائق عن نهاية العهد القرمانلي، تعريب محمد مصطفى بازامة، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1965.

- كودري، جوناثان: يوميات الطبيب كودري جوناثان في قلعة طرابلس (1803 ـ 1805)، ترجمة وتعليق عبد الكريم أبو شويرب، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1982.

- كورو، فرانشيسكو: ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة وتقديم خليفة التليسي، دار الفرجاني، طرابلس، (د.ت).

- مؤنس، حسين: تاريخ المغرب وحضارته منذ الفتح الإسلامي إلى بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، ط (1)، 1992، مجلدان.

- ماساي، بول: الوضع الدولي لطرابلس الغرب، نصوص المعاهدات الليبيية الفرنسية إلى نهاية القرن التاسع عشر، ترجمة محمد مفتاح العلاقي، مراجعة وتقديم وتعليق علي ضوي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط (1)، 1991.

- مجموعة من الباحثين: تاريخنا، دار التراث، جنيف، (د.ت).

- مختار باشا، محمد: التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنكية والقبطيّة، دراسة وتحقيق وتكملة د.محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط (2)، 1980، مج (2).

- مصطفى، أحمد عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، ط (1)، 1982.

- موري، أتيلو: الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا، تعريب محمد خليفة التليسي، دار الفرجاني، طرابلس، 1971.

- بن موسى، تيسير: المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتاب، الجماهيرية الليبية، 1988.

- ميسانا، غاسبري: المعمار الإسلامي في ليبيا، تعريب علي الصادق حسنين، نشر مصطفى العجيلي، 1973.

- ميكاكي، رودلف: طرابلس تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، مراجعة حسن محمود وكمال الدين الخربوطلي، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1961.

- ناجي، محمد ومحمود نوري: طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان، دار مكتبة الفكر، طرابلس، 1973.

- النعاس، عبد الرحيم محمد: ظهور النقود ودور المصارف في ليبيا، مؤسسة الفرجاني، طرابلس، (د.ت).

- هنتس، فالتر: المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كمال العسيلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ط (2)، (د.ت).

3 ـ الدوريات

- البربار، عقيل محمد: «الإعفاءات الضريبية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي وظهور الأعيان (1835 ـ 1902)»، في المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات (سيرمدي)، زغوان، عدد 7 ـ 8، أكتوبر1993، ص ص 63 ـ 105.

- حامد، سعيد علي: «التجارة والأسواق في طرابلس عبر التاريخ»، في مجلة تراث الشعب تصدر عن مكتب التراث والفنون باللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة، الجماهيرية الليبيية، السنة 11، عدد 4، 91/ 1992، ص ص 113 ـ 133.

- الحرير، عبد المولى: «نظرة تحليلية لأبعاد سياسة يوسف باشا القرمانلي الإقتصادية على العلاقات الإجتماعية في النصف الأول من القرن 19»، في المجلة التاريخية المغربية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، السنة 12، عدد 37 ـ 38، جوان 1985، ص ص 79 ـ 97.

- حنيش، الهادي عبد العال: «أدوات ومعايير الكيل والقياس في التراث الشعبي الليبي»، في مجلة تراث الشعب، تصدر عن اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية، الجماهيرية الليبية، السنة 16، عدد 2، 1996، ص ص 42 ـ 46.

- دياب، أحمد إبراهيم: «طريق درب الأربعين بين سلطنة دارفور الإسلامية ومصر العثمانية ودوره الحضاري»، في تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد 1984، ص ص 107 ـ 124.

- الزواري، علي: «دفتر حسابات خاص حول تجارة التونسيين مع مرسيليا خلال سنتي 1187 ـ 1188هـ/ 1773 ـ 1774م»، في الحياة الإقتصادية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، 1986، ص ص 17 ـ 29.

- سعيدوني، ناصر الدين: «ليبيا كما وصفها رحالة جزائري معاصر لابن غلبون، الحسن الورثيلاني»، بحث قدم للمؤتمر العلمي الثالث لمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية المنعقد في مارس 1981، ندوة ابن غلبون، مؤرخ ليبيا، ص ص 1 ـ 15.

- شلابي، سالم سالم: «مستدركات وتعليقات حول التجارة والأسواق في طرابلس عبر التاريخ»، في مجلة تراث الشعب، تصدر عن مكتب التراث والفنون باللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة، الجماهيرية الليبية، السنة 12، عدد 2، 1992، ص ص 102 ـ 109.

- الشركسي، محمد مصطفى: «الأزمة المالية عند نهاية العهد القرمانلي في رأي المؤرخين الغربيين»، في العلاقات العربية التركية، أعمال المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى، ديسمبر 1982، تحرير د. عقيل محمد البربار، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1988، ج (1)، ص ص 198 ـ 213.

- الشريف، خديجة باعلي: «طريقة تقويم تجار القوافل الغدامسية للسلع والبضائع»، في مجلة البحوث التاريخية تصدر عن مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، السنة 10، عدد 1، يناير 1988، ص ص 95 ـ 111.

- أبو صوّة، محمود: «رؤية جديدة للفتح الإسلامي لليبيا»، في مجلة البحوث التاريخية تصدر عن مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، السنة 8، عدد 1، يناير 1986، ص ص 35 ـ 70.



- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن: «النظم الإدارية العثمانية في البلاد العربية وأثرها في العلاقات العربية العثمانية [1517 ـ 1798]»، في العلاقات العربية التركية، أعمال المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية طرابلس ـ الجماهيرية العظمى، ديسمبر 1982، تحرير د. عقيل محمد البربار، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1988، ج (1)، ص ص 61 ـ 86.

- بو عزيز، يحيى: «طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوروبيون خلال القرن التاسع عشر»، في تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1984، ص ص 125 ـ 145.

- فروة، محمود: «المقاييس والأوزان والمكاييل في تونس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر»، في المجلة العربية للدراسات العثمانية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات (سيرمدي)، زغوان، عدد 7 ـ 8، أكتوبر، 1993، ص ص 237 ـ 265.

- كورو، فرانشيسكو: «فنادق طرابلس القديمة المميّزة»، ترجمة محمود التائب، في مجلة آثار العرب تصدر عن مصلحة الآثار بالتعاون مع مشروع تنظيم وإدارة المدينة القديمة بإطرابلس، عدد 1، 1990، ص ص 83 ـ 89.

- مرسوط، عفاف لطفي السيد: «من ولاية عثمانية إلى دولة ذات حكم ذاتي: مصر»، في العلاقات العربية التركية أعمال المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى، في ديسمبر 1982، تحرير د. عقيل محمد البربار، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1988، ج (1)، ص ص 105 ـ 118.

4 ـ الرسائل الجامعية

- الأحول، خليفة محمد سالم: «الجالية اليهودية بولاية طرابلس الغرب من 1864 إلى 1911»، رسالة ماجستير (غير منشورة) تحت إشراف د. محمد عبد الكريم الوافي، جامعة الفاتح، كلية التربية، قسم التاريخ، طرابلس، 1984 ـ 1985.

- الخفيفي، الصالحين جبريل: «النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835 ـ 1911»، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تحت إشراف د. عبد الله علي إبراهيم، جامعة قاريونس، كلية الآداب والتربية، قسم التاريخ، بنغازي، 1994.

5 ـ الموسوعات والقواميس

- البراوي، راشد: الموسوعة الإقتصادية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط (2)، 1987.

- البستاني بطرس: محيط المحيط، قاموس مطول للغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، 1977.

- عمارة محمد: قاموس المصطلحات الإقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، بيروت، ط (1)، 1993.

- غربال، محمد شفيق: الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، (د.ت).

- الكلمي، محمد بشير: قاموس المصطلحات البحرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط (1)، 1981.

- الكيالي، عبد الوهاب (محرر)، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط (3)، 1983، جزء (3).

- هيكل، عبد العزيز فهمي: موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

6 ـ المراجع الأجنبية.

- Boubaker, sadok: La Régence de Tunis au XVII^{e} Siècle, Ses relations commerciales, avec les ports de L'Europe mediterrannéene Marseilles et Livourne, Centre d'études et de recherches Ottomanes et Morisco - Andalouses, Zaghouan, 1^{e} (ed), 1987.
- El-Hasnawi. Habib wada'a: Fazzan Under The Rule of The Awlad Muhammed, The Center of African Researches and Studies, Sebha, 1990.
- Grandchamp, pierre: La France en Tunisie (1582-1705), Société Anonyme de L'imprisserie rapide, Tunis, 1920-1921, Tome I, II.
- Raymond, Andre: Artisants et Commercants au Caire au XVIII^{e} Siecle, Institut Français de Damas, Damas, 1973, Tome I.
- Valenci, Lucette: Fallahs Tunisiens, L'economie rurale et la vie des Campagnes aux 18^{e} et 19^{e} Siècle, Monton, Paris-Lahaye, 1977.

7 ـ الدوريات الأجنبية.

- Barthold, W: «Consul», in Encyclopedie de l'Islam, Leiden, E.J. Brill, Paris, Nouvelle edition, Vol.II, pp 61-62.
- Dyer, Mark: «Export Production in Western Libya 1750-1793», in African Economic History, N.13, 1984, pp 117-136.
- Filippini, J.: «Livourne et l'Afrique du Nord au 18^{e} Siècle», in Revue d'histoire Maghrebine, N. 7-8, Janvier 1977, pp 125-149.
- Grandchamp, pierre: «Nicolas Beranger et sa correspondance», in les Cahiers de Tunisie, Tome XIII, 1965, pp 85-117.
- Inalcik, Halil: «Imtiyazat», in Encyclopedie de l'Islam, Leiden, E.J. Brill, Paris, Nouvelle édition, Vol. III, pp 1208-1219.
- ---------------: «The Ottoman Economic Mind and Aspects of The Ottoman Economy», in Studies in The Economic History of The Middle East, M.A. cook(ed), London, Oxford University Press, 1970, pp 207-218.
- Lewis, B: «EMIN», in Encyclopedie de l'Islam, Leiden, E.J. Brill, Paris, Nouvelle édition, Vol. II, p713.

- M.E: «Les Capitulations de 1535 ne sont pas légende», in Annales Economic, sociétés, civilisations, 19e Année, N.1, 1964, p362.
- Mantran, Robert: «Règlements Fiscaux Ottomans, police des Marches de Stamboul au debut du XVIe Siècle», in les Cahiers de Tunisie, 4e Année, N.14, 1956, pp 213-241.
- Panzac, Daniel: «Le Commerce Maritime de Tripoli de Barbarie dans la seconde moitie du XVIIIe Siècle», in Revue d'histoire Maghrebine, 19e Année, N.67-68, 1992, pp 51-70.
- Pellissier de Reynaud, E.: «La Régence de Tripoli, Les Revolutions de la Régence, les Deys de Tripoli, Les pachas Turcs et les Chefs Arabes», in Revue de deux Mondes, XXVe Année, tome XII, 1er October, 1855, pp 5-48.
- Pennell, R.: «Tripoli in The Mid Eighteenth Century, a Guide book to The City 1767», in Revue d'histoire Maghrebine, 9e année, N. 25-26, 1982, pp 91-121.
- Renault, François: «La Traite Des Esclaves Noires en Libye, au XVIIIe Siècle», in Journal of African History, Cambridge University Press, Vol. 23, N.2, 1989, pp 163-181.
- Saleha, Elali et cl. Cahen: «Arif», in Encyclopedie de l'Islam, Leiden, E,J. Brill, paris, Nouvelle édition. Vol. I, pp 649-651.
- Sloush, N.: «La Tripolitaine Sous la domination des Karamanlis», in Revue du Monde Musulman, Tome 6, 1908, pp 58-84, 211-232, 433-453.
- Venture de paradis, J.M.: «Ville et Royaume de Tripoli», Texte presente par Joseph Cuoq, in Ibla, 44e Année, N.147, 1981, pp 127-143.
- Watebled, Ernest: «Aperçu Sur les premiers Consulats Français dans le levant et les étas Barbaresques», in Revue Africaine, Vol. 16, 1872, pp 20-34.
- Zeller, G.: «Une légende qui a la vie dure: les Capitulations de 1535», in Revue d'histoire Moderne et contemporaine, Tome II, 1955, pp 127-132.

8 ـ القواميس والمعاجم الأجنبية.

- Dozy, R.: Dictionnaire detaille des noms des vêtements chez les Arabes, Librairie du Liban, Beirut, 1843.
- Gattas, Nabih: A dictionary of Economics, Business and Finance, English-Arabic, Librairie du Liban, Beirut, New impression 1989.

فهرس عام

الباء

التاء

الثاء

الجيم

الحاء

الخاء

الدّال

الذّال

الرّاء

الزاي

السين

الشين

الصاد

الضاد

الطاء

العين

الغين

الفاء

القاف

الكاف

اللام

الميم

النون

الهاء

الواو

الياء

فهرس الخرائط والرسومات

الموضوع الصفحة

فهرس الجداول

الموضوع الصفحة

فهرس المحتويات

العنوان الصفحة

الباب الأول:

نشاط مدينة طرابلس التجاري الداخلي والخارجي

الباب الثاني:

المجتمع التجاري في مدينة طرابلس

الباب الثالث

تكوين الطبقة التجارية في مرحلتي القوة والضعف